الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة "مولود معمري" تيزي وزو
كلية الحقوق و العلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه و ما بعد التدرج

أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص: دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون و الأمن

إعداد الطالبة:
ياسمين حداد

إشراف الأستاذ:
أ. د. عمر بغزوز

لجنة المناقشة:

- **كريم خلفان**... أستاذ التعليم العالي "المدرسة العليا للعلوم السياسية" – الجزائر– .... **رئيسا.**
- **عمر بغزوز** ... أستاذ التعليم العالي "جامعة مولود معمري" – تيزي وزو– .... **مشرفا و مقررا.**
- **محمد سي بشير** ... أستاذ محاضر أ "جامعة مولود معمري" – تيزي وزو– ..... **ممتحنا.**
- **جمال تراكة** ... أستاذ محاضر أ "جامعة الجيلالي بونعامة" – خميس مليانة– ..... **ممتحنا.**

تاريخ المناقشة: 2016/01/13.

إهداء...

إلى الوالدين الكريمين...

إلى أخي أمين و زوجي كريم...

إلى ابنتي مايسن ملاك...

شكر و تقدير

الشكر لله عزّ و جلّ الذي وفقني على إتمام هذا البحث.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل "الأستاذ البروفسور عمر بغزوز" للقيام بالإشراف على مذكرتي و تشجيعي على اتمامها، وكما أتقدم بوافر الامتنان و الشكر لكل أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية الذين درسوني في الليسانس و الماجستير بجامعة تيزي وزو.

كما أخص بالشكر، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم بأن يكونوا جزءا من هذا العمل.

ياسمين حماد.

خطة الموضوع:

مقدمة

الفصل الأوّل: التأصيل المفاهيمي و النظري للأمن في غرب المتوسط

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في غرب المتوسط:

1- الدوائر الأمنية لغرب المتوسط.

2- البيئة الأمنية في غرب المتوسط.

3- التعاون الأمني الغرب متوسطي.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الغرب متوسطي.

المطلب الأول: المنظور التقليدي للأمن:

1- النظرية المثالية: الأخلاقيات + التفاؤل + العالمية = الأمن.

2- النظرية الواقعية: جدلية الأمن بين الغاية و الوسيلة.

3- النظرية الليبرالية: مفهوم الأمن بين البنيوية و المؤسساتية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن بين المنظور التوسعي و الاتّجاه التعاوني/التكاملي:

1- مدرسة كوبنهاجن: مركب الأمن و نظرية الأمننة.

2- الإقتراب التكاملي: التكامل وسيلة لتحقيق الأمن.

3- النظرية الإتصالية.

المطلب الثالث: المنظور الحديث للأمن.

1- المنظور البنائي: الأمن كبناء اجتماعي.

2- الاتجاه النقدي الاجتماعي: صياغة الأمن الانساني.

3- تيار ما بعد الحداثة و تفسيره لمفهوم الأمن.

الفصل الثاني: البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي و علاقتها بالأمن الغرب متوسطي.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة لغرب المتوسط.

المطلب الأول: الساحل الافريقي: معطيات أساسية

1- الموقع الجغرافي لإقليم الساحل الإفريقي.

2- التركيبة السكانية في الساحل الافريقي.

3- خصوصية اقليم الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: واقع الساحل الإفريقي: اقتصاديا، سياسيا و اجتماعيا، أمنيا.

1- الواقع الاقتصادي للساحل الافريقي

2- الواقع السياسي و الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي

3- الواقع الأمني للساحل الافريقي: منبع التهديدات الصلبة و اللينة

المطلب الثالث: علاقات دول الساحل الإفريقي بدول غرب المتوسط

1- العلاقات في ظل الاستعمار التقليدي.

2- العلاقات في ظل الحرب الباردة.

3- العلاقات في ظل النظام الدولي الجديد.

المبحث الثاني: التنافس الدولي في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي:

1- الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي.

2- الساحل الإفريقي في الحسابات الفرنسية.

3- أهداف فرنسا من التواجد في الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في الساحل الإفريقي:

1- الخلفية التاريخية للتواجد الأمريكي في افريقيا.

2- الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي.

3- الأهداف الأمريكية وراء التواجد في الساحل الافريقي.

المطلب الثالث: التواجد الصيني في الساحل الإفريقي:

1- صعود القطب الصيني عالميا و افريقيا.

2- الساحل الافريقي في الحسابات الصينية.

3- أسباب الاهتمام الصيني بالساحل الافريقي.

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية.

1- تحدي النمو و التنمية.

2- تحدي الفقر و الأزمة الغذائية.

3- تحدي الهجرة السرية.

المطلب الثاني: التحديات السياسية و الأمنية

1- تحدي الدولة الفاشلة.

2- الارهاب الدولي.

3- الجريمة المنظمة.

المطلب الثالث: الأزمات الداخلية ذات البعد الإقليمي: أزمة مالي نموذجا.

1- جذور أزمة مالي.

2- طبيعة أزمة مالي و أسبابها.

3- تداعيات أزمة مالي.

الفصل الثالث: تداعيات الواقع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

المبحث الأول: انعكاسات الوضع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

المطلب الأول: التحولات التي تأثر على تغير مفهوم الأمن.

1- التحول في الفواعل.

2- التحول في التهديدات.

3- التحول في طبيعة الصراعات.

المطلب الثاني: أثر الوضع الأمني على دول المغرب العربي

1- الأبعاد الأمنية الساحل لدول المغرب العربي.

2- أثر التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الأمنية على دول المغرب العربي

3- أثر أزمة مالي على أمن المغرب العربي.

المطلب الثالث: أثر الوضع الأمني على أمن الدول الأوروبية.

1- أثر الهجرة السرّية على أمن الدول الأوروبية.

2- أثر الإرهاب و الجريمة المنظمة على أمن الدول الأوروبية.

3- أثر الأزمات الداخلية على مصالح الدول الأوروبية.

المبحث الثاني: آليات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: على المستوى الإفريقي.

1- منظمة الإتحاد الإفريقي.
2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس).
3- تجمع دول الساحل الافريقي و الصحراء.

المطلب الثاني:على المستوى المتوسطي.

1- دول شمال غرب المتوسط (الرؤية الفرنسية).
2- دول المغرب العربي.
3- دول غرب المتوسط (حوار 5+5).

المطلب الثالث:على المستوى الدولي.

1- الإتحاد الأوروبي.
2- الولايات المتحدة الأمريكية.
3- منظمة الأمم المتحدة.

المبحث الثالث: مستقبل الوضع الأمني للساحل الإفريقي و أثره على أمن المتوسط.

المطلب الأول: سيناريو تأزم الوضع الأمني.

1- تواصل الأزمات و الصراعات الداخلية.
2- تنافر مغاربي (جزائري – مغربي).
3- تنافس دولي شديد على الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: سيناريو تحسين الوضع الأمني.

1- تحسين الوضع الداخلي لدول الساحل الإفريقي.
2- تحسين التعاون المغاربي.
3- تحسين التعاون الدولي.

خاتمة.

مقدمة

شهد الفضاء المتوسطي عبر الفترات الزمنية المختلفة عدّة تفاعلات فيما بين الدول و الفواعل الرسمية و غير الرسمية الأخرى، ففي ظل بيئة دولية تعرف تنامي مستمر للتهديدات و التحديات التي تخص الأمن بمفهومه الشامل (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي،...) الصادرة من مختلف الدوائر التي ينتمي إليها الفضاء الغربي للمتوسط، خاصة تلك الآتية من جنوبه الغربي (من دول المغرب العربي و الساحل الإفريقي). في بحثنا هذا سنحاول التركيز على البيئة الأمنية في هذه المنطقة عبر التعرض إلى أهميتها الإستراتيجية و بالتالي إلى علاقات الدول الغرب متوسطية (دول الاتحاد الأوروبي و المغرب العربي) مع دول الساحل الافريقي، وكذا التهديدات الامنية المختلفة الناجمة منها و مدى تأثيرها على امن دول المنطقة عموما و دول غرب المتوسط خصوصا، للوصول الى الاليات المتبعة من طرف تلك الدول من اجل مواجهتها و احتوائها و في الاخير لا بد من التعرض الى مستقبل هذا الوضع الامني في اطار تباين الادراكات و التصوُّرات للتهديدات الامنية فيه.

أدّت التغيرات التي شهدها النظام الدولي عبر فترات زمنية متفاوتة إلى التأثير في العديد من الظواهر الحاصلة على المستوى العالمي، خاصة مع تحوّل طبيعة الفواعل بحيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد والمؤثر في العلاقات الدولية بل ظهرت فواعل أخرى تنافس الدول كالمؤسسات الدولية، الجماعات العرقية، المجتمع المدني، الجماعات غير الرسمية... و غيرها، فكان لهذه الفواعل الجديدة الأثر الكبير في تحول العديد من مفاهيم العلاقات الدولية. لعلّ أهمها هي التغيرات الذي طرأت على مفهوم الأمن، إذ لم تعد الدولة تبحث عن تأمين نفسها من الدول الأخرى التي تفوقها قوّة، و لم يعد مصدر التهديد ينبع من الدول وإنّما ينبع من فواعل أخرى يفوق تهديدها أكثر بكثير الدول العدوانية هذا ما أكَّدته أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بحيث بينت أنّ هناك فواعل جديدة كالإرهاب الدولي المنظم كفاعل جديد في العلاقات الدولية، و الذي أصبح أشدُّ خطورة على أمن واستقرار النظام الدولي من الدول التي تتبنى نزعة توسعية.

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة كنشاطات الجماعات الارهابية أبرزها نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الاسلامي، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة...الخ، أمام هذا الواقع أصبح الساحل الإفريقي يشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات

البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم وهذه الأهمية تكتسبها من ما تحويه من تفاعلات ترسم شكل التقاطعات السياسية لمختلف القوى الإقليمية والدولية وما تحويه من مقومات التنافس الدولي القائم على اكتساب المزيد من الثروات و الموارد المحركة لعجلة الإقتصاد .

أهمية الموضوع: لأي موضوع كان أهمية تجعله محل الدراسة، و التي من خلالها نصل إلى النتائج و الحقائق التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة به. إلاّ انّه من الممكن تقسيم هذه الأهمية إلى قسمين وهما كالتالي:

- **الأهمية العلمية:** و التي تظهر من خلال المفهوم الأساسي الذي نقوم بدراسته في موضوعنا حول أثر الواقع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط و المتمثل في "مفهوم الأمن" بمستوياته و أبعاده المختلفة و محاولة دراسة النظريات المختلفة التي عملت على تطوير هذا المفهوم و إخراجه من مفهومه الضيق.
- **الأهمية العملية:** و التي تظهر جليا في إسقاط النظريات المفسرة و المحللة " لمفهوم الأمن" بشقيه الضيق و الواسع على واقع البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، و بالتالي الوصول إلى نتيجة نبين فيها مدى تأثير الوضع الأمني المتدهور في هذه المنطقة على دول غرب المتوسط، و كذا الآليات التي تستعملها هذه الأخيرة بجانب باقي الفواعل الإقليمية و الدولية من اجل احتواء التهديدات الأمنية المختلفة و مواجهتها.

سبب اختيار الموضوع: ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بالباحث ترتبط بمجال تخصصه بالدرجة الأولى إلى جانب ميوله ورغبته في الدراسة وكشف الحقائق ولما لها من علاقة بالأحداث الدولية الراهنة ، وتكمن أهمية هذه الدوافع في أنّها تمثل السبب الرئيسي والدافع لنجاح مشروعه العلمي وهي كالتالي:

- **الأسباب الذاتية :** ان وراء اختياري لموضوع " أثر الواقع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط" عدّة أسباب ذاتية تقوم أساسا على الدوافع الشخصية المتعلقة بشخصيتي كباحثة مبتدئة في فرع العلاقات الدولية في تخصص دراسات متوسطية و أمنية في التعاون و الأمن. هذا الأخير هو السبب الأول في اختياري للموضوع الذي يتعلق مباشرة بمجال تخصصي، ففي السنة النظرية للدراسة قمنا بالتعرض الى مختلف الظواهر و التفاعلات الدولية و الإقليمية في الفضاء المتوسطي سواء تلك التي تحمل الطابع التعاوني أو تلك المتعلقة بقضايا الأمن في المنطقة، إلاّ أنّه كان توجهي بصفة خاصة إلى القضايا الأمنية التي أصبحت هاجسا لدى الدول و الشعوب، هذا ما زاد اهتمامي بهذا الموضوع بحيث ظهرت لدي الرغبة في إتباع القضايا الدولية الراهنة و محاولة تحليلها و تفسيرها لمواكبة كل ما يحدث في الساحة الدولية و الإقليمية للفضاء المتوسطي من تغيرات و تحوّلات على مستوى الدول و الفواعل الأخرى – الرسمية و

غير الرسمية – و خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية في هذا الفضاء . و كان من ضمن القضايا التي برزت على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة هي قضية الساحل الإفريقي، التي اتخذت أبعادا ليس فقط على مستوى الدول و لكن أيضا على مستوى الأفراد و المجتمعات. فقد وجدت أنّ هذا الموضوع جديد نوعا ما ما زاد تلهفي لدراسته و التفصيل فيه لمعرفة خباياه.

- **الأسباب الموضوعية:** إلى جانب الأسباب الذاتية هناك مجموعة من الأسباب الموضوعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية الموضوع، باعتباره من المواضيع الجديدة على الساحة الدولية و الإقليمية ممّا أدّى إلى اهتمام بعض من الباحثين الأكاديميين في ميدان الدراسات الأمنية به و التعرض إليه، و ذلك بصفة محدودة – نوعا ما– في الكتب و جد متوفرة في بعض المقالات المنشورة في المجلات و الاصدارات المشتركة و التقارير. و في الآونة الأخيرة هناك تطوُّر كبير فيما يخص الملتقيات الوطنية و الدولية التي تعرضت إلى هذا الموضوع بصفة مباشرة، نظرا لأهميته في حقل العلاقات الدولية، بحيث يبين كيفية انتشار التهديدات الأمنية من منطقة إلى منطقة أخرى و من دولة لدولة أخرى و من إقليم لإقليم أخر و مدى تأثيرها في أمن الدول و الشعوب و المجتمعات.

اشكالية الدراسة: في ظل الأوضاع الدولية و الإقليمية الراهنة ، التي عرفتها الضفة الجنوبية للمتوسط (في بعديها المغاربي – الحرب الليبية – و الإفريقي – أزمة شمال مالي–) منذ سنة 2010 ، فيما يخص تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة و انتشارها على المستوى الإقليمي و الدولي خاصة بعدما أصبح مفهوم الأمن مفهوما واسعا و شاملا من حيث مستوياته و أبعاده، و استنادا إلى ما تقدم سابقا و اعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة، تستدعي طبيعة الموضوع و الجوانب المرتبطة به صياغة إشكالية بحثية أساسية و مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

" إلى أي مدى تؤثر حالة اللأمن في الساحل الإفريقي على أمن دول غرب المتوسط في ظل الأوضاع الإقليمية و الدولية الراهنة؟ ".

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو الإطار المفهوماتي و النظري الأنسب لفهم واقع الأمن الإقليمي لغرب المتوسط؟.
- ✓ فيما تتمثل الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي؟ و ما هي التهديدات الأمنية التي تأثر على أمن دول غرب المتوسط؟.
- ✓ ماهي تداعيات الوضع الأمني المتدهور للساحل الافريقي على أمن دول المتوسط الغربي؟ و كيف عملت هذه الأخيرة على مواجهتها في إطار الاستراتيجيات الإقليمية و الدولية؟.

فرضيات الدراسة: نستند في محاولتنا لمعالجة الإشكالية المطروحة و كذا الإحاطة بمختلف جوانبها على فرضية رئيسية و كذا مجموعة من الفرضيات الثانوية.

الفرضية الرئيسية: مفادها أنّه نظرا لتطور مفهوم الأمن و تعدُّد مستوياته و أبعاده على المستوى المفهوماتي، النظري و الواقعي فإنّ " حالة اللأمن في منطقة الساحل الإفريقي تأثر بصفة مباشرة على أمن غرب المتوسط على المدى القريب و البعيد".

الفرضيات الثانوية: تتمثل فيما يلي:

- لفهم الأمن الإقليمي لغرب المتوسط، لابد من دراسة المفاهيم و النظريات الأساسية المحيطة بالمفهوم الشامل للأمن و بالتالي تحليلها و إسقاطها على الواقع الأمني لهذه المنطقة.
- يحكم علاقات دول غرب المتوسط بدول الساحل الإفريقي مجموعة من المتغيرات أساسها الأهمية الإستراتيجية لهذه الأخيرة، إضافة إلى البيئة الأمنية المتدهورة و المشتركة لكلا الطرفين.
- في إطار الوضع الأمني المتأزم في منطقة الساحل الإفريقي، تعمل دول غرب المتوسط بجانب دول المنطقة و باقي الفواعل الإقليمية و الدولية الأخرى على بناء إدراك و تصوُّر مشترك للتهديدات الأمنية المتنامية في المنطقة، عبر صياغة مقاربات مبنية على استراتيجيات أمنية شاملة.

حدود و مجال الدراسة: في أي موضوع كان، على الباحث تحديد الإطار الزمني و المكاني لدراسته من أجل تحديد نطاق الإشكالية الرئيسية، من حيث المدى الزمني الذي تغطيه هذه الأخيرة و كذلك الرقعة الجغرافية و الموضوع الذي تتضمنه.

- ❖ **الحدود الزمنية:** عند الحديث عن المدى الزمني لموضوعنا المتمثل في أثر الواقع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، سنسلط الضوء على مجريات الأحداث الواقعة على الساحة الإقليمية للفضاء الغرب متوسطي انطلاقا من الحرب الداخلية الليبية و كذا الأزمة التي يعرفها شمال المالي أي ابتداء من سنة 2010 إلى يومنا هذا.
- ❖ **الحدود المكانية:** لقد تم تحديد الإطار الجغرافي للدراسة في الفضاء الغرب متوسطي في بعده الإقليمي الإفريقي و بصفة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي. و بالتالي سنركز في بحثنا على ثلاث فضاءات أساسية: الفضاء الشمالي للمتوسط (المتمثل في الجزء الأوروبي سنركز على خمس دول هي البرتغال، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا و مالطا)، الفضاء الجنوبي للمتوسط الغربي (المتمثل في الجزء المغاربي الذي تمثله خمس دول هي المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس و

ليبيا) و كذا فضاء الساحل الافريقي (المتمثل في خمس دول افريقية تنتمي إلى هذه المنطقة هي موريتانيا، مالي، النيجر،تشاد و السودان).

منهج الدراسة: في أي دراسة كانت لابد من الباحث في العلوم الإنسانية بصفة عامة و العلوم السياسية بصفة خاصة أن يتبنى منهجا معينا أو مجموعة من المناهج المختلفة من اجل دراسة و تحليل أي ظاهرة كانت و الإلمام بجميع جوانبها ، بحيث هذا الإجراء يسمح له بتأدية بحثه بكيفية جيدة و بالتالي الوصول إلى نتائج منطقية . على هذا الأساس قمنا في بحثنا هذا الاعتماد على المناهج التالية :

- **المنهج التاريخي:** الذي يهدف إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية و ربطها بظواهر حاضرة تمتد إليه (الماضي)، فهذا المنهج يمكننا من فهم الحاضر و من ثم التنبؤ بالمستقبل بحيث يزودنا بالأدلة اللازمة لفهم الظواهر المختلفة (الأحداث ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض بل متتالية). بالتالي ظهرت ضرورة الاستعانة بهذا المنهج في موضوعنا الذي يركز من جهة على مفهوم الأمن و تطوره عبر الفترات التاريخية المتفاوتة، و من جهة أخرى على دراسة و تحليل الواقع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي عبر التطرق إلى مختلف المحطات التاريخية التي تبلورت فيها البيئة الأمنية المتدهورة و جذورها التاريخية أي كيفية تنامي التهديدات الأمنية المختلفة في المنطقة و تطورها في ظل الأحداث و الأوضاع الداخلية، الإقليمية و الدولية.
- **المنهج المقارن:** يهدف هذا إلى المقارنة بين مختلف الظواهر محل الدراسة من أجل الوصول إلى أوجه التشابه و الاختلاف فيما بينها في فترات زمنية متعاقبة. فهذا المنهج يسمح لنا بدراسة مختلف الاتجاهات النظرية التي حاولت دراسة مفهوم الأمن عامة و مفهوم الأمن الإقليمي خاصة، كما يساعدنا على دراسة التهديدات الأمنية المتباينة في منطقة الساحل الإفريقي و في الفضاء الغربي للمتوسط و المقارنة فيما بينها وفق الأثر الذي تخلفه على المستوى الجهوي، الإقليمي و الدولي. و من ثم مقارنة الإدراكات و التصورات المختلفة لهذه التهديدات و كذا استراتيجيات كل طرف في التعامل مع هذه الأخيرة في إطار بيئة أمنية إقليمية مشتركة.
- **المنهج الإحصائي:** و الذي يهتم بدراسة و تحليل الظاهرة المدروسة من الناحية الكمية، بحيث يقوم على جمع البيانات و المعلومات الإحصائية (الرقمية) اللازمة بهدف إثبات الحقائق العلمية المتصلة بالظاهرة و التعبير عنها بالأرقام للوصول إلى نتائج دقيقة. فهذا ما دفعنا إلى الاعتماد على هذا المنهج في دراستنا حول اثر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على امن دول غرب المتوسط.

الإطار المفاهيمي: عند التعرض لموضوع "**أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على دول غرب المتوسط**" من الضروري تحديد المفاهيم الأساسية في الدراسة، و كذا الفضاءات الجغرافية التي نقوم بدراستها و تحليل مختلف الظواهر فيها و هذا يساعدنا على التعريف بالموضوع و الإحاطة بكل جوانبه. على هذا الأساس قمنا بتقسيم عنوان البحث – المذكور سابقا – إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول نخصه لتعريف الأمن بمفهومه الشامل، و القسم الثاني نخصه لتعريف الفضاءات المختلفة التي نحن بصدد دراسة مجريات الأحداث فيها و كذا تحليلها و تفسيرها لمعرفة مدى ترابطها ببعضها البعض.

الأمن: يمكن إعطاء مفهوم شامل للأمن ، حيث يمكن القول انه:"قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية في شتى القطاعات لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل وكذلك من الخارج، في السلم والحرب وذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر والمستقبل. و يمكن تلخيص مستويات الأمن " الفرد، الدولة، المجتمع، الإقليم و كذا المستوى الدولي". و كما لمفهوم الأمن أبعادا مختلفة نذكر منها البعد السياسي الاقتصادي... الخ.

التهديد: طريقة يرسم بها الرعب على وجه شخص ما، مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي يراد إلحاقها. بمعنى أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى و الضرر، و يقسم إلى تهديدات موضوعية و تهديدات ذاتية، كما يقسم إلى ثلاث مستويات: تهديد فعلي، ممكن، و محتمل.

الخطر: تهديد محتمل الوقوع و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة و النقصان، و هذا يعني أنّ الخطر أشد غموضا و التباسا و أكثر إحتمالية و إنّ إدراكه يشكل عملية صعبة.

الفضاء المتوسطي: هو واجهة شمالية / جنوبية ، و منطقة تواصل و تفاعل بين فضائيين جغرافيين آخرين هما الضفة الشمالية الأوروبية و الضفة الجنوبية المغاربية و الشرق أوسطية. بحيث يختلف هذين الفضائين ليس فقط من حيث الطبيعة الجغرافية و التركيبة السكانية و لكن أيضا من حيث طبيعة الأنظمة السياسية و الاقتصادية فمن جهة نجد فضاء شمالي موحد متقدم و متطور في مختلف المجالات و الميادين و من جهة أخرى نجد فضاء جنوبي سائر في طريق النمو – لكي لا نقول متخلف– دوله منفردة و مشتتة كل واحدة منها لها سياسات خاصة بها.يعرف هذا الفضاء عدة تفاعلات فيما بين مختلف الأطراف الرسمية و غير الرسمية، تمتاز هذه التفاعلات تارة بالصراع في ظل تباين توجهات هذه الفواعل ، و تارة أخرى يميزها الطابع التعاوني الذي تهدف من خلاله هذه الفواعل إلى تحقيق الرفاه، السلم و الأمن في هذا الفضاء.

على هذا الأساس فان الفضاء المتوسطي ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما الشمالي و الجنوبي. كما ان هذا التقسيم يتفرع إلى جزئيين أساسيين و هما الفضائين الشرقي (نقصد به الدول الشرق الأوسطية و

الأوروبية الواقعة شرق المتوسط) و الغربي للمتوسط (نقصد به الدول المغاربية و الأوروبية الواقعة غرب المتوسط). إلاّ أنّنا في صدد بحثنا هذا سنسلط الضوء على هذا الجزء الأخير من الفضاء المتوسطي باعتباره وحدة التحليل الرئيسية في البحث. الفضاء الأوروبي(الغربي): الذي يمثل دول الضفة الغرب شمالية، المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط في جزئه الغربي و المتمثلة أساسا في (البرتغال، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا و مالطا). الفضاء المغاربي : الذي يمثل دول الضفة الغرب جنوبية ، المتمثلة أساسا في دول المغرب العربي الخمس ، و هي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس و ليبيا).

الساحل الافريقي: يُعرَّف الساحل بصفته الخط الفاصل بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان. وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، يمتد "الساحل" من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي والنيجر وتشاد والسودان. ويقابله على الضفة الأخرى من الصحراء الكبرى الفضاء المغاربي المطل على المتوسط، فهو بالتالي منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات مما أهلها لتكون واحة سلام وتواصل والتقاء وجسرا رابطا بين الحضارتين الأفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تفقد هذه الميزة بحيث يرجع ذلك إلى عدة أسباب داخلية و خارجية.

الإطار النظري: بالإضافة إلى إتباع عدّة مناهج في دراستنا هذه للوصول إلى نتائج و استنتاجات صحيحة و منطقية حول الموضوع المدروس، لا بد لنا الاعتماد أيضا على نظريات لدراسة و تحليل كل أبعاد الموضوع بما أنها تساعدنا على توحيد و توضيح ما يتم التأكد عليه حول الواقع المدروس . على هذا الأساس و في إطار موضوع دراستنا هذه و المتمثل في اثر الواقع الأمني في الساحل الإفريقي على امن غرب المتوسط علينا الاعتماد على: النظريات التقليدية (المثالية، الواقعية، و الليبرالية)، النظريات التوسيعية و الاتجاه التكاملي/التعاوني (مدرسة كوبنهاجن، الإقتراب التكاملي و النظرية الإتصالية)، النظريات الحديثة (البنائية، النقدية الاجتماعية و ما بعد الحداثة).

أدبيات الدراسة: بما أنّ موضوعنا انقسم إلى ثلاث أجزاء رئيسية تتعلق بالبحث في الاطار المفاهيمي و النظري لمفهوم الأمن و كذا دراسة مختلف الظواهر التي تحدث على مستوى ثلاث فضاءات أساسية متمثلة في الفضاء الشمالي للمتوسط الغربي، الفضاء الجنوبي للمتوسط الغربي و فضاء الساحل الإفريقي و مدى تأثير الوضع الأمني لهذا الأخير للفضائين الأوّلين، اقتضى الأمر البحث في كل هذه الجوانب من الموضوع و الاعتماد على عدّة أدبيات متصلة بالموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

من أجل دراسة الإطار المفاهيمي و النظري للأمن استعملنا عدّة أدبيات، من أهمها: كتاب "**الأمن غير التقليدي**" لصاحبه أ. د. محمد جمال مظلوم الصادر عام 2012، بحيث تطرق فيه إلى الأمن التقليدي و الأمن غير التقليدي (و هو الأمن بمفهومه المتطور)، إضافة إلى أنواع الأمن: الصحي، البيئي، الوظيفي، الشخصي، الثقافي، السياسي، المجتمعي، و القانوني، كما تطرق إلى أسلوب مواجهة مهددات الأمن، استراتيجيات المواجهة و طرق تفعيل دور الأجهزة الأمنية. كما اعتمدنا على مقال للدبلوماسي و الأكاديمي الكويتي سليمان عبد الله الحربي المعنون ب "**مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)** الصادر في المجلة العربية للعلوم السياسية، بحيث ركز مفهوم الأمن بمستوياته بدءا بالأمن القومي و الأمن الإقليمي، من ثم تعرض إلى تهديدات الأمن بحيث اعتبر أن هناك علاقة تأثير متبادل بين مفهومي الأمن و التهديد.

من بين أهم الأدبيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا لموضوعنا، نجد مرجع " **مهدي تاج** " الأستاذ الجامعي و المختص في الشؤون الجيوسياسية و الاستشراف، في مقاله المنشور في مركز الجزيرة للدراسات في أكتوبر 2011 و المعنون ب"**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**". تطرق فيه إلى بعض العناصر الأساسية، أوّلا: دور القوى المغاربية في الساحل الإفريقي مركزا فيه على حلم الجزائر بالزعامة في المنطقة و كذا دور ليبيا باعتبارها مصدرا للمخاطر التي هزّت الاستقرار في المنطقة و دور المغرب باطلالته الأطلسية. ثانيا: المخاطر المحدقة بالساحل و تأثيرها على منطقة المغرب العربي. ثالثا حاول الباحث إعطاء نظرة استشرافية لمستقبل المنطقة المغاربية-الساحلية. اضافة إلى أهم الأدبيات التي تصب مباشرة في صميم موضوعنا نجد مقال " أ. د. عمر بغزوز" المعنون ب **Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ?** الذي أصدره في **L'année du Maghreb** سنة 2013، بحيث تطرق فيه إلى عدّة نقاط حول الوضع الجيوسياسي الجديد لمنطقة الساحل الإفريقي باعتباره مصدر قلق بالنسبة لدول غرب المتوسط، من ثم تعرض إلى الساحل الإفريقي باعتباره مسرحا للتنافس المغاربي مركزا على التنافس الجزائري-المغربي و على موقع موريتانيا في هذا المسرح، كما ركز على التنافس و التكامل بين الاستراتيجيات الأوروبية و الفرنسية. من ثم تطرق إلى السياسة الأفريقية الجديدة لفرنسا القائمة التي تسعى للتواجد في القارة الإفريقية عبر الساحل الإفريقي، مع التركيز على دور الدول المغاربية و الأوروبية في مواجهة التواجد الأمريكي في المنطقة، و أخيرا في الختام، أكد على ضرورة بناء قطب مغاربي – أوروبي – ساحلي بما شهدته مدينة " عين أميناس " في الجزائر من تهديد أمني للأطراف الثلاث.

كما نجد من بين أهم الأدبيات مقال أ.د عبد النور بن عنتر المعنون ب **Complexe de sécurité Ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration** الصادر في العدد

09 من **L'année du Maghreb** سنة 2013، الذي سعى فيه إلى تحليل منطقة غرب المتوسط بصفتها فضاءً مغربياً أوروبياً يشكّل مجمعاً أمنياً إقليمياً مشتركاً، للوصول إلى الطريقة التي يتم من خلالها بناء الفضاء الأمني لغرب المتوسط . بالتالي فإن هذا المقال يركز على ثلاثة نقاط أساسية: أولاً يقوم بتحليل تشكيل منطقة غرب المتوسط وذلك بالتركيز على الجانب الدفاعي لمجموعة (5+5) وأيضاً على موضوع استمرارية الحديث عن "المغرب العربي" ككلّ واحد بالرغم من استمرار حالة انقسام في خصوصيات العلاقات الثنائية الأوروبية المغاربية. ثانياً يقوم بتطبيق مفهوم "المجمع الأمني" على منطقة غرب المتوسط، وذلك من خلال التعمق في ثنائية(توازي/تداخل) أمني بين ثلاث مناطق (جنوب أوروبا، المغرب العربي، ومنطقة الساحل) وباعتبار المغرب العربي مركزاً لهذا التفاعل. ثالثاً يقوم بإظهار إلى أي مدى يشكل غرب المتوسط فضاء أمنياً غير متناسق ومن نوع جديد حيث يشغل الأمن المجتمعي الاهتمام الأكبر على حساب الأبعاد الأمنية الأخرى.
كما يقوم بتحليل عملية التأمين المزدوجة للهجرة (تأمين وتجريم) وكذلك عملية "تفويض المهمات" للبلدان الأخرى في منطقة حوض المتوسط وآثارها على منطقة المغرب العربي. وينصب اهتمام الدراسة على عملية "تفويض المهمات" (انطلاقاً من الاتحاد الأوروبي) وكذلك على إدارة عمليات الهجرة وتراكم هاتين العمليتين في المغرب العربي ومنطقة الساحل في بعض الأحيان حيث يتم اعتماد سياسات أوروبية وخطاب يعتمد على الرؤية الأوروبية. و أخيرا يشير هذا المقال إلى أن عملية "تفويض المهمات" (انطلاقاً من الاتحاد الأوروبي) مقتصرة على المجال الأمني وتجد صعوبة بالامتداد إلى مجالات أخرى تتعلق بالديمقراطية وحقوق الانسان بالرغم من مناخ الثورات الديمقراطية في العالم العربي.

هيكلة الدراسة: من اجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع (النظرية و التطبيقية) محل الدراسة و المتمثل في أثر الواقع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، كان من الضروري تقسيم الدراسة إلى مجموعة من النقاط الأساسية وفق خطة بحثية مقسمة إلى فصول، مباحث و مطالب و عناصر. أولا، نتطرق إلى التأصيل المفاهيمي و النظري للأمن في غرب المتوسط مركزين على ثلاث مباحث أساسية هي: الفضاءات الإقليمية لغرب المتوسط، الإطار المفاهيمي للأمن الغرب متوسطي، النظريات المفسرة للأمن الغرب متوسطي. ثانيا نتطرق إلى البيئة الأمنية للساحل الإفريقي و علاقتها بالأمن الغرب متوسطي، و ذلك عبر ثلاث مباحث هي: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بالنسبة لدول غرب المتوسط، التنافس الدولي على الساحل الإفريقي، التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي. ثالثا: تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، مركزين على ثلاث مباحث هي: انعكاسات الوضع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، آليات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، و أخيرا مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي و أثره على أمن غرب المتوسط.

الفصل الأوّل:

التأصيل المفاهيمي و النظري للأمن في غرب المتوسط

شهدت الساحة الدولية منذ فترات زمنية متفاوتة، تحوّلا معتبرا في المفاهيم و المتغيرات التي تحكم العلاقات فيما بين الدول، فكانت توصف تارة بالعلاقات السلمية و تارة أخرى بالعلاقات التصارعية، فتغيُّر طبيعة هذه الأخيرة يرجع لتوجهات الدول و أولوياتهم و كذا تصوُّرهم للمصالح التي يسعون لتحقيقها من وراء هذه العلاقات. إلاَّ أنَّه في فترة الحرب الباردة و ما بعدها تمَّ التأكيد على أهمية توطيد العلاقات الدولية بطبيعتها السلمية–التعاونية و ذلك من أجل تحقيق الأمن و السلم على المستوى الإقليمي و الدولي. على هذا الأساس طوَّرت دول غرب المتوسط علاقاتها ببعضها البعض، و سعت إلى ايجاد آليات و مشاريع شراكة و تعاون هدفت من خلالها إلى تكوين فضاء متوسطي تسوده روح التعاون بين الدول، سعيا لخلق بيئة متوسطية آمنة و سلمية.

سنتطرق أوّلا في فصلنا هذا إلى دراسة أقاليم غرب المتوسط، مركزين على ثلاث أقاليم أساسية و المتمثلة في الفضاء الشمالي لغرب المتوسط الذي تمثله دول القارة الأوروبية الخمس (ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال و مالطا) ، و من ثم الفضاء الجنوبي لغرب المتوسط الذي تمثله الدول الخمس للمغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا)، و من بعدهما سندرس الفضاء الغرب متوسطي ككل متكامل. ثانيا سنتطرق إلى ما تهدف دول هذا الفضاء لتحقيقه من وراء علاقاتها ببعضها البعض و هو الأمن مركزين عليه في ثلاث نقاط أساسية: باعتباره مفهوما ضيقا و واسعا في نفس الوقت، و باعتباره مفهوما ذات أبعاد و مستويات عدَّة و كذا سنحاول دراسة هذا المفهوم في غرب المتوسط من خلال التطرق للدوائر و البيئة الأمنية لهذا الفضاء و من ثم تطوُّره كمفهوم في هذا الأخير. ثالثا سنركز على النظريات المفسرة للأمن الغرب متوسطي من خلال ثلاث أبعاد: البعد التقليدي من خلال التركيز على ثلاث نظريات (المثالية، الواقعية و الليبرالية)، البعد التوسعي/التعاوني مسلطين الضوء على مدرسة كوبنهاجن من جهة، و ما جاء به الوظيفيون و الاتصاليون من جهة أخرى، من ثم البعد الحديث المفسر لمفهوم الأمن مع ثلاث منظورات أساسية (البنائية، النقدية الاجتماعية و ما بعد الحداثة)، باعتبار أن الأمن كمفهوم و كمتغير تطوَّر و تبلور في خضم هذه النظريات عبر فترات زمنية مختلفة.

المبحث الأوّل: الفضاءات الاقليمية لغرب المتوسط.

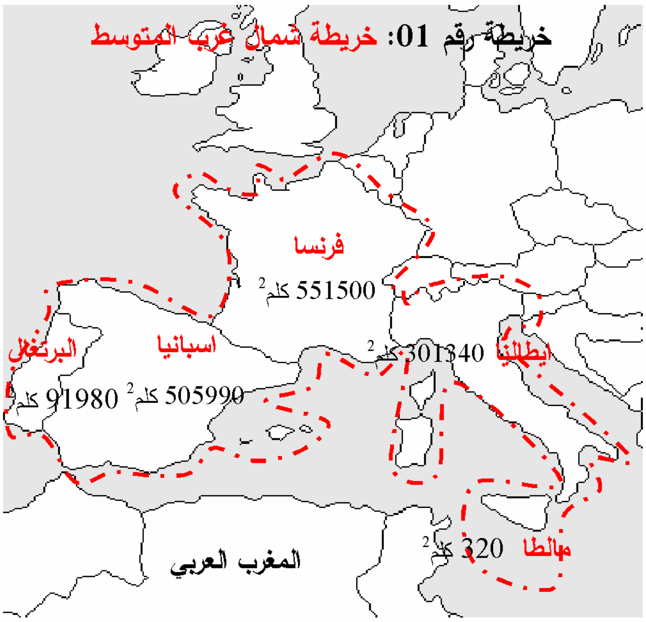
يصعب فصل المتوسط الغربي عن البحر المتوسط في مفهومه الشامل، لا من حيث الجانب الجغرافي و التاريخي ولا من حيث الجانب الجيوسياسي والاستراتيجي لارتباطه ارتباطا وثيقا بالمتوسط الشرقي. و لاعتبارات استراتيجية أساسها تنوع طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية في هذه المنطقة يمكن الحديث اليوم عن متوسط غربي ذات ضفتين شمالية تمثلها الدول الأوروبية (دول اوروبا اللاتينية) و جنوبية تمثلها الدول الإفريقية (دول المغرب العربي). وبناء على ذلك سنوضح جغرافية هذا القسم من المتوسط، وأهم خصائصه وأبعاده الجغرافية و التاريخية و الاستراتيجية، دون فصله نهائيا عن البحر المتوسط ككل، كما نوضح الخصائص الجيوسياسية التي جعلت من هذه المنطقة فضاء متفردا، من خلال التفاعلات المتعددة والمتنوعة التي يشهدها، والتي رفعت من مستوى الأهمية والاهتمام بهذا الإقليم و الدور الذي يلعبه هذا الأخير على المستوى الإقليمي و العالمي.

المطلب الأوّل: الفضاء الشمالي لغرب المتوسط: (الفضاء الأوروبي)

1- معطيات استراتيجية للفضاء الشمالي لغرب المتوسط:

عند الحديث عن الفضاء الشمالي لغرب المتوسط يجب التركيز على اقليمين اساسيين فمن جهة نجد الاقليم الذي يضم الدول الأوروبية المطلَّة على البحر الأبيض المتوسط (اسبانيا، فرنسا، ايطاليا و مالطا اضافة إلى البرتغال التي تدير ظهرها للمتوسط إلاّ أنها جزء لا يتجزأ منه) و من جهة أخرى نجد كتلة من الدول الموحدة في اطار منظمة اقليمية (الاتحاد الاوروبي) التي تضم بالاضافة الى الدول الخمسة باقي دول القارة الاوروبية الاخرى. ما يهمنا في دراستنا هذه هي الدول الخمسة الاولى باعتبارها الضفة الشمالية للمتوسط الغربي و التي تتأثر و تأثر في مجريات الأحداث فيه.

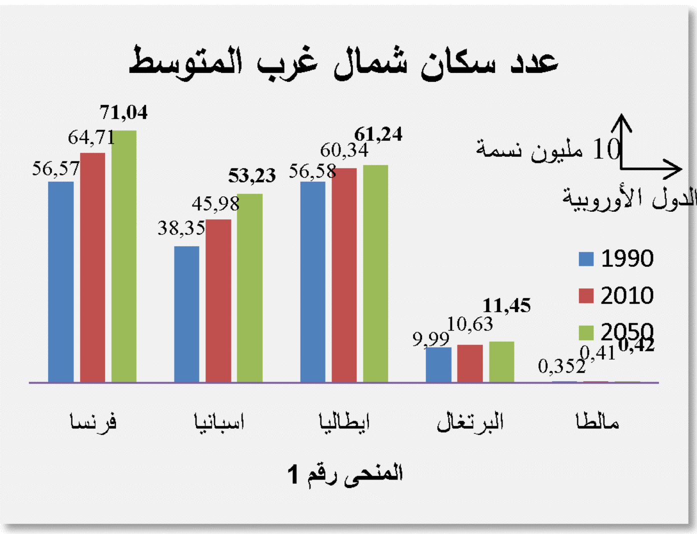
عرفت دول شمال غرب المتوسط بدول القوس اللاتيني أو بأوروبا اللاتينية، نسبة إلى اللغة اللاتينة التي تتحدثها الشعوب و إلى الموقع الجيوسياسي الذي تتميز به هذه المنطقة، و هناك من يسميها بجنوب أوروبا أو أوروبا الجنوبية نسبة لموقعها الجغرافي بحيث تتعبر متَّسعا جغرافيا يقع اقليمه اليابس في جنوب غرب القارة الأوروبية. هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من حوض البحر الأبيض المتوسط بحيث يعتبر ضفته الشمالية التي تصل الدول الإفريقية (دول المغرب العربي و دول افريقيا الوسطى و الجنوبية) بباقي دول أوروبا.



يمتد شمال غرب المتوسط من الغرب إلى الشرق على 29° طولا أي بين خطي طول 10° غربا و 19° شرقا، و من الشمال إلى الجنوب على 17° عرضا أي بين خطي عرض 51° شمالا و 34° شمالا. و يمتد على مساحة تقدر بحوالي 1.451.130 كلم² (موزَّعة في الخريطة رقم 01).[1] يحدُّه شمالا القناة الإنجليزية (بحر المانش) و بحر الشمال، جنوبا البحر الأبيض المتوسط، شرقا بلجيكا، لوكسمبورغ، ألمانيا، سويسرا، النمسا، سلوفينيا، و البحر الأدرياني، أمَّا غربا فيحدُّه المحيط الأطلسي.

يتصل هذا الفضاء بباقي الدول الأوروبية عبر الحدود البرية للقارة فهو جزء لا يتجزأ من هذه الأخيرة، و يتصل بالقارة الإفريقية و بدول المغرب العربي و الشرق الأوسط (دول جنوب شرق المتوسط) عبر البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر منفذا و ممرا أساسيا للدول الأوروبية إلى باقي أنحاء العالم.

التركيبة السكانية في الدول اللاتينية متقاربة نوعا ما، بحيث نجد أنّ فرنسا، اسبانيا و ايطاليا تتقارب من حيث الكثافة السكانية و كذا في النمو السكاني، و من جهة أخرى نجد تفاوتا كبيرا بين هته الدول الثلاث و البرتغال و مالطا و يعود هذا أساسا إلى الاختلاف في مساحة هته الدول و في نسبة الهجرة و تمركز السكان فيها. (انظر منحنى رقم 01)[2]



[1] الخريطة رقم 01: من انجاز الطالبة وفقا للمعلومات الواردة في: L'État du Monde, Ed : La Découverte. 2013. In : http://www.cairn.info/l-etat-du-monde.htm

[2] المنحنى رقم 01: من انجاز الطالبة وفقا للمعلومات الواردة في: L'État du Monde, Ed : La Découverte. 2013. In : http://www.cairn.info/l-etat-du-monde.htm

2- البعد المتوسطي لأوروبا اللاتينية:

تهتم دول غرب المتوسط الأوربية اهتماما خاص ببعدها المتوسطي، وبكل أحداثه و التطوُّرات التي تفرزها ظروف وتداعيات ومصالح دوله و باقي الفواعل الدولية الأخرى، فأمن أوربا واستقرارها وازدهار مصالحها يستند أساسا على أمن واستقرار المنطقة. و نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يتميز بها هذا الفضاء فإنَّه من الطبيعي أن لا تكون الدول الأوروبية متفرجة على قوى أخرى ترتب أولويات المنطقة وتصنع تطوّراتها، بل تسعى باستمرار أن تكون هي المبادرة والصانعة والمتابعة والمشاركة في حراك المنطقة وتفاعلاتها ومصيرها، سواء على المستوى الجغرافي الضيق أو الجيوسياسي الموسَّع. إن التاريخ بين أن دول غرب المتوسط الأوربية ومنذ زمن بعيد، تحاول دائما أن تكون الجوهر والمحور في تسيير وصناعة أحداث المنطقة المتوسطية، مستخدمة في ذلك قوتها في بعدها العسكري في فترة المد الإمبريالي وما نجم عنه من تخلف وانهيار وتبعية لدول الضفة الجنوبية.[1]

جعل هذا الوضع دول غرب المتوسط الأوربية شريكا رئيسيا عارفا بكل خبايا الأوضاع والمتغّيرات في المنطقة ، و ما تزال هذه الدول وعبر مسارات وسياسات متعددة ومتنوِّعة، تعمل للحفاظ على هذا الوضع للتعامل مع كل المستجدات التي تبرز في المنطقة من حين لآخر وتعمل على احتوائها، حتى تمكن المسارات التعاونية من التقدم والنجاح خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، التي أفرزت فراغا إستراتيجيا في المتوسط، وسمحت بصعود تهديدات جديدة ذات أبعاد أمنية خطيرة على المنطقة، ذلك ما زاد في إدراك هذه الدول لأهمية البحر المتوسط الإستراتيجية، فكان ذلك عاملا قويا يدفع نحو اعتماد مقاربات جديدة للتعاون تختلف عما كان معتمدا أثناء الحرب الباردة، فجمعت هذه الدول بين المبادرات وسياسات وآليات تعاون،[2] للاستجابة لمطالب وانشغالات الدول الأخرى الشريكة في هذا الفضاء الجيوسياسي، حيث ظهرت إلى الوجود العديد من المشاريع التعاونية والأمنية، والتي تطورت نتيجة تسارع الأحداث والتطورات في المنطقة إلى مشاريع شراكة تبدو طموحة، تجمع بين الشق السياسي والاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي والأمني، لتحقيق مصالح مشتركة والتخفيف من

[1] عبد الله ظريف، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص. 18.

[2] عند الحديث عن سياسات و آليات التعاون التي صاغتها الدول الشمالية لغرب المتوسط (الدول الأوروبية) يقصد بها مختلف مشاريع الشراكة و المبادرات التعاونية التي جاءت في اطار توطيد العلاقات بين ضفتين المتوسط من أهمها: الشراكة الأورومتوسطية (مشروع برشلونة 1995)، سياسة الجوار الأوروبي، حوار 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط...، و التي سنركز عليها في المطلب الثالث.

توترات دول جنوب غرب المتوسط، درعا للتداعيات والأخطار التي يمكن أن تنتج عن ذلك، وتشكل تهديدا لمصالح الدول الأوربية وأمنها.

3- شمال غرب المتوسط و الاتحاد الأوروبي:

تُعتبر دول القوس اللاتيني(فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال ومالطا) جزءا حيويا من الاتحاد الأوربي، استراتيجيا وجيوسياسيا وأمنيا، بالنسبة لهذه الدول بعينها، وبالنسبة للاتحاد الأوربي بصورة عامة. فجيوسياسة الإقليم حيوية جدا بالنسبة لأمن منطقة جنوب غرب أوربا (وبالنسبة لأوربا برمتها وخاصة الاتحاد الأوربي)، فلا يفوتنا أنّ دولا كفرنسا و إيطاليا تعتبر من الدول المؤسسة للاتحاد الأوربي، ثم تأتي إسبانيا والبرتغال من حيث الأهمية في الإقليم، وبالتالي فالرهانات الأمنية للمنطقة تعتبر بالأساس رهانات أمنية لكل دول الاتحاد الأوربي، بحيث شهدت أوروبا تطوُّرا مطردا منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تطورا في مختلف الميادين وعلى جميع الأصعدة، والذي انعكس على طبيعة حياة المجتمعات فيها من رقي ورفاهية، ومن ثمة بات كل ما يمكن أن يكون تهديدا فعليا أو غير فعلي رهانا أمنيا لهذه الدول والمجتمعات ولمنظوماتها الثقافية والقيمية والحضارية، ولعلّ من أبرز ما يشكل تهديدا لهذا الجزء من أوربا هو: الهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل ...وعلى المدى البعيد شيخوخة مجتمعاتها[1].

سعت دول الاتحاد الأوروبي منذ بروزها كقوة اقتصادية دولية نحو إرساء سياسة أوروبية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين دول الاتحاد ودول المنطقة خصوصا في مجال الأمن والتعاون. فعلى الرغم من أنها لم تبلور سياسة متجانسة في بداية اتحادها بصدد الصراعات التي تعرضت لها المنطقة في فترات زمانية متباينة، إلَّا أنَّ ذلك لم يحل دون التوصل إلى بعض الخطوات الأولى في مجالات إرساء التعاون والتخفيف من حدَّة التوتر والصراع. ومع تطوُّر الأحداث الدولية خلال الحرب الباردة وبعدها، ازداد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة وخاصة الاهتمام بقضايا الأمن والاستقرار فيها، حيث بدأت الدول الأوروبية في تنظيم مجموعة من الاتفاقات التي تمت بينها وبين دول المنطقة وفق سياسة شاملة لتنمية وضمان استقرارها الامني والاقتصادي.

تهدف السياسة الأوروبية في المنطقة إلى حماية مصالحها من خلال ضمان الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي خاصة، نظرا للتحولات و التغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية و الدولية. و قد تطوّرت المقاربة الأوروبية في بعدها المتوسطي، إلاّ أنَّها عرفت ازدهارا كبيرا في فترة الحرب الباردة، خاصة بتطور المقاربة الإقليمية (أو ما يطلق عليها الإقليمية الجديدة) في هذه الفترة

[1] Lire : Brimmer Esther, **Le voisinage de l'union Européenne : Sphère de sécurité, réseau de connections on mariage de convenance ?**, In : Politique Étrangère, N°01, 2008, p. 25-37.

في ظل ظهور منظمات إقليمية عديدة، مثل "اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA" و "السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية MERCOSUR " و غيرها... فارتبطت المقاربة الأوروبية بالاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة في ظل التغيرات على الصعيد العالمي بما في ذلك نهاية الحرب الباردة و زيادة تنامي الارتباط الاقتصادي بين الدول و إنشاء العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية.[1]

على هذا الأساس, ضمن هذه الاعتبارات و التغيرات الحادثة في الجانب العملي و النظري في علاقات الدول فيما بينها – بما فيها دول الاتحاد الأوروبي مع باقي دول العالم من جهة و دول المتوسط من جهة أخرى – , بلورت المبادرات و المشاريع الشاملة لكل المجالات التعاونية من اجل إحلال الأمن في الفضاء المتوسطي.

المطلب الثاني: الفضاء الجنوبي لغرب المتوسط: (الفضاء المغاربي)

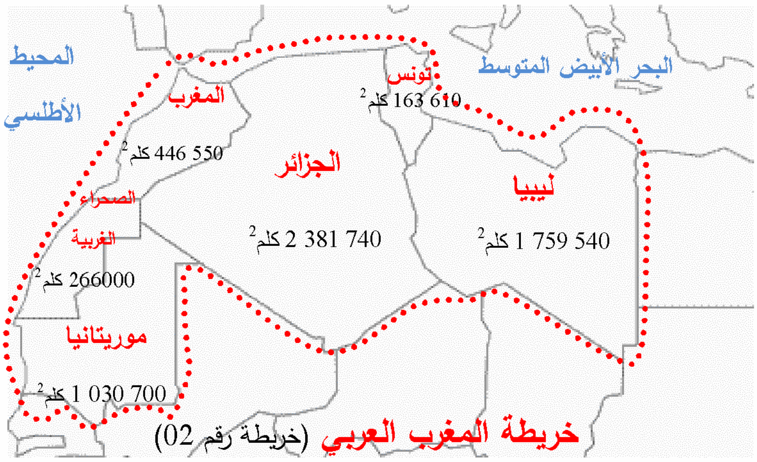
1- معطيات استراتيجية للفضاء المغاربي:

عرفت منطقة جنوب غرب المتوسط منذ القدم عدّة تسميات متباينة بتباين الفترات التاريخية و كذا المختصين الجغرافيين و الدارسين لهذه المنطقة. فهؤلاء الأتون من الشمال (مثل الرومان و الأوروبيون) يسمّونها بـ "**شمال افريقيا**" – مع إدخال مصر معها-، و سمّاها الشرقيون (العرب و الأتراك) بـ "**غرب** أو **مغرب**" – بإدخال الأندلس و غرب افريقيا، أمّا المصريون القدامى أطلقوا عليها اسم "**أمانتي**" أي "**عروس المغرب**"، و هناك من أطلق عليها "**بلاد الأمازيغ**" أي الوطن الحر، **بلاد البربر و المور و المغرب الإسلامي**.[2] إلاّ أنّ أهم تسمّية أطلقها الجغرافيون العرب هي "**جزيرة المغرب**" التي يقصد بها جزيرة غروب الشمس،[3] و في وقتنا الحالي تعرف منطقة جنوب غرب المتوسط بتسمية **المغرب العربي**.

[1] رمزي بن ديكه, الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية, في موقع:سياسة, 2011/10/04, متوفر في موقع: **http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3095.html**

[2] صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007**، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2011، ص. 75.

[3] Georges Mutin, **Géographie du Monde Arabe**, Ed: Ellipses, France, 2001, P. 40.



خريطة المغرب العربي (خريطة رقم 02)

يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي يقع في شمال إفريقيا، اقليمه اليابس جزء لا يتجزّأ من القارة الإفريقية، فهو يشكل كتلة جغرافية متناسقة و متماثلة لا يتخللها حواجز جغرافية أو فواصل طبيعية.[1] يمتد من الغرب إلى الشرق على 42° طولا أي بين خطي طول 17° غربا (الساحل الأطلسي لموريتانيا) و 25° شرقا (الحدود الليبية/المصرية)، و من الجنوب إلى الشمال على 19° عرضا أي بين خطي عرض 15° شمالا (الحدود الجزائرية/المالية) و 37° شمال بنزرت، يغطي بهذا مساحة تقدر بحوالي 5.783.961 كلم² (موّزعة في الخريطة رقم 02).[2] يبلغ طول الشريط الساحلي للفضاء المغاربي بحوالي 7000 كلم،[3] بحيث يحدُّه شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا كل من مالي، النيجر، تشاد و السنغال، غربا المحيط الأطلسي، و شرقا مصر.

يتصل هذا الفضاء بأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط و بباقي دول القارة الإفريقية عبر الصحراء، كما يمثل الجناح الغربي للوطن العربي بحيث يشكل حوالي 42% من مساحته و 28% من سواحله،[4] و جزءا لا يتجزأ من العالم الإسلامي. يتميز الفضاء المغاربي بعدة مميزات لعلّ اهمّها جمعه بين اليابس و الصحراء،[5] هذا ما جعلنا نقسمه إلى نوعين:[6] **مغرب عربي متوسطي** مرتبط أساسا بالدول المتوسطية (دول شمال المتوسط) و **مغرب عربي صحراوي** متعلق بالدول الإفريقية (وسط و جنوب افريقيا). و ما جعله يكتسي أهمية خاصة على الساحة الدولية هو موقعه الجيوستراتيجي الرابط

---

[1] د. علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. ص. 161- 162.

[2] الخريطة رقم (02) من إنجاز الطالبة وفقا للمعلومات الواردة في:
www.statestiques-mondiale.com/superficie.htm

[3] المغرب و الصحراء الغربية 1835 كلم، ليبيا 1770 كلم، تونس 1300 كلم، الجزائر 1200 كلم و موريتانيا 754 كلم.
صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص. 76.

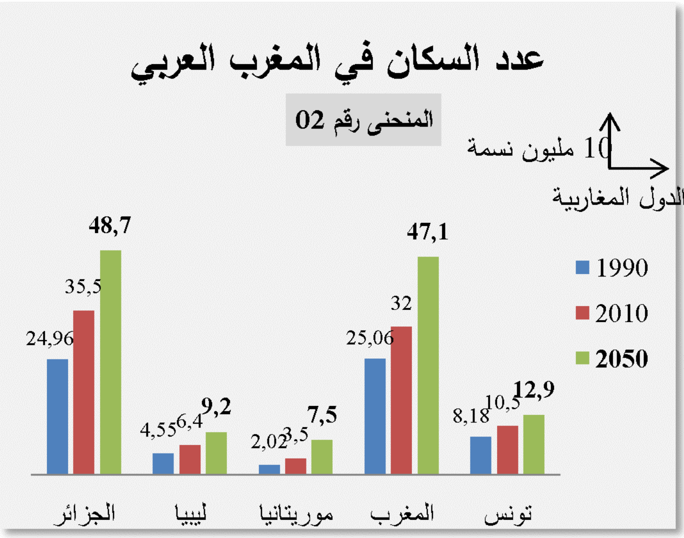
[4] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. 81.

[5] Hervé Bourges, Claude Wauthier, **Les 50 Afriques : Tome 1**, Ed : Du Seuil, 1979, P. 31.

[6] Khaled Kaddour, **Horizons de sécurité en Méditerranée et au Moyen-Orient : Communauté d'intérêts et défis humains**, rapport de séminaire N°22 Du NATO, Éditeurs : Jean Dufourq et Laure Borgamano-loup, Mars 2005, P.16.

لثلاث قارات، إضافة إلى الطرق البحرية التي كانت و لا تزال عنصرا مفصليا في المبادلات التجارية الدولية.[1]

المجموعة البشرية المغاربية أمّة واحدة، تتوزّع أساسا في المدن الكبرى شمالا و تتناقص كلما اتجهنا جنوبا نحو الصحاري الكبرى، بحيث وصلت نسبة السكان في الفضاء المغاربي سنة 2010 حوالي **87,9** مليون نسمة، و يفترض أنّها ستتزايد في المستقبل حتى تصل حوالي **125** مليون نسمة سنة 2050، (المنحنى رقم 2)[2]. بهذا فإن مستوى النمو السكاني في المغرب العربي سيكون مماثلا للمعدل العالمي أي حوالي **12%**.[3] يمكن القول أنّه يتغير تبعا لأهمية المنطقة الصحراوية من دولة لأخرى، بحيث تقع في المغرب أعلى كثافة سكانية (بدون الصحراء الغربية) تليها تونس و الجزائر، في المقابل ليبيا و موريتانيا و الصحراء الغربية مناطق منخفضة الكثافة للغاية (حوالي **5** نسمة/ كلم^2).[4] و تبقى اللغة العربية بجانب الدين الإسلامي المقومات الحضارية و الدينية المشتركة و السائدة و الدافعة للتجانس البشري في الفضاء المغاربي.



يتمتّع الفضاء المغاربي من حيث نوعية و حجم الموارد الاقتصادية الهامّة المشكلة أساس الصناعات المتنوّعة و مصادر لاقتصادياتهما،[5] فلكل دولة مغاربية نوع خاص بها من الموارد الأساسية، بحيث يتوفّر المغرب العربي من الناحية الزراعية على مساحة تقدر بأكثر من اثنان و عشرون مليون هكتار،[6] و تتوفّر فيه أغلب المواد الأوّلية الأساسية في كل الصناعات، فالمغرب و

---

[1] د. علي الحاج، **المرجع السابق**، ص. 98.

[2] المنحنى رقم 02، من انجاز الطالبة وفقا للمعلومات الصادرة في:
Khaled Kaddour, **Op. Cit**., P. 25. (United Nations, DESA, Population Division, (ESA/P/WP.187)
L'État du Monde, Ed : La Découverte. 2013. In : http://www.cairn.info/l-etat-du-monde.htm

[3] Khaled Kaddour**, Op. Cit.**, p.18

[4] Gérard-François Dumont, Yves Montenay, **Le Maghreb : Une géopolitique éclatée**, In : Turbulences maghrébines, Revue Géostratégiques, N° 32, 3ème Trimestre , 2011, P. 42.

[5] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص. 85.

[6] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، بيروت: لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 2005، ص. ص. 25-28.

تونس تركزان على الصناعات التحويلية و الاستهلاكية في حين تعتمد الجزائر و ليبيا على الصناعات الثقيلة و البتروكيماوية، هذا التنوّع الاقتصادي[1] يجعل خياراتها التنموية تتكامل، ما يساعدها بطريقة أو بأخرى على مواجهة التحديات و الرهانات المستقبلية.[2] و يكسبها أهميّة اقتصادية بالغة على المستوى الإقليمي (خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي) و العالمي (مع الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأسيوية) خاصة في المجال الطاقوي.[3]

2- السياق التاريخي و الحضاري لدول المغرب العربي:

المعطيات السابقة توضّح التقارب الجغرافي و التجانس الاقتصادي بين دول المغرب العربي، اللّذان عززهما التاريخ منذ العصور الأولى إلى يومنا هذا. فبما كان لشعوب هذه المنطقة من تلاحق تاريخي مستمر و من تشارك في الفترات الزمنية الكبرى لإنشاء العمران و بناء الدول، و من تفاعل مع الأحداث التي تعرّضت إليها من العصر القرطاجي إلى الغزو اللاتيني الأوّل إلى الفتوحات الإسلامية و ما ترتّب عنها. فنتج عن التقارب الجغرافي و التمازج التاريخي وحدّة ثقافية أصلية طبعت المجتمع المغاربي منذ أقدم عصوره.[4]

انتمت دول المغرب العربي على مرّ التاريخ إلى نفس مناطق النفوذ الروماني، الوندالي، البزنطي، البربري، العربي، العثماني، و في الفترة الإستعمارية. التاريخ الاستعماري في حدّ ذاته كان من جهة عاملا لتوحيد أربع دول من خمسة بفعل الاستعمار الفرنسي (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا) أمّا ليبيا فكانت في ظلّ الاستعمار الإيطالي،[5] و من جهة أخرى سعى إلى توجيه مصير الشعوب بأن وضع لكل منها نظاما سياسيا و اقتصاديا يغاير النظم التي فرضها على الدول الأخرى

[1] تونس و المغرب غنيتان بالفوسفات و مشتقاته، و كذا بالصناعات النسيجية و الموارد الزراعية، أما الجزائر و ليبيا غنيتان بمصادر الطاقة و المصنوعات البتروكيماوية، في حين يبقى موريتانيا أكثر دول المنطقة غناء بالحديد و الذهب كأهم المعادن. الإطلاع على: محمود أبو العينين (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002** ، مركز البحوث الإفريقية و مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص. ص. 573- 574 .

[2] نعيمة البالي، **الخيارات التنموية في دول المغرب العربي... تكامل أم تعارض**، في: ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري 2013، ص. ص. 04-07.

[3] فيما يخص المجال الطاقوي، الجزائر تصدر سنويا حوالي عشرة إلى اثني عشر مليار دولار من المحروقات أي حوالي 98% من صادراتها، 50% منها لدول الإتحاد الأوروبي. للمزيد أنظر:
Farid Yaici, L'Atout énergétique de l'économie algérienne en Méditerranée Occidentale : situation présente et perspectives d'avenir, In : **La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation**, (S.D : M. Boukella et autres), Bejaïa, Algérie : CREAD, 2003.

[4] مصطفى الفيلالي، **نفس المرجع السابق**، ص. 19.

[5] Georges Mutin, **Op. Cit.**, p.224.

لكي يقضي عن فرص الاتصال و التبادل بينها، كانت نتيجة ذلك ظهور الحركات الوطنية في كل دولة على حدى و نموها في نطاق حدودها الوطنية.[1]

المتتبع لتاريخ منطقة المغرب العربي خاصة في العصور الحديثة يقف أمام المقومات الحضارية المشتركة التي تمتاز بها هذه المنطقة من لغة، دين، عادات و تقاليد مشتركة، فضلا عن التمازج التاريخي و التقارب الجغرافي، و كل مقومات الترابط و الوحدة التي دفعتها في فترات سابقة خاصة مع بداية القرن العشرين إلى التفكير في التعاون و العمل الجماعي، بحيث سعى البعض من الشباب المغاربي إلى تنسيق و توحيد الجهود لرد المستعمر الفرنسي، فتوالت جهودهم تلك إلى أن تدعمت ببعض أجهزة العمل المشترك مثل مكتب المغرب العربي و لجنة تحرير المغرب العربي[2]. و مع استقلال تونس و المغرب سنة 1956 بدأ التفكير في التوحد السياسي، حيث أقرّ مؤتمر **طنجة** المنعقد في أفريل 1958 الذي ضم قادة كلا من الحزب الدستوري التونسي، حزب الاستقلال المغربي و جبهة التحرير الجزائرية، اقامة اتّحاد يضم الدول الثلاث و هذا بعد استقلال الجزائر سنة 1962.[3] و بعد هذه الفترة انعقدت اجتماعات جادّة لقادة هذه الدول في مدينة مراكش المغربية في السابع عشر فيفري 1989 ، و تمّ الاعلان عن تأسيس "**اتّحاد المغرب العربي Union Du Maghreb Arabe**" كوسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصلحة الدول المغاربية و التي نصّت عنها المادّة الثالثة من الميثاق المؤسس للإتّحاد و المتمثلة أساسا في بناء سياسة مشتركة و شاملة، و تنفيذ حرية تنقل الأشخاص و الخدمات و السلع و رؤوس الأموال، مع التركيز على الوفاق و التوافق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي قريب مع تطوير مشاريع و برامج مشتركة خاصة في المجال الاقتصادي لتطابق البرامج العالمي.[4] أعاد الرئيس التونسي "**المنصف المرزوقي** Moncef Marzouki " تفعيل فكرة الاتحاد المغاربي في فيفري 2012، مصرحا أنّه "سيعمل على إحياء حلم اتحاد المغرب العربي"،[5] إلاّ أنّ واقع هذه المنطقة و علاقات الدول فيما بينها بعيد كل البعد عن هذه الطموحات و المشاريع و هذا ما سنبينه في النقطة التالية.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل**، ص. ص. 70-71.

[2] صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص. 25.

[3] نفس المرجع، ص. 26.

[4] Abdelwaheb Biad, **La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne,** In : L'année du Maghreb, N° 09, 2013, P. 105.

[5] خديجة محسن فينان، **الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس "الربيع العربي"**، في ندوة: المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص. 02.

3- المغرب العربي: واقع و آفاق.

تجتمع في الفضاء الجنوبي لغرب المتوسط مجموعة من المقوّمات الجغرافية، البشرية، الاقتصادية، الحضارية و التاريخية تسمح له ببناء فضاء متجانس سياسيا، موّحدا و متعاونا على جميع الأصعدة، قادر على مواكبة التغيرات الإقليمية و الدولية و كذا لعب دور فعّال و استراتيجي على المدى البعيد. وفقا للدلائل و المعطيات السابقة هذه المنطقة تتوفر على مقومات التعاون و التكامل، إلاّ أنّ مشروع "اتحاد المغرب العربي" أظهر عجزا في مقاومة الهزّات السياسية ذلك لأنّه كان قائما على أساس سياسي دون الأخذ بالاعتبار الهواجس الأمنية ممّا جعل التمسك به من قبل أعضائه ضعيفا.[1]

تمّ تجميد مسار التكامل المغاربي من قبل الدول الأعضاء عام 1994، رجوعا لعدّة عوامل من أهمّها تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية لبعض الدول المغاربية (الجزائر و ليبيا) في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن العشرين الذي أدّى إلى توتر علاقاتها السياسية، الاقتصادية و الأمنية.[2] إضافة إلى توجّه هذه الدول إلى مشاريع أجنبية جديدة أوروبية (الشراكة الأورومتوسطية) و أمريكية (مشروع إيزنستات). كما لا يخفى لنا أنّه من أهم الأسباب التي عرقلت مسار التكامل المغاربي هي اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية لكل دولة التي أفرزتها حقبة ما بعد الاستعمار و تأثيره على بنيتها، رغم أنّ الدول الثلاث المحورية (الجزائر، المغرب و تونس) كانت مستعمرات فرنسية إلاّ أنّ كل من المغرب و تونس اتبعتا مسار النظام الرأسمالي أمّا الجزائر مسار النظام الاشتراكي. و السبب الثاني يعود لأسباب اقتصادية دورية و هيكلية متعلّقة أساسا بطبيعة التبادلات البينية المغاربية و إلى التنافس الاقتصادي بين دول المنطقة.[3]

يعد المغرب العربي في الواقع مفهوم جيوسياسي، سمَّاه بعض المحللين بـ "**الجغرافيا المفككة**"[4] ذلك لكونه فضاء يتَّسم بانشقاقات عدّة بالإضافة إلى الاختلاف في الإيديولوجيات السياسية

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع، 2005، ص. 92.

[2] تدهور الأمن الداخلي لكل من الجزائر و ليبيا(العشرية السوداء الجزائرية، أزمة لوكربي و الحصار الجوي على ليبيا) أدّى إلى عرقلة مسار مشروع اتّحاد المغرب العربي، هاتين الدولتين المحوريتين ركزتا على أوضاعهما الداخلية ممّا أدّى إلى اهمال علاقاتها مع باقي الدول المغاربية، و ما خلق نوعا من التردد و التخوف لدى الدول المغاربية الأخرى (المغرب و تونس) من أن تنتقل تلك الأزمات إليها. للمزيد الإطلاع على صبيحة بخوش، **المرجع السابق**، ص. ص. 372- 374.

[3] Otmane Bekenniche, **Le partenariat Euro-méditerranéen : Les enjeux**, Office des Publications Universitaires, Algérie, 2011, P P 122-123.

[4] Gonzalo Escribano, Alejandro V. Lorca, **Economic Reforms in the Maghreb:From Stabilization to Mondialisation**, In: North Africa: Politics Region and the limits of transformation;(S.D: Yahia M. Zoubir, Haizam Amirah-Fernandez), Ed: Routledge (Taylor & Francis Group), New York, 2008, P. 135.

و الاقتصادية، هناك مجموعة من التفاعلات البينية في المنطقة المغاربية خلقت عبر الماضي و الحاضر مشاكل عرقلت مسار التعاون المغاربي أهمّها: **النزاعات الحدودية** بين كل من الجزائر و المغرب، الجزائر و ليبيا، ليبيا و تونس، و **نزاع الصحراء الغربية**[1] كأعقد مشكلة دامت أربعين سنة و المتواصلة ليومنا هذا. فهي كمتنفس لفشل الأنظمة في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و كذا في الانفتاح السياسي[2] لصالح تنظيم اقليمي موّحد، مما أدّى إلى الحديث عن "عدم وجود مغرب عربي Le Non Maghreb" و الذي من ورائه قدرت نسبة خسارة الدول المغاربية 2% سنويا من الانتاج الوطني[3] اضافة إلى خسارة قوتها التفاوضية على الساحة الاقليمية (مع دول شمال غرب المتوسط) و الدولية، و عدم قدرتها على بناء دفاع و تعاون مشترك لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة (خاصة تلك الآتية من الجنوب - كما سنراه في الفصل الثالث-).

المطلب الثالث: الفضاء الغرب متوسطي.

1- الموقع الجغرافي لغرب المتوسط:

منطقة غرب المتوسط (خريطة رقم 03)[4] جزء لا يتجزأ من البحر الأبيض المتوسط،[5] تحدُّها ضفتين: الأولى في شقّها الشمالي تمثّلها خمس دول من أوروبا اللاتينية (ايطاليا، مالطا، فرنسا، اسبانيا و البرتغال) و الثانية في شقّها الجنوبي ممثّلة في دول المغرب العربي الخمس (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا). لا يتمّ تحديد موقعها الجغرافي في الدول الساحلية المطلّة على الحوض المتوسطي بمعناها الدقيق و التقليدي، بل رجوعا لأسباب ثقافية، مناخية،[6] و خاصة جيواستراتيجية يتم

---

[1] الصحراء الغربية منطقة صحراوية (مساحتها 266000 كلم^2)، انفجر النزاع عليها بعد اعلان استقلالها من الإستعمار الاسباني 1974، و الذي نتج عنه تصادم المصالح المغربية و الموريتانية مع الانسحاب الاسباني عان 1976. و من بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية و اعتراف الجزائر بها ترتب عنه توتر العلاقات الجزائرية-المغربية. للمزيد الاطلاع على:
Serge Cordellier (S.D), **Le dictionnaire historique et géopolitique du 20e siècle**, Ed : La Découverte, 3eme édition, Paris, France, 2005, p. 612.
[2] Abdelwahab Biad, **Op. Cit.**, p. 110.
[3] Western Sahara : **The cost of the conflict: Crisis Group Middle East/ North Africa Report**, N° 65, 11 June 2007, p. 17. Available In: www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/document/dmag/dv/dmag20101130_04_en.pdf
[4] الخريطة من اعداد الطالبة.
[5] معناه الحرفي "بحر ولد وسط الأراضي"، « **Mare Nosturn** » أو« **Mer Interieure** » . من وجهة نظر جغرافية، البحر الأبيض المتوسط هو بحر مميز سمي بالبحر الداخلي منذ العصور القديمة بالخصوص لأنّه مضبوط بفعل موقعه الداخلي. على نقيض المحيطات المفتوحة (الأطلسي، الهادي و الهندي)، هو بحر داخلي ينغلق تقريبا بمضائق و ممرات (مضيق جبل طارق و مضائق الدردنيل و السويس). للمزيد من المعلومات الإطلاع على: سمير أمين، محمد سيد أحمد، حسن نافعة، فهمية شرف الدين، تر: سناء أبو شقرا، **قضايا استراتيجية في المتوسط**، بيروت: دار الفرابي، 1992، ص 09.
Clotilde Champe Yrache, **L'espace méditerranéen, après la domination et le déclin : une possible re-émergence**, Université Paris-8, Saint Denis, France.
[6] Yves Lacoste, **La Méditerranée**, In : Hérodote, N° 103, 04/2001, p. 03-39.



خريطة الفضاء الغرب متوسطي (خريطة رقم 03)

ضمّ دولتين أساسيتين هما موريتانيا و البرتغال، رغم موقعهما الجغرافي الذي يدير كليّا ظهره للفضاء الغرب متوسطي. كما تضمّ دولة ثالثة "المغرب" التي يحدّها تقريبا المحيط الأطلسي كليا من جهتها الغربية.

تقدر مساحة غرب المتوسط بحوالي 0,85 مليون كلم[2]، على مسافة 700 كلم من الجزائر العاصمة إلى مدينة مرسيليا، و مسافة 140 كلم بين صقلية و تونس و حوالي 14 كلم بين اسبانيا و المغرب. و يبلغ أقصى عمقه 5150 كلم و متوسطه 150 مترا. يتميز هذا الفضاء بالتنوّع و عدم التجانس في أجزائه، بحيث تنتشر فيه الكثير من الجزر الصغيرة و الكبيرة (كورسيكا Corse، سردينيا Sardaigne، صقلية Cécile، و مالطا Malte).[1]

2- الأهمية الجيواستراتيجية لغرب المتوسط:

يمتاز المتوسط عامّة و المتوسط الغربي خاصة بمجموعة من الخصائص الاساسية جعلت منه محلّ اهتمام القوى الكبرى عبر الفترات الزمنية المختلفة، بحيث أضفت عليه منذ القدم أهمية خاصة من النواحي الحضارية و الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية. هذا ما أكدّه ألفرد ت. ماهان Alfred T. Mahen الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر، عندما كتب عن المتوسط قائلا: "***جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم أكبر ممّا لعبه أي سطح مائي يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمّة بعد أمّة للسيطرة عليه، و لا يزال الصرّاع مستمرا...***".[2]

في الواقع، زادت أهمية هذا الفضاء في فترة الحرب الباردة في اطار النظام الدولي الثنائي القطبية، بحيث تحقق التواجد العسكري المستمر للقوتين العظمتين (الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية) في شكل أساطيل حربية (الأسطول الخامس الأمريكي و الجناح الخامس

---

[1] Abis Sébastien, **Entre unité et diversité : la Méditerranée plurielle**, Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégique, Novembre 2004, p. 03-04. In : www.ie.eu/IE-EI/Ressources/File/biblio/la méditerranéeplurielle.pdf (consulter le 05/03/2014).

[2] د. علي الحاج، **المرجع السابق**، ص 97.

السوفيتي)،[1] و زادت الأهمية الاستراتيجية للفضاء المتوسطي، بانتهاء الصرّاع بين القطبين المتمثلين في المعسكر الشرقي السوفييتي و المعسكر الغربي الأمريكي و انتقاله إلى قطبين جديدين يمثلهما العالم الشمالي المتقدم و العالم الجنوبي المتخلف. فالموقع المميز لمنطقة غرب المتوسط باعتبارها نقطة التقاء بين جنوب غرب أوروبا (أوروبا اللاتينية) و بين شمال افريقيا (دول المغرب العربي) أي بين عالمين مختلفين و متباينين من حيث التركيبة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية و السياسية، و اعتبارها منطقة عبور حيوي لمختلف القوى الدولية[2] عبر مضيق جبل طارق الرابط بين حوض المتوسط و المحيط الأطلسي (بالتالي نحو القارة الأمريكية)، لا يخفى لنا أنّ المتوسط الغربي بحر شبه مغلق، تعتبر مضايقه مناطق عبور ملزمة و بالتالي التحكم فيها هو عامل جيواستراتيجي مهم،[3] بهذا يعدّ حلقة وصل بين الجزء الشرقي للمتوسط بامتداداته الأوروبية و الأسيوية مع القارة الأمريكية، و اعتباره الطريق الأقرب نحو البحر الأحمر و المحيط الهندي،[4] هذا ما جعل مختلق القوى الدولية تتسابق للتواجد فيه و التنافس على ثرواته، و موارده الطبيعية (مصادر الطاقة كالنفط و الغاز الطبيعي – 42% من الإحتياط العالمي للغاز الطبيعي– و كذا الثروات الزراعية –القمح، الزيوت،...– إضافة لكونه أولى التوجهات السياحية في العالم).

ومن الناحية الأمنية، فان المنطقة –خاصة الضفة الجنوبية لغرب المتوسط– عرفت أوضاعا متدهورة من عدم الاستقرار في الأنظمة السياسية و وجود صراعات داخلية وخارجية (نزاعات حدودية، قضية الصحراء الغربية...). ازدادت أهميتها الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مع تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصّة وأن الدول عرفت هذه الظاهرة في فترات زمنية سابقة. على هذا الأساس يمكن القول أنّ غرب المتوسط اكتسب أهميته الجيواستراتيجية من موقعه الذي أهّله أن يكون محورا تدور حوله التغيرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الاستراتيجية ، و ميدانا للتعاون و الصراع في ان واحد (ما سنحاول التطرق إليه في العنصر التالي).

3– غرب المتوسط: فضاء تلاقي أم تنافر:

يعدّ حوض البحر الأبيض المتوسط ميدانا واسعا في منظومة المجتمعات ذلك لأنّه لا يمثل بحيرة جغرافية كبيرة قي قلب العالم فحسب، و إنّما هو مفترق طرق حضاري و تاريخي و مسرح

---

[1] Bernard Revenel , Op.Cit., p. 30.

[2] مصطفى بنون، **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**، مداخلة مقدمة في ملتقى "الأمن في البحر المتوسط"، جامعة قسنطينة، 2008.

[3] Bernard Revenel, Op.Cit. p. 29-30.

[4] تعبُر المنطقة سنويا أكثر من 70 ألف سفينة من و إلى المحيط الأطلسي. أنظر: مصطفى بنون، **المرجع السابق**.

لمواجهات ترتبط بالأهمية الجيواستراتيجية، الإقتصادية و الحضارية، إذ تعتبر الركن الساخن الأكثر استئثارا بالنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر.[1] هذا ما أكّده جون ڤالفن John Galvin بعد حرب الخليج مصرّحا أنّ: ***"المتوسط هو المنطقة الأكثر تعرضا لخطر الأزمات و الصّراعات في المستقبل"***،[2] فمركزية العالم المتوسطي تلعب دورا على الساحة السياسية و الاستراتيجية، باعتباره مسرحا للنقاش و المواجهة حول قضايا مختلفة أهمّها تلك المتعلقة بالديمقراطية و حقوق الإنسان و الدكتاتورية، كما يعدّ احدى المناطق الاستراتيجية التي نجد فيها قضايا الحرب و السلم على المستوى الاقليمي و الدولي، نظرا لحجم و حيوية هذه القضايا.[3] هذه الأخيرة كوّنت خطا عميقا بين ضفتي المتوسط عموما و المتوسط الغربي خصوصا.

يتميز المتوسط الغربي عن باقي الفضاءات (خاصة المتوسط الشرقي)، بأنّ ضفتيه الشمالية و الجنوبية تشتركان – إلى جانب قربهما الجغرافي – في التاريخ الذي سمح له تطوير نسيج من العلاقات الإقتصادية، المؤسساتية و الانسانية، و أعطاه بعدا إقليميا حتميا،[4] تشكل منذ القدم من خلال العلاقات التعاونية فيما بين دوله التي شكلت عبر الماضي و الحاضر كتلة متكاملة تجاريا، حتى و ان كانت مجزّأة ثقافيا و دينيا و سياسيا،[5] إلّا أنّ هذه الانقسامات لم تعتبر عقبات فعلية أمام عمليات التكامل بين الضفتين و التاريخ بين لنا هذا (من خلال مشاريع الشراكة المختلفة المنعقدة بين دول غرب المتوسط كمشروع الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995، مجموعة 5+5).

هيكليا، التكامل المتوسطي بقي حجمه جدّ متغير حسب الدول و المناطق المكوّنة له.[6] فالمتوسط الغربي هو فسيفساء من الأقاليم مجزأة بخطوط انشقاق،[7] فالمسؤول عن هذا الانشطار شمال/جنوب هو التاريخ[8] و المتغيرات الحادثة في الساحة الإقليمية و الدولية. إضافة لانقسام الفضاء إلى ديانتان سماويتان تصارعتا لعصور، هناك مجموعة من المتغيرات جعلت من فضاء غرب

---

[1] سمير أمين، فيصل باشير، **البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ب س ن، ص. 08.

[2] Bernard Revenel, Op. Cit., p. 27.

[3] Thierry Fabre, et autres, **La Méditerranée : Horizons et enjeux du XXI^e siècle**, Commission européenne, Bruxelles, Belgique, Juillet 2009, p. 05.

[4] Cécile Jolly, **Demain la méditerranée : Scénarios et projections à 2030 (croissance, emploi, migration, énergie, agriculture)**, In : Construire la Méditerranée, Institut de prospective économique du monde méditerranée, Novembre 2011, France, p. 09.

[5] Clotilde Champe Yrache, **Op.cit. ,** p. 05.

[6] Cécile Jolly, Loc. Cit..

[7] Jean-Claude Tourret, Vincent Wallaert, 4 **Scénarios pour les territoires méditerranéens**, In : Méditerranée 2030, Institut de la Méditerranée, www.ins-med.org (consulter le 02/03/2014)

[8] سمير أمين، محمد سيد أحمد، حسن نافعة، فهمية شرف الدين، تر: سناء أبو شقرا، **قضايا استراتيجة في المتوسط**، بيروت، دار الفارابي، 1992، ص 09.

المتوسط فضاءا متنافرا سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا و ثقافيا، و أصبح بؤرة للتوترات بمختلف أشكالها الناجمة من التهديدات التي تواجهها دوله يوميا و الناتجة بفعل التباينات العميقة بين الضفة الشمالية و الجنوبية لغرب المتوسط (التباين الاقتصادي، التنموي، السياسي، الاجتماعي، الديمغرافي...) خاصة أنّها تتواجد في خط انشقاق رئيسي فاصل العالم الثالث عن مجموعة الدول الأوروبية المتقدمة.[1] يمكن القول، أنّ الفضاء الغرب متوسطي مستقبلا لا يمكن أن يُبنى إلاّ في اطار استراتيجية إدارة الشراكة للمشاكل المعقدة، و قبول كلي للتناقضات و التحدّيات الحاسمة فيه و المتمثلة في الأمن و الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي عبر التنمية المشتركة و التكامل شمال/جنوب، و كذا السيطرة على المخاطر البيئية و تحسين هذه الأخيرة.[2]

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للأمن الغرب متوسطي

كان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في النظام الدولي، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من إنتقالها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشمولي الحديث. وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول، المجتمعات والأفراد.

سنتطرق في مبحثنا الثاني أوّلا لمفهوم الأمن بين التعريف الضيق الذي يركز على طابعه العسكري و بين التعريف الواسع الذي يتجاوز هذا الأخير، و ذلك بتعريف هذا المفهوم لغة و اصطلاحا بهدف البحث المعمق في أصوله و عند الباحثين الدارسين له، و من ثم التعرض لتطوّره كمفهوم عبر الفترات التاريخية المختلفة ابتداءا من ظهور البشرية و حاجتها إلى تحقيق أمنها، مرورا بفترات الحروب التي عرفتها (فترة الحروب العالمية الأولى و الثانية و الحرب الباردة) و من ثمّ تبلور هذا المفهوم عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وصولا إلى التغيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة على شكله و مضمونه. كما سنتعرض إلى أبعاد مفهوم الأمن و التي تبلورت خلال الفترات السابقة.

---

[1] Yves Lacoste, **Questions de géopolitique : L'Islam, la mer, l'Afrique**, In : La Découverte et Librairie Générale Française, Livre de Poche, France, 1988, p. 19.

[2] يرى محمد أركون **Mohammed Arkoun** أنّ "وحده البحث عن ثقافة سلم يستطيع حث جميع شعوب البحر الأبيض المتوسط للتفكير بصفة متضامنة لأوّل مرّة في تاريخهم، انشقاق مزدوج: انشقاق في الزمن بماضيهم الخاص بهم، و انشقاق في المسافة بين المجتمعات المهيمنة و الأخرى المهيمن عليها." للمزيد الإطلاع على:
Mohiéddine Hadhri, **La méditerranée et l'avenir du dialogue nord/Sud**, Rapport pour Mouvement européen international (comité Méditerranéen), 27-28 Novembre 2004, p. 12-15.

ثانيا سنحاول دراسة و تحليل مستويات الأمن الثلاث الوطني، الإقليمي و الدولي و ارتباطها بالدول و بأمنها الداخلي و الخارجي. و ثالثا سنتناول مفهوم الأمن في غرب المتوسط عبر التعرض إلى مختلف الدوائر الأمنية التي تأثر بالمحيط الغرب متوسطي و كذا بالبيئة الأمنية في هذا الأخير و استعراض مختلف التهديدات الأمنية فيها، و أخيرا التعاون بين دول المنطقة و التطرق إلى مختلف المشاريع و اتفاقات الشراكة المبرمة فيما بينها من أجل احتواء هذه التهديدات.

المطلب الأوَّل: مفهوم الأمن بين التعريف الضيق و الواسع:

1- تعريف الأمن لغة و اصطلاحا:

* **لغة:** كلمة "الأمن" ذو أصول لاتينية، وردت بمصطلح " **Asphalia** " الذي يدلّ على الأمن و **اليقين** و**السلامة**. اشتقت من كلمة " **Saphallo** " التي تعني **التعثر** و**السقوط** و**ارتكاب الأخطاء.**[1] إلاّ أنّها في اللغة اللاتينية تحمل تناقضا جوهريا بحيث تمثل تصادم بين جزء "**Sine**" و معناه "بلا" و فكرة "**Cura**" التي تعني "**عناية**"، و عند دمج الكلمتين نتحصل على "**Sine +Cura**" إلاّ أنّهما يعطيان للأمن معنا فيه التباس أي " **دون عناية** " أو غياب العناية، عكس ما يدلّ عليه اليوم بمعنى الحالة التي يغيب فيها الخوف.[2]

بالرجوع إلى قاموس اللغة الفرنسية "**Petit Robert**"، فإنّ "**الأمن**" (**Sécurité- Securitas- De Securus**) يقصد به تلك الحالة التي تعمّها الثقة و الهدوء لدى الشخص الذي يعتقد أنّه في مأوى عن الخطر، كما هو الحالة التي تنتج من غياب فعلي للخطر سواء ان كان خطرا ماديا أو معنويا.[3] و في قاموس "أوكسفورد **Oxford**" يقصد به : "عدم الشعور بالتهديد و القلق أو بوجود خطر... و بالتالي هو شعور الفرد باعتباره مسؤولا أو مواطنا عاديا بالأمان من أذى الأخرين".[4] أما في المعاجم العربية، فانّ مصدر كلمة " **الأمن** " من فعل أمن، أمنا،أمانا، و أمنة أي اطمئنان النفس و سكون القلب و زوال الخوف، و يقال أمن من الشر أي سلم منه، و أمن فلان على كذا أي وثق به و جعله أمنا عليه، و هي هنا تعني الإطمئنان بأنّ شيء في حرز و حماية من خطر.[5]

[1] Ayse Ceyhan, **Analyser la sécurité : Dillon Waever, Williams et les autres**, In : Sécurité et Immigration, Cultures et Conflits, N° 31-32, printemps/été 1998, p. 04.
[2] Thierry Balzacq, **Qu'est que la sécurité nationale ?**, In : La Revue Internationale et Stratégique, N° 52, Hiver 2003-2004, p. 35.
[3] A.Rey , J.Rey-Debove**, Le Petit Robert 1**, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Ed : Le Robert, Paris : France, 1990, p. 1788.
[4] Joel Krieger… (And All). **The Oxford Companion To Politics of the world**, (Second edition), Oxford: Oxford University Press, 2001, p. 758.
[5] ابراهيم مدكور، **المعجم الوجيز**، القاهرة، مصر: مجمع اللغة العربية، 1989، ص 25.

* **اصطلاحا:** اختلفت وجهات نظر المفكرين و الباحثين في مجال الدراسات السياسية و خاصة مجال العلاقات الأمنية الدولية حول تحديد مفهوم " الأمن "، و خاصة فيما يتضمنه تعريفه، أكان أمن الأفراد أم أمن الدول أم أمن العالم ككل.[1] فتعريف مصطلح الأمن لا يخلو من المخاطر، من جهة بسبب ادراجه في معظم مجالات الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية...، و من جهة أخرى ارتباطه ارتباطا وثيقا بالإيديولوجية العامة للدولة.[2] فحسب تيري بلزاك **Theirry Balzacq** اجتمعت ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل و تطبيقاته، هي على النحو التالي: [3]

- ✓ تراجع مؤشر السيادة الوطنية
- ✓ التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد الوطني.
- ✓ التزايد الكبير الذي تشهده البيئة الدولية في النزاعات و خاصة في تلاشي عامل الهوية.

يتصف مفهوم الأمن بمجموعة من السمات، جعلت تعريفه صعبا و غير محددا، من بينها سمة التغير. فهو في حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان ووفقا لاعتبارات داخلية و خارجية. هذا ما يجعله مفهوما ديناميكيا يتطور تبعا للظروف، الأوضاع و المعطيات المحلية، الإقليمية و الدولية. بالتالي فهو في حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود، و في نفس الوقت هو حقيقة نسبية.[4] هذه النسبية تعود لعدم وجود أي دولة مالكة لمقومات و امكانات تسمح لها بتحقيق أمنها المطلق، و إن وجدت فإنّها قد تهدد غيرها من الدول الساعية بدورها لزيادة قوتها أو الدخول في تحالفات ضد هذه الدولة ممّا يهدد السلم العالمي.[5] فلا يخفى لنا أنّ أي دولة تنتمي إلى دوائر جفرافية مختلفة (جهوية، اقليمية، دولية) في اطار انتمائها إلى مجتمع دولي منظم، تحكمها مجموعة من القوانين التي تأسس علاقاتها مع بعضها البعض. فسعيها المستمر و الدائم لزيادة قوتها على حساب باقي الدول الأخرى يؤثر سلبا على هذه العلاقات، على أساس أنّ شعورها باللأمن يؤدّي حتما الى ظهور توترات فيما بينها، قد يتأزّم الوضع و يصل إلى صراعات كأولى تهديدات للسلم و الإستقرار.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**، في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008، ص 11.

[2] Thierry Balzacq. Op. Cit., p. 34.

[3] Ibid., p. 33.

[4] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص.10.

[5] حيزوم بدر الدين مرغني، **حفظ الأمن الجماعي من خلال ميثاق الأمم المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خذة، كلية الحقوق: بن عكنون، 2009-2010، ص. 08.

هذا ما يأكّده كل من بوث و ويلر (**Booth et Wheeler**) اللذان اعتبرا أنّه: "لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلاّ اذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه".[1]

لا تتوقف صعوبة تعريف مصطلح الأمن عند هذه النقطة، بل تتعداه بكثير. بحيث يضيف أليسون ج.ك بيلر أن هناك صعوبة و تنوّع فكرة الأمن المعاصرة التي لا تشمل موضوعات الصراع و الأسلحة، و إنما تشمل أيضا الحاجة إلى الدفاع ضد الإرهاب، الجريمة، المرض، الكوارث الطبيعية و ضرر البيئة، تقطع الخدمات و الامدادات الحيوية اضافة إلى ظواهر اجتماعية–اقتصادية كالفقر ...[2] على هذا الأساس فإنّ مفهوم الأمن يختلف باختلاف الموضوعات التي يتطرّق اليها بوجه الخصوص التهديدات و المخاطر التي يواجهها، كما تعتبر دراسات موضوع "الأمن" حديثة نوعا ما، هذا لم يمنع أن تكون مفاهيمه محدّدة و واضحة في مختلف الكتابات، هذا ما يدفعنا إلى استعراض مجموعة من المحاولات لباحثين و مفكرين من مختلف المدارس الفكرية المعاصرة، للوصول الى مفهوم شامل لمصطلح " الأمن" :

– "الأمن" من وجهة نظر **دائرة المعارف البريطانية** يعني: "حماية الأمّة من خطر القهر على يد قوَّة أجنبية".[3] أمّا دائرة المعارف الاجتماعية ترى أنّ "الأمن يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقّه في البقاء". و طبقا للموسوعة السياسية فانّه "يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية و الخارجية... أي تأمين الدولة و دفع التهديد عنها خارجيا".[4]

– تشير **معاجم اللغة** إلى أن كلمة الأمن تعني الشعور بالإطمئنان و عدم الخوف، من الطبيعي في ضوء المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافق، و هو غياب العنف و المخاطر التي تهدّد الشخص و حقوقه، أو بعبارة أخرى عدم الخوف من التعرض للإكراه و الأذى الحسي، هذا يعني شعور الإنسان بالاطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه و حقوقه و لتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية و المعنوية، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية و الاقتصادية.[5]

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: تر و نشر مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص. 414.

[2] أليسون ج.ك بيلر، **التحكم الأمني العالمي: عالم من التغير و التحدي**، في: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 63.

[3] د. عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص. 76.

[4] محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، الرياض (السعودية): جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012، ص. 20.

[5] فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل– المفهوم– الأهمية– المجالات– المقومات**، الرياض (السعودية): جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص. ص. 13–14.

– ورد مفهوم الأمن في مواضع مختلفة في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: "**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**" (سورة قريش/ الآية 04) و قوله تعالى: "**وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا**" (سورة النور/ الآية 55)[1]، هذا دال على أنّ مفهوم الأمن في الأصل هو ضد الخوف،[2] أي الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير و بالله، و منه جاء الإيمان و هو التصديق و الوثوق و ما ينجز عنهما من راحة النفس،[3] أو بمعنى آخر في القرآن الكريم الأمن هو الطمأنينة المقابلة للخوف و الروع و الفزع اذ يرد الحديث عنه باعتباره نعمة من نعم الله سبحانه و تعالى و آية من آياته تتجلى في الجماعة.[4]

– يرى **وولتر ليبمان Walter Lippmann** أنّ" الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي يكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية اذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه". أمّا **أرنولد وولفر Walfers Arnold** يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية: "عدم وجود تهديد مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر" . و **باري بوزان Barry Buzan** يرى أنّه " في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أمّا إذا كان هذا النقاش في اطار النظام الدولي فإنّ الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويّتها المستقلة و تماسكها العملي".[5]

– أبرز التعاريف التي كتبت حول مفهوم الأمن ما أوضحه **روبرت مكنمارا Robert McNamara** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق و أحد مفكري الإستراتيجية في كتابه "جوهر الأمن" رأى أنّ "الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة... و الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات، تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل ".[6] و نختم هذه التعاريف بما جاء به **دافيد شارل فليب David Charles Philippe** عندما قال أنّ الأمن هو: " غياب التهديدات العسكرية و غير العسكرية التي قد تمس القيم الأساسية

---

[1] سورة قريش: الآية 04، ص 602. سورة النور: الآية 24، ص 357.

[2] رياض حمدوش، **تطوّر مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، في: العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 04، جوان 2008، ص. 16.

[3] الطيب البكوش، **الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان**، المجلة العربية لحقوق الإنسان، جوان 2003، ص. 165.

[4] محمد عمارة، **الإسلام و الأمن الاجتماعي**، القاهرة (مصر): دار الشروق، 1998، ص. 08.

[5] جون بيلس ،ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص. 414.

[6] محمد جمال غضبان، **المرجع السابق**، ص. ص. 20-21.

(المركزية) التي يعمل الفرد أو المجتمع على تحقيقها و الحفاظ عنها، و التي قد ينجم عنه خطر في استعمال القوة ".[1]

نظرا للتعاريف السابقة، يمكن اعطاء مفهوم شامل للأمن باعتباره " **قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية، الاقتصادية و العسكرية و شتى القطاعات الأخرى لمواجهة الأخطار التي تهددها من الداخل و الخارج، في زمن السلم و الحرب و ذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر و المستقبل تحقيقا للأهداف المخططة** " .[2] بحيث أمن أي أمة كانت يغطي جميع الميادين، ذات الطابع المدني (سياسي، دبلوماسي، اقتصادي، قانوني...) و ذات الطابع العسكري الذي تضعه الدولة لحماية مصالحها الوطنية الأساسية (المصالح الحيوية، مصالح السيادة، مصالح أمنية، مصالح استراتيجية) سواء في أوقات حرب أو أزمات أو سلم، ضد المخاطر و التهديدات التي قد تكون ذو طبيعة عسكرية أو غير عسكرية، محتملة أو فعلية[3] التي تمس الدولة أو المجتمع.

2- تطوُّر مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن الشامل:

الأمن هو أحد الحاجات الأساسية للإنسان، تختلف باختلاف الظروف و المعطيات التي يحي في ظلِّها، فهو بمثابة مطلب بشري ولد مع الفرد و تطوّر في ظل التغيرات التي عرفتها النظم الحياتية، ابتداءا من التطوّر الذي عرفته المجتمعات عبر التاريخ من الفرد إلى الأسرة إلى العشيرة ثمّ القبيلة فالدولة و من بعدها الأمة،[4] زاد مفهوم الأمن توسّعا بانتقال مهمة أمن الأفراد و الجماعات إلى الدولة، خاصة بعد التوقيع على معاهدة وستفاليا **1648** التي أسست لولادة الدولة الوطنية (الدولة الأمة État Nation) و تواصل تطوره بعد الثورة الفرنسية **(1789-1799)** التي ساهمت في تعزيز فكرة أنّ أمن الأفراد –المواطنين– متضمن و محتوى في الأمن الوطني.[5]

---

[1] David.CH, **La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie,** Les manuels de Sciences Po, Presse de Sces Po, Paris, France, 2ème Ed, 2006, p. 47

[2] محمد جمال مظلوم، **المرجع السابق**، ص. 22.

[3] Richard M. Keuko, **Guerres et conflits modernes : Petit lexique pour comprendre les notions,** Ed : L'Harmattan, Paris, France, 2010, p. 222

[4] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان (الأردن): دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص. 34.

[5] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص. 19.

يعتبر أمن الدولة على هذا الأساس، الوسيلة التي تحقق الأمن قبل أن تكون موضوعه أو مرجعه،[1] ما أدّى إلى تبلور نوع من الإحساس لدى الدول لحماية شعبها، اقليمها، مواردها و كل ما تملكه في اطار جغرافي محدد،[2] و سعيها لاكتساب المزيد من القوة للسيطرة على غيرها، هذا ما أثار عدة نزاعات و صراعات بين الدول في القرنين التاسع عشر و العشرين باندلاع الحروب العالمية الأولى و الثانية، أين ظهرت الحاجة إلى تحقيق أمنا دوليا مشتركا خاصة انّ البيئة الدولية في تلك الفترة عرفت ادراك متزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية و عدم صلاحيتها في التعامل مع الكثير من الأخطار الأمنية، إلى جانب اقرار مواز بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية و أدوات سياسية[3] عبرت عنها عصبة الأمم و من ثم هيئة الأمم المتحدة، بحيث تحوّل مفهوم الأمن من أمن الدولة منفردة إلى أمن العالم ككل.

بقي مفهوم الأمن منحصرا في المجالات السياسية و العسكرية إلى غاية فترة الحرب الباردة، أين عرف تطورا في مضامينه خاصة تلك المتعلقة بالتهديدات و الفواعل المؤثرة فيه، إلاّ أنّها بقيت مرتبطة بالكتلتين الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) و الشرقية (الاتحاد السوفيتي) في خضم الصراع الايديولوجي (الرأسمالي و الشيوعي). لقد ارتبط بمضامين دقيقة أبرزها القوة العسكرية للدولة،[4] إلاّ أنّ ايغون باهر **Egon Bahr** في تقريره الصادر في 1982 للجنة بالم **Palme** بعنوان "الأمن المشترك" رأى أن "التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح سوف يقلص أمن الدول الأخرى و التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المعضلات الأمنية غير واقعي، بحيث يوجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدّد الدول و هي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية و حتى ثقافية، كما قد يكون ورائها فاعلين آخرين غير الدولة كشبكات "المافيا" و المنظمات الإرهابية".[5] توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لتعمّم النظرة الشمولية لهذا المفهوم و القبول بها في حقل الدراسات الأمنية الدولية.[6] ففي ظلّ تحوّل الفواعل المؤثّرة في الساحة الدولية، بروز قوّة عظمى مهيمنة هي الولايات المتحدة الأمريكية و في بيئة تميّزت بوجود إدراك متزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية و عدم صلاحيتها للتعامل مع

---

[1] Thierry Balzacq. Op.Cit., p. 34.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **المرجع السابق**، ص. 35.

[3] اليزابيت سكونز، **تمويل الأمن في سياق عالمي**، في : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، بيروت (لبنان): مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 428.

[4] صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، في: مجلة المفكر، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، العدد 05، ص. 287.

[5] عادل زقاغ، **المعظلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة**، في: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 01، سبتمبر 2001، ص. 63.

[6] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق، ص. 16.

الكثير من الأخطار الأمنية، ما أدّى إلى الإقرار بالحاجة إلى تطبيق سياسات غير عسكرية و أدوات سياسية بديلة و كذا الإقرار بالطبيعة العالمية للأمن.[1]

تعزّز هذا المفهوم الموسع للأمن في أعقاب أحداث الحادي عشر سبتمبر **2001**، عندما أصبحت الأخطار بمختلف أبعادها عابرة للحدود الوطنية (القومية)، فالعالم عرف تصعيدا على المستوى الأمني سمّي "بالأمن الشامل" **La sécurité globale** و ذلك راجع إلى تغيرات استراتيجية أهمّها:[2]

- الانتقال من مفهوم أمن الدولة إلى مفهوم الأمن البشري.
- بروز مفهوم الأمن الجماعي الذي حدّدته الأمم المتّحدة سنة 2004 تحت عنوان "عالم أكثر أمنا". تم التّأكيد على أنّ الأخطار التي تهدّد البشرية اليوم لم تعد ترتبط بالدولة فحسب و لكن تهديدات أسلحة الدمار الشامل و تلوث البيئة و الفقر و الأمراض و الإرهاب.
- تلاشي الحدود بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي الذي أخذ معنى آخر مع العولمة.
- تداخل أجهزة الأمن (الجيش و الشرطة و الدرك و المخابرات...) و الذي فرضته التحدّيات السابقة و لا سيما الإرهاب و العولمة.
- تنازل الدولة عن احتكار العنف المشروع و الذي تمثّل في فتح مجال حفظ النظام و الأمن أمام القطاع الخاص و المجتمع الداخلي و الخارجي.
- دور المعرفة و الاتصال في مجال النظام و الرقابة و الأمن بما يفيد الأمن لم يعد مسألة تصوّرات و أجهزة تقليدية و إنّما أصبح نتيجة التعقيد العالمي المذكور و اشتداد الأخطار المتنوّعة، مجالا للمعرفة، كما هو مجال لاستعمال أحدث تكنولوجيا الاتصال و المعلومات.

ففي ظل التغيّرات التي أحدثتها العولمة، تلك المتعلقة بزيادة حدَّة التشابك في العلاقات بين الدول، و الطفرات النوعية التي شهدتها المعارف التكنولوجية و كذا زيادة وتيرة الاعتماد المتبادل بين الدول، ما أعطى لمفهوم الأمن مضامين جديدة و معقدة تشمل أبعادا إضافية.[3] من هنا ظهرت صعوبة و تنوّع فكرة الأمن المعاصرة التي لا تشمل فقط الموضوعات المتعلّقة بقضايا الصراع و

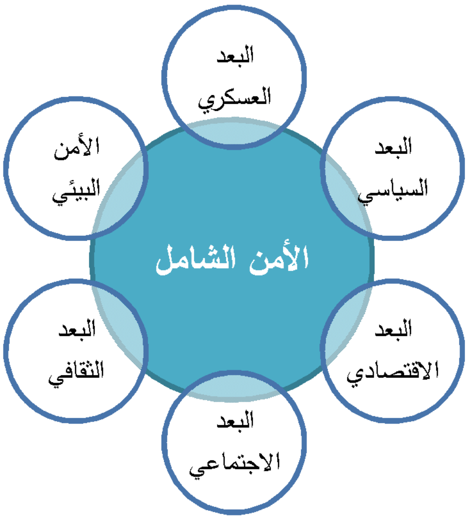
[1] إليزابيث سكونز، **المرجع السابق**، ص. 428.
[2] محمد بهضوض، **نقد الفكر الجاهز : أسئلة الثورة و الإصلاح في الوطن العربي**، بيروت (لبنان): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص. ص. 279-280.
[3] صالح زياني، **المرجع السابق**، ص. 288.

الأسلحة و إنّما أيضا الحاجة إلى الدفاع و مكافحة التهديدات ذات الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و البيئية...[1]

على هذا الأساس، أصبح مفهوم الأمن اليوم يركز على ثلاث أعمدة أساسية، فأخطار اليوم لا تعترف بحدود وطنية، هي متّصلة فيما بينها و ينبغي التعامل معها على المستوى العالمي و الاقليمي فضلا على المستوى الوطني، فليس لاستطاعة أي دولة مهما تكن قوّتها أن تواجه لوحدها الأخطار و التهديدات المتنوعة، و لا يمكن افتراض أنّ كل دولة ستكون قادرة دائما أو مستعدة لتحمل مسؤولية شعوبها و عدم إيذاء جيرانها و بالتالي لا يمكن أن يكون هناك أمن جماعي دون اعتراف متبادل للتهديدات[2]، لأن التهديدات ببساطة أصبحت لها أبعاد شمولية سنركز عليها في العنصر التالي.

3- أبعاد مفهوم الأمن:

نلاحظ ممّا سبق، أنّ مفهوم الأمن من المفاهيم المركبة لجمعه عدّة مضامين و معاني، تتصف بنوع من الغموض و الوضوح، الحقيقة و التضليل في آن واحد. من هنا ظهرت ضرورة الإحاطة بأبعاده الشاملة العسكرية و غير العسكرية، أي سنحاول دراسة المفهوم الشامل للأمن و توسيعه أفقيا[3] انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية. (الشكل رقم 01 أبعاد الأمن الشامل).[4]



[1] أليسون ج. ك بيلر، **التحكم الأمني العالمي: عالم متغير و التحدي**، في: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 63.
[2] أليسون ج. ك بيلر، **المرجع السابق**، ص. 98.
[3] سيد احمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي**، في: دراسات إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 169، ص. 13.
[4] الشكل رقم 01 يوضح أبعاد مفهوم الأمن التي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الثاني. (اعداد الطالبة).

1- **البعد العسكري:** ظهر هذا البعد في مختلف التعاريف التقليدية لمفهوم الأمن، خاصة في فترة الحروب العالمية الأولى و الثانية و الحرب الباردة، ليمثل قبل كل شيء مسألة تخص القضايا العسكرية حتى و لو أنّه يتضمن مجموعة من القيم و المبادئ المشتركة.[1] على أساس أنّه يتحقق من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الإستراتيجي العسكري و الردع الدفاعي على المستوى الإقليمي، لحماية الدولة من العدوان الخارجي.[2] أي أنّ القوة العسكرية هي الاداة الأساسية لحماية الدولة من أي تهديد خارجي. هذا ما يجعل الأمن العسكري قضية حسّاسة لا يمكن التعامل معها بسهولة لارتباطها بمسائل السيادة و إستراتيجية الدفاع و الهجوم، لا تقبل الدول المساومة فيها أو الخضوع لخيارات تتعلق بأهدافها أو مصالحها الحيوية،[3] و بوجه خاص تتعلّق بوجودها و مصير كيانها. رغم أن هذا البعد ركز على المفهوم التقليدي الضيق للأمن إلاّ أنّه يبقى ذو أهمية كبرى إلى يومنا هذا، خاصة بعدما تغيرت طبيعة التهديدات و المخاطر الأمنية. يعتقد فان افرا **Van Evra** أنّ البعد العسكري حاضر لأنّه في أي زمن يستلزم استخدام –محتمل أو فعلي– للقوة العسكرية.[4]

2- **البعد السياسي:** يركز هذا البعد على الدولة كمتغير أساسي، تعمل على الحفاظ على كيانها السياسي و استقرارها الداخلي و الخارجي.[5] فعلى المستوى الداخلي تعمل على مكافحة التهديدات ذات الطبيعة السياسية كضعف الشعور بالولاء و الانتماء السياسي لها باعتباره من أخطر التهديدات التي قد تمس ببقائها و استمرار كيانها. أمّا على المستوى الخارجي فالدولة ملزمة بالحفاظ على علاقاتها مع الدول المجاورة لها (ذات الحدود المشتركة) و غيرها من الدول (في مجالها الإقليمي) محاولة الحد من عوامل التهديد التي قد تمس أمنها من أبرزها أعمال التجسس التي تقوم بها قوى خارجية ضدها أو حتى فصلها أو قطع العلاقات الدبلوماسية معها و فرض عقوبات رادعة عليها. على هذا الأساس يمكننا تعريف الأمن السياسي على أنّه "علم صناعة الاستراتيجية العامة و التكتيك الخاص على الصعيدين الداخلي و الخارجي و بما يتلاءم تماما مع المصالح الوطنية العليا للدولة".[6]

3- **البعد الاقتصادي:** ظهر هذا البعد في ظل الظروف الدولية، خاصة على إثر الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الساحة الدولية منذ سنوات مضت (كأزمة النفط 1973). ممّا دفع الدول

[1] Alex Macleod, **Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**, In : Culture et Conflit, N° 54, 2004, p. 11.

[2] محمد جمال مظلوم، **المرجع السابق**، ص. 31.

[3] فهد بن محمد الشقحاء، **المرجع السابق**، ص. 91.

[4] Gérard Dussouy, **Théories de l'interétatique: Traité de relations internationales** (tome 2), Ed : L'Harmattan, France, 2008, p. 165.

[5] رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص 16.

[6] محمد جمال مظلوم، **المرجع السابق**، ص. ص. 309 – 313.

لاعتبار أنّ توفر الموارد الأولية و المواد اللازمة لصناعاتها و رفاهة شعوبها هو أساس أمنها.[1] فعملت على تخطيط و رسم سياسات من أجل تقدمها و إزدهارها و تحقيق احتياجات شعوبها، عبر اتخاذ الاجراءات الكفيلة من أجل حماية الاقتصاد الوطني، الاقليمي و الدولي خاصة في ظل عولمة الاقتصاد أين أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة ببعضها البعض على جميع المستويات. هذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد احدى الدول يأثر بالضرورة على اقتصاد دول أخرى،[2] على هذا الأساس فإن الأمن الاقتصادي يعني اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية و تأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها.[3] خاصة في زمن الاعتماد المتبادل الذي فرضه النظام الاقتصادي الدولي و الضغوط التي خلقها الاختلاف في مصالح الدول و امكانياتهم.

4- **البعد الاجتماعي:** يهدف هذا البعد إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و الاطمئنان للمجتمع و الأفراد، و تنمية شعورهم بالانتماء و الولاء لوطن واحد،[4] كما يعني اقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات و تطوير الخدمات و كذا تعزيز الوحدة الوطنية كمطلب أساسي للحفاظ على كيان الدولة.[5] فالأمن الاجتماعي هو شعور عامة أفراد المجتمع و ثقتهم بمتانة تقاليدهم و أعرافهم و ممارساتهم الاجتماعية، و كذا احساس الدولة بالطمأنينة و الاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع القيم الأصلية للمجتمع و مبادئه العليا.[6]

5- **البعد الثقافي:** من بين الأبعاد الحساسة، التي تؤثر في صياغة مفهوم الأمن، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و بداية نظام دولي جديد تترسخ فيه قيم و مبادئ معولمة، بحيث أصبحت العوامل الثقافية تأثر بشكل كبير في أمن الدول، جاء صامويل هنتجتون **Samuel Huntington** في كتابه "صدام الحضارات" ليؤكد أنّ الصراع الدولي أصبح صراع ثقافي و ليس صراع حول الموارد الأوّلية. زادت أهمية هذا البعد بفعل ثورة الاتصالات التي لعبت دورا أساسيا في إحداث هذا التأثير الثقافي، فبدلا من الحدود الوطنية للدولة تطرح ظاهرة العولمة ايديولوجيا حدود أخرى غير مرئية ترسمها الشبكات العالمية كالشبكة العنكبوتية (الانترنيت) و القنوات الفضائية بغرض الهيمنة على فكر و سلوك الشعوب في جميع أرجاء العالم.[7] كما قد تؤدي إلى نشوب أزمات و صراعات داخل الدول

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المرجع السابق**، ص. ص. 27 – 28.

[2] الياس أبو جودة، **الأمن البشري سيادة الدول**، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2008، ص. 58.

[3] فهد محمد الشقحاء، **المرجع السابق**، ص 93.

[4] رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص 16.

[5] محمد جمال مظلوم، **المرجع السابق**، ص 30.

[6] فهد بن محمد الشقحاء، **المرجع السابق**، ص 62.

[7] محمد جمال مظلوم، **المرجع السابق**، ص 264.

تأخذ أشكالا متعددة كالنزاعات العقائدية، الطائفية و العرقية التي تصل حدّتها إلى زعزعة استقرار كيان الدولة و المجتمع.

6- **البعد البيئي:** أخذت القضايا البيئية أهمية كبرى، بحيث ظهرت العديد من المؤلفات و الدراسات و البحوث تهتم بتحليلها و تفسيرها، كما عقدت عدّة مؤتمرات و وقعت العديد من الاتفاقيات التي تعالج هذا الموضوع،[1] ذلك لاعتباره من احدى القضايا الخطيرة التي تهدد الأمن بصفة عامة. التدهور البيئي قد يكون سببا للصراعات طالما أثر على استقرار الدول و شكل خطرا على السلام العالمي، بحيث التدني البيئي سيؤدي إلى زيادة الخلافات بين الدول.[2] هذا ما جعل البعد البيئي مهما في تحديد مفهوم الأمن لحماية الطبيعة و البشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدّد الكرة الأرضية[3] كالاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات الصناعية، ظاهرة التصحر ...، على هذا الأساس يمكن تعريف الأمن البيئي على أنه ضبط التدمير المنظم للبيئة ووضع تشريعات تحميه و هو أن تقوم الدولة بحملة أو طوق أمني لحماية البيئة و الطبيعة ليس من التلوث[4] فقط بل لمراقبة التحولات التي تطرأ على البيئة و الطبيعة سواء أكان ذلك بفعل تدخل الإنسان أو بمعزل عن إرادته.[5]

المطلب الثاني: مستويات الأمن:

الحديث عن مستويات الأمن يقودنا لتجاوز المفهوم التقليدي للأمن القائم على أساس مركزية الدولة، حيث التحول الذي عرفته الساحة الدولية عبر الفترات التاريخية السابقة خاصة فيما يخص الفواعل الأمنية غير الدول، أدَّى إلى تعميق هذا المفهوم و أصبح يشمل مستويات و قطاعات تحليل متعددة، ما يسميه **سيد أحمد قوجيلي** "بالتحرك العمودي" انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن[6]. و في موضوعنا هذا سننطلق عموديا من تقسيم مستويات الأمن إلى ثلاث أقسام من حيث الفواعل المؤثرة و المتأثرة بالأمن عامة. الشكل التالي يوضح لنا مستويات الأمن التي سنتطرق لها لاحقا:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 157.

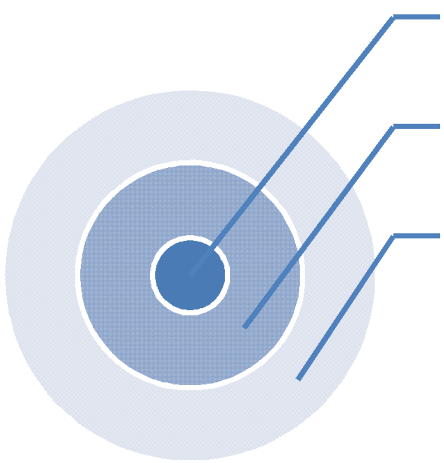
[2] سهيلة برحو، **الأمن البيئي مفتاح الأمن الصحي**، في العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008، ص 04.

[3] الياس أبو جودة، **المرجع السابق**، ص 58.

[4] التلوُث أخذ حيزا من الاهتمام الدولي بسبب بعده العالمي، كما أن البيئة الطبيعية وحدة واحدة لا تحدّها حدود لذلك تثير العديد من الإشكاليات و خاصة القانونية منها.

[5] سهيلة برحو، **المرجع السابق**، ص 04.

[6] سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص. 13.



الشكل رقم 02 : مستويات الأمن[1]

1- المستوى الوطني:

يعتبر مفهوم الأمن الوطني **Sécurité Nationale** من المفاهيم التي تفتقر إلى تعريف جامع مانع يحدد مضامينه البالغة التعقيد، الأمر الذي جعله يتسم بالغموض و غياب الإجماع حول دلالاته المتعدد الأبعاد.[2] و مما زاد صعوبة تعريفه اعتباره مصطلحا حديثا في الأوساط العلمية و الأكاديمية، تطوّره كمفهوم و اتّخاذه مضامين شاملة أخرجه من المنظور التقليدي (ذات البعد العسكري). في الواقع يعدّ مصطلحا حديثا نسبيا، شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية و برز مع ولادة الدولة الوطنية –القومية– في أوروبا (بعد معاهدة وستفاليا 1648). لعلّ الظروف السياسية و الأمنية التي عاشتها القارة الأوروبية تفسر سبب ظهوره، فرغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها و سكانها و مقدرتها الوطنية و خوفها الكبير من جيرانها هو ما عزز مفهوم الأمن الوطني. هذا المفهوم بقي مفهوما مطلقا من حيث الزمان و المكان، نظرا للاختلاف القائم بين الدول حول ماهيته، الراجع إلى اختلاف طبيعة كل دولة و تباين مواقفها و السياسات التي تنتهجها في سبيل صيانة أمنها الوطني وفق امكانياتها و تطلعاتها.[3]

بدأ الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني نهاية الحرب العالمية الثانية عام **1945**، وعندما أنشأ الأمريكيون عام **1947** هيئة رسمية سمّيت "**مجلس الأمن الوطني الأمريكي**" الذي استند له

[1] الشكل رقم 02 من إعداد الطالبة.

[2] احسن العايب، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى 1945- 2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جانفي 2008، ص. 16.

[3] جهاد عبد المالك، علي عودة، **الصراع الدولي مفاهيم و قضايا**، مصر: دار الهدى للكتاب، 2005، ص. 114.

بحث كافة الأمور و الأحداث التي تمس كيان الأمّة الأمريكية و تهدّد أمنها.[1] و شكلت حقبة الحرب الباردة الاطار الذي تحرّكت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية و أطر مؤسساتية للأمن وصولا إلى استخدام تعبير استراتيجية الأمن الوطني منذ تسعينيات القرن الماضي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن و السلم و تجنب الحروب المدمّرة التي طبعت النصف الأول من القرن العشرين.[2] منذ هذه الفترة بدأ مفهوم الأمن الوطني يتسع و يأخذ أبعادا و جوانب كثيرة و معقدة، مثل ربطه بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، العوامل الثقافية و العرقية، لأنّها تتحكم في العلاقة بين المجتمعات و تشكل أحيانا تهديدا بالنسبة للأمن الداخلي للدولة.[3]

تغيرت مصادر تهديد أمن الدولة في هذه الفترة (من مصادر داخلية و خارجية ذات صبغة عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية،...)، مرفوقة بتغير طبيعة الفواعل (من فواعل دولاتية و غير دولاتية). ما جعل مفهوم الأمن الوطني يعني: " مجموعة التدابير و الاحتياجات النظرية و العلمية الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة ما، على أنّ المجال الإقليمي لا يعني الرقعة الجيوبوليتيكية للدولة بل يشمل الثروات الاقتصادية، الإيديولوجية و السياسية الخاصة بنظام الحكم في تلك الدولة و الأهداف الوطنية المختلفة لخصوصيتها القومية و الحضارية".[4] هذا يعني أن الأمن الوطني يمثل قدرة الدولة على الحفاظ على سيادة أرضها (اقليمها) و ثرواتها و حماية أفرادها و مجتمعها من أي تهديد داخلي أو خارجي. فالأمن الوطني يتميز بمجموعة من الصفات التي نلخصها في النقاط التالية:[5]

- الأمن الوطني مفهوم شامل من حيث المحددات (العسكرية، السياسية، الاقتصادية...).
- الأمن الوطني ظاهرة ديناميكية و ليست حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة بل هو مسألة متغيرة تتأثر بتطور الأوضاع الداخلية و الخارجية في المجتمع الدولي.
- الأمن الوطني ظاهرة مرنة تتسم بالتكيف المستمر للدولة مع المتغيرات الأمنية المهددة لها حسب نوعية المخاطر القائمة أو المحتملة.

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المرجع السابق**، ص. 26.

[2] جمال منصر، **التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر و تداعياتها على مفهوم الأمن**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، قسم العلوم السياسية، تلمسان، 03-04 نوفمبر 2009.

[3] د. عبد النور ناجي، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

[4] عمر بغزوز، **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في اطار العولمة**، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 11-12-13 أكتوبر 2003، ص. 48.

[5] احسن العايب، **المرجع السابق**، ص. ص. 41-42.

- الأمن الوطني حقيقة نسبية تتمثل مؤشراتها في عدم قدرة دولة واحدة على أن توفر أمنها بصورة مطلقة دون أن يتقاطع ذلك مع أمن الدول الأخرى.
- الأمن الوطني ظاهرة انعكاسية، بالغة التعقيد و باهضة التكاليف، نتيجة انعدام الثقة بين الدول التي بات معها التطلع نحو تحقيق الأمن المطلق غاية لا تدرك.

2- المستوى الاقليمي:

يعبر هذا المستوى على مفهوم الأمن الإقليمي كمستوى تحليل في الدراسات الأمنية يمكن استرجاع جذوره إلى مفهوم الإقليمية[1]، هذا ما استوجب الرجوع إلى الوراء و مراجعة هذه الأخيرة إضافة إلى مفهوم النظام الإقليمي بغرض الإحاطة بجميع أبعاد هذا المستوى.

يقصد بالإقليمية تلك الظاهرة التي تشير إلى التقارب الاقتصادي و/أو السياسي لمجموعة من الدول المنتمية إلى نفس المنطقة الجغرافية. ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تحرير التبادلات الاقتصادية. تعد ظاهرة ديناميكية، معاصرة و قوية كانت مبنية أساسا على دوافع اقتصادية إلاّ أنّها زادت توسعا بعد نهاية الحرب الباردة و زوال الثنائية القطبية مع زيادة درجات التعاون بين الدول و وصولها إلى درجة التكامل.[2] و هناك من يعرفها على أنّها رابطة جغرافية و حضارية واضحة بين الدول الأعضاء فيها، فلا بدّ من توافر التجاور المكاني في مساحة جغرافية معيّنة من أجل تحقيق أهداف مشتركة[3]، هذا المفهوم ضيق نوعا ما رغم أنّه الغالب في الفقه الدولي. بحيث يمكن إضافة إلى جانب التقارب الجغرافي شروط أخرى كوجوب توافر روابط ذات طابع حضاري مشترك (كالدين، الغة...)، طابع سياسي، اقتصادي و أمني. أمّا النظام الإقليمي فهو نظام التفاعلات الدولية الحادثة في منطقة ما، يحدّد على أساس جغرافي، أهم العناصر التي يجب أن تتوفر فيه هي:[4]

- ✓ أنه يشمل ثلاث دول على الأقل.
- ✓ أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
- ✓ اشتراك دوله بصفات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بانتظام.

---

[1] محمد عزو، عبد القادر ناجي، **مفهوم الأمن و مقوماته و مستوياته و الاتجاهات النظرية في تحليله**، بحث منشور في: ask2ad.com.www.sndl1.arn.dz

[2] Aymeric Chauprade, **Géopolitique : Constantes et changements dans l'histoire**, Ed : Ellipses, Paris, France, Mars 2002, p. 770.

[3] حيزم بدر الدين مرغني، **حفظ الأمن الجماعي من خلال ميثاق الأمم المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خذة، 2009-2010، ص. ص. 118-119.

[4] سليمان ابراهيم خضير، **العراق و دول الجوار الإقليمي : دور العراق كعامل متوازن**، في المجلة السياسية و الدولية، متوفر في الموقع: www.iasj.net/iasj?Func=fulltext&aId=9428

تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي هو أولى الأهداف التي تسعى لتحقيقها معظم المنظمات الإقليمية، و ذلك عبر التعاون فيما بينها في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية و حتى العسكرية. لهذا فإنّ فعالية و استقرار أي نظام أمن اقليمي يتوقف على درجة عمق الالتزامات المتوازنة و المتبادلة و كذا مجموعة من الركائز و المقومات التي يقوم عليها، أساسها الإدراك المتبادل للتهديدات الأمنية المختلفة التي يجب مكافحتها و محاولة وضع حلول عملية و حاسمة للنزاعات داخل الإقليم عبر الطرق السلمية عبر العمل على زيادة التفاعلات بين الدول في كافة الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون و التكامل.[1] هذا ما تسعى إلى تحقيقه الدول في أبعادها الإقليمية بالدرجة الأولى تحقيق الاستقرار و الأمن الإقليميين.

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى التنسيق الكامل لكافة قدراتها و قواها لتحقيق استقرارها.[2] و قد انتشر هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية بظهور مجموعة قليلة من المنظمات الإقليمية الرسمية التي تتعامل صراحة مع المسائل الأمنية – باستثناء عصبة الأمم –[3]. ظهر هذا المفهوم كمستوى تحليل خلال الحرب الباردة حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي و الغربي تسعى لتحقيق مصالحها. بعد نهاية القرن العشرين عرف نقلة نوعية، خاصة بعدما تأسست مجموعة متنامية من المنظمات الإقليمية من أجل تسوية النزاعات و حفظ السلام و الحد من التسلح.

أصبح البعد الأمني لأي تنظيم اقليمي يمكن فهمه من حيث محاولته تعزيز العلاقات السلمية لتحقيق الأمن في المجتمع في شتى الأبعاد من خلال التعاون الشامل، عبر التنسيق و الدفاع المشترك[4]. لهذا فإن الأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف أساسها حماية الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي و الدفاع عنها عبر تنمية القدرات اللازمة لذلك من جهة، و توحيد جهودها و إرادتها لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة من جهة أخرى. و يبقى التعاون و التكامل فيما بينها الوسيلة الأنجع لتحقيق الأمن على المستوى الإقليمي.

3- المستوى الدولي:

[1] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص. 09-30.
[2] هايل عبد المولى طشطوش، **المرجع السابق**، ص. 24.
[3] Lire: Paul. D. Williams, **Security Studies: In introduction**, Ed: Taylor & Francis e-Library, New York, U.S.A, 2008, p. 308.
[4] Ibid. p. 311.

الحديث على المستوى الدولي بالضرورة يقودنا إلى ظهور فكرة التنظيم الدولي[1] (النظام الدولي). الذي يقصد به التفاعل الحاصل بين مجموعة من الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر منها، تتعامل فيما بينها بصورة منتظمة و متكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل ممّا يجعلها تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين.[2] بالتالي يمثل العلاقات و التفاعلات بين الدول فهو مفهوم قائم و مستقل بحد ذاته[3]، تطوّر في مراحل تاريخية مختلفة انطلاقا من مرحلة ما قبل إنشاء عصبة الأمم بظهور فكرة الدولة و تعدّد الدول، و كذا نشوب الحروب فيما بينها لاختلاف تصوّراتها و مصالحها –خاصة خلال القرن التاسع عشر–. و بعقد مجموعة من الاجتماعات و المؤتمرات الدولية ذات أهداف عسكرية و سياسية من أجل حفظ توازن القوى بين دول أوروبا بحجّة تحقيق الأمن و السلم الدوليين[4]. و بذلك ظهر ما يسمى بـ "**الأمن الجماعي Sécurité collective**" كوسيلة للحفاظ على السلام بين الدول. بحيث يمثل مجموعة من الآليات ذات ركيزة قانونية الهدف منها هو منع اعتداء أي دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث.[5] و بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية و فشل عصبة الأمم في تنفيذ برنامجها، كان من الضروري متابعة الجهود الرامية إلى تأسيس هيئة دولية مهمتها الأساسية حفظ السلم و الأمن الدوليين محاولة تجنيب العالم الصراعات و الحروب، فتمّ تأسيس منظمة الأمم المتحدة[6]. برز دور هذه الأخيرة في فترة الحرب الباردة بتغير معطيات النظام الدولي، خاصة بظهور تهديدات أمنية تتخطى الحدود الجغرافية للدول و

---

[1] ظهرت فكرة "التنظيم الدولي" عند المفكرين الغربيين منذ القرن الرابع عشر الميلادي، أين قدموا العديد من المشروعات و المؤلفات يدعون من خلالها ألى التكتل و التنظيم في أوروبا مثلا: مشروع بيار دوبوا **Pierre Dubois** (1250–1323)، مشروع إمريك كروسيه **Emeric Crucé** (1590–1648) ... للمزيد من التفاصيل، الإطلاع على: جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2006.

[2] د. عمر سعد الله، **المرجع السابق**، ص. 463.

[3] بيتر فالنستين، تر: فيصل السعد، محمد محمود دبور، **مدخل إلى تسوية الصراعات: الحرب و السلام و النظام العالمي**، عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص. 100.

[4] جمال عبد الناصر مانع، **المرجع السابق**، ص. 19.

[5] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص. 81.

[6] نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة على "أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق و مقاصد المنظمة". كما نصت المادة الأولى من الميثاق على هدف المنظمة المتمثل في: "حفظ السلم و الأمن الدوليين، و تحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد الأمن و إزالتها، و قمع العدوان و غيرها..." للمزيد الإطلاع على: حيدر حاج حسن الصديق، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد**، الجزائر: دار هومه للطباعة النشر و التوزيع، 2007.

الأقاليم، عملت على تسوية النزاعات الدولية و احلال الأمن الدولي الذي ارتبط أساسا بالمنظمات الدولية (الرسمية و غير الرسمية).

دخل مفهوم الأمن الدولي في فترة الثمانينات مرحلة جديدة، فظهرت الحاجة لإعادة النظر في مضمونه من خلال تقرير ايغون باهر **Egon Bahr** المقدم للجنة بالما **Palme** سنة 1982 و الذي عنونه بـ "**الأمن المشترك Sécurité Commune**"،[1] تبين وجود تهديدات جديدة لا يمكن حسمها بالحروب تتمثل في المخاطر ذات الطبيعة الاقتصادية، الثقافية، البيئية...، هذا ما أدى إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات جديدة **كالأمن المتكامل Sécurité Compréhensive** ، **الشراكة الأمنية Partenariat de Sécurité** ، **الأمن المتبادل Sécurité Mutuelle** ، **الأمن التعاوني Sécurité Coopérative** .[2] تمثل هذه الأشكال ما يعرف اليوم بـ"**الأمن الدولي**"، تطوّر هذا المفهوم و أصبح يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية تلخّص في الظروف السياسية و الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية التي تهدد بقاء الدول و الأفراد.

يجب الأخذ بعين الاعتبار، أنّ الأمن الدولي اليوم تجاوز البعد العسكري إلى أبعاد أكثر عمقا (البعد الاقتصادي، السياسي، الثقافي، البيئي،...)، تجاوز الحدود الوطنية و أصبح ذات بعد عالمي و مستقل في حد ذاته، يعتمد أساسا على عدّة فواعل إضافة إلى الدولة المحرّك الأساسي للنظام الدولي[3]. فالأمن الدولي هو توازن ناتج عن اتفاق بين مجموعة من الدول[4] تتعاون فيما بينها و مع باقي الفواعل المختلفة (الرسمية و غير الرسمية)، خاصة في ظل التحوّلات التي تعرفها الساحة الدولية في زمن العولمة، بعدما أصبحت تداعيات اللأمن تشبه نظرية الدومينو[5] على أساس أنّ انهيار دولة معيّنة يؤدّي إلى انهيار دولة ثانية و هكذا.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في غرب المتوسط:

1- الدوائر الأمنية لغرب المتوسط:

لا تشكل منطقة غرب المتوسط منطقة معزولة عن باقي العالم، بل تربطها مع باقي الأقاليم مجموعة من العلاقات التعاونية تارة و الصراعية تارة أخرى، في ظل تباين التصوّرات لمختلف القضايا الوطنية، الاقليمية و الدولية. بغض النظر عن اعتبارها منطقة استراتيجية أصبحت في السنوات

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص. 425.

[2] عادل زقاغ، **المرجع السابق**، ص. 64.

[3] Francisco Rojas Aravena**, La sécurité Humaine : Un nouveau concept de sécurité au XXI[e] siècle** , In : Forum de désarmement , disponible sur le site : Mercury.ethz.ch /…/03-Humain+security-fr.pdf

[4] Pierre Birnbaum, Philippe Braud, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 7[e] Edition, Paris, France : Ed. Armand Colin, 2008, p. 279.

[5] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق، ص 35.

الأخيرة مسرحا للعديد من التشابكات السياسية و الدبلوماسية[1] فلا يخفى لنا أنّها واحدة من بين أهم المعابر الدولية التي لها وزن كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي (باعتبارها طريق الامدادات النفطية نحو أوروبا و أمريكا). هذا ما جعلها منذ القدم تكتسي أهمية بالغة زادت مع تطوّر الأحداث في الساحة الدولية و الاقليمية.

يؤثّر و يتأثّر المتوسط الغربي كغيره من الأقاليم الدولية بمجريات الأوضاع التي تدور حوله من فترة زمنية لأخرى، و خاصة فيما يتعلق بقضايا السلم و الأمن على المستويين الجهوي و الدولي. زاد هذا الارتباط قوّة بفعل المتغيرات الدولية التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، أين أصبح العالم كقرية واحدة تغيب فيها تقريبا العوامل التي تقيد حرية انتقال الأشخاص و السلع و رؤوس الأموال و الخدمات، في عصر يعرف بعصر العولمة و الاعتماد المتبادل القائم على أساس فتح الحدود الجغرافية و محاولة تكثيف العلاقات الدولية البينية في شتى المجالات (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية ...). في زمن أصبحت فيه الدول لا تستطيع الحفاظ على أمنها دون التعاون مع باقي الدول سواء أكان على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، من أجل احتواء التهديدات الأمنية المختلفة العابرة للحدود الوطنية و الإقليمية و ذلك على المدى القصير، المتوسط و البعيد.

يتأثر إقليم غرب المتوسط على هذا الأساس بالتحولات الأمنية التي تحدث داخل دوله و على مستوى الساحة الدولية، و يمكننا تلخيص الدوائر الأمنية التي ترتبط ارتباطا وطيدا بأمن المتوسط الغربي بضفتيه الشمالية (دول القوس اللاتيني –الأوروبية–) و الجنوبية (دول المغرب العربي –شمال إفريقيا–) فيما يلي:

1- **الدائرة الشرق متوسطية:** (المتوسط الشرقي) هذا الإقليم يعتبر الجزء الثاني من الفضاء المتوسطي الذي يجمع هو الآخر بين ضفتين الأولى شمالية –أوروبية– ، و الثانية جنوبية –شرق أوسطية– تضم مجموعة من الدول العربية إضافة إلى تركيا و إسرائيل. هو أوّل الأقاليم الذي يرتبط أمنه بأمن غرب المتوسط مباشرة بفعل التقارب الجغرافي، التاريخي، الديني، و الحضاري بين الإقليمين و شعوبهما، فلا يخفى لنا أن مجريات الأحداث في هذه المنطقة و خاصة التغيرات الأمنية تأثر بشدّة في الأمن و الاستقرار بالمنطقة (مثال ذلك مدى تأثير الصراع العربي/الإسرائيلي منذ سنوات عدّة و مؤخرا ما يحدث في بعض دول المنطقة –مصر، سوريا– من أزمات و صراعات أدّت إلى زعزعة الإستقرار و السلم في المتوسط عامة و المتوسط الغربي خاصة).

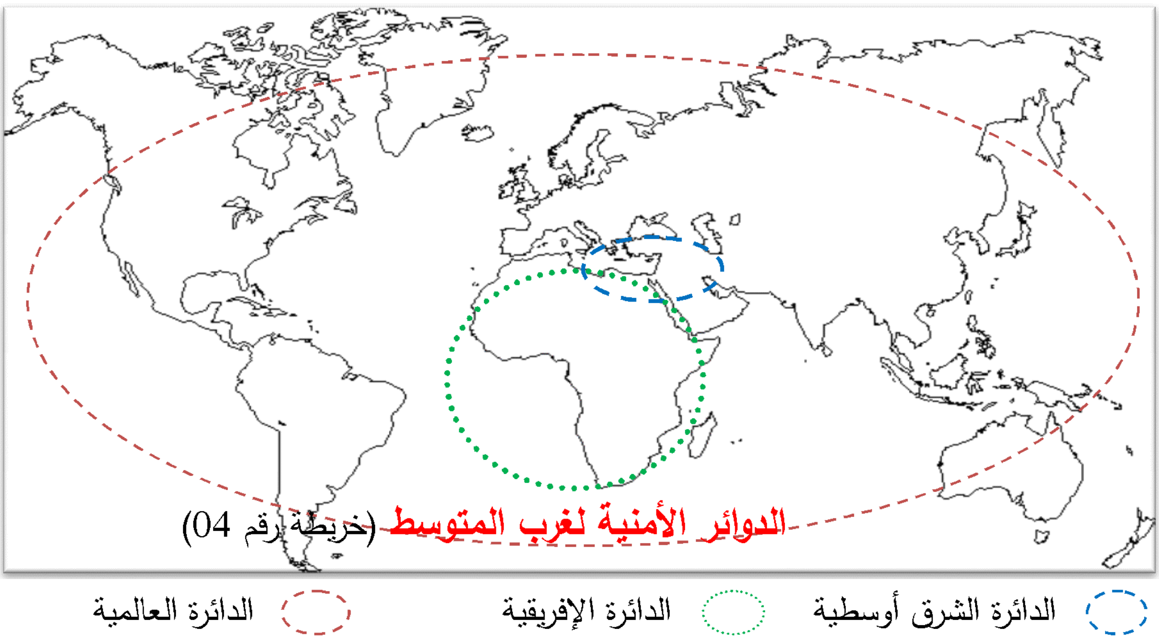
2- **الدائرة الإفريقية:** من بين أهم الدوائر التي تؤثّر و بشدة في أمن غرب المتوسط بحكم التقارب الجغرافي و التاريخي. خاصة و أنّ دول الضفة الجنوبية لهذا الأخير هي دول إفريقية بالدرجة الأولى (دول شمال إفريقيا –ما عدا مصر التي تنتمي إلى المشرق العربي بالتالي الى الجزء الشرقي

[1] Thierry Fabre, et autres…, **Op.cit.** , p. 05.

من المتوسط-). لقد بين لنا التاريخ مدى هذا التأثير خاصة و أنّ معظم الدول الإفريقية هي مستعمرات أوروبية قديمة ، ما زالت تربطها بها علاقات ذات طابع إقتصادي، سياسي و ثقافي، و مصالح مشتركة، فأي تهديد أمني في أي دولة من دول القارة الإفريقية سيؤثّر سلبا على استقرار و أمن دول الضفة الجنوبية للمتوسط و كذا الدول الشمالية و لعل أبرز مثال عن ذلك ما يحدث في الآونة الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي و مدى تأثّيرها على أمن غرب المتوسط، الموضوع الذي يصب فيه بحثنا هذا و الذي سنحاول تناوله في الفصل الثاني و الثالث .

3- الدائرة العالمية: كما أشرنا له سابقا فإن المتوسط الغربي إقليم غير منعزل عن باقي دول و أقاليم العالم، فهو يتأثر كغيره بالأوضاع و التغيرات في الساحة العالمية، خاصة تلك التي تتعلق بالقضايا الأمنية، التي أصبحت تنتشر بسرعة فائقة من دولة لدولة، و من إقليم لآخر بدون سابق إنذار. خاصة بتغير طبيعة التهديدات و الفواعل التي تلعب دورا في زعزعة الأمن و الإستقرار الدوليين،الإقليميين و حتى المساس بالأمن الداخلي لدولة معينة، هذا ما بينته أحداث 11 سبتمبر 2001 التي مست الولايات المتحدة الأمريكية و ظهور تداعياتها على أمن هذه الأخيرة من جهة و الأمن الدولي و الإقليمي من جهة أخرى.

لتمثيل الدوائر الثلاثة ذات العلاقة الوطيدة بمفهوم الأمن في المتوسط الغربي، نقترح هذه الخريطة المبسطة:[1]



2- البيئة الأمنية في غرب المتوسط:

[1] الخريطة رقم 04 من إعداد الطالبة.

اعتبرت بلدان المتوسط على مدى القرون مهد الحضارات، مسرحا للصراعات و من اكثر المناطق العالمية ديناميكية، ليس لأهميتها الإستراتجية فقط، بل كونها تشكل إحدى مناطق العبور الأساسية لبقية العالم و أهم مناطق الاحتكاك بين عالمين متباينين على جميع الأصعدة (سياسيا، اقتصاديا، ايديولوجيا، دينيا...). منذ عشريتين من الزمان أصبحت مسرحا لحركة إقليمية قويّة في مجال الأمن و الدفاع،[1] خاصة بعد الأحداث التي مست الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر سبتمبر 2001 و من بعد العاصمة الاسبانية مدريد في الحادي عشر مارس 2004، و آخرها الحراك الشعبي الذي عرفته بعض الدول الجنوبية للمتوسط. بحيث أخذ الخطاب الأمني في هذا الفضاء البعدين العسكري و غير العسكري في علاقات ضفتيه الشمالية و الجنوبية.

عرف مفهوم الأمن في غرب المتوسط تطورا ملحوظا في أبعاده و مستوياته، و خاصة فيما يتعلق بالفواعل المؤثرة فيه و للتهديدات التي تطورت هي الأخرى بفعل التغيرات التي عرفها من جهة النظام الدولي و من جهة أخرى الفضاء المتوسطي (الغربي بصفة خاصة) في السنوات الماضية. فإذا أردنا الحديث عن التهديدات الأمنية يمكن القول أن السياسة الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي في المنطقة فرضت نفسها بقوّة على سياسات ضفتها الجنوبية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، إلاّ أنّ هناك مجموعة من الأخطار و التهديدات التي برزت إلى السطح و طرحت نفسها بفعالية أقوى من السابق على مستقبل التعاون و الأمن في المنطقة،[2] – بغض النظر على الاختلاف في مصدرها و درجة تأثيرها – يمكن تلخيصها في : الفقر، النمو الديمغرافي و الهجرة،[3] الإرهاب، الجرائم بأنواعها، الراديكالية/الأصولية السياسية و/ أو الدينية، التدهور البيئي، نزاعات مفتوحة أو كامنة (أهمها الصراع العربي– الأسرائيلي، و نزاع الصحراء الغربية)، الاختلافات بين المغرب و اسبانيا حول بعض الجزر و خاصة الاختلاف حول مقاطعتي سبتة و مليلة – كمصدر وحيد ذات البعد العمودي الذي يهدد عدم الإستقرار في المنطقة –[4].

اذا أردنا الحديث عن التهديدات المشتركة في غرب المتوسط و كيف يبني كل طرف تصوره لها ما علينا الى تحديدها في ثلاث تهديدات رئيسية حسب الدكتور عبد النور بن عنتر[5] تلخص في

[1] Abdennour Benantar, **Méditerranée Occidentale : Un espace de sécurité euro-maghrébine**. In : Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benantar), CREAD, Algérie, Septembre 2010, p.170.

[2] د. علي الحاج، **المرجع السابق**، ص. 276.

[3] أصبح النمو الديمغرافي و الهجرة من بين تهديدات الأمن بمفهومه الحديث و الموسع نتيجة لانعكاساتهما على بعض الدول و خاصة بين ضفتي المتوسط الغربي . للمزيد من المعلومات الإطلاع على:
Bichara Khader, **Le Grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et Perspectives**, Edition : Publisud-Quorum-Cermac, France, 1995, p.p.141-169.

[4] Abdennour Benantar, **Méditerranée Occidentale : Un espace de sécurité euro-maghrébine**, p. 178.

[5] عبد النور بن عنتر، دكتور في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، مكلف بالمحاضرات بجامعة باريس 8.

ثلاث تهديدات أساسية متمثلة في الإرهاب، الجرائم المختلفة (تجارة المخدرات و السلاح ...) و التدهور البيئي.[1] هذه التهديدات تفرض التعاون بين الضفتين، فمثلا تهديد الإرهاب ذات بعد أفقي و عمودي في نفس الوقت بما أن الجماعات الإرهابية رغم أنّ مصدرها في جنوب المتوسط الغربي إلاّ أنّه بإمكانها القيام بهجمات من الضفة الشمالية نحو دول الضفة الجنوبية كما قد يحدث العكس، فلا يخفى لنا أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على رقعة جغرافية محددة ، بل أصبحت معولمة بفعل انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال، فالمتتبع لمسار تمويل هذه الشبكات الإرهابية يجد أنّه يتموقع أساسا في أوروبا.[2] فظاهرة الإرهاب الدولي أصبحت ظاهرة عالمية عابرة للحدود الوطنية، على هذا الأساس حاولت دول الضفة الشمالية (الدول الأوروبية) بلورة تصوّرها للتهديد التي تشكله الجماعات الإرهابية في الضفة الجنوبية، باعتبارها مصدرها الأوّل و الرئيسي و صنفتها في خانة التحديات الأمنية الكبرى في حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث لم يعد الخطر آت من الشرق (خطر الإيديولوجية الشيوعية) بل مصدره هو الجنوب بظهور ايديولوجية جديدة أطلق عليها اسم " **الاسلاموية السياسية**"[3] من أسباب ظهورها "مشكلة الهجرة، الضغط الديمغرافي و الخلل السوسيو – اقتصادي " لمجتمعات الدول الجنوبية للمتوسط.[4]

ترى دول شمال غرب المتوسط أنّه يجب احتواء ضغوطات الهجرة الآتية من الجنوب عامّة و من الدول المغاربية خاصة، لتسببها في آثار سلبية كالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، انتشار الأصولية الاسلامية و غيرها، تؤدي للأمن و اللإستقرار اضافة إلى توترات بين الدول، على هذا الأساس انتهجت تلك الدول سياسة مفادها أنّ الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية كالفقر و البطالة يمثلان سببان رئيسيان لتزايد حركة انتقال الأشخاص نحو الشمال، و بالتالي لا بدّ من اتباع استراتيجية احتوائية عبر انشاء مشاريع شراكة اقتصادية – منطقة التبادل الحر و المساعدة المالية لدول الجنوب

[1] يعتبر غرب المتوسط من بين المناطق الأكثر حساسية بيئيا، خاصة الضفة الجنوبية التي تعرف نسبة عالية من التدهور البيئي كالتصحر و الجفاف ، ندرة المياه التي تنعكس سلبا على انتاجية الأراضي الزراعية، اضافة الى التغيرات المناخية التي تتسبب في تقليص الموارد و بالتالي في خلق توترات اقتصادية و اجتماعية ، هذا ما جعل التدهو البيئي من بين أخطر التهديدات في المنطقة. للمزيد من المعلومات الإطلاع على:

Cherif Driss, Sécurité écologique en Méditerranée. **In : Europe Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique**, (S.D : Abdennour Benantar), CREAD, Algérie, Septembre 2010.

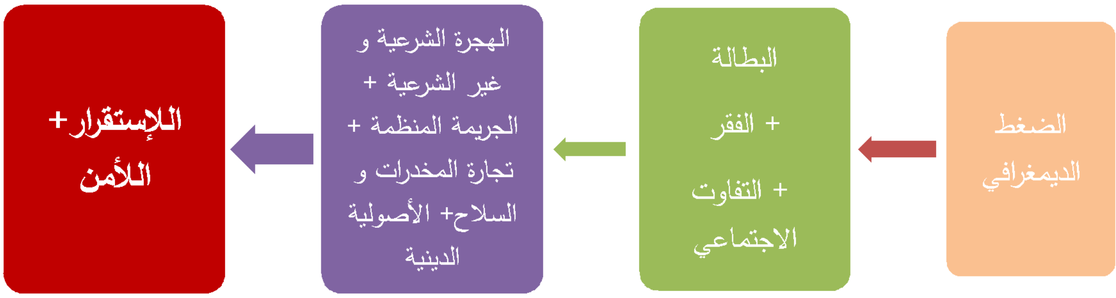
[2] Idem.

[3] ظاهرة تمثلها حركات أو مجموعات من الأفراد يعتنقون الإسلام ويحاولون تسييسه، عبر فرض اديولوجيتها على مستوى الدولة الناشطة فيها و خاجها. هدفها لم شمل المسلمين المتواجدين في أرجاء المعمورة في أمة واحدة يكون الإسلام دينها وإن كان ذلك عبر الكفاح أو ما يسمونه "الجهادالعالمي". للمزيد الإطلاع على:

Yves Lacoste, **Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui**, Ed: Larousse, Espagne, 2009, p. 12-13.

[4] Ahmed Kateb, Mohamed Sibachir, Algérie-Europe des atouts des enjeux et un rôle déconsidéré, In: **Europe et Maghreb: voisinage immédiat distanciation stratégique**, (SD): Abdennour Benantar, CREAD,Algérie, 2010, p. 289.

– التي تخفض فجوات الهجرة[1] و بناء فضاء مشترك يعمّه الإستقرار و السلام.[2] يمكن تلخيص هذا التصور الأوروبي للتهديدات الأمنية الموجودة في غرب المتوسط في الشكل التالي:[3]



الشكل رقم 03: التصوّر الأوروبي للتهديدات الأمنية في المتوسط الغربي.

أي أنّ النمو الديمغرافي المتزايد يؤدي الى تزايد عدد السكان و تناقص فرص العمل الذي يؤدي لزيادة مستوى البطالة و التفاوت الاجتماعي بين الضفتين و بالتالي ارتفاع الضغط الهجري نحو الشمال (الهجرة الشرعية و غير الشرعية) و زيادة انتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة و تجارة المخدرات، و ظهور جماعات أصولية (دينية) تتمثل في الإرهاب، كل هذا سيؤدي بطريقة أو بأخرى الى المساس باستقرار حوض المتوسط و أمنه على المدى البعيد. بصفة عامة طبيعة التهديدات في المتوسط الغربي ذات طبيعة لينة سوى خطر الارهاب الذي يستدعي استعمال الوسائل العسكرية و غير العسكرية في آن واحد، فنلاحظ غياب السباق نحو التسلح في هذه المنطقة [4] – عكس المتوسط الشرقي – و بصفة خاصة غياب الطموح لدى الدول المغاربية في اكتساب أسلحة الدمار الشامل كما تطالب بعدم انتشارها كليا.

زادت هذه التهديدات في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط حدَّة و نتجت عنها عدّة أزمات في السنوات الأخيرة، من أهمّها الحراك الشعبي الذي عرفته بعض دول المنطقة (تونس و ليبيا) منذ 2010 إلى يومنا هذا، و الذي أدّى إلى سقوط الأنظمة الحاكمة فيها و خلق جو من اللاإستقرار و اللأمن في الفضاء المتوسطي عامة، ترجع الدول الشمالية أسبابها – إضافة الى الخلل السوسيو–اقتصادي– إلى غياب الديمقراطية و أسس الحكم الراشد و عدم احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، و قيام أنظمة دكتاتورية تسلطية زعزعت السلم و الأمن الداخلي و الخارجي للدول. على هذا

[1] Lire : Musette Mohamed Saïb (S.D), **Les Maghrébins dans la migration internationale**, Volume 2, CREAD, Algérie, 2006. Et Stéphane De Tapia, **Système migratoire euroméditerranéen**, Ed : Média-Plus, Constantine, Algérie, 2008.

[2] Aomar Baghzouz, **Le partenariat euro-méditerranée et les enjeux de sécurité : Globalisation et spécificités maghrébines**. In : La Méditerranée Occidentale : entre régionalisation et mondialisation. (S.D: M . Boukella et autres…), CREAD, Bejaïa, Algérie, 2003, p. 117.

[3] الشكل رقم 03: من اعداد الطالبة.

[4] Aomar Baghzouz, **Le partenariat euro-méditerranée et les enjeux de sécurité : Globalisation et spécificités maghrébines**, p. 114.

الأساس تم التأكيد على الخيار الديمقراطي في علاقات الضفتين فيما بينها الذي ظهر في مختلف مشاريع الشراكة و التعاون. (التي سنتطرق لها في العنصر التالي).

3- التعاون الأمني الغرب متوسطي:

يتطلب القضاء على التهديدات الأمنية و الحدّ من انتشارها تعاونا وثيقا و منظما بين جميع الدول خاصة في زمن تنتشر فيه المخاطر بسرعة فائقة من دولة لأخرى ، و من اقليم لآخر. فقضايا الأمن في المتوسط عامّة و المتوسط الغربي خاصّة أخذت أهمية بالغة ليس بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تتمتّع بها المنطقة فقط، بل أيضا لما تتميز به من ديناميكية في حركة الأشخاص، رؤوس الأموال، الخدمات و السلع بين الضفتين الشمالية و الجنوبية، هذا ما جعل قضية الأمن تكتسب ثقلا خاصا في علاقات التعاون في المنطقة، مما دفع الدول الأوروبية المتوسطية – دول القوس اللاتيني في اطار سياستها الأمنية– للتركيز على الشراكة بأبعادها المختلفة، مع التركيز على البعد السياسي و الأمني.

تطوّرت العلاقات بين دول المتوسط الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لتدخل مرحلة التوازنات الدولية التي فرضتها الثنائية القطبية منذ بداية الحرب الباردة، و لقد شهدت العلاقات التاريخية بينها حتى النصف الثاني من القرن العشرين عددا من الصراعات (الأزمات التي عرفتها بعض الدول في جنوب المتوسط كالجزائر و ليبيا)، و أخذت منحى آخر متمثلا في قيام الضفة الشمالية بصياغة سياسات اقليمية تركز على التعاون السياسي، الأمني، الاقتصادي و الاجتماعي.[1] سنركز عليها في النقاط التالية:

• **مجلس الأمن و التعاون في المتوسط CSCM** : بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط منذ السبعينيات بعدما أقر اعلان هلنسكي في الأوّل أوت 1975، الارتباط القائم بين الأمن الأوروبي و الأمن المتوسطي. تلاحقت الإعلانات بهذا الخصوص خلال ندوة بلغراد (1978-1979)، و تمّ انشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط داخل " مجلس الأمن و التعاون في أوروبا CSCE "، عقدت هذه اللجنة في لافاليت La Valette سنة 1979. كما تحركت الدول المتوسطية بهذا الاتجاه خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1981 بطرح مسألة التعاون في المتوسط، و تم التنسيق مع الدول المتوسطية غير المنحازة التي اقترحت جعل حوض المتوسط منطقة غير نووية،

[1] د. علي الحاج، **المرجع السابق**، ص. ص. 200 – 201.

و من ثم عقد اجتماع الجزائر في سنة 1990 باقتراح انشاء مجلس للأمن و التعاون في المتوسط و الشرق الأوسط.[1]

يقوم هذا المجلس على فكرة محورية تتمثل في أن أوروبا لا يمكنها أن تعتبر نفسها في أمن ما دامت الفوارق الاقتصادية و السكانية و على مستوى القيم تتعمق في المتوسط، و أبرز المواضيع التي تطرق إليها حددت في ثلاثة أبعاد هي: البعد الأمني الذي يهدف الى تحفيز مناخ وفاق عبر انتهاج سلوكات سياسية و بناء اجراءات ثقة عسكرية و كذا تدابير مصالحة و في وقت لاحق نظام عدم انتشار الأسلحة. أما البعد الاقتصادي فهو يهدف إلى تشجيع نمو و تعاون اقتصادي أكثر توازنا و إدارة مشتركة لتدفقات الهجرة جنوب–شمال. و أخيرا البعد الإنساني الذي يسعى إلى ترسيخ حوار الثقافات و التوفيق بين القيم المتباينة بين الضفتين.[2] إلا أن هذا المشروع لم ينجح بسبب اعتراض بعض الدول الكبرى عليه (كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و ألمانيا) خوفا من عرقلة مشاريعها في المتوسط، و يرجع أيضا لشساعة المنطقة الجغرافية التي يغطيها و بالتالي تعدد و تعقد المشاكل اللازم مناقشتها.[3]

• **المنتدى المتوسطي:** هي فكرة فرنسية أطلقها الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران François Mitterrand سنة 1983، إلا أنها لم تلقى صدى لدى الدول المغاربية.[4] من ثم أعاد احيائها الرئيس المصري حسني مبارك Hosni Mubarak في نوفمبر 1991 في خطابه أمام البرلمان الأوروبي ب"ستراسبورغ Strasbourg "بحيث اقترح انشاء منتدى متوسطي غير رسمي يكون فضاء للحوار و تبادل الآراء و الأفكار.[5] بعدها جاء اجتماع الإسكندرية (3-4 جويلية 1994) لتحقيق هذه الغاية. تقرر فيه تشكيل ثلاث مجموعات عمل حول التعاون الاقتصادي، الثقافي و الاجتماعي الذي يخص اجراءات تعزيز الشراكة و التعاون بين الضفتين في مجالات الطاقة، السياحة، العلم و التكنولوجيا، الهجرة...)، و مجموعة عمل ثالثة حول العمل السياسي.[6] آخر دورة للمنتدى هي الدورة السادسة جمعت 12 دولة في اجتماع بالمادي مايوركا يومي 20-21 أفريل 1998، و كان يعتبر الاطار الوحيد تقريبا الذي ظل يشتغل رغم الظروف التي عاشتها المنطقة رغم طابعه المرن و غير الرسمي.[7]

---

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة الرهانات و الأهداف**، القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص. 88.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق، ص. 101.

[3] نفس المرجع، ص. 103.

[4] Hassane Zouiri, **Le partenariat euro-méditerranéen : contribution au développement du Maghreb**, Edition : L'Harmattan, Paris, France, 2010, p. 48.

[5] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ...**، المرجع السابق، ص. 91.

[6] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق، ص. 106.

[7] مصطفى بخوش، **نفس المرجع و الصفحة.**

• **حوار" 5+5 ": (Dialogue 5+5)** هي مبادرة تم احيائها في اجتماع روما **Rome** سنة 1990 شاركت فيه الدول الخمس الشمالية للفضاء الغرب متوسطي (مالطا كعضو مراقب)، و دوله الخمس الجنوبية. خلاله تم الاعلان عن تشكيل مجموعة "4+5" التي أصبحت فيما بعد مجموعة "5+5" (بانضمام مالطا إليها). و لقد توقفت هذه المبادرة بسبب أزمة لوكربي بين الدول الغربية و ليبيا، و تم التخلي عنها في خضم عملية برشلونة (المبادرة اللاحقة) إلا أنه أعيد تنشيطها سنة 2001 (بمشاركة ليبيا) و في ديسمبر 2003 تأكد ذلك.[1] تعبر هذه المبادرة عن إطار للتعاون و الحوار بين ضفتي المتوسط الغربي، هدفها إقامة حوار فعلي يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك كالجريمة المنظمة، النمو الديمغرافي، الهجرة، الإرهاب...[2] .

• **الشراكة الأورو-متوسطية : (مبادرة برشلونة)** تمثل اطار التعاون الفعلي بين ضفتي المتوسط عامة، و المتوسط الغربي خاصة، بدأ بعد عقد مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 المتعلق بالشراكة بين دول شمال و جنوب المتوسط، انطلق من مسلمتين أساسيتين هما: [3]

✓ أنه لا يمكن تحقيق الأمن و الاستقرار لدول الإتحاد الأوروبي بمعزل عن التحولات التي تشهدها الضفة الجنوبية للمتوسط، فأمن أوروبا مرهون و مرتبط بأمن جيرانها في الجنوب.
✓ أنه في ظل العولمة لا يوجد بديل عن الاندماج الجهوي كوسيلة لتحقيق الاستقرار.

على هذا الأساس، تتمثل أهداف هذه الشراكة في محاولة بناء علاقات مميزة بين الضفتين لتحقيق الأمن الاستقرار و الرخاء الاقتصادي، التنسيق و التشاور في مختلف القضايا و المجالات. احتوى هذا المشروع على ثلاث مستويات: ***المستوى الأول*** يخص الشراكة السياسية و الأمنية التي تتضمن تبادل المعلومات الأمنية لمكافحة التهديدات و وضع اجراءات بناء ثقة الأمن المشترك، و تشترط الوثيقة على أعضائها الالتزام بالتعددية السياسية و احترام حقوق الانسان و الحرّيات الأساسية و تنمية دولة القانون و الديمقراطية لتحقيق هدفين أساسين هما انشاء فضاء للسلم و الأمن و كذا ترقية الأمن الإقليمي.[4] ***المستوى الثاني*** يخص الشراكة الاقتصادية و المالية التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة من خلال إنشاء منطقة تبادل حر واسعة. أما ***المستوى***

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق، ص. 99- 100.

[2] عبد الوهاب بن خليف، **العلاقات الأوروبية المتوسطية : استراتيجية شراكة أم توظيف**، في: دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2006، ص. 67.

[3] جمال ساسي، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 04، جوان 2008، ص. 25.

[4] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ...**، المرجع السابق، ص. 122.

الثالث يخص الشراكة الاجتماعية و الثقافية عبر تشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية، تشجيع التفاهم بين الثقافات و الأديان، و احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.[1]

- **الاتحاد من أجل المتوسط UPM** : برزت كفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين رؤساء ايطاليا، فرنسا و اسبانيا في يوم العشرين ديسمبر 2007، و تم فيه دعوة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى التعاون في اطار إتحاد متوسطي الذي أصبح يعرف لاحقا بالاتحاد من أجل المتوسط، المشروع الذي فرضه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي **Nicolas Sarkozy** خلال الاجتماع المنعقد ببروكسل يومي الثالث عشر و الرابع عشر مارس 2008.[2] يقوم على أساس تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن حيث يركز على مفهوم التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل التناقضات و التباينات بين الضفتين، كما يركز على أهمية تقاسم المعرفة و التكنولوجيا و الخبرات بينها و الدفع نحو إنشاء مخابر و جامعات مشتركة، كما يشمل المشروع التعاون في مجالات حساسة أهمها مشكلة المياه، التموين الطاقوي، حماية و ترقية التراث المشترك، اضافة إلى تحسيد التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب و محاربة الرشوة [3] و غيرها من التهديدات و المخاطر الأمنية في الفضاء المتوسطي.

تعاني الإشكالية الأمنية متوسطيا خللا لصالح الضفة الشمالية، فهي تعاني من غياب تصوّر مشترك للأمن في المنطقة بين الضفتين من جهة و دول الضفة الجنوبية من جهة أخرى[4] . من خلال آليات التعاون السابقة نلاحظ هذا الخلل الكائن في أن مجمل المشروعات هي مبادرات من الضفة الشمالية للمتوسط و التي تبين التصوّر الأوروبي للقضايا الأمنية الذي يقوم على أساس أنّ هذه الأخيرة هي ذو طبيعة ناعمة،[5] تتلخَّص في الهجرة، مكافحة الارهاب، محاربة الأصولية الإسلاماوية، و انتشارها ما هو إلاّ نتيجة الإنفجار السكاني، البطالة و غياب التنمية.[6] أمَّا دول الضفة الجنوبية تفتقر لرؤية أمنية موحَّدة في المتوسط كما أنَّ هناك اختلاف بل و حتى تناقض في مدركات التهديد

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد و الآفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص. 31.

[3] بونوار بن صايم، **تطوّر المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط**، في العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 04، 2008، ص. 21.

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق، ص. 115.

[5] Dorothée Schmid, **La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne : Quel avenir pour une bonne idée ?**, In : Revue Internationale et Stratégique, N°49, 1 /2003, p. 23-32.

[6] Aomar Baghzouz, **Maroc-Union Européenne : Portée et limites d'une relation privilégiée**, In : Europe et Maghreb : Voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benanter), Algérie : CREAD, septembre 2010, p. 361.

على جانبي المتوسط فمثلا الهجرة تشكل هاجسا أمنيا بالنسبة للدول الشمالية بينها مصدرا ماليا هائلا بالنسبة لها[1]. فكما تطرقنا إليه في الأعلى معظم المقاربات و السياسات في الواقع تتصف بازدواجية الاستراتيجية المتبعة من طرف دول الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، فدول الضفة الجنوبية للمتوسط تعتبر نوعا ما الفواعل المحفزة للمبادرات الأوروبية، بسبب التقارب الجغرافي و كثافة التفاعلات و التصوّرات الأوروبية للتهديد بصفة عامة.[2] بحيث ترى في دول الجنوب الشريك و الجار الذي يجب التعاون معه في شتى المجالات و في نفس الوقت تعتبره خطرا على أمنها الوطني، الاقليمي و الدولي.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الغرب متوسطي.

ظلَّ الاتِّجاه التقليدي في الدراسات الأمنية على مرِّ العصور محكوما بشكل عام باتِّجاهين رئيسيين، أحدهما "**واقعي**" يتعامل مع المعطيات كما هي منطلقا من الواقع المعاش على المستوى الداخلي و الخارجي للدول و الذي تحكمه في الأساس متغيِّرات عدَّة أساسها القوّة، المصلحة، الأمن القومي و توازن القوى. و الاتِّجاه الآخر "**مثالي**" يسعى إلى تغيير و تطوير هذا الواقع كما يجب أن يكون وفقا لمبادئ أخلاقية و قيمية بهدف الوصول إلى بيئة مثالية يسودها السلام العالمي ما جعله يتفاءل بإمكانية تحقيق الأمن الجماعي. إلاَّ أنَّه نتج عن دمج أفكار الاتِّجاهين السابقين –الواقعي و المثالي– اتِّجاه ثالث" **ليبرالي**" ينطلق هو الآخر من واقع البيئة الدولية محاولا تحليل و تفسير الظواهر الأمنية المختلفة، سعى من وراء ذلك الوصول إلى بيئة أمنية سلمية و تعاونية مركزا على عدَّة اعتبارات أهمُّها التعاون الدولي و الاعتماد المتبادل مع ترسيخ القيم الديمقراطية و تفعيل دور المؤسسات فوق الوطنية بهدف الابتعاد عن الفوضى و النزاعات السائدة فيها.

المطلب الأوّل: المنظور التقليدي للأمن.

1- النظرية المثالية: الأخلاقيات + التفاؤل + العالمية = الأمن

تعتبر النظرية المثالية من أبرز النظريات التقليدية في العلاقات الدولية عامة و الدراسات الأمنية خاصة؛ هناك من يعرفها على أنّها كل تفكير مبني على تصوّر رغبوي و تمنيات ذاتية، تتغلب

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، نفس المرجع و الصفحة.
[2] Abdennour Benantar, **Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration**, In : L'Année du Maghreb, N° 09, 2013, p. 57-75.

فيه النزعة الفلسفية و الأخلاقية و الانسانية،[1] هي تستمد أفكارهما من الأديان السّماوية و الفلسفات الانسانية التي تهتمّ بوضع الضوابط و المعايير الأخلاقية العامّة للسلوك الإنساني. فيمكننا ارجاع الأسس المرجعية للفكر المثالي إلى حركة التنوير المتفائلة في القرن الثامن عشر، و من ثم إلى التّيار الليبرالي الذي عرفه القرن التاسع عشر وصولا الى المثالية الويلسونية في القرن العشرين ميلادي،[2] باعتبارها المرجع الأساسي لمسلمات هذه النظرية خاصة بعد انشاء عصبة الأمم كأوّل تنظيم دولي سعى إلى تحقيق السلم و الأمن الدوليين.[3] على هذا الأساس يهتم التّيار المثالي في الحقل الأكاديمي بتدريس القانون الدولي و المنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات و إقامة تنظيم أفضل للعالم و خدمة أهداف السلم و دعم و تطوير التفاهم الدولي.[4]

تركّز النظرية المثالية على مسلمة "انسجام المصالح **Harmony of Interests**" أي هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد و المصلحة العليا للجماعة، و اعتبار جميع الدول لها مصلحة في السلم و أي دولة تريد أن تعرقل هذا الأخير تعدُّ غير عقلانية و غير أخلاقية.[5] و هناك من يرى أنّ المثالية تنطلق من دراسة القضايا الدولية بما فيها تلك المتعلقة بالأمن من ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في الأخلاقية **Moralisme** و التفاؤلية **Optimisme** و العالمية **Internationalisme**.[6]

على هذا الأساس يؤكّد المثاليون على أهمية المعيار الأخلاقي الذي يتعيَّن على جميع الدول اتباعه من أجل تفادي الفوضى في الساحة الدولية و من أجل الحفاظ على الأمن و إقامة السلام في العالم، و يكون ذلك عبر تنظيم العلاقات بين الدول في اطار سلطة مركزية تسهر على ذلك. ترى المثالية أنّ الأمن يحدّده مدى انسجام مصالح الدول، لذلك تجمع وحدات أو فواعل أو نظام في

---

[1] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2011، ص.167.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** .تر: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص 10.

[3] كان من الضروري إنشاء تنظيم دولي هدفه الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين إثر النتائج السلبية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، فاقترح الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسون Woodrow Wilson** (الرئيس الثامن و العشرين للولايات المتحدة الأمريكية في فترة 1913-1921) في مؤتمر فرساي للسلام (سبتمبر 1918) جملة مبادئه الأربعة عشر من أجل المحافظة على الأمن العالمي عن طريق ضمان تنفيذ الالتزامات الدولية من قبل الدول و التي اعتبرت أساس إنشاء عصبة الأمم و بالتالي المرجعية الأساسية لتطوّر أفكار النظرية المثالية في العلاقات الدولية.

[4] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006، ص. 39.

[5] ناصيف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص.ص. 20-21.

[6] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ص. 40.

مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي امكانية لحدوث تهديد لأي طرف،[1] و خاصة التهديد الذي ينجم من اندلاع الحروب، فهم يعتبرون الحرب أداة بغيظة و غير قانونية ووسيلة غير مناسبة لحل النزاعات الدولية أو الحصول على المصالح، و يعتبرون سباق التسلح تهديدا خطيرا لقضية الأمن و السلم الدوليين لذلك الأسلوب المثالي لتدعيم هذه القضية هو نزع السلاح اضافة الى التشجيع و الإصرار على تطبيق الأساليب القضائية على كل النزاعات الدولية سلميا (مثل الوساطة، المفاوضة، التحكيم و القضاء الدوليين...).[2]

انطلقت المثالية من واقع فلسفي تفائلي حول الطبيعة البشرية الخيرة ووجود انسجام و ترابط بين المصالح، و امكانية اقامة معايير قيمية بمحاولة تقديم اطار نظري قيمي و معياري. يتلخص مفهومها للأمن في النقاط التالية:[3]

- يتم الأمن العالمي عن طريق التخلي عن الحرب، اللجوء إلى أليات التحكيم الدولي و ايجاد حلول قانونية و عدم تفضيل الدول للحل العسكري.
- القانون الدولي فوق الجميع و ذلك بجعله قانونا عالميا محترما من طرف الجميع و بالتالي يتم من خلاله احترام حقوق الدول، الشعوب، الأقليات و الأفراد.
- نزع السلاح حيث تعتبر وسيلة مثلى للقضاء على النزعات و استعمال القوة و بالتالي التخلص من المأزق الأمني.
- الإعتماد على الحركات السلمية عبر القومية كالمنظمات الدولية غير الحكومية و تشكيل مجتمع مدني عالمي يكون موازي للدول مما يؤدي إلى بروز ثقافة سلمية عالمية و بالتالي تحقيق السلم عن طريق الشعوب و الأفراد و ليس عن طريق الدول.



الشكل رقم 04 : المبادئ الأساسية لتحقيق الأمن الجماعي من منظور المثالية

توضح هذه المعادلة (الشكل رقم 04)[4] المبادئ الأساسية التي فرضتها النظرية المثالية من أجل بناء عالم انساني خال من النزاعات و الحروب فيما بين الدول، بحيث يرى أصحاب هذه النظرية

---

[1] Jean-Jacques Roche, **Théories Des Relations Internationales**, Ed : Montchrestien, Paris, 2004, p.p. 102-103.

[2] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ص. 38-49.

[3] رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص. 18.

[4] الشكل رقم 04 : من إعداد الطالبة.

أنَّ الاحتكام بالأخلاق، الالتزام بتطبيق القانون الدولي و احترام النظام العام يؤدِّي إلى الشرعية الدولية و بالتالي يؤدِّي إلى نشوء ديمقراطيات تكون مصالحها منسجمة مما يدفعها إلى بناء مؤسسات فوق قومية للوصول إلى حكومة عالمية هدفها الأوَّل و الرئيسي هو تحقيق الأمن الجماعي.

2- النظرية الواقعية: جدلية الأمن بين الغاية و الوسيلة.

يشير مفهوم الواقعية بصورة عامة إلى الإتجاه الذي ينبذ كل فكر مؤسس على المثالية و العاطفية و الأخلاقية و القيم الدينية، و يركز في تنظيره على كل ما له علاقة بالوقائع و الملاحظات الملموسة التي تشاهد و تمارس في الواقع العملي بين الأفراد و الجماعات، أو بين وحدات المجتمع الدولي من دول و مؤسسات، أي هي النظرية التي تؤسس فرضياتها على الحقيقة الموضوعية التي يتقبلها العقل.[1] يعرف كل من جيمس دورتي و روبرت بالستغراف النظرية الواقعية بأنَّها "عبارة عن اختبار مجموعة من الظواهر المحدَّدة و تفسيرها تفسيرا عاما..." أو أنَّها " تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة".[2] بالتالي تعتبر النظرية كأداة للتفسير، التحليل، التنبؤ و الاستدلال للوصول إلى الحقيقة انطلاقا من الواقع.

شاعت تقاليد النظرية الواقعية منذ العصور القديمة، بحيث ترجع خلفيتها الفكرية إلى المؤرخ اليوناني "**توسيديدس Thucydides** " في كتاباته عن "الحروب البيلوبونيزية" (431 ق.م، 404 ق.م)، أمّا في العصر الحديث سيطرت على نقاشات المفكرين الغربيين منذ القرن السادس عشر و تحديدا عند "**ميكيافلي Machiavel**"[3]، بحيث أصبحت تقاليدها و تراثها المنطق المركزي في النظرية و التطبيق للإسهامات الغربية في مجال العلاقات الدولية، و دامت هيمنة أفكارها على فرضيات و منطلقات البحث في حقل العلاقات الدولية أثناء فترة الحرب الباردة بشكل كبير.[4]

تتمثل الافكار الواقعية في جملة من الفرضيات المتمحورة على الدولة مع التركيز عليها كفاعل رئيسي و مهم فيما يتعلق بالأمن، فهي تعدُّ وحدة واحدة لا تتجزأ في الساحة الدولية باعتبارها

---

[1] عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. ص. 178-179.

[2] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، **المرجع السابق**، ص. ص. 25-26.

[3] يرى ميكيافلي (1469- 1527) أنَّ ضمان أمن الدولة و بقائها هو الهدف الذي يصبوا الحاكم الوصول غليه و يضيف أنَّل السياسة هي صراع مصالح. فهو يعطي الأولوية للسياسة عن الأخلاق و المبادئ الدينية و كذا طرق و كيفية تحقيق هذه السياسة، فهو يقول: "الغاية تبرر الوسيلة".

[4] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء لنظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص. ص. 06-07.

فاعل راشد، كما أنَّ الأمن القومي يحتل قمَّة أولويات القضايا الدولية[1] و بالتالي له الأولوية على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم الأمن مع تقدم بعده العسكري على غيره من الأبعاد.[2] يفترض الواقعيون أنَّه في هرمية القضايا الدولية، الأمن القومي عادة يحتل القمة، لأنَّ القضايا العسكرية و الأمنية أو الإستراتيجية يشار إليها على أنها تمثل السياسة العليا **High Politics** و القضايا الأخرى الاقتصادية و الاجتماعية تصنف باعتبارها السياسة الدنيا **Low Politics**.[3] و لقد تعزَّزت هذه النظرة الواقعية للأمن بعد نشأت الدولة القومية عام 1648 (معاهدة وستفاليا) وصولا إلى القرن العشرين، خاصة في فترة الحرب الباردة أين اقترن مفهوم الأمن بالقوّة العسكرية بحيث افترضت الواقعية أنّ علاقات الدول فيما بينها مبنية أساسا على متغير القوّة، بحيث يعتبر "**مورغانتو Morgenthau**" من أبرز الباحثين الواقعيين أنّ "السياسة الدولية ككل سياسة، هي صرّاع من أجل القوّة، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوّة دائما الهدف العاجل". [4]

ينقسم التيار الواقعي في الدراسات الأمنية إلى تيارين الأوّل تقليدي و الثاني جديد. تنطلق الواقعية التقليدية من فرضية أنَّ النظام الدولي فوضوي –لا مركزي–، الدولة هي الفاعل الأساسي و الوحيد فيه لأنَّها عقلانية الأداء السياسي، فكل دولة تطمح للبقاء[5] و الاعتماد على نفسها في حل مشاكلها و خاصة لتحقيق مصالحها القومية (تحقيق أمنها الذاتي) و الذي قد يخلق تصادما مع الدول الأخرى عند استعمالها للقوّة. لتحقيق السلام لا تملك الدول إلاَّ تحقيق توازن القوى مع دول أخرى لتمنع سيطرة دولة ما عليها. إلّا أنّ هذه النظرة التقليدية أخذت تتطوّر و تتسع بفعل تغيرات دولية و اقليمية عدّة، خاصة في فترة ستينيات و سبعينيات القرن العشرين بظهور عدّة فواعل جديدة كالمنظمات الدولية و الإقليمية الحكومية و غير الحكومية، و كذا تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني ممَّا أدَّى إلى زيادة الاهتمام بقضايا مشتركة، ففي ظل هذه التحولات لم تعد النظرية الواقعية التقليدية قادرة على

---

[1] أحمد علي سالم، **القوّة و الثقافة و عالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص. 120.

[2] سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص. 15.

[3] أنور محمد فرج ، **المرجع السابق**، ص. 242.

[4] يرى مورغانتو أنّ أهداف السياسة الدولية هي احدى الأهداف الثلاثة التالية: 1- الحفاظ على القوّة (سياسة الحفاظ على الوضع القائم **Status Quo**)، 2- زيادة القوّة (سياسة توسيعية امبريالية Expensionism)، 3- اظهار القوّة (سياسة تحقيق الهيمنة **Hegemony**)، فالقوّة بالنسبة له هي جزء من طبيعة الإنسان البيولوجية. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص. 69-71.

[5] يعتبر الواقعيون أنّ الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، رجوعا إلى أفكار توماس هوبز الذي يرى أنه في حال الطبيعة كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، و يضيف ريمون آرون أنه في حال الطبيعة الأمن هو الهدف الأوَّل بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص. 18.

تفسير الظواهر الدولية مركزة فقط على الدولة كفاعل رئيسي و وحيد تهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من القوّة من أجل تحقيق مصالحها القومية، من هنا ظهرت ضرورة تطوير أفكار هذه النظرية و توسيعها في نظرية واقعية جديدة.

تنطلق النظرية الواقعية الجديدة –هي الأخرى– من فرضية أنَّ النظام الدولي فوضوي لانعدام الثقة بين الدول و كذا طبيعة الفواعل (كالمنظمات و الشركات المتعددة الجنسيات...) و حركيتها في هذا النظام، فبالرغم من وجود هذه الفواعل الجديدة لم يتغير جوهر التحليل في السياسة الخارجية فهو عبارة عن صراع و تعاون. كما يعدًّ الأمن الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بدلا من القوَّة التي يجب أن تكون متوازنة في البيئة الدولية، علما أنَّ مفهوم الأمن لدى الواقعيون الجدد ارتبط بعنصر الخوف لاعتقادهم أنَّ هذا الأخير ناتج عن حالات اللأمن المنبثقة من الفوضى هذا ما أدّى إلى انقسام أنصار هذه النظرية إلى فريقين: **الواقعيون الهجوميون Offensive Realist** و **الواقعيون الدفاعيون Deffensive Realist**.

يرى الفريق الهجومي على رأسهم جون مارشهيمر **John J. Mearsheimer** و **رويرت جيلبين Robert Gilpin** صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي كما أنَّ القوَّة هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية لعبة صفرية **Zero-Sum Game**، بينما يرى الفريق الدفاعي بقيادة كينيث والتز **Kenneth Waltz** أنّ الأمن متوفّر رغم الفوضى في النظام الدولي، و ينظرون إليه كلعبة غير صفرية **Non-Zero Sum Game**[1] مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحروب، أمّا القوّة فهي وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية المرتبطة بالأمن، كما يعتبرون أن العلاقات الدولية هي عبارة عن **مأزق السجين** أو **مأزق أمني معقد**.[2]

3- النظرية الليبرالية: مفهوم الأمن بين البنيوية و المؤسساتية.

[1] المعنى البسيط **للعبة الصفرية** هو ربح طرف و خسارة طرف آخر في المباراة أو أن ربح طرف يعني خسارة الطرف الآخر، أما **اللعبة غير الصفرية** يكون هناك مجالا واسعا للتنسيق و التعاون بين طرفي الصراع إذ أنّهما قد يخسران معا أو يكسبان معا، و يكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص. ص. 340-355 .

[2] **لعبة مأزق السجين** هي أبسط نموذج لنظرية اللعب التي تفترض وجود فاعليين عقلانيين، كل واحد منهما يتوفر على استراتيجيتين أحدهما تعتمد على التعاون بشكل أساسي و الأخرى تعتمد على المنافسة. للمزيد من المعلومات أنظر: عامر مصباح، **الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ص. 413.

عبد الناصر جندلي، أثر **الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011، ص. 202.

يمكن تتبع الجذور الفكرية للنظرية الليبرالية في الفلسفة السياسية الغربية عند مجموعة من المفكرين. ففي القرن الثامن عشر ترجع إلى "**بارون دي مونتيسكيو De Montesquieu**" و "**ايمانويل كانط Emmanuel Kent**" في فرنسا و ألمانيا، و في القرن التاسع عشر عند الفيلسوف "**جون ستيوارت ميل Jean Stewart Mil**" في بريطانيا. أمّا النموذج الأمريكي الحديث في القرن العشرين يتمثل في كتابات و سياسات الرئيس الأمريكي السابق "**وودرو ويلسون Woodrow Wilson**"،[1] و من ثم طوّرها كل من "**بروست راست Broust Russett**" و "**ميكائيل دويل Mikael Doyle**".

فشلت النظرية البيرالية في فرض أفكارها على الساحة الدولية بعد اندلاع الحربين العالميتين الأولى و الثانية و فشل الأمن الجماعي الذي عملت عصبة الأمم على تحقيقه و المحافظة عليه ففقدت مصداقيتها، إلاَّ أنَّه مع انتهاء الحروب و ازدياد الاعتماد المتبادل[2] في أواخر الستينيات و السبعينيات من القرن التاسع عشر، دعى **جوزيف ناي Joseph Nye** و **روبرت كيوهان Robert Keohane** إلى نموذج جديد في دراسة العلاقات الدولية بدلا من النظرية الواقعية، و أكَّدا على أنَّه يجب تناول الموضوع انطلاقا من فرضيات مختلفة عن الفرضيات الواقعية للوصول إلى التعاون الدولي، و أكَّدا على أهمية القضايا الاقتصادية و ظهور الفاعلين من غير الدول، و تزايد معدلات الاعتماد المتبادل في تشجيع ذلك.[3] مناخ العلاقات الدولية –حسب الليبراليين– هو أقرب إلى حالة الإعتماد المتبادل منه إلى حالة الفوضى و الحرب،[4] بحيث يرى جوزيف ناي أنّ:

"الاعتماد المتبادل يعني التعاون و السلام، و لكن لسوء الحظ ليس الأمر بهذه البساطة فالمنازعات مستمرة في عالم يسوده الاعتماد المتبادل و لأنَّ التحالفات أكثر تعقيدا و تستخدم أشكالا متباينة من القوَّة، تصبح المنازعات مثل لعبة الشطرنج على أكثر من رقعة في نفس الوقت... إنَّ الاعتماد المتبادل تعبير غامض يستخدم على عدَّة أوجه متباينة إلَّا أنَّ الكلمة على المستوى التحليلي تشير إلى موقف يؤثّر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعدّدة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض. و ببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك. ".[5]

---

[1] جوزيف س. ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة في النظرية و التاريخ**، تر: د. أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1997، ص. 19.

[2] **الاعتماد المتبادل:** يمثل الاعتماد المتبادل بالمعنى التقليدي مرحلة ما قبل الاندماج، ويقصد به في معناه المعاصر تلك الظاهرة التي تميز مجموعة من نظام دولي، توصف العلاقات بين الدول كحالة من تبعية متبادلة نامية. هذه الظاهرة مدعَّمة بعوامل عدَّة من أبرزها التطوُّر التكنولوجي (اعلام آلي، أجهزة المواصلات) و توسُّع التبادلات الاقتصادية (تجارة دولية، انتقال رؤوس الأموال). فالاعتماد المتبادل يقرب بين الدول و إمكانية التعاون و التقارب فيما بينها, بحيث يؤدي إلى إمكانية التنسيق فيما بين السياسات الوطنية فهو ينمي الشفافية السياسية بين الدول و يخلق مصالح مشتركة. للمزيد من المعلومات الاطلاع على:
Charles-Philippe David, Afef Benessaieh, **La paix par l'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problème de sécurité,** In : Etudes Internationaux, Vol 28, N° 2, 1997, P. 227-254.

[3] أنور محمد فرج ، **المرجع السابق**، ص. 15.

[4] **نفس المرجع** ، ص. 292.

[5] جوزيف س. ناي، **المرجع السابق**، ص. ص. 233–234.

يؤكِّد الليبراليون أنَّ الحرب ليست شيئا حتميا، ينخفض وقوعها باستئصال الظروف الفوضوية التي تشجع الحروب، كما أنَّ الحرب و عدم المساواة هي مشكلات دولية تتطلب إزالتها جهودا جماعية و متعددة الأطراف و ليس فقط الإكتفاء بالجهود الفردية. كما أنَّ المجتمع الدولي يجب أن ينظِّم نفسه مؤسسيا لإزالة الفوضى التي تجعل من مشاكل دولية مثل الحرب ممكنا، و أفضل وسيلة لتأمين السلام هي نشر المؤسسات الديمقراطية على نطاق العالم. يؤكِّدون على تسوية النزاعات وفق إجراءات قضائية ثابتة، حيث أنَّ حكم القانون ينطبق على الدول مثلما ينطبق على الأفراد فمن شأن الأمن الجماعي أن يحلَّ محل المساعدة الذاتية.[1]

عاد الاهتمام بأفكار هذه النظرية على ثلاث محاور: الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي. يمككنا تلخيص هذه المحاور الثلاث في النقاط التالية:[2]

● **المحور الاقتصادي:** يؤكد الليبراليون على أهمية التجارة[3] ليس لأنهّا تحول دون وقوع الحرب بين الدول، و لكن لأنّها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول. فالتجارة تتيح للدول الفرصة لكي تغير وضعها من خلال النمو الاقتصادي و ليس من خلال الغزو العسكري.

● **المحور الاجتماعي:** يرى أصحاب النظرية الليبرالية أنّ الاتصال المباشر بين انسان و اخر يقلل من احتمال الصراع لأنَّه يؤدّي إلى مزيد من الفهم و بالتالي إلى خفض احتمال النزاعات.

● **المحور السياسي:** يركز هذا الشكل من الليبرالية على دور المؤسسات بالديمقراطية. يؤكد أصحاب هذه النظرية أن المؤسسات توفر الإطار العام الذي يشكل التوقعات، و تجعل الشعوب تعتقد أنّه لن يكون هناك صراعات. كما تمدُّ ضلال المستقبل و تقلل من حدَّة المعضلة الأمنية و تؤدَّي إلى تخفيف أثار الفوضوية التي يدَّعي الواقعيون وجودها.

يتصوَّر الليبراليون الجدد امكانية إقامة نظام دولي ديمقراطي متجانس في نظمه السياسية و مندمج في مصالحه الاقتصادية، نظام تختفي فيه التناقضات السياسية و الايديولوجية بين دوله،

---

[1] أنور محمد فرج ، **المرجع السابق**، ص. 276.

[2] جوزيف س. ناي، **المرجع السابق**، ص. ص. 62-65.

[3] ركزت النظرية الليبرالية على الفكرة القائلة بأنَّ السلم سيسود حتما في البيئة الدولية بفعل ازدهار التجارة الدولية، بحيث يرى أصحاب هذه النظرية أنّ تضاعف التوافقات الاقتصادية القائمة على مبادئ اقتصاد السوق يزيد من الرخاء الاقتصادي لكل أمَّة تساهم في التبادلات و نفس الوقت يقلص الدور الاقتصادي للدولة. انظر: جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، تر: محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2006.

الشيء الذي يساعد على تعزيز و ترسيخ ما يسمونه ب"السلام الديمقراطي"[1] في العالم، فالديمقراطية بالنسبة إليهم هي صمام الأمان التي تحول دون نشوب الحرب بين أمم ديمقراطية تجمعها قيم و مبادئ سياسية مشتركة، و هي تعزّز الاتّجاه نحو إقامة السلم العالمي و تحقيق الأمن الجماعي في العالم. نتيجة لهذا التصوُّر الايديولوجي شهدت فترة العقدين الأخيرة من القرن العشرين انتشار واسعا للديمقراطية و للإصلاح الديمقراطي لم يشهده العالم منذ ولادة الدولة القومية.[2]

يقوم البحث في السلام الديمقراطي على أسس نظرية تتمثل في وجود تفسيرين نظريين متعلقين بافتراض أن الدول الديمقراطية هي أكثر سلمية من الدول غير الديمقراطية و هما كالتالي:[3]

أ- **ثقافة الديمقراطيات:** يقضي التفسير الثقافي بأنَّ الديمقراطيات الليبرالية أكثر حبًّا للسلم من الدول الأخرى بسبب المعايير و الطرق المناسبة التي تتبناها في حل النزاع و المطوَّرة داخل المجتمع، و التي تتبنى سبل التفاوض بدل العنف في حل المشاكل.

ب- **بنية الديمقراطيات:** يؤكّد التفسير البنيوي على أنَّ بعض الترتيبات المؤسساتية تنتج عوائق كبيرة لقرارات الذهاب إلى الحرب أكثر من الترتيبات في النوع الآخر من المؤسسات، و قادة الديمقراطيات مقيَّدون بواسطة الموظفين في الخارج، خاصَّة الأنشطة العنيفة و العدائية.

يقترح أنصار الليبرالية أنّ السبب وراء هذا الارتباط هو مسألة الشرعية، فقد تشعر الدول الديمقراطية أنّه من الخطأ شن الحرب ضد دولة ديمقراطية أخرى، لأنّه ليس من الصواب حل النزاعات عن طريق القتل عندما يكون للآخرين حق الموافقة. علاوة على ذلك فإنّ الضوابط و التوازنات المؤسسة على الحرب تستطيع أن تعمل بشكل أفضل عندما يكون هناك نقاش عام على نطاق واسع حول شرعية المعركة، و من الصعب تحريض شعب في بلد ديمقراطي طالما لا يوجد حاكم مستبد.[4]

---

[1] **نظرية السلام الديمقراطي** أو **الديمقراطية السلمية Démocratie Pacifique ou La Paix Démocratique** ظهرت كنظرية في العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية في سبعينيات القرن العشرين، إلاّ أنّ جذورها كفكرة تعود إلى اقتراح ايمانويل كانط Emmanuel Kent أن الديمقراطيات هي دول محبّة للسلام و أنّ دولتين ديمقراطيتين لا تتحاربان، و هي نفس الفكرة التي تبناها وودرو ويلسون مع بداية القرن العشرين لتفادي اندلاع حرب عالمية، و من ثم اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل و بروس راست من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي. الإطلاع على:
جون بيليس، ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص. ص. 428-430.
Mehdi Mejdoubi, **Qu'est ce que la démocratie ? Pour une bonne application,** Casablanca : La croisée des chemins, 2012, p.p. 208-209.

[2] عمار بن سلطان، **المرجع السابق** ، ص. ص. 376- 377.

[3] عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص. 186.

[4] جوزيف س. ناي، **المرجع السابق**، ص. 68.

تصل النظرية الليبرالية وفقا للأفكار و الفرضيات السابقة إلى وجوب توسيع مفهوم الأمن إلى الأبعاد غير العسكرية باعتبارها ذو أهمية معتبرة لتحقيق رفاهية و بقاء الشعوب مقارنة بما تحققه الأبعاد العسكرية بعينها. ففي حالة الاعتماد المتبادل التام، ضعف سيادة الدولة و التأثير المتزايد للفواعل غير الحكومية فإنَّ الأمن العالمي و الإنساني يطلبان وضع استراتيجيات عبر وطنية تتوفر فيها المعايير الليبرالية كالديمقراطية و التجارة و المؤسسات باعتبارها مصدرا للسلام الإيجابي و الدائم. ووفقا لأنصار اللليبرالية، يمكن للتعاون و التكامل بين القيم و الأسواق والسياسات القضاء على المعضلات الأمنية و الدفاعية باعتبارها أسبابا رئيسة للتهديدات العسكرية.[1] إلاّ أنّ الفرضية التي تُأكِّد أنَّ الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها بعضا تبقى نسبية و في بعض الأحيان بدون جدوى لأنَّ الواقع بين لنا عكس ذلك، بحيث لاحظنا أنَّ الدول الديمقراطية تورطت نسبيا -و في بعض الأحيان كلِّيا- في عدد من النزاعات و الحروب أدَّت إلى زعزعة الأمن و السلم الدوليين.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن بين المنظور التوسعي و الاتِّجاه التعاوني/التكاملي.

1- مدرسة كوبنهاجن: مركب الأمن و نظرية الأمننة.

كان معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن و السلام منذ انشائه عام 1985 حتى اغلاقه سنة 2004،[2] هناك من يرجع خلفيتها الفكرية إلى النظرية الواقعية التي جاءت بعد الحرب الباردة لتوسع مفهوم الأمن إلى عدة أبعاد و مجالات، و هناك من يرى أنَّها جزء من النظرية البنائية على أساس اشتراكهما في عنصر الهوية كمتغير أساسي لتفسير الظواهر الأمنية، و اتجاه أخير يصنفها في خانة النظرية النقدية التي تركز على تحليل هذه الأخيرة -الظواهر الأمنية- استنادا إلى فواعل عدَّة (الدولة، المجتمع و الأفراد).

عقب انضمام باري بوزان **Barry Buzan** إلى المعهد عام 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد المعنون ب "**السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي**" و من ثمَّ التحاق أولي وايفر بالمدرسة و اشتراكه معه في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، زادت أهمية مدرسة كوبنهاجن و تأثيرها على تفسير القضايا الأمنية. بحيث قاما بتطوير برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم و الأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على صياغة مفهوم الأمن، و قدما مقاربتين نظريتين لمفهمة و إعادة مفهمة الأمن و الظواهر المتصلة به، النظرية الأولى كانت

[1] Charles-Philippe David, **Fin de la sécurité militaire, début de la sécurité humaine ?**, In : La guerre et la paix, Presses de Sciences Po, 2006, p. 126.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص. 25.

نتاجا جماعيا للمشروع المطوَّر داخل المعهد تحت اشراف بوزان و هو ما يعرف ب "الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدَّمها وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما يُعرف ب "نظرية الأمننة".[1]

- **الأمن المجتمعي:** يعرف بوزان الأمن المجتمعي على أنَّه " الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطوُّر للأنماط التقليدية للغة و الثقافة و الهويّة الدينية و القومية و العادات" بمعنى أنَّه يُعرف بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية. حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد كما تصبح الهوية بدورها القيمة المهددة، يضيف بوزان أنَّ "الجماعات مؤسسة حول الهوية" و عليه فإنَّ الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهويّة.

يعتبر باري بوزان من رواد فكر مدرسة كوبنهاجن بحيث أعاد تصوُّر مفهوم الأمن و صياغته، مؤكدا أنَّه لم يعد يركز على الدول و علاقاتها مع بعضها البعض و لكن أيضا العلاقات بين الفرد، المجتمع و الدولة و كذا تصوُّراتهم المشتركة أو المتقاطعة للتهديدات المتعددة الأشكال و الاتجاهات. ففي كتابه "الشعب، الدولة و الخوف People, State and Fear الصادر سنة 1983 قام بوزان بتوسيع مفهوم الأمن، بحيث حدد خمسة قطاعات رئيسية تشمل القطاع العسكري و كذا القطاعات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.[2] نلخص هذه القطاعات في الجدول التالي:[3]

القطاع	**العسكري**	**السياسي**	**الاقتصادي**	**الاجتماعي**	**البيئي**
	يتعلق ببقاء الدولة، أي يخص التفاعل بين القدرات العسكرية (الهجومية و الدفاعية) للدول و تصورات نواياهم الخاصة.	يتعامل مع تأسس الدولة (كيانها)، أي استقرار منظمات الدولة و أنظمة الحكم و الايديولوجيات التي تمنحهم الشرعية.	يشير إلى ازدهار الدولة، أي الحصول على الموارد، التمويلات و الأسواق الضرورية التي تحافظ على مستويات مقبولة من رفاهية الدولة و قوّتها.	يتعلق بالهويات الجماعية المتواجدة داخل الدولة (اللغة، الثقافة، الهوية الدينية و الوطنية و العادات).	يرمي إلى بقاء الأجناس البشرية و الأوطان، أي الحفاظ على المحيط الحيوي المحلي و الكوني باعتباره نظام دعم أساسي تعتمد عليه الانسانية.

[1] نفس المرجع و الصفحة.

[2] Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the post-cold war Era,** .2nd ed., London, Longman, 1991, p. 116-140.

[3] الجدول رقم 01 من اعداد الطالبة. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: Barry Buzan, Idem.

الجدول رقم 01 : قطاعات الأمن الموسَّعة حسب باري بوزان

اعتمدت مدرسة كوبنهاجن هذه الأبعاد الخمسة في تحليل مفهوم الأمن و اتخذتها كإطار لبلورة مفهوم **الأممنة** التي تهدف إلى الجواب على السؤال التالي: ما الذي يجعل قضية ما تصبح قضية أمنية –مشكل أمني–؟.[1] و يفسر الباحثون في اطار هذه المدرسة هذا السؤال في النقطة الآتية.

- **نظرية الأممنة:** تعتبر من بين أهم الإسهامات الفكرية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية، ظهرت لأوَّل مرة في مقال أولي وايفر **Ole Wæver** عام 1995 المعنون ب "**الأمننة و نزع الأمننة Securitisation and Desecuritisation**"، تطرق فيه إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، بحيث ركز في هذه النظرية على اعتبار الأمن **فعل خطابي Speech Act** بمعنى أنَّه بمجرد وصف شيء ما بأنَّه مسألة أمنية يصبح كذلك، و قد أشار لذلك قائلا: "يصبح شيء ما مشكلة أمنية، متى أعلنت النخب أنّه كذلك".[2] و لقد قام بتطوير هذه الفكرة لاحقا كبرنامج بحث في الدراسات الأمنية بالإشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بمدرسة كوبنهاجن مثل بيار لومبيتر و إليزابيتا ترومر و من ثم باري بوزان.

تعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة التأسيسية الأولى لحدوث الأمننة، يتم تحديدها من طرف الدولة و بشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد، مع اضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا دون الأخرى. تعرف هذه النظرية الأمن على أنَّه "القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها"، و بشكل عام البناء الخطابي لأي فعل أمن بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن يحتاج إلى بناء ثلاث عناصر ضرورية تسعى الفواعل من خلالها لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا **Low Politics** (تحددها القواعد الديمقراطية و إجراءات صنع القرار) إلى عالم السياسة العليا **High Politics** (تتميز بالإضطرارية و الأولوية الملحة عبر قضايا الحياة و الموت)، تتمثل هذه العناصر الثلاث فيما يلي:[3]

- ✓ التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع.
- ✓ تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد.
- ✓ ما يبرر و يضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.

---

[1] Dany Deschênes, **Les études de sécurité : approches et enjeux**, In : Introduction aux Relations Internationales : Théories pratiques et enjeux, S.D : Stéphane Paquin et Dany Deschênes, Québec : Ed , Chenelière éducation, 2009 , p. 60
[2] Ole Wæver, **Securitization and Desecuritization**, In:Ronnie D. Lipschutz (ed.), *On Security,* New York: Columbia University Press, 1998, p. 06.
[3] سيد أحمد قوجيلي، **المرجع السابق**، ص. 27-29.

2- الإقتراب التكاملي: التكامل وسيلة لتحقيق الأمن.

يمكن تعريف التكامل على أنَّه العملية الإرادية الواعية و المنظمة التي تجري بين مجموعة من الوحدات السياسية بغرض خلق واقع سياسي و مؤسساتي جديد، يتميز باعتماد متبادل بين وحداته بهدف رفع مستوى المصالح المشتركة بينهم إلى درجة تجعلهم يشعرون بالوحدة و القوَّة و الأمن و المصير المشترك.[1] فمن حيث طبيعة التكامل ذاته فهناك خلاف ما بين منظري العلاقات الدولية في اعتبار التكامل حالة أو وضعا ليتحقق فيه إنجازات معينة و على رأسها الوحدة السياسية أو خلق مجتمع أمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى العنف في حسم النزاعات، في حين يركز اتِّجاه آخر من المنظرين (على رأسهم أرنست هاس **Ernst B. Haas**) على الإجراءات و الوسائل التي يتحقق بها التكامل مع تحديد أبعاد العملية التكاملية و أدوار المؤسسات و الشعوب و النخب و التفاعلات بينها في الوصول إلى التكامل.[2]

في الواقع لا توجد نظرية واحدة لتحليل و تفسير العملية التكاملية، لكن هناك العديد من النظريات تختلف الواحدة عن الأخرى في تفسيراتها لطرق و مراحل الوصول للتكامل بين الوحدات المختلفة من أجل تحقيق مستوى عال من الأمن. سنتطرق إلى أبرز هذه النظريات التي تطرقت إلى سبل تحقيق الأمن عبر التكامل و المتمثلة في: النظرية الوظيفية.

- **النظرية الوظيفية:** تدرس هذه النظرية الظواهر الإنسانية من خلال تحليل وظائفها، ينقسم الوظيفيون في دراستهم لعمليات التكامل إلى اتجاهين الأوَّل تقليدي و الثاني جديد. تهتم **النظرية الوظيفية التقليدية** بالدور الذي تلعبه المؤسسات و الوكالات الدولية المتخصصة في تنظيم و ترقية التعاون الدولي من خلال التنسيق السياسي و الاقتصادي و التجاري و الفني بين الدول، و ما يترتب عن هذا التنسيق من مشاريع مشتركة و مصالح متبادلة اقتصادية، سياسية و أمنية تفترض على الدول ضرورة انتهاج سياسات تكاملية تسهل عملية الاندماج و التوحيد السياسي، الاقتصادي، المالي و الاجتماعي بينها، ما يؤدِّي إلى اقامة سلطة فوق قومية **Supra National** تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.[3]

---

[1] عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. 387.

[2] فضيلة حاج محمد،**اشكالية بناء نظام اقليمي في المتوسط**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية: تخصص دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص. 61.

[3] عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. 379.

يعتبر دافيد ميتراني **David Mitrany** من أحد منظري النظرية الوظيفية التقليدية،[1] كان يهدف من وراء افتراضاته إلى تحقيق السلام و الرفاهية و تعظيم المكاسب المتوخاة من تزايد الثروة و المشاركة الواسعة من خلال السماح بالتدفق الحر للسلع و الخدمات و تنقلات الأشخاص و المعلومات و الأفكار عن طريق التنظيمات عبر الوطنية.[2] كما ركز على الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في تحقيق التكامل الدولي و انجاز السلم العالمي و التقريب بين الشعوب و الدول، بحيث يؤكّد على أنَّ المنافع المتبادلة و المشتركة التي يحققها التعاون الدولي من خلال الوظائف التي تقوم بها هذه المنظمات الدولية المتخصصة هي التي تؤدِّي إلى ربط المجتمعات و الدول في أنساق من المصالح بشكل تضعف من قدرة القيادات السياسية في دولهم على انتهاج سياسات معارضة لمبدأي التعاون و التنسيق بين وحدات المجتمع الدولي، كما تكبح من سلوكياتهم العدوانية ضد بعضهم البعض.[3] على هذا الأساس تسعى الدول إلى توفير الأمن عبر استخدام الوسائل السلمية في حل المشاكل بدلا من استعمال القوة و الوسائل العدوانية.

انبثقت النظرية الوظيفية الجديدة من النظرية السابقة (الوظيفية التقليدية) و بلورت أفكارها انطلاقا من أفكار هذه الأخيرة، برزت تزامنا مع التكامل الإقليمي الذي عرفته الدول الأوروبية في خمسينيات القرن العشرين و تطوَّرت في خضم هذه التجربة. استمدت مرجعيتها القانونية و السياسية من المادَّة 52 من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على قيام المنظمات الإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بحفظ السلام و الأمن الدولي بما يتناسب و العمل الإقليمي و يتلائم مع مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها، كما تحفز الدول الأعضاء في هذه المنظمات على بدل جهودهم لتحقيق الحل السلمي للمنازعات المحلية و الإقليمية. ركزت الوظيفية الجديدة على الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في احلال السلم و الأمن الدوليين من خلال الوظائف التي تؤديها على المستوى الإقليمي و الدولي و التي لخصها الدكتور عمار بن سلطان في النقاط التالية:[4]

- ✓ التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء في حالة اندلاع نزاع اقليمي أو بشأن اتخاذ مواقف مشتركة ذات صلة بالمسائل الدولية.
- ✓ تمنح الشرعية الإقليمية لمواقف و سياسات معينة في الإطار الإقليمي و الدولي.

---

[1] وظيفية دافيد ميتراني معتمدة على **مبدأ الإنتشار Spill-Over** بحيث يرى أنَّ تحقيق التعاون بين الدول في حقل أو قطاع معين سوف يؤدي إلى خلق تعاون في قطاعات أخرى. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. 381.

[2] عبد الناصر جندلي، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي**، ص. 590.

[3] عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. 380.

[4] **نفس المرجع** ، ص. 383– 385 .

- ✓ تحفظ السلام للدول الأعضاء و تعزز الشعور بالأمن للدول الصغيرة أو الضعيفة في المنظمة تجاه دول داخل أو خارج المنظمة.
- ✓ تبرز الشخصية و الهوية المميزة للإقليم على الصعيد العالمي و تعزز الخصوصية الإقليمية و الشعور بالإنتماء للإقليم لدى شعوبها.

3- النظرية الإتصالية:

تعتبر هذه النظرية من أهم نظريات التكامل، بحيث تنطلق من فرضية أساسية تؤكد على أنَّ التفاعلات – الإتصالات – بين مختلف الوحدات على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي تؤدِّي إلى التكامل فيما بينها و بالتالي إلى تحقيق الأمن. بالتالي المتغير الأساسي الذي تركز عليه هذه النظرية هو **الاتصال** بحيث يعرف بأنَّه: "العملية التي يتفاعل فيها شخصان أو أكثر عبر واسطة (الرسالة)، تنتقل بأداة معينة غير محددة الشكل تبعا لتطورها عبر الزمان و المكان (الأداة)، و تؤدي إلى تأثير الأشخاص في بعضهم البعض من خلال ما نسميه بالإقناع و التأثير."[1]

يعتبر كارل دويتش **Karl Deutsch** من أبرز مفكري النظرية الإتصالية، من خلال دراسته لمختلف التجارب التكاملية في الساحة الدولية، قام بتوضيح أنَّ الهدف من وراء التكامل هو تكوين مجتمع آمن خال من الحروب و احتمالات نشوبها، يؤكِّد على أنَّ ذلك راجع للعلاقات الناشئة بين مختلف الوحدات التي من جهة تكثِّف مستوى الاعتماد المتبادل فيما بينها، و من جهة أخرى تؤدِّي إلى تبني آليات و إجراءات لحل المشاكل بالطرق السلمية. ركز دويتش على أنَّ الأمن غاية للتكامل، فاستنبط من خلال دراسته للتجارب التكاملية العالمية نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات هما: نموذج الأمن المندمج و نموذج الأمن التعددي.

- ✓ **نموذج الأمن المندمج:** أو نموذج " **الأمن الموحد** " حيث تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدَّو واحدة لها حكومة مشتركة (كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية).[2] تلجأ الوحدات في هذا النموذج إلى التغيير السلمي و إلى تسوية نزاعاتها الداخلية بالطرق السلمية لتجنب الحروب الداخلية أو الأهلية بينها.[3]

---

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2010، ص. 178.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص. 276.

[3] عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. 393.

✓ **نموذج الأمن التعددي:** يترابط أمن الدول مع احتفاظ كل حكومة باستقلالها القانوني، إلاَّ أنَّها مترابطة من الناحية الأمنية، بالتالي فهذا النموذج يحفظ السلام و الأمن بين أعضائه و يحتاج إلى ثلاث شروط رئيسية و هي:[1]

- الاتفاق و التماثل في القيم السياسية الرئيسية بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة في النموذج.
- قدرة الطبقات السياسية في الدول الأعضاء في التكامل على الاستجابة لرسائل و حاجات و أفعال إحداها للأخرى بطريقة سريعة، و التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض.
- الاستجابة المشتركة و السريعة لحل مشاكل الدول الأعضاء بالطرق السلمية و امتناعها عن اللجوء إلى القوّة.

المطلب الثالث: المنظور الحديث للأمن.

1- المنظور البنائي: الأمن كبناء اجتماعي.

ظهرت النظرية البنائية بعد نهاية الحرب الباردة على إثر الصعوبات التي وجدها المنظرين التقليديين (الواقعيين و الليبراليين) لتفسير أسباب نهايتها، و فشلهم في شرح التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية، هذا ما أكَّده ستيف سميث قائلا: *"ساهمت نهاية الحرب الباردة في اضفاء الشرعية على النظريات البنائية، فالواقعية و الليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنَّهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له خصوصا ما يتعلق بالثروة التي أحدثها ميكائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية، باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك."*[2] ففي حين كانت النظريات التقليدية تجد صعوبة في كيفية التعامل مع مشكل الهوية و انتقال الصراع من ما بين الدول إلى داخل الدول، جاءت النظرية البنائية لتركز على كيفية ادراك المجموعات المختلفة لهوياتها و مصالحها مع عدم استبعاد المتغيرات المادية.[3]

برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها مع نهاية الثمانينات، بعد اصدار مقال فريدريك كراتشويل **Friedrich Kratochwil** المعنون ب "عودة المعايير و الهويات إلى العلاقات الدولية" الصادر عام 1989، و في هذه السنة يرجع أوَّل استخدام لمصطلح البنائية في العلاقات الدولية لنيكولاس أنوف **Nicholas Onuf** في كتابه "العالم من صنعنا: القواعد و القاعدة في النظرية الاجتماعية و العلاقات

---

[1] عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص. 395.

[2] ستيف وولت، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**، تر: عادل زقاع، زيدان زياني، نقلا عن موقع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/timing.html**

[3] نفس المرجع.

الدولية"،[1] و من بعده مقال ألكسندر واندت **Alexander Wendt** بعنوان "الفوضى ما تصنعه الدول منها: التفسير الإجتماعي لسياسات القوّة " الصادر عام 1992 و الذي يعتبر المرجعية الفكرية للنظرية البنائية. حسب واندت البنائية تفترض ما يلي:[2]

- ✓ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- ✓ تداتانية[3] البنى الأساسية للنظام القائم.
- ✓ تتشكل هويات و مصالح الدول في اطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

تبقى للبنائية نظرة تقليدية فيما يخص دور الدولة باعتبارها مركز تحليلاتها، رغم أنَّها ترفض نموذج الدولة الوحيدة و العقلانية كما جاء به الواقعيون، إلاَّ أنَّها تعطي أهمية كبرى لمفاهيم الهويَّة و المصلحة الوطنية. ما أثر في أفكار البنائية في مجال الأمن هما الإشكال في مفهوم "الوطنية" و الدور الذي تلعبه الدولة بحيث تركز على ثقافة الأمن القومي،[4] في تحليلها للمشكلات الأمنية. يتضمن مفهوم الأمن عند البنائيون احياء لفكرة كارل دويتش **Karl Deutsch** حول مجتمع الأمن، بحيث يؤكِّدون على أنَّ الأمن متعلق قبل كل شيء بالدول كما يستخدمون مفهوم "مجتمع الأمن" الذي يعني حسبهم "اقليما عبر–قومي يتكون من عدَّة دول ذات سيادة، و داخل هذا الإقليم تظهر الحاجة الماسة للإندماج في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة و العابرة لأكثر من دولة على المستوى الإقليمي".[5] كما تعتبر البنائية أنّ الفوضى في الساحة الدولية هي ناتجة عن سلوكات الدول و تصوُّرهم للتفاعلات فيما بينهم، و بالتالي فالفوضى هي نتاج ما تصنعه الوحدات السياسية و ليس قانونا قائما بذاته، و ليست متأصلة في النظام الدولي،[6] بالتالي تنشأ هذه الفوضى وفق الإدراك الجماعي –المشترك– لما يحدث على الساحة الدولية. و أضاف ألكسندر واندت أن الآمن هو ليس مسألة حتمية بل مسالة إدراك و أن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك و يجعلون جوانب مادية حقيقية، حيث تصبح الصراعات و الحروب ضرورة في العلاقات الدولية. و بالتالي فإنَّ المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل و تصوُّر عقلي، و بالتالي يمكن إعادة بناءه لصالح الأمن و

[1] Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics.** Cambridge University Press, 1999, p.10.

[2] عبد الناصر جندلي، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي**، ص. 322.

[3] **التداتانية Intersubjectivité** هو التداخل بين ما هو مادي و ما هو موضوعي. و البعد التداتاني في الدراسات الأمنية بالنسبة للنظرية البنائية هو البحث في التكوينات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية، و عنصر الإدراك الجماعي يتحكم في تشكيل تهديدات و توجيهها.

[4] Alex Macleod, Op.cit. , p. 13-51.

[5] Idem., p. p. 11-12.

[6] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص327.

السلم عوض المصلحة الضيقة و الحرب و النزاعات، و منه فإنَّ غاية الأمن حسبه هو ما تريد الدول تحقيقه و فعله.[1]

تمكنت النظرية البنائية من إدراك البعد الجديد للنزاعات المبنية على الهويَّة الذي تميز به عالم ما بعد الحرب الباردة، و لإيجاد تفسيرات قويَّة بخصوص انتقال النزاعات فيما بين الدول إلى داخل الدول، كما ركزت على ادراك المجموعات لهوياتها وكيفية تحريكها من داخل تلك المجموعات و دور هذه الأخيرة في تحقيق الأمن على المستوى الداخلي و الخارجي للدول.

2- الاتجاه النقدي الاجتماعي: صياغة الأمن الإنساني.

تشير النظرية النقدية إلى الاتجاه الفكري الذي يرفض الفصل بين النظرية و الممارسة في تحليل و دراسة الظواهر الاجتماعية، كما تعدُّ تطويرا للفكر الماركسي بحيث جاء اطارها النظري و المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية و ثقافية ذات توجه ماركسي. أحدثت هذه النظرية ثورة فكرية في مجال التنظير في الدراسات الأمنية و في العلاقات الدولية عامَّةً من خلال سعيها إلى التغيير الجذري للنظام السياسي و الاقتصادي العالمي.

ولدت الدراسات الأمنية النقدية عام 1994 كنتيجة لأفكار مجموعة من المفكرين الألمان المنتسبين إلى مدرسة فرانكفورت **École de Frankfort** [2] من أبرزهم: "يورغن هابرماس **Jürgen Habermas** "،" تيودور أدورنو **Theodor W. Adorno** "، ماكس هورخايمر **Max Horkheimer**" ماركوس هاربيرت **Marcus Herbert**". إلاَّ أنَّ النظرية النقدية اضافة إلى استنادها إلى مدرسة فرانكفورت فهي استندت أيضا تيار ماركسي آخر هو " النيوغرامشية "[3]. تعود اسهامات هذه النظرية

---

[1] إنعام عبد الكريم أبو مور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص. 133.

[2] **مدرسة فرانكفورت École de Frankfort**: حركة فلسفية- اجتماعية- نفسية نشأت بمدينة فرانكفورت سنة 1923، بدأت هذه الحركة في معهد الأبحاث الاجتماعية في هذه المدينة من ثم بدأ الجيل الثاني مع يورغن هابرماس. سميت منذ نشأتها نسبة إلى نشاطها و اتجاهها المعرفي و الفلسفي و هو الاتجاه النقدي، فأطلقت تسمية النظرية النقدية عليها. ما تزال هذه المدرسة تقدم لنا نموذجا فلسفيا لفهم إشكاليات الدولة المعاصرة و ذلك عبر دعامتين أساسيتين: الأولى لبناء تصوُّر نظري جديد للإنسان و للعالم من جهة، و الثانية لإرساء منهج تحليلي قادر على فهم المعضلات الاجتماعية الواقعية من جهة أخرى. للمزيد من المعلومات انظر: د. علي عبود المحمداوي، **الإشكالية السياسية للحداثة، من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل: هابرماس نموذجا**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص. 70.

[3] **النيوغرامشية** أو **الغرامشية الجديدة: New-gramscienne** نسبة إلى المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي **Antonio Gramsci**" وهو فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي, ولد في بلدة أليس بجزيرة سردينيا الإيطالية عام 1891, تلقى دروسه في كلية الآداب بتورينو، إنضم إلى الحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه وأصبح عضوا في أمانة الفرع الإيطالي من الأممية

في مجال السياسة الدولية إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، رجوعا إلى اسهامات روبرت كوكس **Robert Cox** ، ففي 1976 أصدر "في التفكير حول مستقبل النظام العالمي On The Thinking about The Future of the World Order"، و في 1981 أصدر " القوى الاجتماعية، الدولة، النظام العالمي ما وراء العلاقات الدولية Social Force, State, World Order beyond International Relations"، و أصدر أوّل مرجع للنظرية النقدية في سنة 1987 مصدرا بعنوان "النظام العالمي و القوّة World Order and Power".

تأسس النظرية النقدية أفكارها على مسلمتين مركزيتين هما:

- ✓ ينظر للسياسة الدولية كبناء اجتماعي و ليس كبناء مادي.
- ✓ يتبع سلوك الدول في التفاعلات الدولية الطريقة التي تفكر بها أي أنّه متغير تابع لعنصر الإدرك.

تحاول هذه النظرية إثارة تساؤلات ذات الصِّلة بمفهوم الأمن، و كذا اقتراح الاتِّجاه الذي يجب البحث عن الإجابات لهذه التساؤلات. و هدفهم في ذلك هو الوصول إلى **الانعتاق Émancipation** الذي يشكل خيارا معياريا لا جدال فيه.[1] يحيث يرى كين بوث **Ken Booth** أن الأمن يعني الإنعتاق و الذي يقصد به "انعتاق الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها،[2]يقوم تصوُّر هده النظرية للأمن في الفرضيات التالية:

- بنية النظام الدولي هو نتاج للتفاعل الاجتماعي بين وحدات هدا النظام, و ضمن هدا البناء تكون التوزيعات المادية محددة بشكل كبير لسلوكات الدول, لكنها ليست وحدها و بالتالي هناك عنصر **المعرفة** و**خبرة التعاطي** مع حالات التفاعل، و عمليات **الإدراك** المشترك كل هذه العوامل تحكم سلوك الدول.
- يعود انعدام الثقة و الشك لأسباب أخرى، ليس راجعا فقط للإدراك السيئ اتجاه الدول الأخرى، لأنه تجاهل كبير **للتفاهم الضمني** الذي قد ينشا عن تفاعل وحدات النظام الدولي نتيجة إما **للمعرفة المشتركة** بين الدول، آو التجارب الماضية، أو **الإدراك العقلاني** لقدرات كل طرف.

الإشتراكية، وهو الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة والتي تعني عنده فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة والهيمنة لا تقوم إلاّ من خلال الإيديولوجية التي تمثل منظومة فكرية تحدد البنى والممارسات الاجتماعية في المجتمعات، والتي تجعل من هيمنة القوى الرأسمالية وأنماط العالقات التي تفرضها أمرا عاديا وطبيعيا لا يثير التساؤل. للمزيد من المعلومات الإطلاع على:

Losurdo Domenico, **Avec Gramsci, par-delà Marx et par-delà Gramsci**, In : Nouvelles FondationS, n° 7-8, 3/ 2007, p. 210-218.

[1] Alex Macleod Op.cit., p. 13-51.

[2] جميلة علاق، ويفي خيرة، **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة**، في: العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008، ص. 28.

- التوجّه الأمني للدول ليس مطلقا أو ثابتا بل هو يتغير حسب طبيعة كل دولة.
- تلعب الأفكار و القانون و المؤسسات و المعرفة و القيم دورا هاما في توجيه سلوكيات الدول في النظام الدولي و ليس للقوة و الفوضى و المصلحة.

تأكّد هذه النظرية على أنَّ الفرد يعدُّ موضوعا مرجعيا أساسيا، بحيث العمل على حمايته أو حماية الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل و استراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل و الأمن الإنساني، و هما المفهومان الأساسيين للأمن اللّذان تقترحهما النظرية النقدية في اطار الدراسات الأمنية. و جاءت هذه النظرية لتبين أنَّ مفهوم الأمن أصبح موسَّعا أي متعلقا بالدولة، المجتمع و الإنسان ككل، كما أنَّه انتقل إلى المستوى الداخلي للدولة إلى أبعد من ذلك، لم يعد متعلقا فقط بالوحدة الترابية و سيادة الدولة و مصالحها الوطنية بل تعدى ذلك لحماية حقوق الإنسان و حريته الشخصية بشكل يمكن ضمان كرامتهم و بقائهم و مستقبل الأجيال القادمة خاصَّة في بيئة عالمية تغيرت فيها طبيعة التهديدات الأمنية.

يرى أصحاب النظرية النقدية أنّ مصادر التهديدات الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية، بل أصبحت من داخل الدولة ذاتها. فالتهديد ليس ذو مصدر عسكري سياسي فحسب، كما لم يعد يحتكر محورية الأداء على وحدات بعينها، بل شمل التوسيع مستوياته الأفقية و العمودية معا.[1] وعليه تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا واتساعا لتحديد مفهوم الأمن على غرار الأمن البشري **Humane Security**، الأمن المجتمعي **Sociétal Security**، و الأمن العالمي **Global Security**. يلخصها تيري بلزاك **Thierry Balzacq** في الجدول رقم 02:[2]

التَّوسع الأفقي	قطاعات الأمن				
	السياسي	العسكري	الاقتصادي	البيئي	المجتمعي
العمق العمودي	مستويات التحليل			عالمي	
				اقليمي	
				دولي	
				وطني	

[1] جميلة علاق، ويفي خيرة، **المرجع السابق**، ص 27.

[2] Thierry Balzacq, **Op.cit.**, p. 43.

		مجتمعي
		فردي

يرى النقديون أنَّ معضلة الأمن و الحروب تنجم عن التنبؤات التي تحقق ذاتها، فمنطق المعاملة بالمثل يعني أنّ الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوّة و أنّها تتصرف بناءا على ذلك. كما أنّه في وسع سياسات الطمأنة أن تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام.[1]

3- تيار ما بعد الحداثة و تفسيره لمفهوم الأمن.

لقد استخدم مصطلح ما بعد الحداثة لأوّل مرَّة في ثلاثينات القرن العشرين بعدما أُصدِر نص في كتاب فيدريكو دي أونيس **Federico De Onis**، إلاَّ أنّ الحداثة كمصطلح يشير إلى حقبة زمنية فيها جملة من التحوّلات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في واقع المجتمع الغربي، و كان المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي **Arnold J. Toynbee** قد تبنى هذا المصطلح و هو ما بعد الحداثة فيما أخرجه للناس عام 1954 من المجلدين الثامن و التاسع من كتابه دراسة التاريخ **A Study Of History**. إلاَّ أنَّه ظهر بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الأمريكية في كتابات كل من ارفنغ هاو، هاري ليفين، ليزي فيدلر.

تتمثل الفكرة المركزية لتيار ما بعد الحداثة في أنَّه لا يوجد واقع موضوعي واحد، بل هناك العديد من الخبرات و وجهات نظر بما يتحدى التصنيف و التجزء البسيط للواقع. فمن وجهة نظر ما بعد الحداثيين إنّ الواقعية لا تستطيع أن تبرر ادعائها بأنَّ الدولة تتصرف كوحدة عقلانية تبحث عن مجموعة من المصالح و الأهداف الموضوعية، بل تؤكِّد بأنَّه لا يوجد شيء موضوعي حول مصالح الدول و أهدافها بل يوجد شيء يمكن اعتباره عالمي و لكل الدول.[2] على هذا الأساس فإنّ الخلفية الفكرية لهذه النظرية تعود إلى نقد الأفكار التي جاءت بها النظرية الواقعية، بحيث انطلقت في تحليلها لمفهوم الأمن من الطرح الواقعي و انتقاده باعتباره خطابا يركز على عنصر القوّة في تعامل الدول فيما بينهم و الذي يعد تحريضا للأمن و تهديدا له.

حسب هذه النظرية، الدراسات الأمنية هي دراسة مقارنة لخطابات أمنية متباينة و محاولة استبدال القوّة (التي ركزت عليها النظرية الواقعية) و المنافسة الأمنية بخطاب اجتماعي يؤكِّد على السلام و الانسجام، فحسب جون ميرشمير **John Mearsheimer** : *"لا يوجد عالم ثابت يمكن معرفته و لا*

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص. ص. 434-435.

[2] أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص. 358.

معان ثابتة، لا أرض آمنة، و لا أسرار عميقة، لا بنى اجتماعية أو حدود للتاريخ...لا يوجد إلاَّ التفسير و التاريخ نفسه يفهم على أنَّه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات ما من واحد منها أساسي و جميعها اعتباطية".[1] لهذا جاءت نظرية ما بعد الحداثة بالخطاب الأمني الجماعي كبديل لخطاب الواقعية، بحيث تركز على متغيرات أساسية و هي: التعاون، السلم، العدالة و الفهم المشترك مع التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهملها الواقعيون.

حسب ديفيد كامبل **David Campbell** تقدم الأخطار الوسائل اللازمة لتأمين هويّة مجتمع في مرحلة فقدان مرجعيتها، و تكون الدولة بحاجة إلى تطوير خطابها حول الأمن لتقديم أو وصف دين، حقيقة معينة أو جديدة، أيديولوجية... وتوضيح حول من نكون وما يجب أن نخاف. ولقد ركز على الكيفية التي يشكل بها الخطاب الآخر ويقدمه كتهديد، لأنَّ الأمن هو نوع من الاتفاق حول ما يجب اعتباره في وقت معين كخطر.[2] على هذا الأساس، يكون التعامل مع الظاهرة الأمنية بالنسبة لنظرية ما بعد الحداثة من خلال تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة عن طريق اعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كالفوضى في النظام الدولي و القوّة في توجيه سياسات الدول.

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **المرجع السابق**، ص. 437.

[2] David Campbell, **Writing Security: United States Foreign Policy and The Politics of Identity**, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998, p. 01.

الفصل الثاني:

البيئة الأمنية في الساحل الافريقي و علاقتها بأمن غرب المتوسط.

تتميز منطقة الساحل الافريقي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من مناطق العالم، ما جعلها تكتسب أهمية استراتيجية كبيرة، أدخلتها في ساحة التنافس الدولي أو ما يعرف بالتكالب الدولي على الساحل الإفريقي. و اشتدت المنافسة الدولية من طرق القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و الصين... و غيرها، على هذه المنطقة من أجل استغلال ما تحتويه من موارد طبيعية و مصادر طاقوية، مما أدى إلى تزايد تواجد هذه الدول في المنطقة على كل المستويات و في كل القطاعات.

إنّ واقع دول الساحل الإفريقي الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و الأمني زاد من اهتمام هته القوى بالمنطقة، فالوضع المتدهور ازداد رداءة بتفاقم التحديات الأمنية في هذه المنطقة التي أصبحت تشكل تهديدا خطرا على الأمن الوطني للدول و كذا على أمن الدول المجاورة لها اضافة إلى أمن الدول الأخرى المتواجدة فيها. هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

يركز الفصل الثاني من بحثنا المعنون بالبيئة الأمنية للساحل الإفريقي و علاقتها بأمن غرب المتوسط، أوّلا على الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة لغرب المتوسط، مركزين في ذلك على المعطيات الاساسية لدول هذه المنطقة، و الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و الأمني الذي تعيشه هذه الأخيرة و كذا علاقاتها مع دول غرب المتوسط، ثانيا، نتطرق إلى التنافس الدولي على هذه المنطقة مع التركيز على تواجد كل من فرنسا، الولايات الأمريكية و الصين فيها. ثالثا، ندرس التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي في طابعها الاقتصادي و الاجتماعي، السياسي و الأمني و كذا على الأزمات الداخلية ذات الطابع الإقليمي متخذين أزمة مالي نموذجا.

المبحث الأوّل: الأهمية الاستراتيجية للساحل الافريقي بالنسبة لغرب المتوسط.

يشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الذي يتميز بأهمية استراتيجية، ففي القديم كانت تعتبر منطقة هامشية على كل المستويات إلاّ أنّه بعد الحرب الباردة ظهرت هذه الأهمية على الساحة الدولية، و تبين أهمية موقعها الجغرافي و خصوصيتها الاقتصادية، التاريخية، الحضارية، السياسية و حتى الأمنية، و التي تبلورت في ظل واقع دول المنطقة. كما تبين لنا علاقة دول الساحل الإفريقي بدول غرب المتوسط و خاصة شمال غرب المتوسط (الدول الأوروربية – فرنسا على وجه الخصوص –) هذه الأهمية الاستراتيجية.

نركز في هذا المبحث، على المعطيات الاساسية للدول الساحل الإفريقي بدءا بموقعه الجغرافي و من ثم تركيبته السكانية و كذا خصوصية هذا الإقليم. ثانيا نتطرق إلى واقع هذا الأخير من خلال أبعاد مختلفة: اقتصادي، سياسي و اجتماعي، أمني. كما سندرس علاقاته بدول غرب المتوسط في ظل ثلاث حقبات تاريخية في ظل: الاستعمار التقليدي، الحرب الباردة، و كذا النظام الدولي الجديد.

المطلب الأوّل: الساحل الافريقي: معطيات أساسية.

1- الموقع الجغرافي لإقليم الساحل الإفريقي:

قبل التطرق لجغرافية الساحل الافريقي يجب علينا معرفة ما المقصود بالساحل؟ و لماذا أطلقت هذه التسمية على هذه المنطقة من القارة الإفريقية؟، فمصطلح الساحل من أصل عربي، يعني من الناحية اللغوية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء[1]، أي الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ أمّا تسمية " **الساحل الإفريقي** " فقد جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء الإفريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تستغلها.[2]

[1] Carlos Buontempo, Ben Booth, Wilfran Moufouma-Okia**, The Climate of The Sahel**, In: West Africa Studies: Global security risks and west africa: Development Challenges, OECD publishing, 2012, p. 58.

[2] خالد بشكيط، **دور المقاربة الامنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011، ص. ح.

استعمل المدوِّنون العرب في العصور الوسطى لفظ "**الساحل الافريقي**" للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء، و قد سموه أيضا ببلاد السودان كأقدم تسمية عربية كانت تطلق من طرف الجغرافيون العرب على المنطقة العازلة بين افريقيا البيضاء، بما تشمله من دول المغرب العربي و بين افريقيا السوداء.[1] و هناك من يضيف لهذا المصطلح تسمية الصحراء الكبرى على أساس أنَّ الصحراء الافريقية هي أكبر صحراء مدارية في العالم، تقع شمال القارة و تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرق، كما تغطي جزء كبير من شمال و وسط افريقيا حتى تكاد تمثل حاجزا بين الاقليمين. و تمتد هذه المنطقة على طول 3000كلم ابتداءا من المحيط الأطلسي وصولا إلى البحر الأحمر، و على طول 1500 كلم من الاقليم السوداني و بداية المناطق الاستوائية جنوبا حتى سواحل البحر المتوسط و جبال الأطلس شمالا، بحيث يحدد البحث ميلبورن M. Milburn مساحتها بحوالي (09) تسعة ملايين كلم^2 .[2]

شاع مصطلح الساحل الافريقي خلال الجزء الأوّل من القرن العشرين، في فترة الاستعمار الفرنسي لدول المنطقة، و استعمله هذا الأخير من أجل تحديد المناطق المطلة على الصحراء الكبرى الواقعة في الجنوب (في الساحل السوداني) أو الواقعة في الشمال (الساحل التونسي أو الساحل الجزائري)، و من ثم أصبح هذا المصطلح يشير إلى مناطق مختلفة و ليس إلى نفس المنطقة؛ أصبحت في نفس الفترة منطقة الساحل الافريقي على محمل أسماع الجغرافيين و علماء المناخ و اعتبروه فضاء الانتقال بين الصحراء و منطقة السودان، أما دوليا، جاءت فجأة مجموعة غير متجانسة من التعبئات الإعلامية، الإنسانية، السياسية و العلمية لإبراز أهمية مشاكل الغذاء و التغذية في هذا الجزء من القارة الافريقية، و بوجه خاص الدور الهام الذي لعبته المنظمات الانسانية في ذلك.[3]

[1] Lire : Mehdi Taje, **Les clés d'une analyse géopolitique du Sahel africain**, In : Diplomatie, N°38, Juin 2009.

[2] M. Milburn, **Les chars préhistoriques du Sahara : Sur quelques inscriptions énergétiques des conflits Nigéro-Fezzanis**, In : Le saharien , 1984 , p. 91.

[3] عملت المنظمات الإنسانية في القرن العشرين على مساعدة ضحايا المجاعة في منطقة الساحل الافريقي و نشر صور الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية و كذا صوَّر مخيمات اللاجئين، و عملت على تقديم التقارير على نطاق واسع لوسائل الإعلام الغربية التي قامت هي الأخرى بالدّعاية لها، و بالتالي أصبحت هذه المنطقة رمزا لأكثر المناطق فقرا في العالم. أنظر:
Vincent Bonnecase, Julien Brachet, « **Les crises sahéliennes** » **entre perceptions locales et gestions internationales**, In : Politique africaine, 02/2013, N° 130, p. 08-10.

من الناحية الجغرافية، يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا و جنوبها، يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، بالتالي فهو يشمل عددا من الدول الافريقية المتمثة في: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا و السنغال، و تم توسيع هذه المنطقة نظرا لحسابات جيواقتصادية عدّة لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا و جزر الرأس الأخضر.[1] بالتالي تمتد هذه المنطقة بين خطي طول 12° و 20° شمال خط الاستواء،[2] عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا – نواقشط – إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة –أتبرة– السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال – داكار – إلى غاية البحر الأحمر، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كلم[2] و عرض يتراوح ما بين 400 و 500 كلم[2].[3] (أنظر الخريطة رقم 05).

خريطة رقم 05: الموقع الجغرافي للساحل الافريقي.



الصدر:

MM. Jean-Pierre CHEVÈNEMENT et Gérard LARCHER, **Sahel : Pour une approche globale,** Rapport d'information de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (2012-2013), N° 720, déposé le 3 juillet 2013. Disponible sur : http://www.senat.fr/rap/r12-720/r12-720_mono.html#toc0

[1] امحند برقوق، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي**، الجزائر: جريدة الشعب، العدد 14466، 06 جانفي 2008، ص. 12.

[2] Carlos Buontempo, and All…, Op.Cit., p. 58.

[3] Mehdi Taje, **Vulnérabilité et facteurs d'insécurité au Sahel**, In : Enjeux Oust africain, Club du Sahel et de l'Afrique, Août 2010, p. 01-08.

من الناحية الجيوسياسية، يشمل الساحل الأفريقي جميع الدول التي شاركت في اجتماع اللجنة المشتركة التي تأسست بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS) في عام 1971 ، و يشمل كل من: السنغال ، غامبيا ، موريتانيا ، بوركينا فاسو ، مالي ، النيجر و تشاد ، التي أضيفت إلى الرأس الأخضر و غينيا بيساو، و بالتالي أصبحت تقدر مساحته بأكثر من خمسة ملايين كم^2 و تضم حوالي ثلاثون (30) مليون نسمة.[1]

نركز في موضوعنا هذا على الساحل الافريقي بمفهومه الجيواستراتيجي، نظرا لمجموعة من الاعتبارات الجيوسياسية و الجيواقتصادية المرتبطة أساسا بالأهمية التي يمثلها هذا الفضاء بالنسبة لدول المغرب العربي من جهة و دول أوروبا اللاتينية من جهة أخرى، و ما يمثله من رهانات و تحديات أمنية تأثر في الفضاء الغرب متوسطي بصفة عامة، على هذا الأساس نحدد المجال الجغرافي لهذ الإقليم في خمس دول أساسية: السودان، التشاد، النيجر، مالي و موريتانيا (ندخل هذه الأخيرة ضمن الفضاء الجنوبي للمتوسط أي بين دول المغرب العربي و في نفس الوقت ضمن دول الساحل الإفريقي رجوعا إلى التقسيم الجغرافي للمنطقة)

2- التركيبة السكانية في الساحل الافريقي:

تعدُّ منطقة الساحل الافريقي من أعقد المناطق الافريقية من حيث التركيبة السكانية نظرا لعدَّة عوامل من أهمِّها تعدد الإثنيات و تباين القبائل المشكلة لها، هذا ما أدَّى إلى عرقلة و صعوبة عمليات التوحد و الاندماج الاجتماعي، بحيث الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا و قبليا[2] جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا و حركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحَّدة، ممَّا ينتج عنه عدَّة أزمات داخلية (مثل أزمة الدارفور في السودان، أزمة

[1] Edmond Bornus, Jean-Yves Marchal, Yveline Poncet, **Le Sahel Oublié**, In : Revue Tiers Monde (Agriculture, écologie et développement), S.D : Marc Dufumier, Tome 34, N° 134, 1993, p. p. 306-307.

[2] يشير مفهومي القبيلة والاثنية إلى نمطين من أنماط التنظيم الاجتماعي البشري، وقد ارتبط التاريخ البشري الأول بمفهوم القبيلة قبل الدولة بكثير، أين تشمل هذه الجماعة البشرية التي تتفق على مجموعة قيم ومعتقدات وطقوس وتقاليد تصبح ذات دلالة عقلانية في تنظيم السلوك البشري، بعد أن كان هذا السلوك خاضعا لمعطيات داخلية تشمل علاقة الإنسان و تصوره لنفسه، ويشمل مفهوم الاثنية تجمعا رمزيا لمجموعة من الجماعات المحلية "القبائل" أو البنى النسبية التي تشمل تنويعات عن القبائل، تتفق على أصلها المشترك، وتشكل بذلك القبيلة بنية تحتية للاثنية، تشمل وظيفة مادية عينية ترى في الواقع الملموس، بخلاف الاثنية التي تشمل وظيفة أكثر رمزية تعنى بالمحصلة الانتقالية لمكانة القبائل عندما يتصل دورها بالمدى الإقليمي أو الوطني. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: غليون برهان، **الإثنية و القبيلة و مستقبل الشعوب البدائية**، في: مجلة التسامح، العدد 22، ربيع 2003.

الطوارق في مالي و النيجر، و الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدمات الإثنية و حتى القبلية في التشاد).[1]

أصبح من الصعب في الآونة الأخيرة تعداد عدد السكان الذين يعيشون في منطقة الساحل الافريقي لتخوف هؤلاء من هذه العملية (التعداد السكاني)، فمن جهة نلاحظ أنّ المحققين لفترات طويلة لا يأبهون لذلك خاصة في ظل بيئة داخلية و اقليمية تعمُّها الاضطرابات، و من جهة أخرى اهمال دول هذه المنطقة منذ عقود العمل على جمع الاحصائيات المتعلقة بالأفراد و بالطبيعة،[2] و ذلك راجع لوجود عامل يطمس جمع و تفسير البيانات و هو "**الحدود الوطنية**"[3] على أساس أنّ مفهوم هذا الأخير يعد –بالنسبة للدول الإفريقية عامة و دول الساحل الافريقي خاصة– مفهوما مستوردا من أوروبا و هو ناتج عن مخلفات استعمار القارة في القرن العشرين، كما أنّ التركيبة الأنتروبولوجية لسكان هذا الاقليم (خاصة قبائل البدو، و التوارق ...) لا تسمح باحترام هذا المعيار، فمفهوم الحدود يبقى مفهوما أجنبيا على ثقافتهم، عاداتهم ، تقاليدهم و لأسلوب حياتهم.

عند الحديث عن التركيبة السكانية لبعض دول الساحل الافريقي، و لا بد من التعرض لمختلف الإثنيات و العرقيات و القبائل التي تعيش في ها الفضاء، و التي تلعب دورا مهما على الصعيد المحلي، الاقليمي و الدولي خاصة في مجريات الأحداث التي عرفتها المنطقة منذ القدم و مازالت تعرفها لحد اليوم. على هذا الأساس سنحاول التطرق إلى أهم التركيبات الإثنية، العرقية و القبائلية لبعض دول الساحل الافريقي معتمدين في ذلك على التقسيم الذي جاء به الكاتب جيرارد فرانسوا دومون **Gérard-François Dumont** و نلخصها فيما يلي:[4]

❖ مالي: تضم حوالي ثلاثة و عشرون (23) إثنية، و هي تتوزع على خمس (05) مجموعات رئيسية موضحة في الشكل التالي:

---

[1] امحند برقوق، **الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية**، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص. 02.

[2] Christian Bouquet, **Peut-on parler de « seigneurs de guerre » dans la zone sahélo-saharienne ?** (Entre vernis idéologique et crime organisé), In : Afrique Contemporaine N° 245, 01/2013. p. 89.

[3] Ibid, p. p. 89-90.

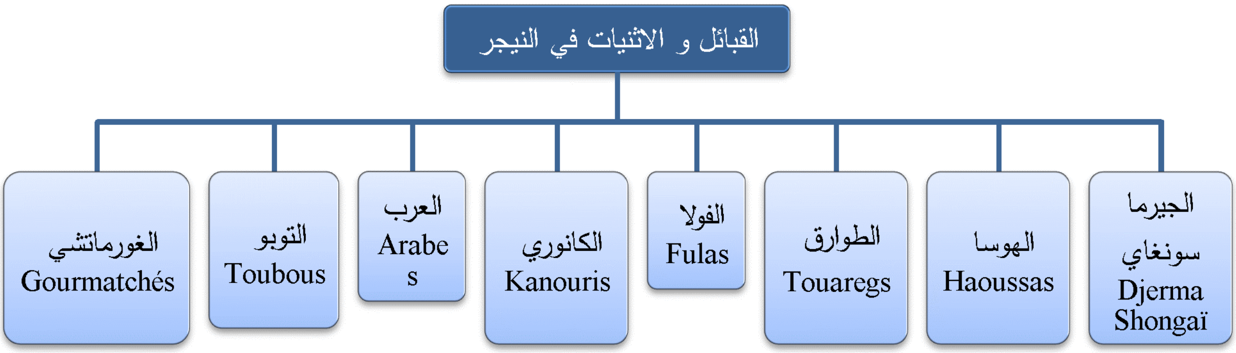
[4] Gérard François Dumont, **La géopolitique des populations du Sahel**, In : La sécurité du Sahara et du Sahel, Cahier du **CEREM** (Centre d'Études et de Recherche de l'École militaire. N° 13, Paris : France, Décembre 2009, p. 37-39



شكل رقم 05: الإثنيات و القبائل في دولة مالي.[1]

❖ النيجر: تتميز هي الأخرى بتعدد و تنوع عرقي و اثني و قبائلي، بحيث تتمركز هذه الأخيرة حسب التقسيم الجغرافي داخل الدولة (شرق، غربا، جنوبا و شمالا و حتى وسطا) ، الشكل رقم (06) التالي يمثل أهم القبائل و الاثنيات في دولة النيجر:

[1] شكل رقم 05: من انجاز الطالبة وفقا للمعلومات الواردة في:
Gérard-François Dumont, Ibid.
Hervé Bourges, Claude Wauthier**, Les 50 Afriques…**, Ed : Du Seuil, Paris, France, 1979.



شكل رقم 06: القبائل و الإثنيات في دولة النيجر. [1]

❖ تشاد: يوجد فيها ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير العادل من حيث الكثافة السكانية، تتمثل الأولى في المنطقة الصحراوية هي أقل انخفاضا في المناطق الساحلية و أكثر ارتفاعا في المنطقة الشرقية (الحدود السودانية/التشادية)، الثانية في الجنوب و هي منطقة لوغون Logone و الثالثة في الشمال هي منطقة بوركو انيدي تيبستي Borkou Ennedi Tibesti حيث تتميز هذه المنطقة بانخفاض كمية تساقط الأمطار، كما يمكن تقسيم سكان التشاد إلى ثلاث مجموعات: مجموعة السارا: و موطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي "الشاري و اللوغون" و جنوب البحيرة، يقطن في هذه المنطقة مجموعة من الإثنيات أغلبيتها متحدثة باللهجات السودانية أصلهم من الزنج، و كما نجد مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف التي تضم عدّة اثنيات تنتمي إلى قبائل محلية إفريقية كقبائل "الباما" الكانوري، الفولاني و العرب"، و ثالث مجموعة تسمى ب" التوبو" ذات أصول نيلية سوداء (تمثل 2% من مجموع سكان تشاد) بحيث تتمركز في جبال "تيبسي" و هضاب "إينيدي" و منطقة "بركو" في شمال تشاد و شمال شرقها، تتمركز فيها أثنيتين و هما "الكرى" و "الدازا".

❖ موريتانيا: ثلثي (2/3) السكان هم مورس Maures و هم شعوب أمازيغ يقطنون في الجزء الغربي، و لكن معظمهم من الحراتين Harratins و هم خدم سود أحفاد العبيد، كما نجد البيدان Beïdanes و هم من المورس البيض، أماّ السود فيقطنون حدود الساحل و وادي نهر السنغال. فنوريتانيا تعتبر معبر التنافس بين المورس، العرب، البربر و الأفارقة السود.

❖ السودان: حوالي 52 % من السكان من السود، 39 % من العرب و 6 % من البيجا Béja، و يمثل الشمال السوداني من قبائل البدو و الرحل المسلمين و لكن ليسوا كلهم عرب مثل البيجا، أمّا في الوسط نجد قبائل السود مسلمين عرب يتمركزون في جنوب كردوفان Sud Kordofan أما في

[1] شكل رقم 06: من اعداد الطالبة.

الوسط الغربي نجد مرا جبيم Marra Djebem حيث يقطنون قبائل الفور Four و السود و المسلمين، كما نجد جنوبا سكان مسيحيين.

تتنوع للديانات في منطقة الساحل الافريقي بتنوع التركيبة السكانية، إلّا أنّ الديانة الإسلامية هي التي تغلب في معظم دول المنطقة. فدخول الإسلام في هذه الأخيرة و انتشاره مرتبط بوصوله إلى شمال القارة، على أساس أنَّه انتقل من شمالها إلى غربها بواسطة التجار المسلمين و العلماء و الدعاة و ملوك الممالك الإسلامية الشمالية، و سبب هذا الإنتقال هو وجود صلات تجارية قديمة بين شمال القارة و غربها و جنوبها،[1] مما أدى إلى انتقال هته الديانة و انتشارها بسرعة في دول الساحل الافريقي. فمثلا ادعى في مملكة مالي القديمة ملوك إمبراطورية مالي الاسلامية انتسابهم إلى الصحابي "بلال بن رباح" و أطلقوا عليه اسم "بلالي بوناما" و زعموا أنّه جد ملوك "كاتيا" بمملكة ماندينغ، و على غرار الأسر الملكية، تسابقت القبائل الافريقية لإعلان انتمائها إلى الصحابة و إلى القبائل العربية، على سبيل المثال قبيلة الفولاني التي تزعم في روايات محلية انتمائها لفاتح افريقيا "عقبة بن نافع" و أنّه قد توغل في افريقيا حتى بلغ منحى نهر النيجر و مصب نهر السنغال الذي يعتبر موطن قبائل الفولاني.[2]

على هذا الأساس فإنّ كل من مالي و النيجر متشابهتان من حيث الديانة الرئيسية في الدولة، ففي كلتا الدولتان نسبة السكان المسلمين تفوق التسعين بالمئة (90%) فمالي وحدها تقدر النسبة فيها ب 94% (نسبة 2% من السكان وثنيين و نسبة 4% كاتوليك) أما النيجر فتقدر ب 95% من المسلمين و الباقي وثنيين و مسيح.[3] أما باقي دول المنطقة فيها مزج من الديانات، كما هو الحال بالنسبة للتشاد أين نجد ازدواجية في الديانات نتيجة الإنقسام السكاني بين الشمال و الجنوب، فنجد شمالا أغلبية مسلمة أمّا جنوبا ثلث مسيحي و الباقي وثني، أمّا السودان المقسم إلى شمال و جنوب هو الآخر يعرف ازدواجية في الديانة بحيث نجد شمالا ديانة السكان هي الإسلام أمّا جنوبا نجدهم مسيحيين (مزيج بين الكاثوليك و البروتستانت).[4]

---

[1] بدر حسن الشافعي، **الدعوة الإسلامية في افريقيا... نجاحات بالرغم من التحديات**، في: قراءات افريقية، العدد 13، سبتمبر 2012، ص. 08.

[2] آدم بمبا، **الإسلام و تشكيل الهويات في افريقيا**، في : قرارات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص. 14.

[3] Patrice Gourdin, **Géopolitique du Mali : Un État Failli ?**, In : La revue géopolitique, disponible sur : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html

[4] Gérard François Dumont, **Op.Cit.**, p. 39.

أما بالنسبة للغات التي يستعملها سكان منطقة الساحل الافريقي، فهي الأخرى تختلف من دولة لأخرى و من إثنية لأخرى و من قبيلة لقبيلة أخرى، و تختلف أيضا حسب العامل الإستعماري (الفرنسي و الإنجليزي)

3- خصوصية اقليم الساحل الإفريقي:

تعدّ منطقة الساحل الافريقي – من اللغة العربية "الحافة" – منطقة شبه قاحلة تمتد عبر شمال و غرب افريقيا، و تقع بين الاقليم الصحراوي و الاقليم الرطب للقارة الافريقية، بحيث يحدُّها شمالا الصحراء و جنوبا السافانا، إلاَّ أنَّ مساحة هذا الاقليم هو جزء من الصحراء الكبرى، و معظم دوله هي دول داخلية – ليست ساحلية ما عدا موريتانيا –.[1] ينظر إلى الساحل الافريقي على أنّه محيط، أو بحر داخلي مشترك، بحيث تتجاوز فضاءاته قواعد القانون الاقليمي المتعامل بها كما يحتوي مجموعة من المميزات و الممارسات الخاصة به: طقس متحكم في ظاهرة التصحر المتزايد، تعد طرق القوافل القديمة طرقا للشحن البحري، تعد واحاته كملاجئ و جزر، و قبائلها البدوية المتنقلة كشركات الصيادين المتجولين، أيضا للجماعات غير النظامية فيما كالقرصان،...الخ[2]

فمن الناحية المناخية نلاحظ تعاقب بين فصل شتاء رطب و قصير و فصل صيف جاف (من 08 إلى 10 أشهر)، ما جعل بعض مناطق الساحل معرضة للجفاف و التصحر والذي يؤدي حتما إلى تراجع الثروة الحيوانية و تراجع الأراضي الصالحة للزراعة،[3] ممّا يهدد حتميا الأمن الغذائي و الصحي في الساحل الإفريقي. تتميز بعض دول الساحل الافريقي بآبارها و واحاتها و قنواتها و بثروة مائية باطنية هائلة، بالنسبة للأنهار نجد أن نهر النيجر المصنف رابع أنهار العالم من حيث الطول و كمية المياه العذبة المتدفقة، و كذلك نهر السنغال المصنف في المرتبة السادسة عالميا.[4] أمّا من حيث الأهمية الحضارية، فإنّ الساحل الافريقي يزخر بثقل تاريخي و حضاري معتبر رجوعا إلى العصور القديمة، أين كان يشكل فضاءا تلتقي فيه أهم الحضارات الإنسانية.

---

[1] John F. May, Jean-Pierre Guenant, **Les défis démographiques des pays sahéliens**, In : Études, Tome : 420, 06/2014, p. p. 21.

[2] Jean Dufourcq, **Les tensions de l'océan sahélien**. In : La sécurité du Sahara et du Sahel, Cahier du CEREM (Centre d'Études et de Recherche de l'École militaire), N°13, Paris : France, Décembre 2009, p. 08.

[3] Henri Plagnol, François Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, Rapport d'information, Commission Des Affaires Étrangères, Présidence de l'Assemblée Nationale, N°4431, France, 06 mars 2012, p. p. 09-10.

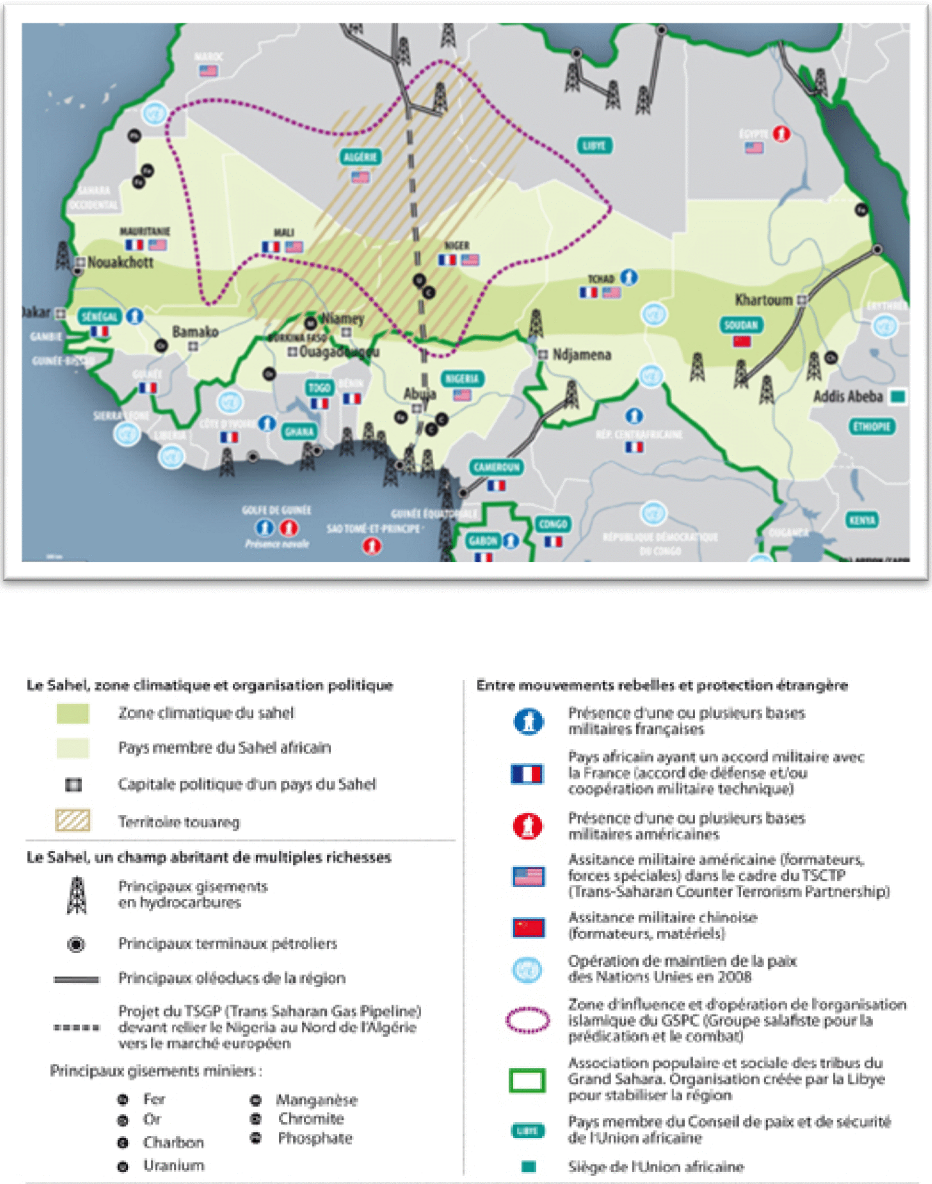
[4] علي حسين باكير، **التنافس الدولي في افريقيا: الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص. 16.

غالبا ما تعتبر هذه الصحراء منطقة الفصل بين منطقتين جيوسياسيتين متميزتين و غير متوافقتين، هما شمال افريقيا أو افريقيا البيضاء و افريقيا السوداء، كما ذكرنا في العنصر الأوّل، يقصد بالساحل الافريقي في النصوص العربية التي ظهرت في العصور الوسطى الفضاء الفاصل بين المغرب العربي و بلاد السودان أي أرض السود، ما جعله فضاء ينظم الانتقال و كذا مسارا للتجارة التقليدية و ممرا للهجرة بين افريقيا و أوروبا،[1] و في نفس الوقت فضاء تقاطع هاتين الأخيرتين و هو يعدُّ منذ عقود منطقة رمادية خارجة عن سيطرة الحكومات و الدول و الفواعل الدولية الأخرى. كما يستمد الساحل الافريقي قدرا من الأهمية من هذه القيمة الاستراتيجية أي من ارتباطه الوثيق بأهم طرق المواصلات البرية في العالم، لا سيما باعتبارها حلقة الوصل الآمنة بين الغرب (القارة الأمريكية) و الشرق (القارة الأسيوية)، و بين الشمال (القارة الأوروبية) و الجنوب (افريقيا الوسطى و الجنوبية)، و مع اكتشاف النفط و اليورانيوم في المنطقة و توسطها لأهم المنابع المنجمية و النفطية الآمنة،[2] ازدادت أهميتها الاستراتيجية خاصة بالنسبة للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و الصين (ما سوف نركز عليه في المبحث الثاني) التي تتسابق على التواجد اقتصاديا، سياسيا، أمنيا في دول الساحل الافريقي.

يحتوي الساحل الافريقي إلى جانب الثروة المائية على ثروات و موارد طبيعية و معدنية جمّة، بحيث الباطن الأرضي جد غني بالبترول، الغاز، الفوسفات، الإيثان، اليورانيوم، الذهب، الحديد، الزنك، الرخام،...الخ، رغم أنّها ليست مستغلة من طرف دول المنطقة. فمثلا دولة مالي غنية بمعدن الذهب و انتاجه، تصنف في المرتبة الثالثة افريقيا بعد جنوب افريقيا و غانا، كما يعتبر الذهب المصدر الثالث لعائدات التصدير في دولة مالي – بعد القطن و الماشية –، كما تحتوي أيضا على حقول خام من الحديد، البوكسيت، الفسفات و الرخام؛ أمّا التشاد فهي الأخرى غنية بالنفط الذي أدى إلى تغيير عميق في الاقتصاد المحلي خاصة بعد تطويل حقول النفط في منطقة دوبا **Doba** عام 2002[3] بعدما ارتفعت أسعار النفط على المستوى العالمي. كما تزخر منطقة الساحل الافريقي بمادة اليورانيوم، بحيث تنتج النيجر حوالي 08% من انتاج العالم، ما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميا و المركز الأول افريقيا، بحيث بلغ انتاجها نحو 4667 طن في عام 2012 و من المفترض أنه وصل 5000 طن نهاية 2013.

---

[1] Mehdi Taje, **Vulnérabilité et facteurs d'insécurité au Sahel**, Ibid.
[2] Jean-Paul Minviellem, **La question énergétique au Sahel**, In : Sécheresse, Vol :12, N°01, Mars 2000, p. 17-35
[3] Henri Plagnol, François Loncle, Op.cit., p. p. 17-18.



خريطة رقم 06: الثروات الطبيعية في الساحل الافريقي و الرهانات الإقليمية.

<u>**المصدر:**</u> Mehdi Taje, **Les clés d'une analyse géopolitique du Sahel africain**, In : Diplomatie, N°38, Juin 2009.

المطلب الثاني: واقع الساحل الإفريقي: اقتصاديا، سياسيا و اجتماعيا، أمنيا.

1- الواقع الاقتصادي للساحل الافريقي:

تشترك دول الساحل الإفريقي من الناحية الاقتصادية بوجود اقتصاديات متدهورة و ضعيفة، كنتيجة طبيعية لتراكم عدة عوامل و أسباب من بينها:[1]

- هشاشة و عدم نجاعة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعية و هي أحد السّمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم.
- انتشار الفقر و البطالة المتزايدة ما يؤدي حتما إلى ظهور عدّة أزمات، فهي تؤدي إلى اليأس و تساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد، الخلافات و التطرف.
- تحويل مداخيل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروات معدنية - على وجه الخصوص تلك التي تجنيها من تصدير النفط - نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة، ما أدّى إلى تفاقم مشاعر احباط و مطالب المستبعدين.
- دور الظروف الطبيعية و العوامل المناخية السيئة كالجفاف و الكوارث الطبيعية المفاجئة في تفاقم الوضع و التدهور الاقتصادي بالمنطقة.

يظهر فشل دول الساحل الإفريقي من تدهور اقتصادياتها خاصة في الميدان الزراعي، و السبب الرئيسي لعدم استقرار الموارد الزراعية هو الظروف المناخية الصعبة التي تمر بها هذه الدول، فكما أشرنا إليه سابقا، فالفضاء الساحلي يتميز بفصلين: فصل جاف طويل و فصل ممطر قصير (يستمر الفصل الممطر في السنغال، مالي و بوركينافاسو قرابة ستة أشهر - من ماي/جوان إلى أكتوبر/نوفمبر)،[2] هناك بعض المناطق يستمر فيها فصل الشتاء ثلاثة أشهر هذا ما يؤدي حتما إلى اجتياح موجات جفاف رهيبة على دول المنطقة.

هشاشة البناء الاقتصادي في دول الساحل الافريقي جعلها بيئة مناسبة لبروز عدَّة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول، فالنيجر، تشاد، مالي و موريتانيا هي أقل الدول نموا حسب تقارير التنمية البشرية، كما أنّها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها

[1] Mehdi Taje, **La sécurité du Sahara et du Sahel : l'importance stratégique du Sahel**, In : Cahier du **CEREM** (Centre d'Études et de Recherche de l'École militaire. N° 13, Paris : France, Décembre 2009, p. 16.
[2] Hervé Bourges, Claude Wauthier**, Op.Cit.**, p. 335.

هذا ما يؤكده التقرير الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بأنَّ النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 67%، مالي و النيجر نسبة الفقر فيها تقدر بحوالي 64% أماّ موريتانيا فهي تقدر بنسبة 46%.[1] على هذا الأساس فإنّ الفقر و البطالة المتزايدة هي مصادر تهديد فعلية في مناطق الساحل الافريقي باعتبارها دافع حقيقي لظهور تمرد و تطرف بعض الأقليات أو الجماعات و خلق بؤر توتر على المستوى الداخلي و الخارجي للدولة ممّا يؤدّي إلى تشكيل بيئة غير مواتية للاستثمار الأجنبي فيها.

تتمتَّع دول الساحل الافريقي – كما ذكرناه سالفا – بموقع جيواقتصادي جدٌّ مهم، نظرا لما تملكه من موارد طاقوية ذات بعد استراتيجي كالنفط، الغاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية...الخ (بدأت التشاد في انتاج النفط عام 2003 من حوض دوبا في الجنوب[2])، إضافة إلى الثروة المائية المميزة في بعض الدول (النيجر ثالث أكبر نهر افريقي، و بحيرة تشاد)، إلاَّ أنّ هذه الدول مصنفة كدول فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية. كما أنه من أحد أبرز الأسباب التي أدّت لهشاشة اقتصاديات دول الساحل الافريقي هو التسيير غير العقلاني لهته الثروات و العوائد من الموارد الأولية،[3] و ما زاد في تدهورها هو الأوضاع التي تعيشها هته الدول من فقر و غياب الرعاية الصحية و زيادة البطالة.

2- الواقع السياسي و الاجتماعي لدول الساحل الإفريقي:

يجتمع الباحثون الأكاديميون و الممارسون السياسيون على أن الساحل الافريقي جملة من الخصائص التي منها تتغذى المشاكل السياسية و الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة، ما يمكن إرجاعه إلى ثلاث أسباب رئيسية: [4]

- **عوامل تقليدية** تتغذى من التنوع الإثني و الديني و اللغوي و ما أنتجه من صراعات تاريخية متواصلة سعيا لبسط السيطرة و النفوذ بين مختلف القبائل المستوطنة في المنطقة.

---

[1] **تقرير التنمية البشرية**، صادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2009، ص. 178.

[2] بلغ انتاج التشاد للنفط 225 ألف برميل عام 2006، يتم تصديره عبر خط أنابيب يمر من الكامرون و يبلغ طوله 1050 كلم، يصب في مرفأ "كربي" الكاموروني على الساحل الأطلسي. أنظر: محمود أبو العينين، **التقرير الاستراتيجي الافريقي (2001-2002)**، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2002، ص. ص. 117-118.

[3] ابراهيم شورب، **قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1997، ص. 69-78.

[4] Jean-Paul Azam, Christian Morrisson, Sophie Chauvin et Sandrine Rospabe, **Conflits et croissance en Afrique : Le Sahel,** Vol. 01, OSDE : Centre de Développement de l'Organisation de Coopération et de Développement Économique, France, 1999, p. 10.

- **عوامل بيئية** تقوم على المحيط الطبيعي للمنطقة الفقير لمختلف مقومات الحياة و موارد العيش ما أدخل المنطقة في صراعات لا متناهية للوصول و احتكار منابع المياه –عنصر الحياة و سر البقاء– لما تتيحه من فرص أضمن للحياة و أليق للعيش.
- عوامل سياسية ترتبط بظاهرة الدولة الوطنية و تتميز إجمالا باللعدالة في توزيع الثروات لاستنادها على الانتماء الإثني، و باستفراد أقلية عددية قد لا تزيد عما نسبته 2% من مجموع السكان بامتيازات السلطة و ما تتيحه من السطو بأموال الدولة و إمكاناتها نتيجة انتشار الفساد و ضعف آليات الحد منه.

ورثت دول الساحل الإفريقي حدودها الوطنية بعد التقسيم الاستعماري لها، ما أدّى إلى فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها و خلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات، و توفير ضمانات المساواة للجميع.[1] بحيث التماثل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و ما كان له من انعكاس على طبيعة الحياة السياسية و القائم بالأساس على انتشار مظاهر الحياة القبلية التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة، خاصة و أنّ بعض القبائل المستوطنة لها امتدادات عابرة للأوطان ما يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على تماسك الوحدة الوطنية و ضعفها.[2] بحيث غياب و ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي و ضعف الأداء المؤسساتي يؤدي إلى استحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية و المصداقية.[3]

و ما يزيد انتشار الصراعات على الحكم بين الإثنيات و الأعراق المختلفة في الساحل الإفريقي هو المؤشرات السياسية في مقدمتها غياب شرعية النظم الحاكمة و مشروعيتها، بجانب غياب أسس الديمقراطية و مبادئ الحكم الراشد التي يجب على كل دول العالم التحلي بها، بحيث لا يكفي فقط التحدث عنها في الخطابات و تدوينها على الأوراق الرسمية، بحيث حدوث التحول الديمقراطي أمر و استمرار و تعزيز الديمقراطية أمر آخر تماما،[4] و هذا ما تؤكّده النظرية الليبرالية – التي تطرقنا

---

[1] Mehdi Taje, **Les vulnérabilité du Sahel**, In : CEREM, N°12, mai 2009,

[2] Benoit Lefranc, **Dynamiques islamistes au Sahel francophone**, Mémoire de fin d'études pour obtenir le diplôme d'études approfondies, Institut français de Géopolitique, Juin 2005, p. 33.

[3] امحند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية**، المرجع السابق، ص. 02.

[4] عمليات التحول الديمقراطي من جانب و الترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، بحيث يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد و تملئ التفاعلات التي تتم في النظام السياسي. أي يمكن القول إن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى أغلب الأفراد و الجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على ترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد و الجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس

إليها في الفصل الأول – عندما تؤكد على أهمية الديمقراطية في احلال السلام و الأمان على المستوى الداخلي و الخارجي للدول، كما تبين أنّ إقامة نظام دولي ديمقراطي متجانس في نظمه السياسية و مندمج في مصالحه الاقتصادية، نظام تختفي فيه التناقضات السياسية و الايديولوجية بين دوله، سيساعد على تعزيز و ترسيخ ما يسمونه ب" السلام الديمقراطي " في العالم.[1] إلاَّ أن الواقع السياسي للساحل الافريقي يعرف أزمة في الشرعية و المشروعية[2] المرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء الدولة في هذه المنطقة بحيث فقدان هذه الدول لشرعيتها راجع لعدّة أسباب نذكر منها:[3]

- انتشار الفساد و النهب المؤسساتي التابع للدولة.
- غياب الشفافية و الحسبة الديمقراطية و كل معايير الحكم الراشد.
- ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات.
- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامّة، حيث أنّ الكثير من المواطنين يشكون من البيروقراطية و المحسوبية في الإدارة و نقص مرافق التعليم و الصحة.
- انتهاك حقوق الإنسان و غياب احترام القانون من قبل اطارات الدولة بل الأكثر من ذلك استغلال النفوذ لخدمة المصالح الشخصية.

3- الواقع الأمني للساحل الافريقي: منبع التهديدات الصلبة و اللينة.

يعتبر الساحل الافريقي من بين المناطق التي تعرف عدّة تفاعلات ذات طبيعة صراعية سواء بين فواعل حكومية أو غير حكومية، رسمية أو غير رسمية، ممّا جعله منبعا لمختلف التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة أو اللينة. فكما ركزنا عليه في الفصل الأوّل عند الحديث عن التطوّر الذي عرفه مفهوم الأمن في فترات تاريخية سابقة مصحوبا بتطور طبيعة التهديدات و المخاطر الأمنية على المستوى العالمي، بحيث يوجد أشكال أخرى من المخاطر التي تهدّد الدول إلى جانب

الانتخابي. للمزيد من المعلومات أنظر: خضر عباس عطوان، ابتسام حاتم علوان، **حدود الديمقراطية (نظرة في علاقة الدين و السلطة السياسية)**، في: المجلة السياسية الدولية، العدد 16، ص. 38.

[1] للمزيد من التفاصيل حول النظرية الليبرالية، الرجوع إلى الفصل الأوّل (المبحث الثالث).

[2] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة، النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين**، تر: مجاب الإمام، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص.ص. 166-167.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية : إنكسار أم انحسار مؤقت**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005، ص. 89.

المخاطر الصلبة و هي ذات طبيعة لينة، قام باري بوزان بتحديدها في خمسة قطاعات رئيسية[1] تشمل القطاع العسكري (الصلب) و كذا القطاعات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية (اللينة).

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على الساحل الافريقي، فلا يكاد يخلو اقليم من صراعات و نزاعات اثنية، عرقية و حتى دينية تحمل طابع الحرب الأهلية. تغيرت طبيعة النزاعات في المنطقة و أخذت شكل أزمات عالية الكثافة و خارجة عن الحدود الوطنية، و اعتبارها نزاعات هجينة للغاية بين الرهانات الداخلية، الاثنية، الدينية و الاقتصادية،[2] اضافة إلى الفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية و الأحزاب التي أنتجت افرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية و غياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي خلقت جوا من اللاإستقرار و التمييز العرقي بين القبائل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو خارجها.[3]

ان عوامل كثيرة أبرزتها طبيعة المناخ في الساحل الافريقي و ما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدّت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين (30) سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي و الاقتصادي و فشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع و انتشار الأوبئة و الكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر و في توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعظلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية.[4]

خلقت هذه الحركيات الأزموية في منطقة الساحل الإفريقي حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية التي لا تقتصر فقط على اختطاف الرهائن أو بعض العمليات الإرهابية بقدر ما ترتبط هذه الأخيرة بالجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة، و بالنظر لهشاشة هذه الدول على مستوى البناء السياسي و ضعف تنميتها على المستوى الاقتصادي و منعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا، خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية و الطاقوية و كذا الحسابات الجيواستراتيجية للدول الكبرى مثل فرنسا و

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول القطاعات الأمنية الخمس التي جاء بها باري بوزان، الرجوع إلى مدرسة كوبنهاجن في الفصل الأوّل (المبحث الثالث).

[2] Axel Augé, **Les soldats de la paix en Afrique subsaharienne**, In : Guerres mondiales et conflits contemporains, N° 229, 01/2008, p. 46.

[3] مصطفى بخوش، **منطقة الساحل الافريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية**، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص. 21.

[4] امحند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية**، ص. 02.

الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.[1] بحيث لا يخفى لنا أن الموقع الجغرافي لدول الساحل الافريقي الذي بحدود جغرافية شاسعة و تقريبا مميعة كليا اضافة إلى الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و الأمني لهذه الدول يبين لنا أنها عاجزة على مراقبة حدودها، ما يجعلها عرضة لانتقال مختلف التهديدات الصلبة و اللينة في أي وقت كان، و بالتالي هذه المنطقة تعرف حالة مستمرة من اللأمن و اللإستقرار.

المطلب الثالث: علاقات دول الساحل الإفريقي بدول غرب المتوسط.

1- العلاقات في ظل الاستعمار التقليدي:

تتسم العلاقات الأوروبية- الإفريقية عامة، و علاقات دول الساحل الإفريقي بدول غرب المتوسط خاصة بالقدم و التعقيد، بحيث تعتبر من أقدم العلاقات و الروابط التاريخية ككل. تحكمت في هذه الأخيرة مجموعة من العوامل و المتغيرات جعلتها تارة توصف بأنها علاقات وطيدة و سلمية و تارة أخرى بعلاقات تصارعية في خضم الحملات الصليبية، حركات الكشوفات الجغرافية و كذا الاستعمار الأوروبي الحديث.

كانت علاقات دول المغرب العربي بدول الساحل الإفريقي منذ العصر القديم علاقات سلمية محورها التجارة، و ذلك منذ أن وصل الفينيقيون إليها و أنشئوا مراكزهم التجارية فيها بحيث اتصلوا بقلب القارة بغية الحصول على منتجاتها من الذهب و العبيد، و وضعوا أسس هذه العلاقات التي استمرت في العهد القرطاجي و الروماني و الوندالي و البيزنطي و الإسلامي، كما يبرز دور المغرب العربي الحضاري بالنسبة لتلك المنطقة في العصر الإسلامي بالذات اذ منذ استقرار الفتح فيها بدأ الإسلام يشق طريقه منها إلى قلب القارة مع القوافل التجارية، و كلما توثقت العلاقات بين الطرفين على مر السنين انعكس ذلك ايجابا على انتشار الإسلام في بلدان وسط القارة، فقد أثبت التاريخ أن اسلام مملكة مالي و ما يجاورها من البلدان حول بحيرة تشاد انّما حصل بفعل تجار المغرب العربي في وقت مبكر.[2]

---

[1] امحند برقوق، **فشل الهجوم الفرنسي يؤكّد جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل الإفريقي**، منشور في جريدة الأحرار، 26 جويلية 2010، متوفر على الرابط التالي:
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=17930

[2] حسن ممدوح، مصطفى شاكر، **الحروب الصليبية في شمال افريقيا و أثرها الحضاري (668 هـ - 792 هـ) (1270 م - 1390 م)** ، عمان: دار عمار للنشر، 1998، ص. 57.

بدأ اهتمام الدول الأوروبية بالقارة الإفريقية منذ عصور قديمة، بدأت في مرحلة الكشوفات الجغرافية، و من ثم في مرحلة الحركات الصليبية في أواخر القرن الخامس الهجري (الحادي عشر للميلاد). و نتيجة ظهور الثورة الصناعية بأوروبا ظهرت حركة الاستعمار الأوروبي الحديث الذي كانت تسعى من ورائه الدول الأوروبية السباق نحو اكتساب موارد طبيعية و معدنية و كذا مواد زراعية كانت تفتقر لها، و كذا البحث عن مستعمرات جديدة بهدف فتح أسواق خارجية لتصريف إنتاجها الصناعي المكدس و لاستثمار رؤوس الأموال المتراكمة. و استفادت هذه الدول من اكتشاف القارة الإفريقية في نقل أعداد كبيرة من الأفارقة الزنوج إلى أمريكا الشمالية للعمل في المزارع و المناجم و ذلك لتوفير المواد الأولية اللازمة للصناعة الأوروبية،[1] و لقد حققت تجارة الرقيق لأوروبا أرباحا خيالية و أصبحت هذه السلعة هي الأساس الذي بنت عليه تلك الدول الاستعمارية اقتصادها و رخاءها،[2] اضافة إلى ما حققته الأسواق التي فتحتها في القارة، على هذا الأساس اكتملت أضلاع المثلث المعروف: نقل اليد العاملة من افريقيا إلى أمريكا لتوفير المادّة الأولية، و التي تنتقل إلى أوروبا، ثم انتاج صناعي من أوروبا يسوق في افريقيا.[3]

ساءت العلاقات بين الدول الأوروبية بسبب التنافس على ثروات القارة الإفريقية رغم أنَّه في هذه الفترة التاريخية لم يتم بعد اكتشاف الثروات النفطية فيها، إلاّ أنها كانت تتنافس على الثروات المعدنية و مناجم الذهب و الماس فيها، بغض النظر على ما كانت تجنيه من ثروات من تجارة الرقيق. و بعد الحروب النابليونية و الوفاق الأوروبي " التحالف المقدس " عام 1815 الذي أدى إلى إحلال السلام بين هذه الدول لمدة مائة عام، تمكنت من خلاله أوروبا تقسيم القارة الإفريقية. و بعد عقد مؤتمر برلين 1884-1885 تم وضع أسس التقسيم الكلي للقارة و وضعها في قبضة الاستعمار الأوروبي(بما فيها دول المغرب العربي و دول الساحل الإفريقي)؛[4] فكانت للقوى العظمى آنذاك النصيب الأكبر من المستعمرات، أولها فرنسا (المملكة المتحدة في ثاني مرتبة) و ايطاليا و اسبانيا و البرتغال، و الخريطة التالية تبين لنا دول شمال غرب المتوسط و مستعمراتها من دول المغرب العربي (جنوب غرب المتوسط) و الساحل الإفريقي:

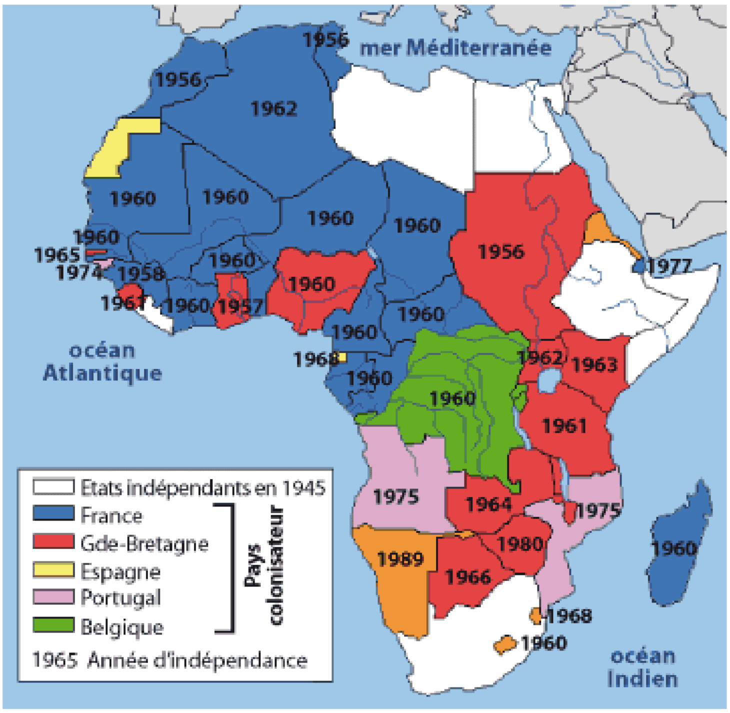
---

[1] سلطان فولي حسن، **دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية و العولمة في افريقيا**، في: قراءات افريقية، العدد 05، يونيو 2010، ص. 30.

[2] جميل زيد، **افريقيا السوداء و الرجل الأبيض: بين ماض أليم و مستقبل مجهول**، في: قراءات افريقية، العدد 05، يونيو 2010، ص. 82.

[3] سلطان فولي حسن، **نفس المرجع و الصفحة.**

[4] محمد أحمد طه، **قضايا افريقيا و النظام العالمي الجديد**، في: السياسة الدولية، العدد 113، ص. 59.



خريطة رقم 07: المستعمرات الأوروبية في افريقيا

المصدر : http://www.memo.fr/Media/Afrique_Decolonisation.gif

ظهر في فترة الحرب العالمية الأولى شكل جديد من أشكال الاستعمار أقرته "عصبة الأمم"، بحيث كرست نوعا جديدا من الاستعمار المتمثل في "الانتداب"[1]، بحيث ورد إجازته في المادة 22 لميثاق عصبة الأمم بوصفه طريقا للنهوض بالشعوب القاصرة و الأخذ بيدها لتكون قادرة على تسيير أمورها، لكنه في الحقيقة كان أسلوبا للاستعمار و وسيلة لامتصاص الشعوب.[2] كما لا يخفى لنا أن المستعمرين الأوروبيين عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى قاموا بزج شعوب القارة الافريقية – على وجه خاص دول المغرب العربي و دول الساحل الافريقي – في هذه الحرب من خلال تجنيدهم إجباريا؛ واصلت معاناة هذه الشعوب من الاستعمار و من المشاركة في الحرب إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

[1] الانتداب: تقاسم الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ممتلكات الدول بحجة النهوض بها.

[2] جميل زيد، **نفس المرجع و الصفحة.**

اتسمت منطقة الساحل الإفريقي في الفترة التي سبقت مجيء الاستعمار بنمط شامل للحياة و التقاليد و اللغة، إلاَّ أنَّ الاستعمار بوسائله السياسية و بأبحاثه الأنتروبولوجية صاغ نمط جديدا من العلاقات أسس لما يعرف بالنزاعات القبلية و الإثنية.[1]

2- العلاقات في ظل الحرب الباردة:

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعد الدول الأوروبية و خاصة دول جنوب أوروبا الغربية اقوى دول العالم، فقد ظهرت قوتان عالميتان جديدتان هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي. على هذا الأساس اصبح عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ذات القطبية الثنائية بعد ان كان عالم متعدد الاقطاب وهذا يعني ان العالم انقسم الى معسكرين غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، و اندلعت بينها حربا غير فعلية أساسها الصراع على المصالح و التسابق على احتواء العالم من أجل تحقيق هذه الأخيرة و من تم بسط السيطرة على الدول و كذا مناطق النفوذ و الثروات الطبيعية، و سميت هذه الحرب ب "الحرب الباردة".

أصبحت الدول الإفريقية في خضم التحولات الذي عرفتها فترة الحرب الباردة مسرحا للصراع الدولي حيث كانت لكل معسكر سياسة خاصة به، فالولايات المتحدة مارست سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي عسكريا و محاصرته اقتصاديا و سياسيا، أمّا هذا الأخير سارع إلى تقديم العون و الحماية لبعض الأنظمة الافريقية.[2] و لقد ساعدت تلك التحولات لعودة دول أوروبا الغربية بقوة إلى الساحة الافريقية و دعم مراكز نفوذها التقليدي، بحيث كانت منحازة للمعسكر الغربي الرأسمالي ممّا دفع بالولايات المتحدة الأمريكية مراعاتها في افريقيا في فترة الخمسينات و الستينات.

عرفت دول الافريقية عامة و دول الساحل الإفريقي و المغرب العربي خاصة في فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين، حركات التحرر الوطني التي استطاعت افريقيا من خلالها هذه الدول اتباع مسار الكفاح المسلح من أجل التحرر أو من خلال النهوض بالهويّة الافريقية بأبعادها القارية المتماسكة،[3] و بالتالي في عقد الستينيات و ما تلاه حصلت الدول الإفريقية على استقلالها، و اتجه بعضها البعض نحو النمو الاقتصادي، إلاّ أنّ سياسة الدول الغربية و بوجه الخصوص الدول

[1] محمد سعيد القشاط، **عرب الصحراء الكبرى الطوارق**، طرابلس: مركز الدراسات و أبحاث شؤون الصحراء، 2005، ص. 19.
[2] محمد أحمد طه، **نفس المرجع و الصفحة.**
[3] نعمة كاظم هاشم، **الحكم و السياسة في افريقيا**، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص. 25.

الاستعمارية الأوروبية السابقة كانت تجتهد في عدم تشجيع مثل هذا الاتجاه حتى تظل افريقيا مصدرا للمواد الأولية رخيصة الثمن و منخفضة القيمة و تظل سوقا للمنتجات الغربية.[1]

3- العلاقات في ظل النظام الدولي الجديد:

يستخدم مصطلح النظام الدولي الجديد في سياق الإشارة إلى محصلة التطوّرات التي أحدثتها الحرب الباردة في بنية و اهتمامات النظام الدولي، و تحلل و اختفاء الاتحاد السوفياتي، و من ثم التحول عن نظام القطبية الثنائية إلى نظام جديد أحادي القطبية. نتيجة للتحوُّلات الكبرى على الساحة الدولية، بدأت الدول الأوروبية تغير في نظرتها و مفهومها إلى السائل المتعلقة بمصالحها القومية، و خاصة في تلك المسائل المتعلقة بطريقة تعاملها مع دول الضفة الجنوبية، و لقد أصبح لها مفهوم جديد للقوّة الذي تحول من المفهوم الصلب المتعلق بالقدرات العسكرية إلى المفهوم اللين الذي يشمل و بصورة تصاعدية عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية،... الخ.

شهدت مرحلة النظام الدولي الجديد نشأت بيئة جديدة أثرت في العلاقات الأوروبية بدول الساحل الإفريقي. فمن جهة الدول الأوروبية، كان من الضروري تقديم المساعدة لترسيخ عملية التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية و إعادة النظر في الترتيبات الدفاعية الأوروبية على ضوء العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في اطار الحلف الأطلسي.[2] في هذه الفترة الزمنية قامت دول غرب أوروبا في توجيه سياساتها نحو بناء كيان أوروبي موحد على جميع الأصعدة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية...)، و تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التى استطاعت فى النصف الأول من التسعينات المحافظة على علاقات وطيدة بمستعمراتها الأفريقية السابقة، بل ربما كانت الدولة الأولى فى هذا المجال، إذا ما قورنت بالدولة الاستعمارية الأخرى، مثل إيطاليا والبرتغال (اضافة الى بريطانيا)، فتمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة فى علاقاتها الأفريقية، نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها فى بعض الدول الأفريقية فى المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية وكانت لهذه السياسة مرتكزات هامَّة، تهدف إلى الإبقاء على دورها المؤثر فى السياسة العالمية.[3]

---

[1] حسن سلطان فولي، **المرجع السابق**، ص. 31.
[2] محمود أبو العينين، **المرجع السابق**، ص. 13.
[3] إجلال رأفت، **السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء**، في: السياسة الدولية، يوليو 2001. منشور في موقع الأهرام الرقمي، متوفر في الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264

المبحث الثاني: التنافس الدولي في الساحل الإفريقي:

أدّت الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى احتدام التنافس الدولي عليه حيث بدأ ذلك من خلال استغلال الدول الكبرى للصراعات الإقليمية بين دول المنطقة و التي نبعت في الواقع بسبب الحدود الموروثة من العهد الاستعماري و الصراعات المحلية داخل الدول نتاج الصراع الإثني و الطائفي ذي الأبعاد السلطوية و الاجتماعية، و هي المشكلات التي ظلت منذ ذلك الوقت سببا لأزمة عنيفة في المنطقة.[1]كما بين الواقع الاقتصادي لهذه الدول أنّها من بين أفقر دول العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن و النفط و اليورانيوم...الخ، و مواد طبيعية أخرى، ممّا جعل القوى العالمية الكبرى تولي اهتماما خاصا بالمنطقة، بحيث هناك عدة عوامل تفسر هذا الاهتمام من بينها:[2]

- ✓ الموارد الطبيعية التي تتنافس عليها القوى التقليدية و الناشئة في العالم.
- ✓ وجود الحركات الجهادية على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا، اضافة إلى ضعف و هشاشة السلطة في دول الساحل الإفريقي.
- ✓ إمكانية تحول المنطقة ملاذا آمنا للإرهاب و تحولها لـ "ساحلستان" (نسبة إلى أفغانستان)
- ✓ قضية الطوارق الذين يمثلون أقليات في عدة دول من الساحل الإفريقي (مالي، بوركينافاسو، تشاد، ليبيا، النيجر)

أصبح الساحل الإفريقي مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى و بوجه الخصوص بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و كذا الصين، و ذلك راجع لخصوصيات هذه المنطقة من النواحي الاستراتيجية، الاقتصادية، السياسية و الأمنية. بحيث لاحظنا أن هذه القوى أصبحت تتسابق لترسيخ وجودها في دول المنطقة من خلال عدة استراتيجيات مستعملة عدة وسائل و اليات من أجل تحقيق أهدافها المرتبطة أساسا بالثروة النفطية التي تكسبها دول الساحل الإفريقي.

سنركز في هذا المبحث على التواجد الفرنسي و الأمريكي و الصيني في افريقيا عامة و في دول الساحل الإفريقي خاصة و ذلك عبر التطرق لعدة نقاط أساسية أهمها الخلفية التاريخية لعلاقات هذه القوى بالمنطقة و أهدافها المعلنة و المخفية من وراء هذا التواجد.

---

[1] Mehdi Taje, **Les enjeux sécuritaires dans le Sahel**, In : Tribune Libre, N° 08, Centre français de recherche sur le renseignement, Paris, Juin 2010, p. 06.

[2] يحي زبير، **الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب**، في تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص. ص. 02-03.

المطلب الأوّل: التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي.

1- الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي:

تمثل منطقة الساحل الأفريقي نقطة تقاطع جزء من امتدادات "المنظمة الدولية للفركفونية" التي أسستها فرنسا، بحيث ترى هذه الأخيرة أن دول المنطقة مستعمراتها السابقة التي لها الحق الطبيعي لمواصلة النفوذ الذي يصل إلى حد التدخل في شؤونها الداخلية ما إذا استدعت مصالحه ذلك. و استطاعت فرنسا أن تستحدث أطرا بديلة لتثبيت موطأ قدمها بدول المنطقة من أهمها يشار إلى الاتفاقيات و المعاهدات العسكرية الدفاعية الثنائية كتلك الموقعة مع السنغال في مارس 1974، موريتانيا في سبتمبر 1976، النيجر في فيفري 1977، و مالي في أكتوبر 1974.[1] كما توجد في مواد الدستور الفرنسي الذي تبنته فرنسا يوم 27 أكتوبر 1946 إنشاء الإتحاد الفرنسي و الذي بموجبه تمّ ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة إلى الدولة الأم و بموجب تلك المادة الملزمة أضحت كل أقسام الدول المحتلة في شمال افريقيا و غربها و شرقها تابعة لما سمي بالتنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية (**OCRS**).[2] بحيث هذا المشروع هو مشروع سياسي، عسكري و اقتصادي جسده رجل الدين الفرنسي الأب فوكو **Le père Foucauld** عندما ألقى فكرته حول تنظيم منطقة صحراوية ذات نفوذ فرنسي بداية من اقليم تيديكلت **Tidikelt** [3] (في عين صالح، رقان، الجزائر).

[1] Mohamed Tété Madi Bangoura, **Violence et conflits en Afrique**, Ed : L'Harmattan, Paris, 2005, p. 117-122.
[2] Ibid., p. 117.
[3] André Bourgeot, **Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)**, In : NAQD, N° 31, 01/2014, p.156-162.



خريطة رقم 08: تواجد الإستعمار الفرنسي في الأراضي الصحراوية الإفريقية.

<u>المصدر:</u>

André Bourgeot, **Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)**, In : NAQD, N° 31, 01 /2014.

ساعدت التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، في تطور العلاقات بين فرنسا و دول القارة الافريقية من جهة و دول الساحل الافريقي من جهة أخرى. فتداعيات الحرب العالمية الثانية، اشتداد حركة التحرر الوطني، انهزام النازية الغربية و نشوء الأمم المتحدة، ظهور الاتحاد السوفيتي و معسكره الشرقي الإشتراكي كقوة عظمى، كل ذلك ساهم في بروز ظاهرة الإستقطاب الدولي، و كان يعني نهاية عصر أوروبا الغربية و تراجع وزنها النسبي في العالم و بداية لتصفية مستعمراتها، خصوصا بعد انهيار النظام الاستعماري في آسيا ممّا جعل الدول الإستعمارية الأوروبية في مقدمتها فرنسا، تركز جهودها على كيفية استغلال مستعمراتها الافريقية.[1]

تطوّرت العلاقات الفرنسية بدول الساحل الافريقي بعد انتهاء المرحلة الاستعمارية، و أخذت منحى آخر هو التعاون في شتى المجالات و عبر عدّة آليات من بينها: التعاون في المجال الأمني و النقدي (**Franc CFA**)، التعاون العسكري عن طريق المساعادات التقنية (**AMT**)، برنامج تعزيز قدرات الدول الافريقية لحفظ السلام (**RECAMP**)، و التعاون في المحال الثقافي (عن طريق الفرانكفونية **Francophonie**).[2] تبقى المعاهدات و البروتوكولات المتعلقة بالتعاون الأمني العسكري

[1] محمد أحمد طه، **المرجع السابق**، ص. 75.

[2] Philippe Hugon, **La France et l'Afrique : vers une nouvelle équation stratégique ?**, In : Les défis stratégiques africains : Exploration des racines de la conflictualité, (éditeur : Jean Dufourcq), Cahiers de l'IRSEM, p. 126.

هي من بين آليات التعاون القديمة التي تربط فرنسا بدول الساحل الإفريقي. بالتالي احتفظت فرنسا بوجودها العسكري في القارة الافريقية منذ عملية تصفية الاستعمار، و ذلك بعقد اتفاقيات متعددة تمكنها من البقاء كشريك مميز لهذه الدول.

2- الساحل الإفريقي في الحسابات الفرنسية:

تراجع دور فرنسا في الساحة الدولية بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929، ما جعلها تتراجع نحو مستعمراتها لحماية اقتصادها و تجارتها الخارجية من تداعيات هته الأزمة، فقامت بتوفير منطقة الفرنك سنة 1939، إلا أنه تم انشاءها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 في المستعمرات الفرنسية بافريقيا، بهدف عدم تأثر قيمة الفرنك الفرنسي على أسواق الممتلكات الافريقية لفرنسا في تلك الفترة.[1] يركز نظام فرنك الجماعة الفرنسية بافريقيا على المبادئ التالية:[2]

- حرية حركة رؤوس الأموال بين فرنسا و منطقة الفرنك الفرنسي.
- مركز احتياطي النقد الأجنبي في الخزانة العامة الفرنسية.
- تثبيت التكافؤ بين اليورو و الفرنك CFA.
- حرية التحويل من الفرنك CFA إلى اليورو Euro.

تعود بوادر الاهتمام الفرنسي الخاص بمنطقة الساحل الافريقي الى سنة 1957، أين صادق البرلمان الفرنسي على قانون انشاء " المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية **Organisation commune des régions sahariennes**".[3] كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات منها: اتفاقيات للتعاون العسكري و الأمني مع معظم دول المنطقة (موريتانيا في سبتمبر 1976، النيجر في فيفري 1977، مالي في أكتوبر 1974، و تشاد في). و لتفعيل هذه الاتفاقيات أكثر ممّا هي عليه، تمّ اتخاذ اطار جديد للعلاقات الفرنسية بدول افريقيا عامة و دول الساحل الإفريقي خاصة، يتمثل في برنامج تعزيز القدرات الافريقية لحفظ السلام RECAMP في منتصف تسعينيات القرن الماضي، كمشروع مشترك

---

[1] Le Franc CFA : **Un outil de contrôle politique et économique sur les pays de la zone Franc**, 22 mars 2010, Disponible sur : http://survie.org/francafrique/colonialisme/article/le-franc-cfa-un-outil-de-controle

[2] Philipe Henry Dacoury-Tabley, **Comprendre les mécanismes monétaires de la zone Franc CFA : les principes de la coopération monétaire entre la France et les pays de la Zone Franc CFA**, In : Le Temps, 24.10.2011, disponible sur : http://news.abidjan.net/h/388506.html

[3] Yvan Jonchay, **L'infrastructure de départ du Sahara et de l'Organisation Commune des Régions Sahariennes** (O.C.R.S.), In: Revue de géographie de Lyon, Vol. 32, N° 04, 1957. p. 277-292.

لتحيق الأمن الجماعي. و قد أعدت وزارة الخارجية الفرنسة عام 1997، هذا المشروع السايسي و الاقتصادي و الأمني، ركز على ما يلي:[1]

- تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية الفرنسية.
- دعم العلاقات بمختلف أنواعها مع الحكومات المدنية و العمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية في افريقيا.
- إعداد نخب سياسية واعية في الدول الافريقية بما يعني خدمة المصالح الفرمسية.
- دعم برانمج التنمية و الإصلاح السياسي و الاقتصادي.
- إعادة تنظيم الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا، بحيث يرتكز على الجانب التقني بتوفير خبراء و مستشارين في مجال التدريب و التطوير.

3- أهداف فرنسا من التواجد في الساحل الإفريقي:

تسعى فرنسا من وراء تواجدها في منطقة الساحل الافريقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها المباشرة التي أعلنت عنها في مختلف المناسبات الدولية و الإقليمية و في مختلف الاتفاقيات التي عقدتها مع دول المنطقة، و منها الأهداف غير المباشرة التي لم تصرح بها علنا إلاّ أنّه يمكن استنتاجها من وراء مجموعة من الاعتبارات أساسها الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها هذه المنطقة و التي جعلتها مسرحا لتنافس القوى الكبرى عبر فترات زمنية سابقة، اضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية.

يتمثل الهدف الأول و الأساسي للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي هو الوصول إلى الموارد الأولية الإستراتيجية من نفط و يورانيوم، و تقديم فرص متميزة لشركات متعددة الجنسيات الفرنسية مثل شركة توتال Total، كما أنّ الاستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن و المحروقات بل في مجالات عدّة ؛ فقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة السمراء من خلال العديد من الآليات أهمها التجارة البينية مع الدول الافريقية، و كذا الاستثمارات فيها في قطاعات مختلفة، و كذا انشاء شبكة مواصلات تربطها بهذه المنطقة.[2]

[1] يوناس بول دي مانيال، **الدور الفرنسي في افريقيا... تاريخه و حاضره و مستقبله**، في: قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص 63.

[2] Thomas Deltombe, Benoit Orval, **Quand la françafrique passe au privé**, In : Recherches Internationales, N° 85, Janvier/ Mars 2009, p. 41. Disponible sur : http://www.recherches-internationales.fr/RI85_pdf/RI85_Deltombe.pdf

تتركز المصالح الفرنسية في القارة من الناحية الاقتصادية في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات و السلع الفرنسية المصنعة و الحصول على مواد أوّلية لتنمية الصناعات الفرنسية خصوصا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه المواد داخل أرضها، و قد استطاعت تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة من خلال العديد من الآليات من أهمّها: التجارة البينية. و تعتبر فرنسا المستورد الأول للمواد الخام و المصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية في القارة، كما أنّ استثماراتها من أهم الاستثمارات الأجنبية فيها، كما تعمل على إنشاء شبكات مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة و بين هذه الأجزاء و فرنسا.[1] كما لا يخفى لنا أن الساحل الإفريقي يشكل منطقة نفوذ بامتياز بالنسبة لفرنسا، فهي تؤمن لها حاجياتها الطاقوية المتعددة، خاصة في النيجر الذي تتواجد فيه منذ مدة طويلة بهدف استخدام اليورانيوم، إلا أنها أصبحت منذ سنوات عديدة تواجه منافسة حقيقية بعدما منحت حكومة النيجر العديد من تصاريح التشغيل للشركات الكندية، الصينية، الاسترالية، الروسية، الهندية و من جنوب افريقيا...، ممّا تسبب لقطع فرنسا للمراسلات السابقة، و دفعها إلى تأمين أفضل لامتداداتها من اليورانيوم في البلاد.[2]

تهدف فرنسا من الناحية السياسية إلى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية، و ذلك بانشاء تجمع سياسي فرانكفوني في افريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، بالتالي انشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني-الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية (احياء لمبادئ ديغول الجيوسياسية المناهضة للمبادئ الأمريكية)؛ كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية، و ذلك بتوظيفها أدوات اقتصادية و ثقافية متعددة عبر انشاء شبكات للتعاون و التبادل الاقتصادي و التكنولوجي لدعم تنمية الدول الفرانكفونية.[3]

تهدف فرنسا في سياستها الخارجية على الحفاظ على دورها الريادي في الساحة الدولية، و بوجه خاص في مستعمراتها القديمة، و كذا الحفاظ على مراكز قوتها في النظام الدولي (في المنظمات الإقليمية و الدولية). كما تسعى في الوقت الحالي، لاحتواء النفوذ الأمريكي و خاصة الصيني المتزايد في منطقة الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة على طول منطقة الساحل الافريقي.

---

[1] يوناس بول دي مانيال، **المرجع السابق**، ص 64.

[2] Henri Plagnol, François Loncle, Op.cit., p. 19.

[3] يوناس بول دي مانيال، نفس المرجع و الصفحة.

المطلب الثاني: التواجد الأمريكي في الساحل الإفريقي.

1- الخلفية التاريخية للتواجد الأمريكي في افريقيا:

ظلت افريقيا لوقت طويل على حافة أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فاتسمت السياسة الأمريكية تجاه افريقيا منذ تأسيس الجمهورية عام 1789 و حتى سنوات الحرب الباردة بنوع من التهميش و الإهمال، و ذلك يرجع لعدة أسباب و عوامل يفترض أنها كانت تعيق تطور العلاقات الأمريكية-الافريقية في هذه الفترة الزمنية، من بينها:[1]

- ✓ بحكم وجود القوى الاستعمارية الأوروبية المسيطرة على هذه القارة منذ مؤتمر برلين 1884-1885.
- ✓ هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل و الإعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه افريقيا.
- ✓ و منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية، السياسية، الثقافية كما تراه الإدارة الأمريكية.
- ✓ و منها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي و مواقف الدول الصديقة و المنافسة و العوامل الاستراتيجية في خضم المنافسة.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفوذ الأوروبي داخل القارة الإفريقية من أجل تحقيق أهدافها في فترة الحرب الباردة، إلاّ أنّ المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي و تزايد المنافسة على القارة الافريقية و منطقة الساحل الافريقي بوجه الخصوص، أدَّت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو افريقيا و إعادة ترتيب أولوياتها و أهدافها. و من أهم العوامل التي أدّت إلى تغيير التوجه الأمريكي نذكر:[2]

- ✓ إزدياد المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الافريقية في عصر العولمة، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي لافريقيا و الساحل الافريقي و الثروات الطبيعية و

---

[1] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه افريقيا و انعكاساتها الدولية**، عمان: دار المجدلاوي، 2005، ص. 07,

[2] لحسن الحسناوي، **التنافس الدولي في افريقيا... الأهداف و الوسائل**، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29، شتاء 2011، ص. ص. 107-108.

خطوط التجارة، تدفع دوما إلى تأكيد أهمية القارة السمراء في منظومة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

- ✓ تغير الرؤى و التصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات و الصراعات التي تعانيها بعض المناطق المعينة في افريقيا مثل منطقة الساحل الافريقي، فصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار و الأمن في هذه المناطق، نظرا لما تتوفر عليه من موارد طبيعية خاصة النفط.
- ✓ تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الافريقي بالحركية و الحيوية و الإستباقية و اعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على الجمع بين العسكراتية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية، و الإصلاح السياسي و الاقتصادي.

يعود بدايات الاهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى حقبة الامبريالية، و ذلك عندما تزايد الاستغلال الاستعماري للقارة الإفريقي، و بدأت تبرز أهميتها ثرواتها و امكانياتها و موقعها الجغرافي المتزايد الأهمية. و قد شرع رأس المال الأمريكي في التواجد في القارة بصورة تدريجية بدءا من ليبيريا و التي أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية قاعدة أمامية تجارية و بحرية استراتيجية رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة افريقيا الغربية.[1]

2- الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي:

بدأ التواجد الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الافريقي بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، بعد المشروع الذي جاءت به إدارة كلينتون المسمى بمشروع " ايزنستايت **Eizenstat** " من أجل تقوية الروابط الاقتصادية مع شمال افريقيا و اشراك هذه الاخيرة في اقتصاد السوق.[2] تبلورت أهمية القارة الافريقية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001، باعتبارها منطقة ذات أهمية جيوسياسية و أولوية عالمية، و قد حصل الساحل الافريقي بصفة خاصة على اهتمام السلطات الأمريكية، و خصصت هذه الأخيرة برنامجا خاصا بهذه المنطقة و وفقا للبنتاغون، أربعة دول من المنطقة (تشاد، النيجر، مالي، مريتانيا) هي أكثر عرضة للاختراقات الإرهابية و ذلك بسبب حدودها المشتركة مع الجزائر، ليبيا و السودان.[3] نقلت إدارة بوش الإبن الحرب على الإرهاب إلى القارة

---

[1] جميل مصعب محمود، **المرجع السابق**، ص. ص. 16-17.

[2] Bérangère Rouppert, **Les États sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux : Le cas de l'Union européenne en particulier**, In : Note d'analyse du GRIP. 06 décembre 2012, Bruxelles. p. 04.

[3] Djibril Diop, **l'Afrique dans le nouveau dispositif sécuritaire des États-Unis de la lutte contre le terrorisme a l'exploitation des opportunités commerciales : les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain**, In : http://www.cerium.ca/img/pdf/AfriqueUSApdf

السمراء، خوفا من تعارض الجماعات الإرهابية لمصالح الولايات المتحدة في منطقة غرب افريقيا، لا سيما بعد بروز الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها خليج غينيا بالنسبة للأمن الطاقوي الأمريكي، و لقد أدى هذا الرأي إلى زيادة التعاون العسكري مع هذه الدول البترولية، و هي السمة الجديدة في العلاقات الأمريكية-الافريقية التي باتت تركز على الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي.[1]

في اطار التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري بين افريقيا و الولايات المتحدة، أصدر الرئيس كلينتون في 18 ماي 2000 قانونا سمي بقانون النمو الفرص الافريقي **Africain Growth Opportunity Act AGOA** يسمح هذا القانون و يتيح لبلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالتصدير للولايات المتحدة منتجات مطابقة للمعايير التي وضعها نظام الأفضليات المعمم **(SGP)** دون دفع رسوم جمركية و بدون حصص. الاتفاق الأوّل حدد بالأساس للملابس و المنسوجات و ليكون مؤهلا للمشاركة في هذا الاتفاق، يتعين على البلدان الافريقية احترام حقوق الإنسان و التعددية السياسية و ممارسة الليبرالية الاقتصادية و بالأخص الانفتاح على الاقتصاد و الاستثمارات الأمريكية.

يظهر الاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الافريقي جليا من خلال الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكية هي: اكسون موبيل، بتروناس و شيفرون، لها 95% من استثمارات النفط التشادي. و تخطط هذه الشركات إلى مد خط البترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء "عروس" السوداني مخترقا "دارفور" إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول "دوبا" التشادية ليصب في المحيط الأطلسي.[2] و تعود أهمية النفط الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل أهمها : تمتع الدول الافريقية المنتجة للنفط بقدر يعتمد به من الحرية بشأن سياسية الانتاج و تصدير الأسعار، حيث إنّ معظمها لا ينتمي لمنطقة الأوبك OPEC بالإضافة إلى تراجع انتاج النفط في مناطق عديدة و خاصة في خليج المكسيك و بحر الشمال و ذلك مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الافريقي و دخول دول جديدة في ميدان انتاج النفط مثل موريطانيا، تشاد، و الصحراء الغربية، فضلا عن جودة المنتج و قرب مناطق النفط في غرب و جنوب افريقا من السواحل الشرقية الأمريكية بما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أنّ خطوط نقل النفط من افريقيا تمر عبر مناطق أكثر أمنا نسبيا من منطقة الخليج و الشرق الأوسط و هي ميزة في غاية الأهمية خصوصا إذا علمنا أنّ حجم الإنفاق

---

[1] Robert D. Grey, **Africa**, In: Mary Buckley and Robert Singh, The Bush doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences, Routledge, 2006, p. p. 121-122.

[2] عبد الله صالح، **الأزمة التشادية ... إلى أين؟**، في: السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، المجلد 43، أفريل 2008، ص. 129.

الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا.[1] و لتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الافريقية تتحرك الولايت المتحدة الأمريكية وفق ثلاث محاور أساسية هي:[2]

- المحور التجاري: من خلال دعم التبادل التجاري.
- المحور السياسي: من خلال رفع شعار الديمقراطية و حقوق الإنسان، و الذي بدأ منذ عهد إدارة كلينتون Clinton إلى يومنا هذا.
- المحور العسكري: عن طريق تعزيز الوجود العسكري في القارة سواء في اطار تعاون ثنائي أو تعاون متعدد الأطراف.

مثلت مبادئ الديمقراطية و اقتصاديات السوق و احترام حقوق الانسان بعد انتهاء الحرب الباردة، المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية في القارة الافريقية عامة و في منطقة الساحل الافريقي خاصة، و تشمل هذه السياسة تنشيط دعم الديمقراطية، المعونة الموجهة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، بناء اقتصاديات السوق الحرّة، الاهتمام بالمخاوف البيئية و احترام حقوق الإنسان و كذا تنشيط الدور الأمريكي في حل النزاعات.[3]

3- الأهداف الأمريكية وراء التواجد في الساحل الافريقي:

حددت استراتيجية الأمن القومي الأهداف الأمريكية في:[4]

- ضمان حصول القوات الأمريكية على عدد من التسهيلات الجوية و من الموانئ في افريقيا.
- المساهمة في تعزيز احترام الديمقراطية و حقوق الإنسان بين القوات الإفريقية المسلحة.
- التعاون في وضع وسائل اقليمية بين الأفارقة للمساندة أو لتأسيس السلم.
- المساعدة على وجود عسكري محدود في افريقيا من أجل التدريبات و التمارين.

[1] أيمن شبانة، **النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**، في: قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص. ص. 81-82.

[2] لحسن الحسناوي، **المرجع السابق**، ص. ص. 111-112.

[3] Daniel H. Simpson, **U.S. Africa Policy : Some possible courses adjustment**, Strategic Studies Institute, U.S. Army College, August 1994, p. 16.

[4] Yves Boyer, **Le regain d'intérêt américain pour l'Afrique : Quelles conséquences militaires et stratégiques**.

أصبح الساحل الافريقي يمثل الجبهة الجديدة فيما أسمته إدارة "بوش الابن" الحرب العالمية على الإرهاب، و خاصة مع بروز خليج غينيا كمصلحة حيوية أمريكية، هذا ما يشكل أساس سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي، التي تتراوح بين التعاون العسكري مع الحكومات المحلية في مواجهة ظاهرة الإرهاب، و تعزيز الديمقراطية بالتركيز على الإصلاحات القانونية و الضغوط في سبيل تحرير أسواق الطاقة عموما، و أسواق النفط بشكل خاص.[1] بالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في القارة الإفريقية و بوجه الخصوص في الساحل الإفريقي من أجل حماية الإمدادات و خطوط الأنابيب الحيوية، كما تبين أنّ الغرض من التدابير العسكرية و الجهود الأمنية في هذه المنطقة لا يكمن في تعزيز الأمن فيها أو حفاظا للسلام كما جاء في خطابات "بوش الإبن"، و لا هي جزء من الحرب على الإرهاب بل جزء من التدافع الجديد الذي تشهده منطقة الساحل الافريقي.[2]

تخطط الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، على رفع وارداتها النفطية من افريقيا من 16% إلى 25% بحلول عام 2015، سعيا منها في التحكم في انتاج النفط العالمي و في أسعاره. كما تسعى لتأمين احتياجاتها من النفط و توزيع مصادر الواردات في ضوء الأزمات العنيفة التي عرفها سوق النفط العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي، و شيوع استخدام النفط سياسيا، مع تزايد الاستهلاك الأمريكي من النفط مقابل تناقص إنتاجه على المستوى الوطني، هذا ما دفع بواشنطن إلى السيطرة على منابع النفط في جميع أنحاء العالم. على هذا الأساس، تكاد الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفرد ب "مفهوم خاص لتأمين النفط" الذي لم يعد يقتصر على مجرد البحث عن مصادر النفط و تأمين طرق الوصول إليها، و إنَّما يشمل أيضا حماية تلك المصادر من الأخطار أو التهديدات القائمة و المحتملة، و كذا الحفاظ على استقرار أسعار النفط، و منع القوى المنافسة من النفاذ إلى تلك المصادر و الاستحواذ عليها.[3]

يمكن تلخيص الدوافع الأمريكية في الاستثمار في افريقيا عامة و الساحل الإفريقي خاصة لعدة عوامل أساسية تتمثل في:[4]

---

[1] Cédric Jourde, **The Role of The United States in Western Africa : Tying Terrorism to Electoral Democracy and Strategic Resources**, In: Hegemony or Empire?: The redefinition of US Power under George W. Bush, (S.D: Charles-Philippe David and David Groudin), Ashgate Publishing Limited, 2006, p. 183.

[2] Robert D. Grey, Op.cit. , p.131.

[3] أيمن شبانة، **المرجع السابق**، ص. ص. 80-81.

[4] Jennifer G. Cook, **De Clinton à Obama: Les États-Unis et l'Afrique**, In : Politique Étrangère, 02/2013. p. 68.

- التواجد في القارة الإفريقية هو مصلحة مباسرة للولايات المتحدة الأمريكية، فمن أجل مكافحة كل ما هو تهديد لمواطنيها، أمنهم، رفاهيتهم و الأراضي الأمريكية و ممتلكاتها (خاصة في مجال الطاقة و المناجم).
- أولويات مرتبطة بالمبادئ الأمريكية كالديمقراطية، حقوق الإنسان، مكافحة الفقرو الإستجابة للأزمات الإنسانية، هذا ما يعكس الرؤية الأمريكية لدورها في العالم.
- تريد الولايات المتحدة تشكيل العالم، و خلق مناطق نفوذ، و اقامة تحالفات من أجل تدعيم سياستها الخارجية.
- اعتبار هذه المنطقة كمسرح مواجهة غير مباشرة لمجموعة من التفاعلات (حرب ايديولوجية، الصراع على النفوذ،...).

المطلب الثالث: التواجد الصيني في الساحل الافريقي.

1- صعود القطب الصيني عالميا و افريقيا:

وجدت الصين نفسها مع انهيار الاتحاد السوفيتي في محيط جد مرغوب، و ربما لأوّل مرّة في التاريخ الصيني المعاصر، لا توجد هناك دولة قوية لها الرغبة أو القدرة لشن عدوان عسكري حاسم ضدها، و أصبحت الصين أحد أكبر اقتصاديات العالم نموا؛ كان ناتج الصين الداخلي الخام في منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات ينمو في حدود 6.9% ، و هو النمو الذي لم تعرفه في تلك الفترة سوى دولتين هما تايلاند و كوريا الجنوبية.[1]

يعدّ الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة و الواعدة بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة عام 1979، و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الإشتراكي الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية. و على ضوء المتغيرات الدولية تبلورت توجهات السياسة الخارجية الصينية، نظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل و أهمية توسيع العلاقات و الانضمام للتكتلات العالمية.

[1] Joseph Grieco, **China and America in The New World Policy**, In: Corolum. W. Pumphrey, The Rise of China In Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002, p. p. 22-23.

استطاعت الصين الإنقاص من نسبة الفقر، حيث أخرجت حوالي 450 مليون شخص من حدّة الفقر، أمّا الجزء من السكان الذين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم تتجاوز 64% سنة 1981، و وصل إلى 17% سنة 2001، أما في المناطق الريفية فنسبة الذين يعيشون بقدرة شرائية تقدر ب 1,08 دولار في اليوم انخفضت من 79% إلى 27%.[1]

يعدّ اقتصاد الصين الأسرع نموا في العالم في الربع الأخير من القرن الماضي، ممَّا زاد من حاجتها إلى طاقة هائلة. و في مدّة عشر سنوات فقط، تحوّلت من مصدر للنفط إلى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين له في العالم،[2] سارعت الصين لبناء معامل لتكرير النفط. على هذا الأساس، بدأت الصين في تبني استراتيجية التوجّه نحو الخارج من أجل تأمين امداداتها من الطاقة، و قد أدّى سعيها للطاقة و غيرها من الموارد إلى دخولها افريقيا بشكل عاجل في السنوات الأخيرة؛ و أخذت تجارة الصين مع افريقيا تزداد بشكل سريع بنسبة 268%، ثاني أكبر نسبة نمو لتجارتها مع العالم –بعد الشرق الأوسط-.[3]

2- الساحل الافريقي في الحسابات الصينية:

عرفت علاقة الصين بإفريقيا حقبة جديدة من العلاقات ابتداءا من عام 1949، هذا الترابط كان أساسا ذو طابع سياسي، ففي فترة الاستعمار و بداية استقلال افريقيا، فإنّ مصلحة الصين في القارة أخذت تتزايد في اطار التضامن مع العالم الثالث لمواجهة القوى الغربية.[4] و في خمسينيات القرن الماضي و تحديدا إلى مؤتمر باندونغ 1955، أين قامت بدور كبير في دعم الدول المستعمرة التي كانت جلها افريقية، ما يعني أنّ ميلاد "منتدى التعاون الصيني الافريقي **Forum De la coopération Sino-africaine**" عام 2000، لم يكن وليد لحظته بل كان ذا جذور امتدت إلى ما قبل استقلال العديد من الدول الافريقية، و هو الإطار الذي لم تتأخر آثاره في الظهور على الواقع، حيث قفز حجم المبادلات التجارية الصينية–الإفريقية من ثلاثين (30) مليار دولار سنة 2004، إلى أربعين (40)

---

[1] François Nicolas, **Chine : bienfaits et revers de la mondialisation**, In : Questions internationales, Dossier : mondialisation et inégalités, Ed : La documentation française, N° 22, Novembre/Décembre 2006, p. p. 48-56.

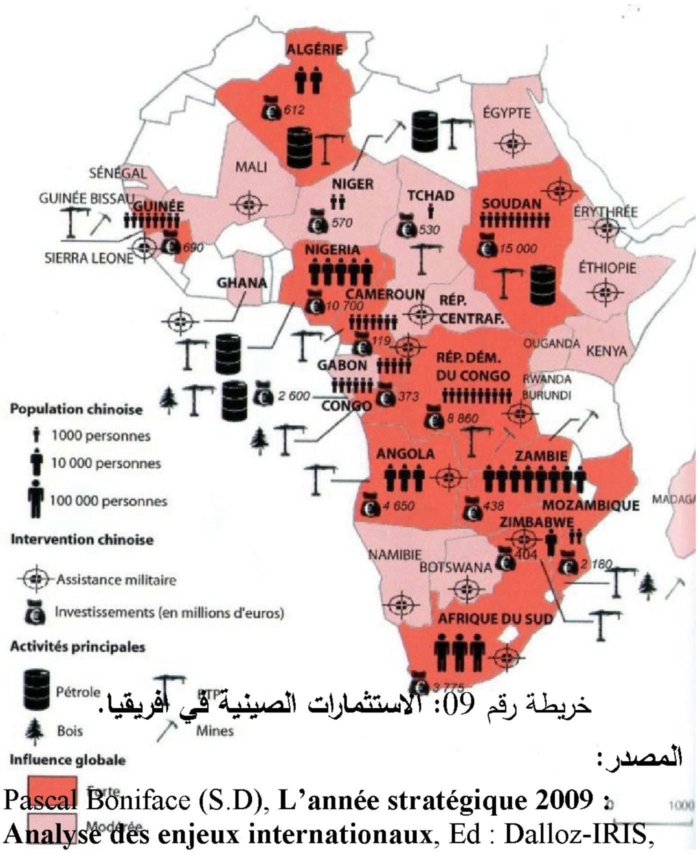
[2] تستهلك الصين حوالي 6,3 مليون برميل من النفط يوميا، و من المتوقع ان يزداد معدل الاستهلاك ليصل إلى 10 ملايين برميل يوميا في العقدين المقبلين.

[3] سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي و ضمان أمن النفط**، في: مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص. 06-24.

[4] François Bart, **Chine et Afrique : une longue histoire, une nouvelle donne géographique**, In : Les Cahiers d'Outre-mer, N° 253-254, Janvier/juin 2011, p. 197.

مليار دولار سنة 2005، ليصل إلى حدود 55,5 مليار دولار سنة 2006، متجاوزا سبعين (70) مليار دولار سنة 2007، ما يشر إلى تطور حجم المبادلات بالضعف في ظرف ثلاث سنوات.[1]

تعتبر الصين ثالث أهم شريك تجاري لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، و قبل بريطانيا، و لقد بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة إلى افريقيا عام 2004 مبلغ 900 مليون دولار أمريكي، و في نفس السنة وصلت واردات الصين من النفط الخام الافريقي نسبة 28,7% وفقا لمجلة المراقب الاقتصادي **Economic Observer**، كما أعلنت شركة الصين الوطنية للنفط البحري **China National Offshore Oil Corporation (CVOOC)** في أفريل 2006، أنّها قد عقدت صفقة بمبلغ 2,3 مليار دولار لشراء 45% من حصة استخراج النفط في حقول نيجيريا البحرية. هذا و تفيد التقارير أن هناك أكثر من 800 شركة صينية تعمل في 49 دولة افريقية.[2] ما أهل الصين أن تكون شريكا اقتصاديا قويا لإفريقيا، و احتلال المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا.[3] لا تقوم الصين باستثمار رؤوس أموالها في جميع المناطق الرئيسية المنتجة للنفط في العالم و حسب، بل حاولت شراء إحدى أكبر شركات النفط الأمريكية " يونوكال **UNOCAL** " و هي تحافظ على علاقات جيدة مع الدول المنتجة، مثل فنزويلا



خريطة رقم 09: **الاستثمارات الصينية في افريقيا.**

المصدر:

Pascal Boniface (S.D), **L'année stratégique 2009 : Analyse des enjeux internationaux**, Ed : Dalloz-IRIS, France, 2008, p. 384.

---

[1] Olivier Charnoz, **Introduction thématique, Le pétrole africain : des clefs pour comprendre**, In : Afrique contemporaine, Vol. 04, N°216, 2005, p. 22.

[2] Jedrzej George Frynas, Manuel Paulo, **A new scramble for African Oil ? Historical, Political and Business perspectives**, In: African Affairs, Vol. 106, N° 423, November 2006, p. 231.

[3] منصور لخضاري، **الساحل الإفريقي و بناء الأمن الوطني في الجزائر**، محاضرات الثقافة العامة 2012، مديرية الإتصال و الإعلام و التوجيه، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، 2012، ص. 57.

Venezuela، هذا و لقد استمرت شركة الصين الوطنية للبترول في عمليات التنقيب عن النفط في السودان.[1](أنظر الخريطة رقم)

على هذا الأساس، بروز الصين يوفر للدول الافريقية المنتجة للنفط فرصا جديدة جيوسياسية و دبلوماسية مواتية، فالصين تقدم خبرتها و قوّتها العاملة، فضلا عن قروض منخفضة الفائدة و حوافز مالية لبناء البنية التحتية، كما أنّها تحرص أيضا على عدم فرض مطالب سياسية مقابل مساعدتها عكس فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتهج ما يعرف بسياسات المساعدات المشروعة، الأمر الذي يسمح للدول الإفريقية الحفاظ على سيادتها. لا تقترح الصين نشر قوات مسلحة على أراضيها، و لا تعطي دروسا في الديمقراطية بالتالي دول افريقيا بما فيها دول الساحل الافريقي التي قد تختلف مع المجتمع الدولي، قد ترى في الصين دعما اقتصاديا و دبلوماسيا جديدا من المحتمل أن يقوم بحمايتها من النفوذ الأمريكي.[2] بحيث هناك العديد من الدول الافريقية ترى في السياسة الصينية اتجاهها في مجال التنمية وأنّها الأفضل، و ترى في النموذج الصيني في مجال التنمية الاقتصادية و السياسية مثلا تحتاج الكثير من الدول الافريقية الاقتداء به.[3]

3- أسباب الاهتمام الصيني بالساحل الافريقي:

يمكن ارجاع الاهتمام الصيني بالساحل الافريقي، و بلوغ الاهتمام ذروته في السنوات الأخيرة لسببين رئيسيين:[4]

أ- إن الصين ترى توطيد العلاقات مع افريقيا من العوامل الرئيسية في بلوغها مرحلة القوى العظمى.

ب- أنّها تهتم بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الغربية على مصادر الطاقة الافريقية، لا سيما البترول و الغاز الطبيعي و غيرها من الموارد الطبيعية و المعدنية المهمة اللازمة للتنمية الصينية، و لا يمكن اغفال أهمية الأسواق الأفريقية لتسويق الإنتاج الصيني المنافس بقوة الانتاج الأمريكي و الغربي.

---

[1] كاميلا برونسكي، **الطاقة و الأمن: الأبعاد الاقليمية و العالمية**، في: التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص. ص. 335-356.

[2] Olivier Charnoz, Op.cit., p. 22.

[3] سلطان فولي حسن، **المرجع السابق**، ص. 32.

[4] نفس المرجع و الصفحة.

تسعى الصين في ظل المنافسة الدولية لمزاحمة النفوذ الفرنسي على هذه المادة الحيوية في النيجر، و العمل على الحد من احتكار المجموعة الفرنسية **AREVA** ، حيث نجحت الشركة الصينية **SOMINA** في انتزاع ترخيص للتنقيب في مناجم "أزليك"، و في أعقاب زيارة الرئيس الصيني للنيجر 04-06 نوفمبر 2010، تم التوقيع على صفقة قدرت ب (53) مليار دولار بين مجموعة **AREVA** و بين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، و ذلك من أجل استلام ما قيمته 20 ألف طن من اليورانيوم من منجم "ايمورارن" على مدار عشر سنوات، و بذلك أنهى هذا العقد احتكار شركة **AREVA** في بيع و تصدير اليورانيوم النيجيري.[1]

يمكن أن نلخص السياسة الصينية اتجاه افريقيا في:[2]

- ✓ إن الصين بوصفها قوة عظيمة تختلف في الكثير من الأشياء عن الولايات المتحدة الأمريكية، و في تفهمها لاحتياجات التنمية الاقتصادية لإفريقيا، و من اهمها احتياج الأفارقة إلى مساند قوي ضد الغزو التجاري الغربي للقارة، من خلال تحرير التجارة؟
- ✓ توجه الصين نحو زيادة فعالية الدول الإفريقية المهمشة أو التي ليس لها دور مؤثر في المجتمع الدولي أو الدول التي تعاني صراعات داخلية من السودان...
- ✓ عدم تدخل الصين في السياسات الداخلية في الدول الإفريقية و كذلك عدم التدخل في المنظمات و التجمعات الإقليمية الإفريقية، و إن كان ذلك لا ينفي تطوير علاقاتها بأحزاب اشتراكية، و امتداد نشاطاتها إلى برامج و مشروعات تتعلق بإيجاد و تكوين نخب تابعة لها، و وضعها شروط للتعاون تمس السياسات الداخلية للدول المتعاونة معها.
- ✓ زيادة زيارات القادة الصينيون للدول الإفريقية للتفاهم و توقيع الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية.

تعتمد الصين في تنفيذ سياساتها اتجاه القارة الافريقية و دول الساحل الافريقي على مجموعة من الأدوات نذكر منها:[3]

- تقديم المساعدات: حيث قررت الصين زيادة المعونات المقدمة للدول الإفريقية و التي زادت من 100 مليون دولار منذ حوالي عقد من الزمان إلى حوالي 2,7 مليار

[1] عادل مساوي، **المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي**، ورقة مقدمة في ندوة: المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص. 07.
[2] سلطان فولي حسن، **نفس المرجع و الصفحة.**
[3] نفس المرجع ، ص. ص. 32-33.

دولار في الوقت الراهن، كما تعتمد على أن يكون تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية عن طريقها مبارة، بعيدا عن المنظمات الدولية و الإقليمية.

- زيادة انتشار اللغة و الثقافة الصينية و ذلك عن طريق توفير أعداد كبيرة من المنح الدراسة.
- زيادة التبادل التجاري بين الصين و افريقيا و قيام الشراكة التجارية بينهما بحيث أصبحت الصين في المرتبة الثالثة من حيث التبادل التجاري بين افريقيا و العالم، و من حيث حجم الاستثمار الأجنبي في اقارة الافريقية و في دول الساحل الإفريقي.

نلاحظ من خلال دراستنا للتنافس الدولي في الساحل الافريقي – على وجه الخصوص التواجد الفرنسي، الأمريكي و الصيني – أنّه بعد نهاية الحرب الباردة، ازداد اهتمام القوى الدولية بهذه المنطقة بالذات (و عموما الاهتمام بالقارة الافريقية)، و بالمكانة الاستراتيجية التي تحتلها على المستوى الدولي، خاصة على ما تحتويه من ثروات طبيعية من معادن و موارد معدنية، من بترول و غاز طبيعي،...الخ.، ممّا جعل هذه القوى تتسارع في التواجد فيها، سعيا منها لاستغلال القدر الممكن من هذه الثروات في أسرع وقت و بأقل تكلفة. و ما يبين لنا هذه الدوافع التنافسية و الإستغلالية، هو مختلف السياسات التي تنتهجها هته القوى (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و الصين) و طريقة تسيير علاقاتها التعاونية بما يخدم مصالحها في المنطقة و ليس ما يساعد هذه الدول و ما يخدم مصالحها.

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي.

دراسة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي يقودنا إلى دراسة التهديدات و المخاطر الإقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الأمنية و كذا الأزمات الداخلية ذات البعد الإقليمي التي تأثر على أمن غرب المتوسط بصفة خاصة، و هناك مجموعة من الاعتبارات مرتبطة أساسا بدول المنطقة، بحيث تجعل من هذه التحديات تهديدا أمنيا على جميع المستويات نذكر منها:[1]

- ✓ الطبيعة الإنكشافية لمنطقة الساحل الافريقي.
- ✓ هشاشة البنى الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية لدول منطقة الساحل.
- ✓ الاعتبارات الجيواقتصادية التي تعتبر محرك للعديد من الأزمات ذات الطابع الارتدادي و المرتبطة بطبيعة التهديدات.
- ✓ كون الاعتبارات الثلاث الآنفة الذكر تشكل مصادر تهديد جديدة للشريط المغاربي و دول الضفة المتوسطية الأوروبية خصوصا.

سنركز في هذا الإطار، أوّلا على التحديات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي مركزين على تحدي التنمية و النمو في دول الساحل الافريقي، و كذا على تحدي الفقر و الأزمة الغذائية داخل هذه الدول و من ثم على تحدي الهجرة السرية. ثانيا سنركز على التحديات ذات الطابع السياسي و الأمني بدءا بتحدي الدولة الفاشلة في الساحل الافريقي، و تحدي الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة. ثالثا سنتطرق إلى تحدي الأزمات الداخلية في هذه المنطقة مسلطين الضوء على أزمة مالي جذورها، طبيعتها و أسبابها و من ثم تداعياتها على أمن الساحل الإفريقي.

[1] مسعود شوية، **السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة في التهديدات**، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2008، العدد 07، ص. 27.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية و الاجتماعية.

1- تحدي النمو و التنمية:

تبنى التنمية[1] على رهان الانسان ضمن التقاء البعد الزماني و المكاني، و ليس كما هو شائع إلى أنّ التنمية مرتبطة بالتجارة الحرَّة التي تحكمها المصلحة المادية، كما أنّها لا تعني فقط الوفرة المادية و إنّما تؤدي إلى الشمول أي الاعتناء بكل الظواهر المتعلقة بالبشر و تنمية المؤسسات، و عدم التميز بين الأشخاص و المؤسسات نفسها. فالتنمية هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية و المادية، و وضعها في نسقها الملائم للبيئة العامّة المراد تنميتها وفق المتطلبات المالية و المستقبلية، كما يعتبر تطبيق الحكم الراشد من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق التنمية المستدامة، و الاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة. فلا يمكن الحديث عن تنمية في ظل وجود سوء التسيير للموارد البشرية و المادة المتاحة، و من هنا نجد متطلبات التنمية في ظل الحكم الراشد و هي:[2]

أ- أهمية تمتع النظام بشرعية تستند إلى القبول الشعبي و فاعلية الأداء.
ب- وجود منظمة قيمية تعكس شفافية سياسة تُسهم في إزالة الصراعات المحتملة بين الحكام و المحكومين، و تحد من استخدام العنف.
ج- ضرورة موائمة الهياكل الاجتماعية و السياسية للتغيرات الاقتصادية بما يجنب النظام للتعرض للمزيد من الضغوط و عدم الاستقرار.

تعد منطقة الساحل الافريقي إحدى مناطق القارة الافريقية التي تعاني من تحديات اقتصادية في غاية الأهمية و ذلك راجع لجملة من الأسباب و هي:

---

[1] يعرف التنمية على أنّها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الوظائف و القدرات الأساسية الثلاث للبشر، و هي أن يحي الأفراد حياة مديدة و صحيحة، و أن يحصلوا على المعرفة، و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق." أنظر:

United Nations Development program (UNDP), Human Development Report 2000 **“Human rights and human development for freedom and solidarity”**, New York: United Nations, Oxford University Press, 2000, p. 17.

[2] فؤاد جدو، **التنمية المستدامة بين الحكم الراشد و خصوصية الجزائر**، مداخلة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- عدم الاستقرار في دول المنطقة بسبب التصارع على السلطة و الذي أدّى إلى حدوث مجموعة من الانقلابات العسكرية عسكرية.
- ضعف المؤسسات السياسية في دول الساحل الافريقي، إذ أنّ الدراسات تتحدث عن الدول الضعيفة، أو بالأحرى للدول الفاشلة، التي يغلب عليها الطابع القبلي و الحروب الأهلية. كما يذهب المختصون أيضا إلى أن السبب الرئيس للتخلف الاقتصادي بدول الساحل الافريقي ناتج عن الدولة و علاقتها بالمجتمع: فضعف الدولة و شعور المؤسسات بغياب للديمقراطية ساهم في عرقلة عجلة التنمية.[1]
- يعد العامل البيئي من أهم الأسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية في الساحل الافريقي، و ذلك لما تشهده المنطقة من تغيرات مناخية و المتمثلة أساسا في قلة و تباين نسب سقوط الأمطار و التصحر الذي يقلص بصفة مستمرة في الأراضي الزراعية و كذلك موجات الجفاف التي تشهدها المنطقة، فكل هذه العوامل ساهمت في تفاقم الفقر و المجاعة بالمنطقة.[2]

يقع معدل التنمية في المنطقة ضمن أدنى المستويات في العالم، ذلك أنه يعيش أكثر من 11,4 مليون شخص على الأقل من واحد دولار يوميا حسب احصائيات التي جاء بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2013.[3] على هذا الأساس، تتموقع دول الساحل الإفريقي سلبيا بالنسبة لقضايا التنمية، يتضح أنّ أداء هذه الدول فيما يخص أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية (**Objectifs du millénaire pour le développement OMD**) و وفقا للمعلومات المتاحة لدى مكاتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية **PNUD** في معظم الأحيان تظهر مؤشرات التأخر، و تأكد أنّ محاولات التقدم بالنسبة لكل من مالي، موريتانيا و النيجر لن يكون كافيا بحلول 2015 لتحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو حتى الأساسية منها، سيكون التأثير قويا و عنيفا على التوازنات الداخلية الحالية التي هي في الأصل هشة، و بالتالي هذا سوف يؤثر سلبيا على قدرة الدول على تنفيذ الإصلاحات اللازمة للتنمية.[4]

عرف روبرت مكنمارا Robert McNamara الأمن بأنّه "يعني التطور و التنمية ، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. في ظل حماية مضمونه، إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع

[1] Kevien R. Cox, Rohit Negi, **L'État et la question du développement en Afrique subsaharienne**, In : L'Espace politique, N° 07, Janvier 2009, p. 01.
[2] Cliss, **Le réchauffement climatique menace le Sahel**, In : Morija, N° 243, Septembre 2009, p. 02.
[3] مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، رقم S/2013/354، 14 جوان 2013، ص. 04.
[4] Mehdi Taje, **Vulnérabilité et Facteurs d'insécurité au Sahel**, Op.cit., p. 11-13.

من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، و مواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".[1]

2- تحدي الفقر و الأزمة الغذائية:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من الخصائص الايجابية و السلبية، فبالإضافة إلى الثروات الطبيعية التي تحتويها المنطقة و كذا اليد العاملة المتوفرة و الرخيصة، إلاّ أنّ دول المنطقة تصنف من بين أفقر دول العالم. رجوعا إلى مؤشر التنمية العالمي، مستوى الفقر في هذه الدول كالآتي: موريتانيا تقع في المرتبة 159، مالي في المرتبة 175، النيجر في المرتبة 186، على هذا الأساس فهي تصنف من بين الدول الأقل نموا على المستوى العالمي، بحيث تمتلك كل دولة مؤشرات تنمية أقل من المعدل المسجل في دول الساحل و جنوب الصحراء، بحيث هذه المنطقة تضم 33 دولة من بين 48 دولة الأقل نموا في حين أن مؤشر معدل التنمية العالمي بجميع المعايير في سنة 2011 قدر ب 0,682، و أمّا معدل التنمية في الساحل الافريقي قدر ب 0,463 (مالي 0,359، موريتانيا 0,453، النيجر 0,295)، بهذا تعتبر النيجر الدولة الأفقر من بين دول الساحل الافريقي، و تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة في افريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية بمعدل 0,286).[2]

يرجع ارتفاع مؤشر الفقر في الساحل إلى غياب العدالة في توزيع الموارد و هي احدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات المنطقة، ففي حين تنفرد القلّة الحاكمة بكل الموارد المتاحة، يقع عبء الحرمان على الكثرة المحكومة، و هو ما أدّى إلى اشكالية تفاوت طبقي حاد الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى نشوب صراع طبقي.[3] على هذا الأساس، يرجع تفاقم أزمة التوزيع و الفشل الاقتصادي في الساحل الإفريقي إلى ظاهرة الفساد السياسي التي قوامها الرشوة و استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية، و التعامل مع الممتلكات العامة على أنّها ممتلكات شخصية إذ أنّه حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009، فإنّه أكثر من 70% من دول الساحل الافريقي لم تتجاوز درجة 3 من 10 في سلم الفساد، و هو ما يبرز الفساد المنتشر في المنطقة.[4]

[1] روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، 1970، ص. 125.
[2] Mehdi Taje, **Vulnérabilité et Facteurs d'insécurité au Sahel**, Op.cit., p. 10.
[3] أحمد الحاج علي، **الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية**، في : السياسة الدولية، العدد 01، أفريل 2004، ص. 19-37.
[4] Global corruption Report 2009, **Corruption and the Private sector**, First published 2009, Cambridge University Press, p. p. 412-413.

كما هو الأمر بالنسبة للنيجر الذي هو في حالة مزمنة من الأزمة الغذائية (المجاعة) ممّا أدّى إلى صعوبة تجاوز هذه الأزمة، بحيث 80% من السكان يعتمدون على الماشية و الزراعة، مع 15 مليون نسمة و فقط 15% مساحة أراضي صالحة للزراعة، بالتالي تعرف هذه الدولة من اقليم الساحل الإفريقي حالة مزمنة للأزمة الغذائية خاصة و أنّ نسبة النمو السكاني في ارتفاع متزايد، قدرتها الأمم المتحدة ب 46 مليون نسمة بحلول عام 2050.[1]

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بشكل ثابت بخصائص طبيعية و جغرافية جد متميزة، قوامها أربعة عناصر و هي: الجفاف، المجاعة، التصحر و الحرارة المرتفعة جدا، و هو الأمر الذي يهدد الزراعة و بالتالي يهدد الأمن الغذائي في المنطقة.[2] على هذا الاساس، تعاني هذه المنطقة من ظاهرة الجفاف، فإذا كان التوازن الهش (الضعيف) بين السكان و الإمدادات الغذائية مهددا في هذه المنطقة، و إذا وجدت فيها المجاعة المتكررة خاصة في العقدين 1990 و 2000 و كانت الوضعية جد صعبة، ففي المستقبل يبدو أن الوضع سيكون أكثر صعوبة بسبب ظاهرة الإحتباس الحراري، الذي يؤثر على الأنشطة الزراعية الذي يؤدي إلى انخفاض العائد من بعض المنتجات منها الحبوب و الذرة (10% في النيجر في حلول 2050)، و ارتفاع العائد لمنتجات أخرى مثل الأرز (4% من الأراضي الصالحة للزراعة مروية)، إضافة إلى انخفاض رعي المواشي و تدهور الأوضاع الرعوية (العجز في توفير الأعلاف، مشاكل الري، زيادة حركة الإنتجاع...الخ)، أو كل العوامل التي تساهم في تفاقم النزاعات بين المزارعين و الرعاة، ناهيك عن العواقب الإقليمية كالهجرة الموسمية و المستدامة،[3] و التي سنركز عليها في العنصر التالي.

3- تحدي الهجرة السرية:

تعد هجرة البشر من منطقة لأخرى ظاهرة انسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية و المناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات و الفقر، الزلازل و الفياضانات، و انتشار الأمراض، و الحروب خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول و مناطق أخرى.[4] كما تتدرج الهجرة غير الشرعية

---

[1] Mehdi Taje, **Vulnérabilité et Facteurs d’insécurité au Sahel**, Op.cit., p. 11-13.

[2] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي : حالة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 296.

[3] Henri Plagnol, François Loncle, **Op.Cit.**, p. 16.

[4] يشمل وضع المهاجر السري أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم: الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال و لا يسوون وضعهم القانوني، و هناك الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية و يمكثون هناك بعد

ضمن التهديدات العابرة للحدود، والتى يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع، حيث تعرف بأنّها "عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه الى مكان آخر بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو مرغمة"، والهجرة تتنوع بحسب الدافع المؤدى اليها، فهناك الهجرة السكانية الناتجة عن أسباب ديمغرافية، الهجرة السياسية لأسباب سياسية، وهجرة العمال نتيجة الضغوط الاقتصادية.[1]

تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الساحل الافريقي نحو دول المغرب العربي و أوروبا، و حظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام، و لعل هذه الصورة القائمة عن الوضع المتردي احقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين و المشاكل الاجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الاتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممراسة ضغوط على دول العبور مثل: الجزائر و المغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الاختراق بفعل نقص إمكانات الرقابة و طول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر و ليبيا، فالكثير من المهاجرين يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من الفقر و الحروب و الأمراض و التصحر.[2]

تذبذب هطول الأمطار و اتساع رقعة التصحر و انحسار الإنتاجية الزراعية فمن شأنها جهيعا أن يزعزع مصادر الرزق الفلاحية، كما يقلل من مجالات الحصول على فرص العمل في المناطق الريفية. و هذا ما يسرع من حركة الهجرة إلى المدينة مما يزيد الضغط على أنظمة الخدمات في المدن، كما تسبب الضغوط البيئية في نقص المواد الغذائية و المائية أن تؤدي إلى نشوب نزاعات لا ضمن البلدان المعنية فحسب، بل فيها وراء حدود تلك الدول أيضا، بحيث تطلق العنان لهجرة أمواج من اللاجئين البيئيين، و هذا ما يؤدي إلى هجرة الأدمغة و انخفاض نسبة النمو الاقتصادي و تهديد الأمن الوطني لدول الساحل الافريقي.[3]

تستمر الهجرة السرية في الساحل الافريقي نحو شمال افريقيا و القارة الأوروبية إلى حد اليوم، و ذلك لأنّها تعد هروبا من طرف الأفارقة من الأوضاع الاقتصادية، والسياسية والأمنية

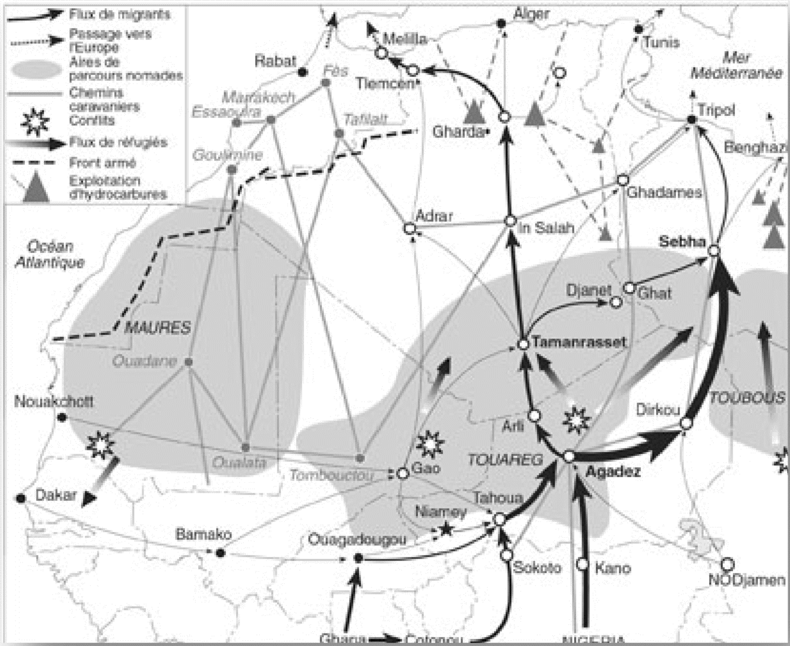
انقضاء مدة الإقامة كبعض السائحين و الطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة. للمزيد من المعلومات أنظر: عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة**، الرياض: جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008، ص. 15- 18 .

[1] سهام بن رحو، **محددات وآليات سياسة الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإفريقية نحوها**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: الهجرة غير الشرعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 09 أكتوبر 2013.

[2] Dirk Kohnert, **African Migration to Europe : Obscured Responsibilities and common misconceptions**, GIGA German, Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007, p. 07.

[3] بلقاسم عثمان عشا، **رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الانسانية في البلدان العربية**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2010، ص. ص. 13-14.

والاجتماعية المتردية التي تعرفها القارة، والمتمثلة في الفقر والبطالة، غياب الديمقراطية، عدم احترام حقوق الإنسان، النزاعات المتواصلة، ضيق الأفق وانتشار الأوبئة والأمراض و تلوث البيئة. و الخريطة التالية تمثل مسار الأفارقة في الهجرة نحو الشمال:



خريطة رقم 10: مسار الهجرة السرية من الساحل الافريقي نحو غرب المتوسط.

المصدر:

Ali Bensaâd, **Agadez, carrefour migratoire sahélo-maghrébin**, In : Revue européenne des migrations internationales, vol. 19, N°01, 2003.

المطلب الثاني: التحديات السياسية و الأمنية.

1- اشكالية الدولة الفاشلة:

دخل مفهوم الدولة الفاشلة **Failed State** [1] النقاشات الاستراتيجية منذ 1990، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حينما أشار المنظرين الجيوسياسيين إلى أنه منذ 1945، أغلب النزاعات التي

[1] يعرف رولون زيمرمان **Roland Zimmerman** **الدولة الفاشلة** **Failed State** أنها الدولة التي لا تمتلك قوّة أو سلطة شرعية على أقاليمها، و هي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية و خاصة احترام القانون، أمّا بالنسبة لمركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية، فان الدولة الفاشلة تعبر عن حالة انهيار الدولة أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية و حماية أمنها و فرض سيطرتها على أراضيها و جذورها. للمزيد من المعلومات الاطلاع على:

وقعت كانت حروب أهلية التي أثرت بشكل كبير على الدول. بداية الربط المصطلح بالحالة الصومالية، ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات انسانية خانقة، ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفيتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها، حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton لوصف بعض الدول التي كان فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي.[1]

حدد روبرت روتبرغ **Robert Rotberg** [2] في مقاله بعنوان: "الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، أسباب فشل الدولة القومية لعدة عوامل منها:[3]

- عدم قدرة الدولة على توصيل سلع سياسة ايجابية لشعوبها، و السلع السياسية هي خدمات الأمن و التعليم و الصحة و الفرص الاقتصادية و الرقابة البيئية، و خدمات ادارية فعالة، و متطلبات البنية الضرورية من مواصلات و اتصلات.
- تشهد الدول الفاشلة صراعات شديدة بين فصائل عدّة، ما يعرف بحروب الجيل الثالث.
- تحارب القوات الحكومية في الدولة متمردين مسلحين و تمردات اجتماعية و معارضة عنيفة، و انّ هذا العنف له ميزة الاستمرارية.
- تعاني هذه الدول من حروب أهلية نابعة من عداء ديني أو عرقي أو لغوي.
- لا تقدر الدولة الفاشلة على فرض سلطتها على كل المساحة الجغرافية لاقليمها.
- للدولة الفاشلة مؤسسات ضعيفة و مغيبة.
- تشعر الدولة الفاشلة بانعدام الأمن فترتكب جرائم تقهر بها المواطنين، فتسود حالة عامة من غياب القانون.

دراسة خصوصية منطقة الساحل الافريقي و كذا الواقع الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي و الأمني بين لنا أن كل هذه العوامل و المؤشرات التي تقاس بها فشل دولة ما اجتمعت في دول هذه المنطقة و جعلها تصنف في مجموعة الدول الفاشلة، التي لم تستطع بناء دولة فعلية تلتزم بالمقاييس

Robert Schutte**, La sécurité humaine et l'État Fragile**, Traduction : Antonia C. Durnsteiner, In : Humain Security Journal, Février 2007, p. 92-94.

[1] نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة: سوء استغلال السلطة و الهجوم على الديمقراطية**، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص. 02.

[2] روبرت روتبرغ **Robert Rotberg** مدير برنامج الصراع بين الدول بأكاديمية كيندي، و رئيس مؤسسة السلام الدولي.

[3] Jean-Jacques Roche, Op.cit., p. 109.

العالمية و بالقانون الدولي، و كذا دول تشكل تهديدا على الأمن الاقليمي و العالمي و كذا الوطني لبعض الدول المجاورة لها ، بوجه الخصوص دول المغرب العربي.(ما سنبينه في الفصل الثالث)

ربط العديد من المحللين مفهوم الدولة الفاشلة في الساحل الافريقي بالإرث الاستعماري الصعب الذي ترك لدول المنطقة، من خلال المبادئ الثقافية و القواعد الديمقراطية التي تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل الافريقي.[1] فمن الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها و خلق توليفة حديثة من الدول المبنية على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات و توفير ضمانات المساواة للجميع.[2]

عجز القادة في اقامة علاقة ثقة مع شعوبها و التكفل بانشغالاتهم في دول الساحل الافريقي من أحد أهم العوامل التي أدت إلى فشل الدول في المنطقة، اضافة إلى تورط النخب في قضايا الفساد و جعل شرعيتهم للبقاء في السلطة هو التحالف مع القوى الأجنبية من أجل صفقات مربحة و تقاسم المنافع الربعية معهم، و كذا اللجوء إلى القمع مما أدى إلى غياب أو ضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات فعالية و مصداقية.[3] بالإضافة إلى تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة الواحدة كالانقسام بين النخب الحاكمة و مؤسسات الدولة، و استخدام هذه النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الإلتزام السياسي نتيجة عوامل متعددة أبرزها الخلاف عن السلطة، الصراع لأجل القوّة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية و غياب عمليات التنشئة السياسية.[4]

يمكن تلخيص تحديات بناء الدولة في الساحل الافريقي في نقطتين هما:

أ- **تحديات داخلية:** منها ما هو سياسي، اقتصادي، أمني و عسكري

- ❖ ذات طابع سياسي: ترجع لطبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت دول المنطقة بعد الاستقلال، أغلبيتها تقوم على تحقيق المصالح الشخصية لصناع القرار في هذه الدول و استيلاء النخبة على الموارد و السيطرة عليها. كما نلاحظ في دول الساحل الافريقي غياب المؤسسات الدستورية التي من المفروض أن تؤدي دورا فعالا داخل الدولة و خارجها، و التي

---

[1] Stewart Patrick, **Weak states and global threats: fact or fiction?**, The Washington quarterly, spring 2006, p. 27-33.

[2] Mehdi Taje, **Les vulnérabilités au Sahel**, Ibid.

[3] نعمة كاظم هاشم، **المرجع السابق**، ص. 65.

[4] Mehdi Taje, **Sécurité et stabilité dans le Sahel africain**, In. Collège de défense du L'OTAN, Rome, Décembre 2006, p. 39-41.

تعرقل التحول الفعلي نحو الديمقراطية. كما نلاحظ ضعف المشاركة السياسية و في بعض الأحيان غيابها كنتيجة لغياب تنشئة سياسية فعلية، و محدودية دور الأحزاب و المجتمع المدني في الدول في ظل القيود البيروقراطية المتواجدة داخل هذه الدول و العقبات التي تضعها جماعات المصالح فيها، هذا كله نتيجة الفساد السياسي الذي تعرفه دول الساحل الإفريقي.

- ❖ ذات طابع أمني و عسكري: ترجع إلى الانقلابات العسكرية التي تعرفها دول الساحل الافريقي بين فترات لأخرى، تحتل السودان المرتبة الأولى في عدد الانقلابات بحيق تقدر ب 5 انقلابات، تليها موريتانيا ب 4 انقلابات، من بعد تأتي النيجر و التشاد ب 3 انقلابات، و في المرتبة الأخيرة نجد مالي بانقلاب واحد. اضافة إلى الحروب الأهلية و النزاعات الإثنية المستعصية، و انتشار ظاهرة التسلح لدى مختلف الجماعات الخارجة عن القانون و المتمردة عن السلطة الحاكمة قد يهدد أمن الدول، و يزيد هذا التهديد كلما زاد اهمال هذه الأخيرة (أي السلطة الحاكمة) تطبيق العدالة و القانون.

ب- تحديات خارجية: تتمثل أساسا في التهديدات التي تواجهها دول الساحل الافريقي على المستوى الاقليمي و الدولي، كمشكلة الإرهاب و تجارة المخدرات و تبييض الأموال، الاتجار بالسلاح ما يؤثر على بناء الدولة في الساحل الافريقي. اضافة إلى التنافس الدولي على مصادر الطاقة في المنطقة و بضظ النظر عن سياسة المشروطية التي تتبعا القوى و المؤسسات الدولية عند التعامل مع هذه الدول.

2- تحدي الإرهاب الدولي:

تتعد أشكال ظاهرة الإرهاب[1] و نماذجها، وذلك بتعدد المعايير التي يحكم بها على الظاهرة، حيث هناك معايير حكم متعددة على الظاهرة الإرهابية لكنها في معظمها أسهمت في كثير من الالتباس لأنها تسهل كثيرا من إضفاء صفة الإرهاب على أي فعل والذي يتغير هدفه وفق الفاعل أو

[1] يعرف الإرهاب في الموسوعة السياسية بأنّه: " الإرهاب هو استعمال العنف غير القانوني، أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيال والتشويه والتعذيب، والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية". أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط2، 1985، ص. 153.

المفعول بالتوافق أو التعارض.[1] إنّ أهم تهديد تواجهه المنطقة هو الإرهاب الوطني الذي بدأ في الانتشار بشكل كبير تحت لواء **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** (**Al'Qaida au Maghreb Islamique (AQMI**[2]، حيث لم تعد محصورة في الصحراء الجزائرية و حسب بل أصبحت تتحرك بعد الخناق المفروض من قبل الجيش الجزائري و استغلالها للمساحات الشاسعة كمناطق آمان بين جماعات الطوارق في شمال مالي، و تقوم بعمليات على محور يمتد من موريتانيا، التشاد و النيجر. كما تشتبك مع جميع الفصائل المسلحة الموجودة في المنطقة و الجيوش النظامية على حد سواء، فمثلا اختطاف سائحين نمساويين في الصحراء التونسية إلى منطقة مجهولة إلى صحراء مالي، ما يبين مدى نشاط و حركة هذه الجماعات، و هذا يعتبر أكبر تهديد تواجهه المنطقة و الدول المجاورة و حتى الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المنطقة مصدر تهديد و قاعدة خلفية للإرهاب لضرب مصالحها ما دفعها إلى طرح انشاء القيادة العسكرية لإفريقيا أفريكوم.[3](للمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثالث)

نجد في الساحل الافريقي إضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، **حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا Le Mouvement pour l'Unité et le Jihad dans l'Afrique de l'Ouest (MUJAO)**، كحركة إرهابية منشقة من التنظيم الأول. كما نجد تنظيمات أخرى أقل تطرفا، مثل تنظيم "أنصار الدين" تحت زعامة "إياد آغ غالي"، و الذي يعد من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق، و تنظيم بوكو حرام **Boko Haram** في نيجيريا و تنشط أيضا في جنوب النيجر، تأسست على يد "محمد يوسف" سنة 2002، التي تدعها انتماءها إلى السلفي و اتباعها لحركة طالبان

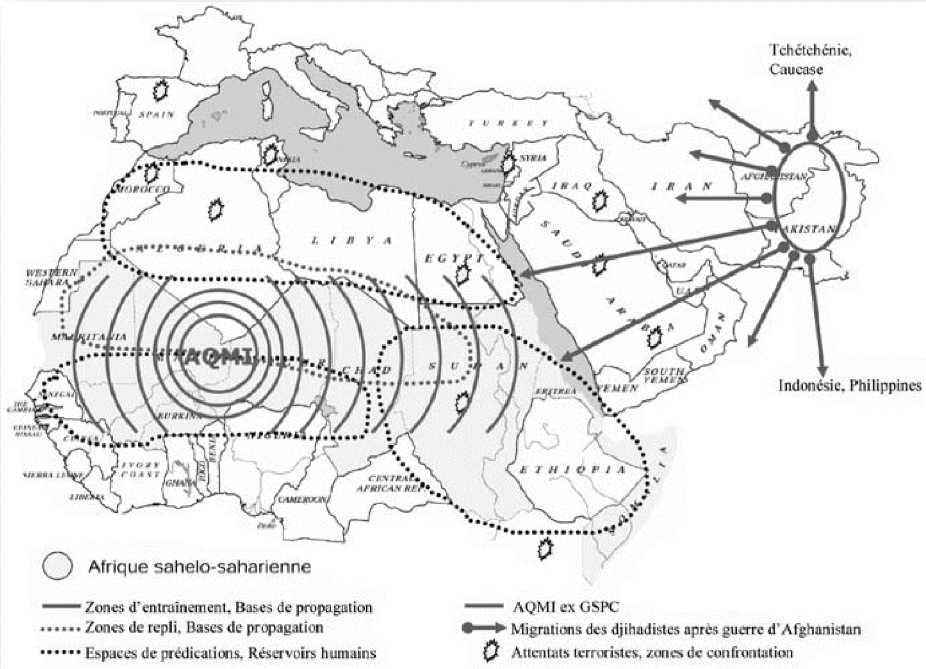
---

[1] جمال علي زهران، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب**، مداخلة في: الملتقى الدولي الأول حول إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة، الأوراسي، 6-7-8 فبراير 2005، ص. ص. 04-05.

[2] القاعدة في المغرب الإسلامي (**AQMI**) هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة و القتال (**GSPC**) التي انشقت من الجماعة الإسلامية المسلحة (**GIA**) سنة 1998، و يفسر البعض بداية ارتباطه بالقاعدة في 2002-2003 بهذا التحول الكبير في عملياته، و بتاريخ 24 جانفي 2007 أعلم تنظيم الجماعة السلفية للدعوة و القتال رسميا إنتماءه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي و التنسيق بينها و هي: الجماعة السلفية للدعوة و القتال (**GSPC**) بالجزائر، الجماعة الإسلامية للقتال الليبية (**GICL**)، الجماعة الإسلامية للقتال المغربية (**GICM**)، و الجماعة الإسلامية للقتال التونسية (**GICT**). للزيد من التفاصيل أنظر: عمار جفال، القاعدة في بلاد المغرب العربي: الاسلام السياسي الثالث من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة، مجلة المغرب الموحد، العدد 05، تونس: دار النشر للمغرب العربي، 17 فيفري 2010، ص. 15.

[3] فؤاد جدو، **المرجع السابق**، ص. 18.

الأفغانية، أصبحت طرفا فاعلا مهم و متزايدا في السنوات الأخيرة[1]. إلاّ أنّ تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يبقى عاملا أساسيا في إثارة عدم الإستقرار في أنحاء الساحل الإفريقي، بسبب أمواله السائلة، و اقتنائه أسلحة من ليبيا، و قدرته على العمل من دون عوائق في شمال مالي.[2]



خريطة رقم 11: نشاط جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI).

المصدر:

Maïga Soumeylou Boubèye, Denécé Eric, **Risques et enjeux sécuritaires dans l'espace sahélo-saharien**, In : *Sécurité globale*, 01/2011, N° 15, p. 7.

فبالرغم من عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد و أنّ الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد، النزاعات الأهلية، التهريب، الاتجار بالمخدرات و الأسلحة. إلاّ أنّ الحوادث الإرهابية الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه

[1] السيد علي أبو فرحة، **المسلمون في نيجيريا و اشكالية بناء الدولة: استثناء مؤقت أم خلل دائم!**، في: مجلة قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص. 39.

[2] أنوار بوخرص، **الجزائر و الصراع في مالي**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012، ص. 11.للمزيد من المعلومات، أنظر:

Selwan Khoury Bernard E., Baron Esther, **AQMI à la conquête du Sahel « islamique » : Un califat qui s'étend de la Mauritanie à la Somalie et qui risque d'investir entre autre l'Algérie et La France contre l'Amérique**, In : Outre-Terre, N° 37, 03/2013, p. 243-256.

المنطقة.[1] بالإضافة البطالة كأحدث أهم الظواهر التي ترتبط بالفقر وتلعب دورا كبيرا في ارتكاب الجرائم الإرهابية، حيث أنّها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى فراغ ذهني يسهل عملية استقطابهم من جانب الجماعات الإرهابية، فتقوم باستغلالهم و بث أفكارها المسمومة إليهم، وتجندهم لخدمة أهدافها سواء كانت سياسية أو غيرها.[2]

3- الجريمة المنظمة:

تتعدد أوجه الجريمة المنظمة[3] من حيث طبيعتها، أشكالها و أهدافها. بحيث يمكننا الحديث عن تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، الإتجار بالأشخاص، غسبل الأموال كظواهر فرعية لظاهرة الجريمة المنظمة. و بحكم الواقع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و الأمني، نجد في منطقة الساحل الإفريقي تفاقم لهذه الظاهرة بأبعادها المختلفة و التي تمس الأمن الوطني للدول و بالتالي الأمن الاقليمي و الدولي. و المقصود بالجريمة المنظمة حسب الأمم المتحدة و حسب إتفاقية بالرم Palerme بأنّها: "مجموعة مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر و تعمل هته المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة و أي مخالفات طبقا للإتفاقية الحاضرة و ذلك تحصيل مكاسب مالية مباشرة."[4]

من أهم أسباب انتشار هذه الظاهرة نجد طبيعة المجتمعات في المنطقة مفككة أثنيا ، و قبليا و عرقيا جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة هذا أنتج أزمات داخلية ذو تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها و مراقبتها مثل أزمة دارفور في السودان، الطوارق في المالي و النيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدامات الاثنية و حتى القبلية في التشاد، فدول الساحل ليس لديها نظام حماية متجانس و هي غير قادرة على المراقبة الذاتية

---

[1] Lianne Kennedy Boudali, Examining **U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region**, Rand corporation, November 2009, p. 01. In: http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf

[2] عاطف عبد الفتاح عجوة، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1986، ص. 35.

[3] تعرف الجريمة المنظمة على أنّها مشروع إجرامي يحوي أنشطة إجرامية متعددة، ويقوم عليها أناس متعددون، بتنظيم محدد متفق عليه على شكل منظمات أو جماعات بهدف تحقيق الربح المالي أو اكتساب السطو والقوة عن طريق استخدام العنف والفساد، كما أن نشاط الجريمة المنظمة قد يقتصر على المجال الوطني كما قد يتعدى حدود الدولة أو دول أخرى. انظر: محمد محي الدين عوض، **الجريمة المنظمة**، في: المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، المجلد 10، العدد 19، ص. 12.

[4] Gilles Favarel-Garrigues, **La criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ?**, In : L'Économie Politique, N° 15, 2002, p. 09.

أي ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها و كدا غير قادرة على الإدارة لأمنية لأراضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم و سهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية غير الوطنية.[1]

تشهد دول الساحل الافريقي تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات[2] التي تعرف نموا و تفاقما سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور المخدرات الصلبة مثل: الهروين، الكوكايين...، من أمريكا اللاتينية إلى غرب افريقيا ثم الساحل الافريقي و المغرب العربي فأوروبا.[3] بالنسبة للساحل الافريقي فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا ضمن قائمة أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير الشرعية فعدد الأسلحة المتداولة في هته المنطقة من القارة يفوق ثمانية ملايين قطعة سلاح. و ما يزيد من خطورة هذا النوع من الجريمة المنظمة هو الطابع القبلي و الإثني المشكل لدول الساحل الافريقي، مع وجود النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول المنطقة، على غرار تمرد الطوارق في النيجر و مالي و مشكلة دارفور في السودان و عدم الاستقرار في تشاد و موريتانيا.[4]

إنّ ضعف دول الساحل الإفريقي عن مراقبة حدودها الشاسعة و عجزها عن التحكم في مواطنيها أدى إلى انتشار السلاح بين المواطنين للدفاع عن أنفسهم من عصابات الجريمة المنظمة و الشبكات الإرهابية، حيث تشير الإحصائيات إلى أكثر من 40% من الأسلحة الخفيفة هي بأيادي المدنيين و هو ما يشكل تهديدا ضمنيا للأمن الإنساني من جهة أخرى.[5]

[1] امحند برقوق، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية**، المرجع السابق، ص. ص. 12-13.

[2] أصبحت منطقة الساحل مركزا لشبكات الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها، بحيث تعتبر مركزا لتهريب المخدرات بين أمريكا اللاتينية ، افريقيا و أوروبا. ففي عان 2009، تم تقدير 21 طنت من الكوكايين عبرت من غرب افريقيا إلى السوق الأوروبية و هذا ما يعادل 900 مليون دولار للإقتصادات المحلية، و هو ما يعادل أيضا الناتج القومي الإجمالي لغينيا و سيراليون معا. أنظر:

Abdelkader Abderrahmane, **The Sahel : a crossroads between criminality and terrorism**, In : Actuelles de L'IFRI (Institue Français des Relations Internationales), Paris, Octobre 2010, p. 02.

[3] Amadou Philip De Andrés, **West Africa under sttack : Drogs, Organized Crise Terrirism as the New Threats to global security**, United Nation Office on Drugs ans Crime, UNISCI Discussion Papers, N°16, January 2008, p. 203-227.

[4] Amadou Philip De Andrés, Idem.

[5] مولود غشة، **التجارة غير الشرعية بالأسلحة**، في: مجلة الجيش، العدد 547، فيفري 2009، ص. 28-31.

المطلب الثالث: الأزمات الداخلية ذات البعد الإقليمي: أزمة مالي نموذجا.

1- جذور أزمة مالي:

يشير التاريخ القريب إلى أن هناك أزمات عديدة مرّت بها دولة مالي، و أوّل تمرد حدث في عام 1962، و ثاني تمرد حدث في عام 1990 و الثالث في عام 2006. أمّا الأزمة الحالية التي تعرفها هذه الدولة انطلقت شراستها الأولى بعد الهجوم الذي قامت به جماعة متمردة تسمى بحركة الوطنية لتحرير الأزواد (**Mouvement Nationale pour la Libération de l'Azawad (MNLA**) في مدينة ميناكا يوم 17 جانفي 2012،[1] إلاّ أنّها تختلف عن باقي الأزمات إذ أنّها – بعكس الأزمات الأخرى- اجتذبت اهتماما دوليا مفاجئا، كان يمكن أن يكون مُعلَّلا لو أنّ مالي تعدّ واحدة من المناطق الغنية بمواردها الطبيعية التي تتنافس عليها القوى الكبرى.[2]

بدأت أزمة مالي فعليا على إثر حدثان رئيسيان وقعا في نهاية شهر مارس و بداية أفريل من عام 2012، أدخلا البلاد و منطقة الساحل الإفريقي في أزمة كبيرة، و هما:[3]

أ- الإنقلاب العسكري[4] على حكومة الرئيس " امادو توماني توري **Amadou Toumani Touré** " و تعليق المؤسسات الدستورية في البلاد، و لكن لم تعترف به أيّة دولة في العالم.

ب- سيطرة قوات حركة تحرير الأزواد مع ثلاث حركات جهادية أخرى (القاعدة ببلاد المغرب المغرب الإسلامي، و أنصار الدين، حركة الجهاد و التوحيد في غرب افريقيا) على شمال البلاد و خصوصا المدن الثلاثة الرئيسية فيها (كيدال، غاوو و تومبوكتو) و بعد ذلك أعلنت حركة الأزواد عن وقف العمليات، و من ثم إعلان

---

[1] Salim Chena, Antonin Tisseron, **Rupture d'équilibres au Mali : Entre stabilité et recompositions**, In : Afrique contemporaine, N°245, 01/2013, p. 71.

[2] كمال محمد جاه الله الخضر، **مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية**، في: قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2013، ص. 14.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، **أزمة مالي: متاهة الانقلاب و الانفصال**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 08 أفريل 2012، ص. 01.

[4] حدث هذا الانقلاب العسكري في باماكو عاصمة جمهورية مالي، في 21 مارس 2012، من طرف أحد قادة الجيش " النقيب أمادو سانوجو" **Amadou Sanajou** على الرئيس " أمادو توماني توري" **Amadou Toumani Touré**، حيث جاء الانقلاب قبل حوالي شهر من موعد الانتخابات الرئاسية في البلاد، أعلن وقتها الرئيس المخلوع أنادو توري عدم ترشحه فيها، لإتمامه المرحلى الثانية من الحكم، حيث أنه لل يجوز له بموجب الدستور الترشح لفترة ثالثة. أنظر: **قضية مالي... و مستقبل المنطقة**، في: قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2012، ص. 02.

استقلال تلك المنطقة لأنّها منطقة شعب الأزواد كما تقول، و قد رفضت الاعتراف به القوى الدولية.

قام الإنقلابيون بتسليم السلطة إلى رئيس انتقالي هو "ديونكوندا تراوري **Dioncounda Traoré** " و هو رئيس البرلمان السابق الذي كان مرشحا لإنتخابات الرئاسة المقررة في أفريل 2012، و قد جرى تنصيبه في 12 أفريل 2012، بعد أسبوعين من الإنقلاب، و تم اختيار "شيخ موديبو ديارا"[1] رئيسا للوزراء. و من عوامل تطور الاحداث في مالي هو سيطرة الطوارق على الوضع في منطقة الشمال المسماة باقليم الأزواد[2]، التي تبلغ مساحتها أكثر من ثلثي المساحة الكلية للدولة، كان لهم نفوذ كبير في هذه الأخيرة طيلة عقود من الزمن بعد استقلال مالي سنة 1960. و لم تستطع السيطرة على مناطقهم الشمالية، و التي كانت إرادتهم لها أشبه ما تكون بالحكم الذاتي، و كلما حاولت بسط نفوذها عليها اصطدمت بالمجتمع الأزوادي، و بعد الإنقلاب بدأوا يلوحون بالإنفصال.[3] و من جهة أخرى كان اخفاق دولة مالي في تنمية الشمال الأزوادي و إشعاره أنّه جزء من الدولة، قد ترك المنطقة لقطاع الطرق و تجار المخدرات و التخلف.[4]

دشّنت الحركة الوطنية الأزوادية قي 16 جانفي 2012، مرحلة جديدة من الصراع ضد الوجود الحكومي في منطقة أزواد، و بعدها تحول الإقليم لثكنة عسكرية بقدوم مقاتليهم من ليبيا مطالبة بحق تقرير المصير، و هو ما اعتبرته الحكومة ذريعة للتدخل و ثورة على جمهورية مالي الموحدة بدعم تنظيم قاعدة المغرب الإسلامي **AQMI** .[5] و بعد الإنقلاب العسكري، ضعف الجيش المالي كثيرا ما أدى إلى سقوط كيدال في 30 مارس 2012، و تم التخلي عن مدينة غاوو في الأول من شهر أفريل من نفس السنة من قبل الجيش، ما جعل المتمردين يتمكنون من الدخول إلى مدينة تومبوكتو، و تم الإعلان على إستقلال و قيام دولة الأزواد بعد يومين من ذلك (06 أفريل 2012) كما تعهدت

[1] شيخ موديبو ديارا هو عالم سابق في إدارة الطيران و الفضاء الأمريكية (نازا **NASA**) و رئيس مايكروسوفت **Microsoft** في افريقيا، و قد تولى منصب رئيس وزراء جمهورية مالي في أفريل 2012، و هو زوج ابنة الرئيس السابق "موسى تراوري" الذي انقلب عليه أمادو توري عام 1991.

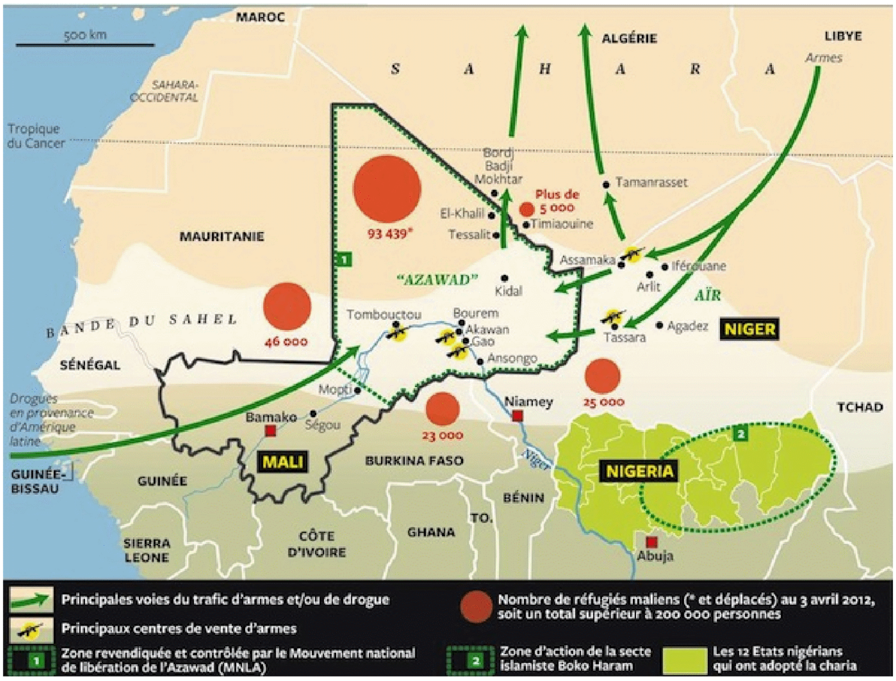
[2] تعني كلمة أزواد **Azaouad** لغة الوادي المنبسط، و تعني الوادي الوفير، و تقطنها عدّة قبائل منها كنته و البرابيش العرب و الطوارق و تجنكت و السنغاي. و حينما حصلت جمهورية مالي على الاستقلال من فرنسا 1960، كان اقليم أزواد يشكل 70% من مساحتها البالغة 1.247.228 كلم^2 أي 827.485 كلم^2 و يقع الإقليم بين خمس دول: الجزائر، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر. للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد عبد الدايم محمد حسين، **المرجع السابق**، ص. 21.

[3] **قضية مالي... و مستقبل المنطقة**، المرجع السابق، ص. 02-03.

[4] أحمد عبد الدايم محمد حسين، **المرجع السابق**، ص. 22.

[5] نفس المرجع، ص. 23.

الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (**MNLA**) بأنّ دولة الأزواد ستكون علمانية.[1] إلاّ أنّ دول الساحل الإفريقي الأخرى و القوى الدولية المتواجدة في المنطقة اضافة إلى المجتمع الدولي لم تعترف بهذه الدولة.



خريطة رقم 12: الرهانات الأمنية لأزمة مالي.

المصدر:

Cédric Taurisson, Ibrahima Sidibé-Pommier, **Le Mali face à une crise aux enjeux multiples : analyse de la situation actuelle au Mali et pistes d'action**, 20 juillet 2012, disponible sur : **http://transnationale.eelv.fr/2012/07/26/le-mali-face-une-crise-aux-enjeux-multiples-2/**

2- طبيعة أزمة مالي و أسبابها:

إن أزمة مالي الحالية تقف من خلفها **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA)** ، و هي حركة علمانية، سياسية و مسلّحة، تتألف من قبيلة الطوارق[2]، تستقر في اقليم أزواد الذي يمتد من

---

[1] نفس المرجع، ص 16.

[2] اسم **الطوارق Touaregs** يعني بلغتهم "كيل تماهن" و يسمون أنفسهم "أمواج" أمّا اسم "الطوارق" الذي عرفوا به فقد جاء من الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب و شمال افريقيا، و قيل بأن الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية، فسموا "التوارك" و قيل أنهم تركوا المسيحية إلى الإسلام، فسموا بهذا الإسم. و قيل بأن كلمة "طوارق" تنقسم إلى قسمين: "طوا" و تعني شهب، و "رق" و تعني اسم مكان، أو تسموا على اسم قبيلة تدعى "تاركة" و يقال إن أصلهم يمني، و بأنهم خلف لقبيلة ليبية قديمة تدعى

تومبوكتو و منحنى نحر النيجر جنوبا حتى حدود الجزائر شمالا، يحدها من الغرب شنقيط، و من الشرق أزواج، و تشمل معظم ولايات مالي الشمالية (جاوو، تومبوكتو و كيدال).[1] يتمثل مطلبهم الأساس في فصل مناطق شمال مالي عن بقية الدولة و تأسيس دولة قومية باسم "**جمهورية أزواد**"، و "**جماعة أنصار الدين**" **Ançar Dine** و حلفاؤها، و هي حركة طارقية بشكل أساسي تدعو إلى تطبيق الشريعة في جميع أرض مالي، و قد تحالفت الجماعة مع "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" مع "**حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا**" و "**جماعة بوكو حرام**" النيجيرية، و جميعها حركات إسلاموية[2] مسلحة تتبنى الفكر الجهادي.[3]

سعت الحركة التي أنشأت في عام 2010، إلى بناء شبكة معارضة محلية، و حشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال عن مالي، تمحورت دعوتها للإنفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل، و غالبا ما اتهمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمد للشمال. و قالت الحركة إنّ المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة و لو ينفذوا اتفاقات السلام السابقة الموقعة بين الشمال و الجنوب تماما، و تواطئوا مع الجريمة المنظمة و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[4]

"أوبرياني" و أنّ أصولهم ترجع إلى صنهاجة. هم مسلمون سنة على المذهب المالكي، و هم يعيشون الأن في المنطقة الممتدة من ساحل الأطلسي غربا، حتى تشاد و ليبيا شرقا، يعيشون في أكثر من دولة من دول الساحل و الصحراء الكبرى. للمزيد من المعلومات، أنظر: أحمد عبد الدايم محمد حسين، **تاريخ القضية الأزواد و تطوُّرها**، في قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2013، ص. ص. 18-19.

Julien Brachet, **Le négoce caravanier au Sahara central : Histoire, évolution des pratiques et enjeux chez les Touaregs Kel Aïr (Niger)**, In : Les Cahiers d'Outre-Mer, Avril-Septembre 2004.

[1] أحمد عبد الدايم محمد حسين، **المرجع السابق**، ص. 20.

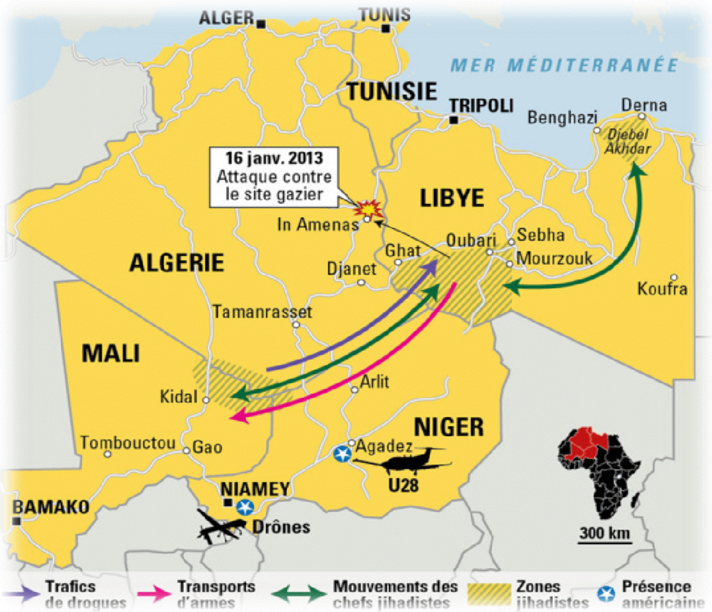
[2] تعدّ **ظاهرة الاسلاماوية** ظاهرة عالمية عرفتها بصفة خاصة الدول الإسلامية في السنوات العشرين الماضية، أي في فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين. ترجمت في شكل تيارات سياسية – دينية – ولدت في ظل الظروف العالمية والإقليمية التي عمتها الأزمات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ...، كما يعبر عنها في شكل حركات أو مجموعات من الأفراد يعتنقون دين الإسلام ويحاولون تسييسه بكل الطرق والوسائل المتاحة لديهم عبر كل أنحاء العالم. هذا ما جعلهم يحتلون مكانة هامة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث أصبحت هذه الحركات تحاول فرض اديولوجيتها ليس فقط على مستوى الدولة الناشطة فيها بل تعداها إلى خارج حدودها الوطنية. هدفها الأول والرئيسي هو لم شمل المسلمين المتواجدين في أرجاء المعمورة في أمة واحدة يكون الإسلام دينها وإن كان ذلك عبر الكفاح أو ما يسمونه "الجهاد العالمي". عدوهم في ذلك هو "الغرب"، والذي يريد نشر قيمه ومبادئه اللاأخلاقية ونمط حياته الذي لا يتماشى مع نمط حياة المسلمين. للمزيد من المعلومات انظر: تركي علي الربيعو، **الحركات الإسلامية من منظور الخطاب الغربي المعاصر**، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 28 .

Dominique Baillet, « **Islam, Islamisme et Terrorisme** » .In: Sud/Nord, 01/2002, N°16, p 53-72.

[3] كمال محمد جاه الله الخضر، **المرجع السابق**، ص. 15.

[4] أنوار بوخرص، **المرجع السابق**، ص. 06.

كان السبب المعلن للانقلاب عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش بتسليح رفقائهم الذين يعانون هزائم متككرة في شمال البلاد، و ذلك في حربهم ضد الطوارق و أفراد القاعدة. بالإضافة إلى التغيرات التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي في تلك الفترة و التي دفعت بهذه الأزمة إلى الإنتشار و التوسع، من بين العوامل التي أحدثت هذه التغيرات نجد الأوضاع الداخلية التي عرفتها ليبيا. فسقوط نظام القذافي أدى إلى عودة المقاتلين الطوارق إلى مالي، إلى جانب تدفق الأسلحة و انتشارها في المنطقة.[1] فلا يخفى لنا أنّه نزح عدد كبير من الطوارق للبلدان المغاربية المجاورة، خاصة في أوساط السبعينيات من القرن المنصرم، و توجه العديد منهم صوب ليبيا أين قام العقيد القذافي باستقطابهم و دمجهم فيما كان يسميه الكتائب الإسلامية، و هناك تم عسكرتهم و تدريبيهم على استعمال شتى أنواع الأسلحة و ممارسة مختلف أساليب القتال، ما أكسبهم خبرة قتالية بالغة الأهمية،[2] و هذا ما ظهر جليا بعدما قامت الحرب في ليبيا و رجع هؤلاء الطوارق إلى مواطنهم ، و بعدما شب الصراع في شمال مالي بين هؤلاء و الحكومة مطالبين باستقلالهم و هذه الخريطة تمثل لنا تداعيات الصراع الليبي على زيادة حدة الأزمة في مالي:



خريطة رقم 13: تداعيات الصراع الليبي على أزمة مالي.

المصدر:

http://numidia-liberum.blogspot.com/2014/06/la-guerre-secrete-de-lalgerie-en-libye.html

---

[1] Mathieu Pellerin, **Le Sahel et la contagion libyenne**, In : Politique étrangère, 04/2014, p. 841-844.

[2] محمد الأمين ولد الكتاب، **التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص. 03.

3- تداعيات أزمة مالي: داخليا و خارجيا:

لقد خلفت أزمة مالي الحالية – و ما زالت تخلف – الكثير من الآثار، و خصوصا على المستويين الديني و الاجتماعي، من أبرزها:[1]

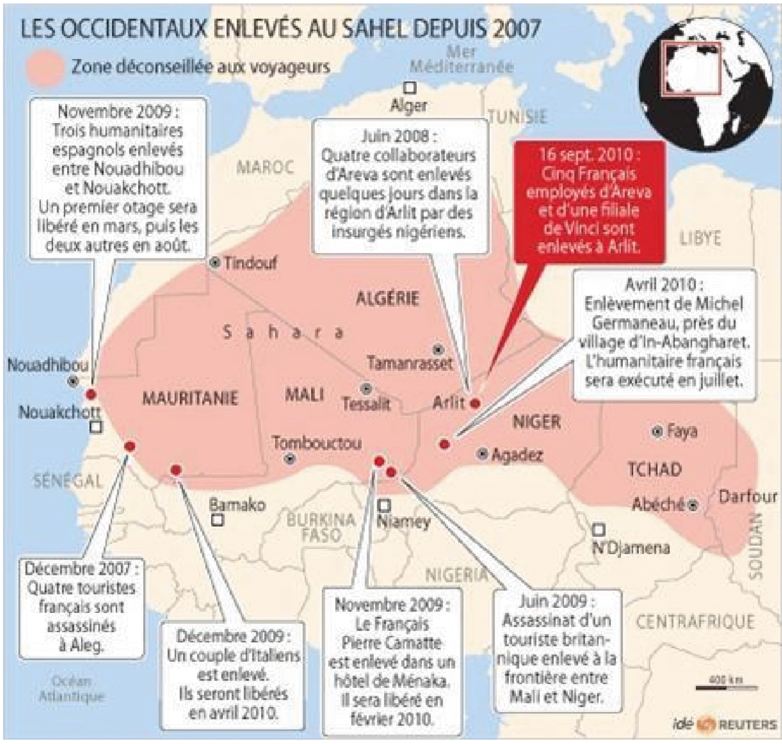
- التقاتل و الشحنات بين أبناء الوطن الواحد، و تدخل قوى خارجية في البلاد و آلاف القتلى و الجرحى.
- الحالات الإنسانية الحرجة من اللاجئين داخل مالي و خارجها، و إثارة الحساسية الحرجة من اللاجئين.
- إتاحة فرص إلصاق التهم بأهل السنة، و ما تبع ذلك من تعقب أئمتهم و منسوبيتهم، و التنفير من المدارس القرآنية و تشويه صورتها ، و تشويه المفهومات الإسلامية كالجهاد و تطبيق الشريعة و غيرها.
- سلب الحكومة المالية إرادتها الحرة.
- و من الآثار الاجتماعية السلبية التي خلفتها الأزمة و تداعياتها فقدان الثقة بين القبائل، إذ أصبحت بعض القبائل محل استهداف من قبائل مالية أخرى و تحطيم البنية الاجتماعية للمجتمع المالي على ما عليها من ضعف، إغلاق المدارس لمدة سنتين دراسيتين الأمر الذي يفتح الباب الواسع أمام الأمية و البطالة، إضافة لهدم البنية التحتية و الاقتصادية للمناطق في دولة مالي.

نتج عن تدهور الوضع الأمني في جمهورية مالي عدّة مخاطر تهدد أمن مالي و كذا أمن دول الجوار الافريقي و أيضا على قوى دولية نافذة. فبالنسبة لجمهورية مالي، فإنّ الخطر الرئيسي، – بالإضافة لمخلفات الأزمة المذكورة في الأعلى – هو انقسام البلاد إلى دولتين علاوة على امكانية حدوث حرب أهلية إذ لم ينفذ الإنقلابيون تنفيذا كاملا تعهدهم بتسليم السلطة أو إعادة عمل المؤسسات الدستورية. أما بالنسبة لدول الجوار الإفريقي، فإنَّ نشوء دولة للأزواد يمثل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها الطوارق في البلاد المحاذية كالجزائر و النيجر علاوة على أن وجود حركات جهادية متعاونة مع حركة الأزواد تتفق كلها على اقامة دول اسلامية (حركة الأنصار بمالي، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا)، و قد يجعل تلك المنطقة مركزا لنشاط هذه

[1] كمال محمد جاه الله الخضر، **المرجع السابق**، ص. 15.

الجماعات في منطقة الساحل و غرب افريقيا، تستهدف دول المنطقة و المصالح الدولية و تكون قاعدة لشن هجمات خارج المنطقة بالتعاون مع الحركات الجهادية في افريقيا و باقي مناطق العالم.[1]

لا يخفى لنا أن التركيبة السكانية لمنطقة الساحل الإفريقي التي درسانا في المبحث الأول من هذا الفصل، بينت لنا أنّ قبائل الطوارق الرحل متواجدة و منتشرة في دول الساحل (مالي و النيجر) و في دول الجوار الجغرافي (الجزائر، ليبيا و بوركينافاسو)، هذا إن دل على شيء فهو يدل على امكانية انتقال هذه الجماعات المتمردة بسهولة لداخل هذه الدول ممّا قد يهدد أمنها الوطني و يوتر علاقات الدول فيما بينها.



خريطة رقم 14: اختطاف المواطنين الغربيين في الساحل الافريقي.

المصدر:

AQMI dans le Sahel : une stratégie de survie, 10 septembre 2011, disponible sur : http://archives-lepost.huffingtonpost.fr/article/2011/04/16/2468116_aqmi-dans-le-sahel-une-strategie-de-survie.html

[1] مركز الجزيرة للدراسات، **أزمة مالي: متاهة الانقلاب و الانفصال**، المرجع السابق، ص. 02-03.

ترتبط التحديات في دول الساحل الإفريقي الواحدة بالأخرى، بحيث لا يمكننا فصل التحديات الإقتصادية و الاجتماعية عن التحديات السياسية و الأمنية و لا عن التحديات ذات الطابع الداخلي كالأزمات الداخلية، على أساس أنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا و لها نفس الأسباب و المصادر.

كما تحمل هذه التحديات طابعا اقليميا توسعيا، و ذلك راجع لخصوصية هذه المنطقة المنفردة ، بحيث لاحظنا من خلال دراستنا لمختلف التحديات الداخلية للدول أنّها تمثل في نفس الوقت تهديدات لدول أخرى مجاورة لها أو تنتمي لنفس الفضاء الإقليمي، مما يجعل هذا الاخير في حالة انكشافية طبيعية و يسوده اللأمن و اللإستقرار. على هذا الأساس، فالصراعات الداخلية في دول الساحل الإفريقي (مثل مالي، النيجر، التشاد، السودان، موريتانيا) لا تتوقف على الحدود الجغرافية لهذه الدول، بل تتعداها إلى داخل الدول المجاورة و تؤثر فيها (خاصة على الجزائر) خاصة فيما يتعلق بالصراعات القبلية و الإثنية (الصراع بين التوارق و حكومة مالي نموذجا)، التي تمتد إلى كل الدول التي تتواجد فيها هاذه الفئات من السكان، ما قد يخلق توترات و من ثم أزمات فيما بين الدول المتجاورة (مثال ما حصل بين السودان و تشاد) ما يخلق اللأمن في الفضاء الساحلي ككل.

الفصل الثالث:

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

تعد دول الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية باعتبارها من جهة، نقطة امتداد جغرافية و حضارية و من جهة اخرى نظرا لتواصلها مع شمال افريقيا (دول المغرب العربي) و بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هذا ما جعلها محل اهتمام القوى الإقليمية و الدولية عبر فترات تاريخية متفاوتة. إلاّ أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي، السياسي و الأمني لهذه المنطقة جعلها منبعا لمختلف التهديدات الصلبة و اللينة، ففشل و هشاشة الدول يعتبر ناقلا للتهديدات العبر وطنية، أي عابرة لحدود الدولة الواحدة، و كذا المشاكل العالمية، فهذه الدول تفتقد للقدرة على منع انتشار الأمراض الخطيرة و المعدية، بالإضافة إلى عدم القدرة على منع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فضعف مراقبة الحدود الداخلية للدولة يوفر فرصا للإتجار بالبشر و المخدرات فضلا عن أشكال أخرى من التهريب، كما أنّ الصراعات الداخلية تخلق أعدادا متزايدة من اللاجئين، ما يخل بالتوازن الديمغرافي للدول المجاورة. [1]

بالتالي هذه التهديدات تؤثر بطريقة أو بأخرى بالأمن الإقليمي و الدولي، فحسب **Charles-Philippe David** فإنّ عولمة اللأمن جعلت المخاطر مشتركة خاصة أمام الإرهاب الدولي و المخاطر عبر الوطنية للجريمة المنظمة و تجارة المخدرات، فبرزت إذن معضلة جديدة للأمن فرضت في إطار النظام الدولي مواجهة فواعل دولتية لفواعل غير دولاتية، فعولمة الأمن حسبه هي في الواقع عولمة للمخاطر الجديدة، خاصة في ضوء تحول ما أسماه **John Burton** بشبكة العنبكوت **Cobweb Model** التي تمنح تصورا لسياسة عالمية أكثر منها دولية متميزة بتداخل الفضاء الخارجي الدولي مع النظم الداخلية.[2] هذا ما دفع الفواعل على المستوى المحلي، الإقليمي و الدولي ايجاد آليات من أجل الحد من انتشار هذه التهديدات الأمنية على المدى القريب و البعيد.

---

[1] David Carment, John J. Gazo, Stewart Pest, **Risk Global Society**, In: Assessment and state failure publication, Vol. 21, N° 01, January 2007, p. 53

[2] مسعود شوية، **المرجع السابق**، ص. 26.

المبحث الأول: انعكاسات الوضع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

ينعكس الوضع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط بحكم عدة عوامل من أهمها التحولات الحاصلة في متغيرات متعلقة بمفهوم الأمن بصفة عامة و المتمثلة في تحوّل الفواعل، التهديدات و الصراعات على أساس أنّها لعبت دورا في بلورة تصور الدول لأمنها الداخلي و الخارجي. كما أنّ العامل الجغرافي و الحضاري المتمثل في التقارب بين دول الساحل الإفريقي و دول المغرب العربي من جهة و دول أوروبا اللاتينية من جهة أخرى جعلت هته الأقاليم تؤثر و تتأثر ببعضها البعض على جميع المستويات، هذا ما جعل التهديدات الأمنية تنتقل من اقليم لأخر و تنعكس على الوضع الداخلي لهذه الدول و تحكم علاقاتها ببعضها البعض.

على هذ الأساس سنتطرق في مبحثنا هذا، أوّلا إلى المتغيرات المؤثرة على مفهوم الأمن بدءا بالتحول في طبيعة الفواعل و طبيعة التهديدات و من ثم التحوّل في طبيعة الصراعات. ثانيا سنحاول تبيان كيفية تأثير الوضع الأمني في الساحل الإفريقي على أمن دول المغرب العربي، من خلال دراسة الأبعاد الأمنية الساحلية و من ثم انعكاسات الواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، السياسي و الأمني على الفضاء المغاربي و بوجه الخصوص على الجزائر، و كذا تأثير أزمة مالي على هذه الأخيرة و على هذا الفضاء ككل. ثالثا و أخيرا، سنركز على انعكاس هذا الواقع و هذه الأزمة على الفضاء الشمالي لحوض المتوسط و المتمثل في دول أوروبا اللاتينية بصفة خاصة و دول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة.

المطلب الأول: المتغيرات التي تأثر على تحول مفهوم الأمن: الفواعل، التهديدات، الصراعات.

1- التحول في طبيعة الفواعل:

لم تعدّ الدولة هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، بعد نهاية الحرب الباردة بل ظهرت عدّة فواعل حكومية و غير حكومية، رسمية و غير رسمية، فبرز دور المنظمات الدولية و الإقليمية، منظمات المجتمع المدني، منظمات حقوق الإنسان،...إلخ. و كما ظهرت فواعل غير رسمية

ذات أساليب مخالفة للقانون الدولي منها الجماعات الإرهابية، جماعات الجريمة المنظمة (بأشكالها و اتجاهاتها)، أصبحت تلعب دورا في إرساء السلم و الأمن الدوليين.

على هذا الأساس، بدأ الحديث عن تنظيم جديد للعالم، الذي تميز بغياب الاستقرار و تراجع الدول، و كذا بروز الفواعل من غير الدولة و أدوارها المتزايدة و المؤثرة. و في هذا الصدد يؤكد جيمس روزنو James N. Rosnau أنّه يجب التركيز على دراسة السياسة ما بعد الدولية، و هي نفسها السياسة العالمية، كما يشير في كتابه " **الفوضى في السياسة العالمية Turbulence in World Politics** " إلى بداية زوال عالم الدول الذي نشأ مع "عالم واستفاليا" و المحكوم بثلاثة مبادئ أساسية هي:[1]

- مبدأ السيادة.
- مبدأ المساواة بين الدول.
- مبدأ عدم التدخل.

لم تعد فكرة السيادة المطلقة اليوم تعبر عن أيّة واقعية في مجتمع عالمي مترابط و متداخل المصالح. هذا ما أكّدته النظرية الواقعية الجديدة عندما افترضت أنَّ النظام الدولي فوضوي لانعدام الثقة بين الدول و كذا طبيعة الفواعل (كالمنظمات و الشركات المتعددة الجنسيات...) و حركيتها في هذا النظام، فبالرغم من وجود هذه الفواعل الجديدة لم يتغير جوهر التحليل في السياسة الخارجية فهو عبارة عن صراع و تعاون. فكما يعدُّ الأمن الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه بدلا من القوَّة التي يجب أن تكون متوازنة في البيئة الدولية. (للمزيد من التفاصيل انظر الفصل الأول، المبحث الثالث، المطلب الأول)

يؤكِّد البنائيون على أنَّ الأمن متعلق قبل كل شيء بالدول كما يستخدمون مفهوم "مجتمع الأمن" الذي يعني حسبهم "اقليما عبر- قومي يتكون من عدَّة دول ذات سيادة، و داخل هذا الإقليم تظهر الحاجة الماسة للإندماج في المجال الأمني لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة و العابرة لأكثر من دولة على المستوى الإقليمي". كما تعتبر البنائية أنّ الفوضى في الساحة الدولية هي ناتجة عن سلوكات الدول و تصوُّرهم للتفاعلات فيما بينهم، و بالتالي فالفوضى هي نتاج ما تصنعه الوحدات السياسية و ليس قانونا قائما بذاته، و ليست متأصلة في النظام الدولي.

[1] مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي حول : الجزائر و الأمن في المتوسط (واقع و آفاق)، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008، ص. 09.

2- التحول في طبيعة التهديدات:

نركز في هذه النقطة على فرضيات النظريات المفسرة للأمن الدولي، التي تبين كيفية انتقال التهديدات الوطنية، الإقليمية و الدولية على أمن الدول الأخرى و على المجتمع الدولي ككل، و ذلك لمعرفة كيفية تأثير الوضع الأمني للساحل الإفريقي على الأمن الدولي. في فصلنا الأول عند التطرق لهذه النظريات و بوجه الخصوص نظرية النقدية ضمن النظريات الحديثة، يرى أصحاب هذه الأخيرة أنّ مصادر التهديدات الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية، بل أصبحت من داخل الدول ذاتها. فالتهديد ليس ذو مصدر عسكري سياسي فحسب، كما لم يعد يحتكر محورية الأداء على وحدات بيعينها، بل شمل التوسيع مستوياته الأفقية و العمودية معا، و عليه تطرح الدراسات النقدية مستويات جديدة أكثر عمقا و اتساعا لتحديد مفهوم الأمن على الأمن البشري، الأمن المجتمعي، و الأمن العالمي.

في التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1999، بعنوان " عولمة ذات وجه إنساني **Globalization with Human Face** " أكّد التقرير أنّه على الرغم ممّا تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة انتقال المعرفة و التكنولوجيا الحديثة، و حرية انتقال السلع و الخدمات، فإنّها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الإنساني، و هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء. و قد حدد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في غياب:[1]

- عدم الإستقرار المالي.
- الأمان الوظيفي و عدم استقرار الدخل.
- الأمان الصحي.
- الأمان الثقافي.
- الأمان الشخصي.
- الأمان البيئي.
- الأمان السياسي.
- الأمان المجتمعي.

[1] شفيعة حداد، **سياقات تراجع و عودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية**، في : مجلة المفكر، العدد 08، بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012، ص. 368-370.

من هذا المنطق اصبح الحديث بشكل متزايد عن التهديدات الأمنية التي تحمل عدّة أبعاد و أشكال، و بوجه الخصوص تلك التي تدار بوسائط و أدوات ليس بالضرورة عسكرية، فقد تكون الكترونية و حتى فيروسات معدية، إنّه الإنتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر، فالأولى يمكن توقعها و بالتالي مواجهتها أما الثانية فتمتاز بالتنوع و التعدد، فاليوم ينصب تركيز على قضايا الإرهاب و سبل مواجهته باعتباره يمثل خطرا على السلم و الأمن الدوليين، و بالتالي يصعب التحكم فيها و مواجهتها بأدوات و وسائل تقليدية، ما يفرض تبني مقاربات سوسيو اقتصادية لمواجهة هذه المخاطر. حيث يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب، فالأخطار لم تعد شؤونا داخلية، كما أنّ أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها.[1]

أصبح التهديد غير معروف و غير محدد المعالم، و القوة العسكرية و حدها لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة بفعل تسارع انتشار الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات و الإرهاب العابر للحدود و التلوث البيئي و فيروس الإيدز. فتتعدد التهديدات و تنوع مصادرها و تشابك نتائجها و توسع رقعة تأثيرها، حولت العالم فعلا إلى مجتمع المخاطر على حد تعبير "أولريش بيك".[2]

3- التحوُّل في طبيعة الصراعات:

الصراع ظاهرة إنسانية تنشا عن تعارض المصالح, أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينها. و يعود هذا المفهوم إلى وجود تضارب واختلاف سواء في مواقف أو مصالح أو أهداف ما.

إن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى اختلال التوازن الدولي المبني على الثنائية القطبية، و لذلك أصبحت النزاعات الإقليمية أو الوطنية منفصلة في أحيان كثيرة عن طبيعة النظام الدولي و تحكمها نزاعات ذاتية أكثر مما هي إمتدادات لتوازنات دولية كما كان حاصلا خلال فترة الحرب الباردة، من جهة أخرى فإنه بمقدار ما ساهم نظام الثنائية القطبية و ما رافقه من استقطاب دولي في الحقبة السابقة في تجميد النزاعات أو بالأحرى للحد منها بسبب ما تميز به من توازن في الرعب، فقد أدى

---

[1] بيك أولريش، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود**، تر: علا عادل و آخرون، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، ص. 30.

[2] امحند برقوق، **الكونية القيمية و هندسة عالم ما بعد الحداثة**، في: مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 06، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، جانفي 2009، ص. 77.

سقوط جدار برلين و ما تبعه من إنهيار الاتحاد السوفياتي و إنتهاء الصراع بين الكتلتين الشرقية و الغربية إلى فتح التاريخ أمام حقبة من النزاعات الكبرى.[1]

أصبحت الصراعات في علم يعرف بعالم العولمة تدور بين الجماعات و ليس بين الدول، و أصبح الضحايا فيها من المدنيين ناهيك عن مصادر التهديد الأساسية للدول التي لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها. و خير مثال على هذا النزاعات المسلحة في الدول الافريقية عامة و في دول الساحل الإفريقي خاصّة، بحيث يتّسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد و التشابك و ارتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للعنف و الإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان. فالسمة الأساسية للصراعات في هذه الفترة، هي أنها تدور داخل حدود الدولة القومية، و النسبة الأكبر من الضحايا هي من المدنيين، و تتسم تلك الأنماط من الصراع بالمساس بأمن الأفراد، كما يترتب عليها واحد من أخطر مشاكل الأمن الإنساني و هي مشكلة اللاجئين، إذ بلغ عددهم في العالم عام 2008 أكثر من 14 مليون لاجئ، بالإضافة إلى ما يزيد على 20 مليون نازح داخلي.[2]

كما أصبحت الصراعات تحمل طابعا عالميا موسّعا، ففي عصر العولمة أصبح من السهل انتقال صراع يحدث داخل حدود دولة ما إلى الدول المجاورة لها و يؤثر على أمنها الداخلي و الخارجي، على أساس أن الحدود الجغرافية أصبحت حدودا وهمية بفعل حرية انتقال الأفراد، السلع، الخدمات و رؤوس الأموال من دولة لأخرى، و من اقليم لآخر، و كذا التطور الذي عرفته وسائل الإعلام و المواصلات و التقدم التكنولوجي... و غيرها من مظاهر العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة، تنتقل فيها عدوى الصراعات بسرعة مذهلة.

---

[1] برهان غليون، **العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، الدار البيضاء، المركز الثقافي الغربي، 2003، ص. 11.

[2] خديفة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**، الرياض: مركز الدراسات و البحوث، 2009، ص. ص. 47-48.

المطلب الثاني: أثر الوضع الأمني على دول المغرب العربي.

1- الأبعاد الأمنية الساحلية لدول المغرب العربي :

تعيش علاقات دول المغرب العربي بدول الساحل الافريقي مرحلة إعادة تشكيل موازين القوى لعدد من الأسباب من بينها الحراك الشعبي في البلدان المغاربية (تونس و ليبيا). بحيث فتحت سبيلا لقيام نظام اقليمي مغاربي جديد. كما يعتبر الساحل الافريقي فضاء فاصل بين شمال افريقيا و جنوبها، و كلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته و متميز بخصائصه، من هذا المنطلق يمثل معبرا بين دول المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط و افريقيا السوداء جنوب الصحراء. كما نسخ التاريخ أشكالا من المبادلات و الارتباطات الوثيقة بين المنطقتين دفع بهما إلى مصير مشترك.[1]

يرى الدكتور عبد النور بن عنتر أنّه ميدانيا يهدد الوضع الأمني الساحلي الغير مستقر الأمن المغاربي من خلال: رواقين جيوسياسين (شرقي و غربي) في غاية من الانكشاف و رواق ثالث (أوسط) أقلهما انكشافا.[2]

- **الرواق الليبي** منكشف بسبب تداعيات الحرب على ليبيا و العملية الانتقالية و انهيار مختلف أسلاك الأمن و الجيش. يحول كل هذا دون مراقبة محكمة لحدود البلاد الجنوبية. بل أن ليبيا كانت مصدر تصدير الاستقرار –اللأمن إلى الساحل (انتقال جماعات مسلحة و أسلحة إبان و بعد الحرب) ها هي اليوم وجهة لذات التهديد (دائما النيجر) في الاتجاه المعاكس و مصدر تصدير له نحو دول المغرب العربي (نحو تونس و الجزائر). إنّها التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا ساحليا و مغربيا.

- **الرواق الموريتاني** الذي يوجد في وضع أسوء لأن جزءا كبيرا من حدود موريتانيا الشرقية و الشمالية تمتد على طول إقليم أزواد المالي. و نظرا لحالة عطل الدولة الموريتانية البنبوي و ضعف النظام فإن البلاد منكشفة أمام حركة تنقل الجماعات الإرهابية و ما في جعتها من أسلحة...

---

[1] مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، في : مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص. ص. 02-03.

[2] عبد النور بن عنتر، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، ورقة مقدمة في: ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17 – 18 فيفري 2013، ص. 02.

♦ **الرواق الجزائري** الذي يتوسط الرواقيين الشرقي و الغربي، لكنه رغم انكشافه النسبي يبقى أكثر صلابة و تحصينا منهما نظرا لإمكانات الجزائر عتادا وعدة و خبرة قواتها الأمنية و جيشها في محاربة لإرهاب. و عموما تعد كل الدول المغاربية بدون استثناء تربة خصبة لانتقال العدوى الساحلية بسبب نشاط حركات سلفية جهادية في هذه الدول.



خريطة رقم 15: الأبعاد الأمنية الساحلية لدول المغرب العربي.[1]

2- أثر التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الأمنية على دول المغرب العربي:

يسود الدول المغاربية – كما بينته الأبعاد الأمنية في العنصر الأول – حالة انكشاف في حدودها الجنوبية، و ذلك راجع لعدّة عوامل أساسها التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة و اللينة الآتية من دول الساحل الإفريقي خصوصا و الدول الإفريقية الأخرى عموما. و ما زاد تخوف هذه الدول في الأونة الأخيرة هو انتشار الأزمات و الصراعات الداخلية ذات الإمتدادات الإقليمية الواسعة، و التي خلقت كل أنواع التجاوزات الأمنية كزيادة في ظاهرة الهجرة السرية (ما نلاحظه كل يوم في الشوارع الجزائرية هو من جراء ما خلَّفته الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي)، و تنامي نشاط الجماعات الإرهابية، و كذا تفشي كل أنواع الجريمة المنظمة بدءا بالمتاجرة بالمخدرات، و بالسلاح و بالبشر... و غيرها.

---

[1] خريطة رقم 15 : من إعداد الطالبة وفقا للمعلومات الصادرة في: عبد النور بن عنتر، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، المرجع السابق.

و لعل ظاهرة الهجرة السرية بمختلف أشكالها و اتجاهاتها، من أبرز التهديدات في الساحل الإفريقي التي تأثر على أمن دول المغرب العربي و ذلك راجع لتعقيداتها. فموقع هذه الدول الجغرافي كمنطقة ربط بين افريقيا و أوروبا جعل منها مكانا للعبور وتنقل الأشخاص القادمين من الصحراء و شرق افريقيا متجهين نحو أوروبا، علما بأنّ المهاجرين غير الشرعيين يجدون فيها مأوى لهم و محطة لتزويدهم بالمال الذي يمكنهم من مواصلة الرحلة إلى أوربا، هذا و يبقى البعض من هؤلاء ليستقر بها، خصوصا مع تزايد الحواجز أمام المهاجرين في دول الاتحاد الأوربي؛ يشكل المهاجرون الآتون من دول الساحل الافريقي ضغوطا على دول الملجأ المغاربية، لما تتطلب من رعاية صحية و هو ما لا تستطيع تلبيته دول الساحل الفاشلة، و الدليل على ذلك زحف الأمراض الخطيرة (كمرض الإيدز)، بالإضافة للتأثيرات الاقتصادية لدول الملجأ أو العبور خاصة عندما يتعلق الأمر بالمتاجرة بالمواد المحظورة كالمخدرات و تزوير العملات و الوثائق الرسمية زيادة على هذا نجد ضياع و موت المهاجرين في الصحاري.[1]

يعرف المغرب العربي تحوّلا بنيويا في دينامكية الهجرة، فبعد أن كان مصدرا للمهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين، أصبح أيضا مستقبلا و معبرا لتصبح إشكالية الهجرة ثلاثية الأبعاد فهو يستمر في تصدير مهاجرين و كذلك المهاجرين الأفارقة الذين يعبر بعضهم المتوسط فيما يستقر البعض الآخر في الدول المغاربية التي وجدت نفسها بين سندان أوروبا و مطرقة الهجرة الإفريقية. أوروبا تضغط عليها لتصبح قاعدة أمامية لها، فيما يستمر وصول جحافل من المهاجرين الأفارقة.[2] إلاّ أنّ هذه الدول لم تحاول صياغة استراتيجية مشتركة من أجل الحد من هذه الظاهرة الآتية من جنوبها و التي تنعكس سلبا على أمنها الوطني و الإقليمي، بحيث قامت بحسم الأمر لصالح البعد الأوروبي (المتوسطي) على حساب عمقها الافريقي.

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصّة وأنّ هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر من الجزائر إلى غاية مرسيليا، واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور، وتشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار، يضاف إلى هذا فإنّ هذا الفعل يمس

---

[1] ---------, Regional Conference on migration, **Migrants in the transit countries sharing responsibilities in management and protection**, Istanbul, 30 September- 1st October 2004, p. 89.

[2] عبد النور بن عنتر، **السياسات المغاربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم و أمننة**، في: المغرب العربي و إشكاليات الهجرة، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد 03، ص. 04.

كل الإنتاج الآخر وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية.[1]

تتأثّر الجزائر بصفة خاصة بما تعانيه دول الساحل الإفريقي من انتشار الجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله (خاصة على الحدود بين دول المغاربية و دول الساحل الإفريقي) بحكم ما يوجد من تداخل و ارتباط بين الشبكات الإجرامية المحلية و الجهوية (بين دول المغرب العربي و إفريقيا) و العالمية، مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات على النسيج الاقتصادي و الاجتماعي المغاربي، كما تعتبر هذه الدول نقطة عبور لمختلف التهديدات اللينة كتجارة المخدرات الآتية من دول الساحل و غرب افريقيا. و الجدول التالي يمثل تطور الجريمة المنظمة في الجزائر ما بين عام 2012 و عام 2013:

Crimes et délits	Affaires constatées القضايا المعالجة			Personnes arrêtées الأشخاص الموقوفون			Ecrouées ايداع
	2012	2013	Variation	2012	2013	Variation	2013
Stupéfiants المخدرات	1511	1889	25.02%	2351	2972	26.41%	1879
Trafic d'armes et de munitions المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة	701	889	26.82%	793	988	24.59%	330
Trafic de véhicules تزوير السيارات	198	203	2.53%	298	230	-22.82%	11
Autres atteintes à l'économie nationale جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني	74	62	-16.22%	159	88	-44.65%	4
Contrebande التهريب	2387	2341	-1.93%	926	831	-10.26%	282
Faux التزوير	572	539	-5.77%	789	806	2.15%	218
Immigration irrégulière الهجرة غير الشرعية إلى الداخل	835	977	17.01%	1858	1787	-3.82%	1021
Emigration irrégulière الهجرة غير الشرعية إلى الخارج	19	38	100.00%	99	258	160.61%	103
Total	6297	6938	10.18%	7273	7960	9.45%	3848

جدول رقم 03 : تطوُّر الجريمة المنظمة في الجزائر ما بين 2012-2013.

المصدر: الموقع الرسمي للدرك الوطني: http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefin

توحي الأرقام و الاحصائيات الموجودة في الجدول أعلاه بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى الجزائر، وما يترتب عنها من تهديد للأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لدول الوجهة، اذ يبقى المهاجر السري يشكل المصدر الأساسي لترويج الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، هذا وطرحت أمننة الهجرة مجموعة من المخاوف والتحدّيات من بينها الخوف من التحول الى دولة مصدرة للارهاب

[1] ولفرام لاشر، **الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، في: ورقة كارنيجي، سبتمبر 2012.

والمجرمين، وهو ما يلقى على عاتقها مسؤولية تحسين صورتها في مجال محاربة الهجرة عن طريق التحكم في الظاهرة وتسييرها بشكل فعّال يعطى انطباعا حسنا لدى كلّ الأطراف.

لا يخفى لنا أنّ الإرهاب يعتبر من الجرائم الشديدة الخطورة، و أكثرها تحديا للمجتمع الدولي في سعيه المتواصل لمكافحته، و تزداد خطورته من خلال إمكانيات مرتكبيها المتعاظمة، فضلا عن الوسائل الحديثة التي يستخدمونها في أعمالهم التي تتخطى أحيانا إقليم الدولة الواحدة.[1] على هذا الأساس تظهر خطورة هذه الظاهرة على الدول المجاورة للساحل الإفريقي، خاصة و أنّ هذه الأخيرة من بين أكثر مناطق العالم التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية، مما جعل دول المغرب العربي تتخوف من أنّها تمس أمنها الوطني.

كما تشكل الهجرة السرية، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة و باقي المخاطر الأخرى تهديدا للأمن المغاربي، بحيث تمس بتأثيراتها السلبية جميع نواحي الحياة، و جميع الأطراف داخل الدولة (فرد، مجتمع، دولة). يمكن تفسير كيفية تأثير هذه الظواهر على الأمن المغاربي رجوعا لنظرية باري بوزان في اطار مدرسة كوبنهاجن، عندما عرف **الأمن المجتمعي** (أنظر الفصل الأول، المبحث الثالث، المطلب الثاني)، بحيث أكَّد أن المجتمع (أو الجماعات الاجتماعية) يصبح طرفا معرضا للتهديد عندما تصبح هويته بدورها القيمة المهددة، و أضاف أنّ الأمن لم يعد يركز على الدول و علاقاتهم ببعضهم البعض، و لكن أيضا العلاقات بين الفرد، المجتمع و الدولة و كذا تصوراتهم المشتركة أو المتقاطعة للتهديدات المتعددة الأشكال و الاتجاهات، كما ركز على أن التهديدات الأمنية أصبحت تمس القطاعات: العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.

3- أثر أزمة مالي على أمن المغرب العربي:

إذا كانت للتحولات التي عرفتها بلدان المغرب العربي (ليبيا و تونس خاصة) انعكاسات على الأزمة المستشرية في إقليم أزواد، و نظرا للروابط القائمة بين سكان هذا الإقليم و الشعوب المغاربية، فإنّه من المتوقع و لذات الأسباب أن تكون لهذه الأزمة تداعيات متعددة الأبعاد و التجليات على كل الفضاء المغاربي.[2] ممّا من شك أن الأزمة في مالي جعلت الوضع الأمني في المنطقة يوصف بالهشاشة: فنفاذية الحدود و تردي فعالية الأجهزة الأمنية و ضعف مقومات الدولة كلها عوامل شجعت

[1] خالد حسون، **التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي: دراسة مقارنة**، في: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 02، رقم 13، ص. 09.

[2] محمد الأمين ولد الكتاب، **التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، ورقة قدمت في ندوة "المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص. 04.

التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها، إذ تعتبر الجزائر العدو اللذوذ للحركات الإرهابية الإقليمية و تملط اضافة إلى ذلك حدود مع الساحل مساحتها 1400 كلم و قد عانت كثيرا من ويلات هذا التهديد لمدة تزيد عن 20 سنة، مما يجعل من هذا التهديد حمل جديد سوف يثقل كاهلها في عديد من الجوانب، بداية من الزيادة في النفقات العسكرية من أجل تأمين الحدود.[1] و يرى بعض المراقبين أن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي يعتبر تونس نقطة استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة له، نظرا لموقعها الجغرافي و لكونها ترتبط بحدود طولها ألف كلم مع الجزائر و بحدود طولها خمسمائة كلم مع ليبيا.[2]

تبين لنا الحدود الجغرافية لدول المغرب العربي أنّه من الصعب مراقبتها، و ذلك بسبب طبيعتها الصحراوية ما يسهل تدفق الأسلحة و المخدرات و التموينات الأخرى، و كذا تسلل المقاتلين الراغبين في الإلتحاق بمعاقل القاعدة عبرها ثم عبر الحدود الموريتانية مع إقليم أزواد. و ما يزيد تهديد الجماعات الإرهابية في مالي يتفاقم إلى الدول المغاربية الأخرى هو رفضها تسليم أسلحتها رغبة منها في إقامة دولة دينية في البلاد. هذا ما جعلها تنظم في خانة الجرائم المنظمة و ذلك عبر المتاجرة بالأسلحة العابرة للحدود، يساعدها في هذا عدّة عوامل من أهمها روابط وصلات و شبكات تواصل تملكها مع الجماعات المسلحة العاملة في الفضاء الساحلي ككل انطلاقا من شمال مالي وصولا إلى النيجر و نيجيريا حيث تنشط مجموعات إرهابية أخرى (أنصار الدين و بوكو حرام و موجاو المذكورة سابقا في الفصل الثاني).[3]

سرعان ما اكتشفت هذه المجموعات أن هذه المنطقة (الساحل الافريقي) تشكو من فراغ أمني واسع، مما وفر لها امكانيات واسعة للتحرك في مساحة جغرافية تمتد من موريتانيا حتى السودان (الخريطة رقم في الفصل الثاني التي تمثل انتشار تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي)، كما أنّ نشاط هذه الجماعات قد امتد في اتجاهات متعدّدة، حتى نجحت في إقامة معسكرات تدريب في مالي، و هو ما خلق حالة من التوتر الأمني تجاوزت تداعياته الأطر المحلية بدول المغرب العربي، و نقل ملف الإرهاب إلى صعيد اقليمي يشغل كل هذه الدول.[4] و الخريطة التالية تبين مدى تأثير أزمة مالي على أمن دول المغرب العربي و بصفة خاصة الجزائر:

---

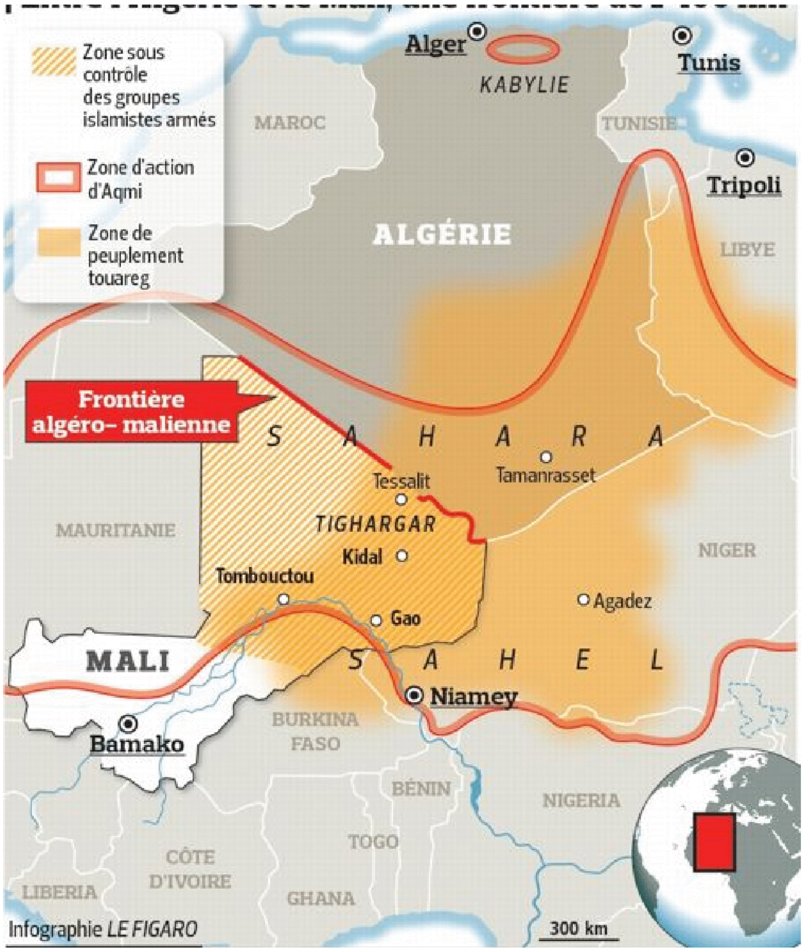
[1] جمال بوازدية، **الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي**، في: مجلة المفكر، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013، ص. ص. 542-543.

[2] محمد الأمين ولد الكتاب، **المرجع السابق**، ص. 04.

[3] نفس المرجع و الصفحة.

[4] ------، **القاعدة في المغرب العربي: وهم أم حقيقة ؟** ، في: المغرب الموحد، العدد 05، 17 فيفري 2010، ص. 10.

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.



خريطة رقم 16: تداعيات أزمة مالي على الجزائر.

المصدر:

Thierry Oberlé, **Paris et Alger convergent sur le dossier malien,** In : La figaro, 19/12/2012. Disponible sur : **http://www.lefigaro.fr/international/2012/12/19/01003-20121219ARTFIG00632-paris-et-alger-convergent-sur-le-dossier-malien.php**

جعلت الأزمة في مالي الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، و ذلك راجع لعدّة عوامل من أبرزها: نفاذية الحدود و تردي فعالية الأجهزة الأمنية و ضعف مقومات الدولة كلّها، عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها داخل دول المغرب العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصّة، إذ تعتبر هذه الأخيرة العدو اللذوذ للحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، و باعتبارها الدولة الأقرب جوارا لهذه المنطقة بحيث حدودها مع مالي تقدر مساحتها بحوالي 1400 كلم اضافة أنها كانت عرضة للتهديد الإرهابي منذ عدة سنوات (20 سنة)،[1] مما يجعل من هذا التهديد

[1] جمال بوازدية، **نفس المرجع و الصفحة.**

يؤثر عليها بصفة كبيرة و على كل المستويات و خاصة من ناحية الإنفاق العسكري من أجل تأمين حدودها مع دول هذه المنطقة. (انظر الخريطة رقم)

تؤدي تدفقات اللاجئين الآتيين من دول الساحل الافريقي نحو دول المغرب العربي، على نشوء مجتمعات محرومة و يائسة، تعاني من نقص حاد في الخدمات الأساسية للحياة، و هو ما قد يؤدي على نشوب صراعات عنيفة على الغذاء و المياه و السكن من جانب اللاجئين، و أيضا بينهم و بين المواطنين الأصليين، إذ أنّه على الرغم من تلقي معسكرات اللاجئين للمساعدات الإنسانية الدولية، إلاّ أنّها تكون غير كافية في الكثير من الأحيان، و لا تسمح ببقاء اللاجئين على قيد الحياة. و كما يهددون التجانس الاجتماعي الداخلي في الدول المضيفة، و يقوضون العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الإثني و الثقافي و الديني و اللغوي في الدول المضيفة، و غالبا ما يتجه هؤلاء اللاجئين إلى الدول المجاورة في ظروف غير طبيعية (أي ظروف خارجة عن القانون كالهجرة غير الشرعية).[1]

المطلب الثالث: أثر الوضع الأمني على الدول الأوروبية.

1- أثر الهجرة السرّية على أمن الدول الأوروبية:

تتبع خطورة ظاهرة الهجرة من كونها قضية ذات أبعاد و أثار متصلة بالأمن الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للبلدان المستقبلة للهجرات، أو المصدرة لها، على حد سواء، و لهذا ليس بمستغرب أنّها أصبحت ملفا حساسا تمسك به أجهزة الامن و المخابرات الغربية[2] عامة و دول القارة الأوروبية خاصة.

تدفع البطالة و الظروف المناخية المحيطة من سوء الحياة الاجتماعية و اللإستقرار السياسي الشباب للهجرة الغير شرعية، ساعيين لتحقيق حياة اجتماعية كريمة. فالشباب الإفريقي يرى في أوروبا الحلم أو البلد الذي سيمكنهم من تحقيق ذاتهم و طموحاتهم.[3] تصاعد معدلات الهجرة نحو العديد من

[1] أحمد ابراهيم محمود، **الحروب الأهلية و مشكلة اللاجئين في افريقيا**، في: السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2009، ص. 63-65.

[2] أحمد اسماعيل، **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا إلى الغرب**، في: قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012، ص. 66.

[3] Maxime Tandonnet, **Migrations : La nouvelle vague**, In : Questions Contemporaines, Ed : l'Harmattan, Paris, 2003, p. 13-15.

الدول الأوروبية أثار من جديد مخاوف الإتحاد الأوروبي من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية للمجتمعات الجنوبية بصفة خاصة تلك الآتية من دول الساحل الإفريقي و من القارة الإفريقية ككل. بحيث ترى أن ذلك سيسبب تراجع قيمها و حضارتها مقابل تنامي القيم الإسلامية،[1] التي تعتبرها خطرا على أمنها و أمن شعوبها. فلا يخفى لنا أن هذه الدول ترى في المهاجرين المسلمين مصدرا للعنف و التطرف و في غالب الأحيان تصفهم بالإرهاب الدولي، هذه النظرة تبنتها بعد الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، و زاد تبلور هذه النظرة بعد الأحداث التي عاشتها الدول الأوروبية في 11 مارس 2004 في العاصمة الإسبانية مدريد.

انتشار الجريمة المنظمة في دول المهجر، بسبب استغلال هؤلاء الوافدين الضعاف المحتاجين من قبل مافيا الاتجار بالبشر، يمثل واحدا من الأثار السلبية التي يمكن أن تعانيها دول المهجر، كما يعانيها المهاجر نفسه. قد يكون الجانب الاقتصادي هو أقل ما يمكن أن تعانيه الدول الأوروبية من ظاهرة الهجرة، و لكن الهاجس الأمني هو الأساس الذي يدفع تلك الدول لخوض كتلك الحروب العنيفة و الثقيلة و المكلفة. و من الآثار الاجتماعية ذات البعد العقائدي و الثقافي، استعداد بعض المهاجرين من أجل البقاء للتنازل بتبديل دينهم و أخلاقهم.[2]

إنّ موجات الهجرة بجميع أشكالها و اتجاهاتها نحو أوروبا هي نتيجة للتهديدات الأمنية التي تمس مباشرة المجالات و السياسيات المتعلقة بالأمن. سواء بالنسبة للدول الأصل أو دول العبور و المرور أو الدول المقصودة.

2- أثر الإرهاب و الجريمة المنظمة على أمن الدول الأوروبية:

حاول الاتحاد الأوروبي بلورة نظرته للتهديد التي تشكله الجماعات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط، باعتبارها المصدر الأوّل والرئيسي لهذه الحركات وصنفها في خانة التحديات الأمنية الكبرى في حوض المتوسط عامّة و في الساحل الإفريقي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث لم يعد الخطر آت من الشرق أي خطر الإيديولوجية الشيوعية، بل مصدره هو الجنوب بظهور إيديولوجية جديدة أطلق عليها اسم "الاسلاماوية السياسية"، من أسباب ظهورها " مشكلة الهجرة "،

[1] يرى الأوروبيون أنّ المهاجرون الأفارقة (غير الأوروبيون) غير قابلين للاندماج و غير قابلين للمراقبة، حيث تفيد الاستطلاعات أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا، حيث يرى أغلب الرأي العام الأوروبي أن تلك التعددية الثقافية قد أنتجت بؤر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها و تحقد عليها، بل و مستعدة للتآمر ضدها و ضد سكانها. انظر:
Bichara Khader, **L'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité**, Ed : L'Harmattan, Paris, 1994, p. 78.

[2] أحمد اسماعيل، **المرجع السابق**، ص. 75.

"الضغط الديمغرافي" و"الخلل السوسيو-اقتصادي" لمجتمعات الدول الجنوبية للمتوسط.[1] و بالتالي فظاهرة الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي مرتبط بظواهر اقتصادية، اجتماعية، سياسية،... متعلقة أساسا بالنمو و التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي و النمو السكاني المتزايد مصحوبا بالآفات الاجتماعية كالبطالة و الفقر و الهجرة السرية... و غيرها.

في الواقع، إذا كانت منظمة القاعدة التي مثلت في البداية كيانا يستهدف محاربة الفكر اليساري و الوقوف في وجه التوجه الشيوعي من خلال بث الإيديولوجية الأصولية و تعزيز السلفية الجهادية، قد تحوّلت مع مرور الزمن إلى شبكة أخطبوطية محمكة البناء. بالتالي تحوّل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى فرع جهوي للقاعدة الأم، هدفه الحيلولة دون تفكك و اضمحلال هذا الكيان المحاصر عالميا إلى ائتلاف منسجم و متماسك من المجموعات القتالية التي تسعى مجتمعة إلى تشكيل أممية سلفية جهادية عابرة للحدود، تتخذ من منطقتي الساحل الافريقي ساحة لنشاطاتها و ممارساتها الإرهابية.

تمر تجارة المخدرات الموجهة أساسا إلى أوروبا حاليا من المسلك الإفريقي و غالبا عبر دول الساحل الإفريقي، و حسب ويل بانترسرز مدير مركز الدراسات حول المكسيك في جامعة قرنينقن، الذي أضاف أنّ 40 طن (27%) من الكوكايين المستهلك من قبل الأوروبيين يمر عبر هذه الدول(مالي، موريتانيا، نيجيريا، غانا، ليبيريا، غينيا، الرأس الأخضر، و السنغال).[2] و لعل القرب الجغرافي بين القارة الإفريقية و القارة الأوروبية هو العامل المساعد على سهولة انتقال المخدرات، إضافة إلى شساعة الحدود و ميوعتها ما جعل مراقبتها صعبة للغاية و سهل في تنقل مجموعات تمارس الجرائم المنظمة بمختلف أشكالها و اتجاهاتها.

3- أثر الأزمات الداخلية على مصالح الدول الأوروبية:

ترتبط أزمة مالي بحركات إرهابية لها امتدادات واسعة، بحيث تعتبر أزمة داخلية ذات أبعاد دولية، ما من شأنه تهديد السلم و الأمن الإقليمي و الدولي. شكلت هذه الأزمة و تنامي نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة في:[3]

- ✓ الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية الافريقية التي تمتلكها القارة.

---

[1] Ahmed Kateb, Mohamed Sibachir, **Op.cit.**, p 289.

[2] Pascale Parez, Laurent Laniel, Croissance et … **croissance de l'économie du cannabis en Afrique sub-saharienne (1988-2000)**, In : Hérodote, N° 112, Ed : La découverte, 1er Trimestre 2004, p. 127.

[3] شمسة بوشنافة، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل: الرهانات و القيود**، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات – التحديات)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 27-28 فيفري 2012.

✓ السيطرة على المواقع الاستراتيجية الافريقية مثلا القاعدة الغربية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر و هو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري و الاستراتيجي و ذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية و قربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا و افريقيا و الشرق الأوسط.

إن استقرار منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة و دولة مالي بصفة خاصّة، يعني استقرار المصالح الفرنسية و الأوروبية المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم، لا بأس أن نذكر أن موريتانيا تمثل مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، و تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي و تغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي، كما تشير الدراسات إلى أنّ باطن الساحل (تشاد، موريتانيا و النيجر) يمثل ثروة بترولية هامّة، إلى جانب الأهمية الاقتصادية، فإن منطقة الساحل تعد منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء و الذي يربط بين النيجر و الجزائر و يمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من "واري" في نيجيريا و يصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، و يسمح لأوروبا بالتزود بالغز الطبيعي، و بدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث و الاتحاد الأوروبي بتاريخ 03 جويلية 2009.[1]

على هذا الأساس، فإنّ الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي يؤثر مباشرة في دول غرب المتوسط، و على جميع المستويات خاصة و أن التهديدات الأمنية أصبحت ذات بعد اقليمي و دولي ، تختلف طبيعة الفواعل المؤثرة فيها من جماعات ارهابية، جماعات منظمة تستخدم كل أنواع و أشكال الجرائم،...الخ، اضافة إلى التغير في طبيعة الصراعات و التهديدات على المستوى العالمي، أضف أن القرب الجغرافي/ الحضاري و التاريخي المشترك أدى إلى انتقال حتمي لهذه التهديدات الأمنية في هته الفضاءات (المغاربية و الأوروبية).

[1] شمسة بوشنافة، نفس المرجع.

المبحث الثاني: آليات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي.

انتشرت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي خارج نطاق هذا الإقليم الجغرافي إلى أبعد الحدود، فكما ذكرنا في الفصول السابقة، نظرا للتحولات التي عرفها مفهوم الأمن على مستوى الفواعل، التهديدات و الصراعات، و في ظل عولمة المخاطر التي تهدد الدول بانتقالها من اقليم لاخر، و انعكاساتها على الأمن الداخلي للدول الأخرى. على هذا الأساس عملت مختلف الفواعل سواء دول أو منظمات دولية أو اقليمية على ايجاد آليات من أجل مواجهتها و القضاء عليها بشتى الطرق و الوسائل.

نحاول التركيز في مبحثنا هذا المعنون بآليات مواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، على مجموعة من الاستراتيجيات و المبادرات المحلية، الإقليمية و الدولية التي سعت من خلالها مختلف الفواعل الحد من انتشار التهديدات الأمنية و القضاء عليها نهائيا. على هذا الأساس سنتطرق أوّلا، إلى المستوى المحلي و الآليات التي وضعتها المنظمات الدولية و الإقليمية الفاعلة و الناشطة في هذا الفضاء بدءا بالإتحاد الإفريقي، و كذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، و من ثم إلى منظمة دول الساحل الإفريقي و الصحراء. ثانيا، نركز على المستوى الإقليمي المتمثل في دول غرب المتوسط، بدءا بدول الضفة الشمالية لغرب المتوسط و التي تهيمن عليها الرؤية الفرنسية، و من بعد سنتطرق إلى دول المغرب العربي مع التركيز على الرؤية الجزائرية و من ثم على دول غرب المتوسط ككل في اطار التعاون الأورومغاربي (حوار 5+5).

و أخيرا سنتطرق إلى آليات مواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الدولي مع التركيز على ثلاث فواعل دولية أساسية في المنطقة و المتمثلة في: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية و كذا حلف شمال الأطلسي (الناتو).

المطلب الأول: على المستوى الافريقي.

1- منظمة الاتحاد الإفريقي:

الاتحاد الافريقي حقق مكاسب كبيرة في السعي من أجل تحقيق السلام في افريقيا و في منطقة الساحل، و هذا من خلال الدعم الذي تلقاه من الشركاء في المجتمع الدولي و في الوقت نفسه تشكل حالات الانفلات الأمني في شمال مالي و توسع النشاط الإرهابي في السنتين الأخيرتين 2011-2012 و توسع نطاق العمل الإجرامي كتحديات جديدة للإتحاد الافريقي.[1]

أدرك القادة الأفارقة أنّ التهديدات الأمنية في القارة في تزايد سريع، فقرروا خلال انعقاد القمة الافريقية الأولى للإتحاد الافريقي ب " **دوربان** " بجنوب افريقيا في 09 أكتوبر 2002، إنشاء "مجلس السلم و الأمن الافريقي" لتحقيق الأمن و الاستقرار في القارة، و ربط الأهداف بتعزيز الممارسات الديمقراطية و تشجيعها و الحكم الراشد و سيادة القانون، حماية حقوق الانسان و حرياته الأساسية، كذا منع النزاعات و تسويتها و إعادة التعمير، إعادة تنسيق الجهود الرامية لمنع الإرهاب و الجريمة المنظمة خاصة، مع وضع سياسة أمن مشترك بين دول القارة و شعوبها، و خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.[2]

ركزت جهود الإتحاد الإفريقي حول امكانية نشر قوّات إفريقية تتولّى تحقيق الاستقرار و تثبيت الأمن و الدفع نحو العمل السياسي و الحوار الشامل. و لقد أعلن مفوض السلم و الأمن في الاتحاد الافريقي عن تبني مقاربة شاملة لحل الأزمة في مالي تضمنت أربعة محاور رئيسية و هي:[3]

- ضرورة إيجاد الحلول اللازمة لأزمة الحكم في باماكو من خلال تهيئة الوضع لإستئناف المسار الديمقراطي و الإنتخابي.
- إقامة مفوضات سامية مع المجموعتين الناشطتين في شمال مالي (أنصار الدين و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA).

[1] الإتحاد الإفريقي، **تقرير مجلس السلم و الأمن عن الأنشطة و عن وضع السلم و الأمن في افريقيا**، مؤتمر الإتحاد الافريقي، الدورة العادية رقم 17، غينيا، 30 جوان 2011، ص. 56.

[2] سيد أحمد ولد سالم، **أزمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة**، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2012، ص. 02.

[3] عادل عبد الصبور حسن، **التدخل العسكري في مالي و مواقف الأطراف الإقليمية و الدولية**، في: مجلة آفاق افريقية، المجلد 11، العدد 37،مصر : الهيئة العامة للإستعلامات، 2013، ص. 108.

- إيجاد آليات أمنية و عسكرية من شأنها تعزيز السلم و الاعتماد على المفاوضات لحل الصراعات.
- ضرورة تطبيق إجراؤات اقتصادية ناجعة من أجل معالجة الأسباب الحقيقية التي وراء هذه الأزمات، لأنّ أساس المشاكل في المطقة هو آت من غياب التنمية فيها.

أشار الرئيس الجزائري السيد عبر العزيز بوتفليقة في القمة السابعة للإتحاد الإفريقي في جويلية 2006، قائلا: ***"إنّ نهاية الحرب الباردة و التحولات العالمية الجديدة كانت فرصة بالنسبة لإفريقيا لتكفل بمشاكلها الأمنية و الإدلاء بدلوها في السعي إلى حلها، و فرض نفسها كفاعل إقليمي له وزنه و احترامه"*** ، و من هذا المنطلق تعمل دول الإتحاد الإفريقي لتعزيز تعاونها و توثيق شراكتها لمواجهة التحديات الأمنية تحت منطق استتاب الأمن يكون بتحقيق التنمية، و هو المشروع الذي تسعى مبادرة النيباد لتحقيقه، و هذا لتجسيد طموحات الشعوب الإفريقية و أمانيها.[1]

الخطة الأمنية الجديدة في الساحل الإفريقي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 ضمن الأطر المحددة سلفا من قبل الإتحاد الإفريقي، حيث فوض " مجلس الأمن و السلم الإفريقي " هذه الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في المنطقة و تندرج هذه الخطة في إطار قيادة الجهود الإقليمية للدول الساحل الإفريقي، و ضمن هذا السياق أقرّت كل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر و موريتانيا خطّة أمنية من ستة بنود ترتكز بشكل أساسي على بناء قوّة عسكرية نظامية قواهما 25 ألف جندي، مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمسة بالتعاون مع الميليشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق، العرب و الزنوج. و جاءت هذه الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المنعقدة بين ممثلي هيئة الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس في جويلية من نفس السنة، و تتركز هذه الخطة على ستة بنود أساسية تتمثل أهمها في:[2]

- ✓ اتفقت دول الساحل الإفريقي على انشاء قاعدة بيانات موحدة يتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- ✓ إتفاق كل من الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، و موريتانيا على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة.

[1] علي بوشرية، **الأمن الإقليمي: رهان التعاون ضرورة خصبة**، الجزائر: مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011، ص. 53.
[2] أحمد ناصر، **بعد اجتماع ضم ليبيا و موريتانيا و مالي و النيجر و الجزائر: خطة من ستة بنود و 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل**، في: جريدة الخبر، العدد 5704، 21 جوان 2009، ص. 03.

- ✓ الإتفاق على التعاون العسكري بين هته القوى النظامية الموحدة من مقاتلي قبائل الطوارق و العرب و الزنوج مع ضمان حياد الطوارق.
- ✓ تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء و مراقبة مناطق الأودية و المرتفعات التي يسهل فيها الاختفاء.

2- الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس):

بالرغم من أن طبيعة منظمة الإكواس اقتصادية في جوهرها بموجب اتفاقية لاجوس النيجيرية في 28 ماي 1975، إلاّ أنّ قادة رؤساء الدول الأعضاء المجموعة أدركوا بعد ظهور التهديدات الأمنية في المنطقة أنه بات من الضروري أن يكون للقضايا السياسية و الأمنية وجود في عمل المنظمة. و بالتالي اتفقوا في القمة الرابعة للمنظمة في العاصمة السينغالية داكار سنة 1979، على وضع ميثاق للدفاع و الأمن المشترك يحمي دول المنطقة، و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1980 بما يسمى ميثاق الدفاعي للمنظمة بين دول غرب افريقيا لحماية نفسها من أي عدوان خارجي، ليكون بذلك أول خطوة يتخذها أعضاء المنظمة في اطار مؤسساتي بتحقيق مبدأ الأمن الجماعي. و مع التطورات الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي و توسع النشاط الإجرامي في الصحراء الكبرى أي من الجنوب الجزائري إلى شمال السنغال و تطور الظاهرة و توسع النشاط الإرهابي كأبرز تهديد يمس منطقة غرب افريقيا بات لزاما على مجموعة الإكواس أن تصنف موضوع الأمن و الإستقرار في الساحل الإفريقي كأول ملف في أجندة عمل المظمة كون عدم الإستقرار في بلد ما يمكنه أن ينعكس سلبا على عملية التنمية في بلدان المنطقة بناءا على غياب السلم و الأمن في الإقليم و لن يتسنى تحقيق التنمية الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية إلا بجعل الأمن فعليا و مكرَّسا.[1]

وقع المكتب الإقليمي للإيكواس التابع لمكتب المخدرات و الجريمة المنظمة في ديسمبر 2009، على مذكرة تفاهم مع الفريق الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في افريقيا (**GIABA**)، و تم تحديد المذكرة التفاهمية و مجالات التعاون و طرقه التي سوف تعمل في إطارها الوكالتين الشريكتين طيلة فترة 2010-2012؛ و وضعت خطة مشتركة تفصيلية للعمل المشترك في مطلع عام 2010، كما تم مناقشة في شهر جانفي من نفس السنة، موضوع أنماط غسيل الأموال ذات الصلة

[1] Mulumba J. B. Kamunaga et Jacques Somba, **Élevage et marché régional au Sahel et en Afrique de l'Ouest : Potentialité et défis**, Étude réalisée dans le cadre du partenariat entre la commission de la CEDEAO et le secrétariat du Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest : L'avenir de l'élevage er Sahel et en Afrique de l'Ouest, 2008, p. 25.

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

بالمخدرات ضمن حلقة عمل بشأن إطار التخطيط التنفيذي الاستراتيجي، و جرى تنظيمها بالاشتراك مع البنك الدولي الذي أعد أداة لتقديم المساعدة إلى البلدان التي جرى فيها تقييم متبادل في إطار برنامج مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب في الساحل الإفريقي.[1]

عقدت منظمة الإكواس اجتماعا طارئا على مستوى رؤساء الدول يوم 27 مارس 2012 في ابيجان، عاصمة كوت ديفوار مباشرة مباشرة بعد الانقلاب العسكري في جنوب مالي، و لإدراكها لتردي الأوضاع الأمنية في شمال هذه الأخيرة. و تمثل هذا الاجتماع في أعمال القمة الاستثنائية للمجموعة المخصصة لدراسة الوضع في مالي عقب استيلاء العسكريين المتمردين على السلطة و الإطاحة بالرئيس " **أمادو توماني توري**"، و لهذا الغرض تنقل سبعة من رؤساء الدول المنتمين للمجموعة التي تضم 15 دولة إلى أبيجان، التي يتواجد بها أيضا ممثلين من السلطة العسكرية الحاكمة في مالي بدعوة من الرئيس الإيفواري "**الحسن واتاران**".[2]

كما طلب رؤساء المنظمة من اللجنة الوطنية لتقويم الديمقراطية و استعادة الدولة بالعودة الفورية إلى النظام الدستوري، في حين قامت الإيكواس بتكليف رئيس بوركينافاسو "**بليز كومباوري**" بإجراء السلطة، و اتخذت قرارا بارسال وفد إلى باماكو مكون من ستة رؤساء لحمل رسالة المنظمة إلى السلطات الجديدة بحكم الواقع، غير أنّ هذا الوفد لم يتمكن من الهبوط في باماكو عاصمة مالي، بسبب غزو حشد من المتظاهرين الموالين للمجلس العسكري، لمدرج المطار. بعد العودة من أبيجان، قرر رؤساء الإيكواس تطبيق مجموعة واسعة من العقوبات السياسية و الدبلوماسية و الإقتصادية و المالية، ضد نظام مالي ما دام تحت قيادة المجلس العسكري، و شملت هذه العقوبات الصارمة، و إغلاق الدول الأعضاء في الإيكواس حدودها مالي، و هو بلد داخلي يعتمد اعتمادا كبيرا على منافذ جيرانه، فضلا عن تجميد حسابات الدولة في البنك المركزي الإقليمي.[3] كما أكدت القمة المصغرة المنعقدة يوم 29 مارس 2012، قرار إستعادة قوة الإيكواس للتعامل مع جميع الحالات الطارئة.[4]

[1] Communauté Économique Des États De L'Afrique De L'Ouest, **Atelier d'appropriation de dissémination et de mise en œuvre des instruments régionaux et des mécanismes endogènes de gouvernance démocratique et de prévention des conflits en Afrique de l'Ouest**, Dakar, Juin 2007, p. 10.

[2] بدء أعمال قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حول الوضع في جمهورية مالي، متوفر على الرابط: http://www.aps.dz/spip.php/article.39283/27/03/2012.

[3] ----------, International Crisis Group, **Mali : évité l'escalade**, Rapport Afrique, N°189, Juillet 2012, p. 23.

[4] ----------, **Communiqué du mini-sommet d'urgence des chefs d'état et de gouvernement de la CEDEAO sur la situation au Mali**, Cote d'Ivoire, 29 mars 2012.

على هذا الأساس، تقوم المقاربة الأمنية لمجموعة الإكواس فيما يلي: [1]

- ♦ ضرورة ايجاد حلول سريعة لإيقاف الأزمة في منطقة شمال مالي من خلال دعم الجهود الإقليمية و الدولية لاستعادة الاستقرار و تمويل العمليات العسكرية و تقديم الدعم اللوجستي و الأمني من خلال رسم خطة زمنية واضحة و بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي و هيئة الأمم المتحدة.
- ♦ الالتزام بالشرعية الدولية و قرارات الأمم المتحدة.

و يمكن تحديد دوافع الإيكواس في دعم التدخل العسكري في مالي في العناصر التالية:[2]

- ✓ محاولة محاصرة مسببات عدم الاستقرار في مالي و الحيلولة دون انتقالها إلى دول الجوار الهشة أصلا.
- ✓ محاولة امتصاص تنامي نفوذ، و احتمالات تأييد أو التعاطف مع كيانات غير رسمية تتجاوز حدود الدول، الأمر الذي ظهر جليا فسيفساء الجماعات الإرهابية الناشطة و تداخلها مع الجماعات ذات المطالب المشروعة.
- ✓ الاستفادة من الدعم المالي الغربي و مساعداته الاقتصادية.
- ✓ محاولة احباط أي مساعي لمطالب جهوية مستقبلا.

تشكل قوة تدخل ضد المتمردين في شمال مالي و حسب ما أعلنته الإكواس، في 29 جانفي 2003، و تنسيق بدعم لوجستي أممي و غربي فرنسي أمريكي. ما يبين لنا أن هذه المنظمة يقف وراءها الاتحاد الإفريقي و مجلس الأمن ، فهي تلوح بالتحرك العسكري لوقف تقدم حركات الأزواد نحو العاصمة باماكو و هو ما يعد موقفا دفاعيا، و لا يبدو أن الإكواس في وضع يمكنها لوحدها من مهاجمة و ضرب حركة تحرير الأزواد و إعادة توحيد مالي.[3]

تعاني عملية الوساطة التي تقودها الاكواس من الركود، بحيث تنقسم المجموعة بشدّة يتجادل البعض بوجوب استخدام القوة العسكرية، و يدعو البعض الآخر إلى اتباع نهج أكثر تدرجا. و قد ثبت حتى الآن أن المجموعة غير قادرة على الحصول على دعم الولايات المتحدة و مجلس الأمن الدولي و الجزائر، ما يلقي بضلال من الشك على جدية خطتها لمساعدة مالي في استعادة سلطتها في الشمال. تسعى المجموعة الاقتصادية حاليا إلى تنفيذ عملية انتشار عسكري على مراحل في مالي.

---

[1] Djiby Sow, **Nord Mali : Quelle intervention militaire ?**, In : Les Carences Techniques et Logistiques de La CEDEAO, Recherche en droit international à l'Université de Montréal, 2013, p. p. 18-19.

[2] السيد على أبو فرحة، **التدخل العسكري في مالي... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها**، في: قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2013، ص. 43- 44.

[3] ------، مركز الجزيرة للدراسات، **أزمة مالي: متاهة الانقلاب و الانفصال**، المرجع السابق، ص.03.

تستلزم المرحلة الأولى تأمين عملية الانتقال السياسي و تجديد مؤسسات مالي (العسكرية) لوضع الأسس اللازمة للقيام بعمل عسكري في المرحلة الثانية، يجري التدخل العسكري في الشمال و لكن يبدو من غير المحتمل أن تنجح تلك الإستراتيجية. فقد أعلنت السنغال و غانا بالفعل أنهما لن تشاركا في الانتشار العسكري في مالي، على رغم من كونهما عضويين في الاكواس. و يتلهف أعضاء آخرون في الكتلة، و خاصة النيجر و بوركينافاسو للحرب في الشمال حتى و ان كانت الأوضاع السياسية في الجنوب لا تزال غير ملائمة لمثل هذا التصعيد.[1]

3- تجمع دول الساحل الافريقي و الصحراء:

يعد **تجمع دول الساحل الافريقي و الصحراء** واحدا من التجمعات الاقليمية التي تعج بها القارة الافريقية على غرار السوق المشتركة للشرق و الجنوب الافريقي "الكوميسا" و كذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الاكواس" و منظمة الاتحاد الافريقي و غيرها . انطلق التجمع في الرابع من فيفري 1998 إثر اجتماع عقد في مدينة طرابلس الليبية بدعوة من العقيد "معمر القذافي" و حضره زعماء ست دول محاذية للصحراء الكبرى و هي ليبيا، مالي، تشاد، النيجر، السودان و مندوب عن رئيس بوركينافاسو. أبرم المجتمعون معاهدة بشأن إنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء، و اعتبروا إنشاء هذا التجمع إدراكا للمصالح المشتركة و الروابط الجغرافية و التاريخية التي تجمع شعوب تلك الدول، و ضخامة و تعقد المشكلات التي تواجه العالم بصفة عامة و افريقيا بصفة خاصة.[2]

كما حدّد التجمع أهداف و مبادئ في المادة الأول من الاتفاقية المنشئة و تتلخص في عزمهم على مجابهة العوامل الداخلية و الخارجية للتخلف الاقتصادي و عدم الاستقرار آخذين في الاعتبار أنّ العمل المشترك هو أفضل الطرق لتكامل و اندماج تلك الدول و شعوبها و الحفاظ على السلم و الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي و الصحراء.[3]

تبيّنت الأهداف الأمنية لتجمع دول الساحل و الصحراء في القمة الثانية بالتشاد، بحيث تم الموافقة على الميثاق الأمني للتجمع بعد أن كان يغلب عليه الجانب الاقتصادي بالأساس، و من بين الأهداف الأمنية نجد:[4]

- ✓ التعاون بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم و الأمن.

---

[1] أنوار بوخرص، **المرجع السابق**، ص. ص. 20-21.

[2] ابراهيم نصر الدين، **دليل المنظمات الافريقية الدولية**، جامعة القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2006، ص. 157.

[3] نفس المرجع، ص. 158.

[4] جميل مصعب محمود، **المرجع السابق**، ص. 154.

- ✓ إنشاء مكتب دائم للتنسيق في الشأن الأمني.
- ✓ تطوير التعاون في مجالات الأمن العام و التصدي لظواهر التهريب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة.
- ✓ تنسيق المواقف على مستوى السياسات الخارجية و التزام مبدأ التسوية السلمية.
- ✓ الحفاظ على وحدة و سيادة أراضي الدول الأعضاء، ممتلكاتهم و ثرواتهم.

قام تجمع دول الساحل الإفريقي و الصحراء و من أجل تحقيق هذه الأهداف إلى تبني مقاربتين الأولى تقوم على مبادئ اقتصادية و الثانية على مبادئ أمنية-عسكرية نلخصها فيما يلي:[1]

- المقاربة الاقتصادية: يهدف التجمع لتحقيق الأمن الاقتصادي و الغذائي و ذلك عبر انشاء اتحاد اقتصادي يهتم بالأزمات و المشاكل ذات الطابع الاقتصادي لدول المنطقة. في هذا الاطار قامت الدول بتفعيل العلاقات الاقتصادية فيما بينها و بين الدول الافريقية الاخرى.
- المقاربة الأمنية العسكرية: من خلال التكيف مع الأحداث السياسية و الأمنية التي مست دول التجمع و الدول الافريقية الاخرى، خصوصا و التي أفضت إلى تهديدات جديدة على غرار الإرهاب و الجريمة المنظمة و النزاعات الإثنية و افرازات النظام الدولي و تم ذلك بالتكتل و التنسيق المشترك على المستوى الأمني.

يعاني تجمع دول الساحل الإفريقي و الصحراء عدّة صعوبات في سبيل تحقيق الأمن من أهمها تقاطعه مع تجمعات و تكتلات افريقية أخرى كالاتحاد الافريقي، اتحاد المغرب العربي (الغير فعال) الإيكواس، ...الخ بحيث نجد أن الدول المنظمة فيه تنتمي في آن واحد إلى التجمع و إلى هذه المنظمات التي أخذت كل اهتماماتها، ممّا جعل فعاليته محدودة. اضافة إلى زيادة دور هذه المنظمات في الآونة الأخيرة من أجل حل مشاكل المنطقة و اهمال دور هذا التجمع في ذلك، بحيث أصبح هامشيا و مخفيا بالنسبة للمنظمات الأخرى.

المطلب الثاني: على المستوى الاقليمي.

[1] بلغت عدد الإتفاقيات التي وقعها ليبيا مع كل من بوركينافاسو، تشاد و النيجر 270 اتفاقية في مختلف المجالات الاقتصادية، و بلغت قيمة المبالغ الليبية التي تم رصدها للإستثمار في دول المنطقة ب 25 مليار دينار و هي تمثل 20% من أجل استثمارات ليبيا بالخارج كم قامت هذه الأخيرة بدفع المتؤخرات لبعض الدول الأعضاء في التجمع لدى مننظمة الوحدة الافريقية سابقا و مشروع حفر قناة لإيصال مياه إلى منطقة الشمال. جميل مصعب محمود، **نفس المرجع**، ص. ص. 151-152.

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

1- دول شمال غرب المتوسط (الرؤية الفرنسية):

تعتبر فرنسا من ورائها أوروبا أن منطقة الساحل الافريقي هي منطقة نفوذ فرنسية، لا أحد يمكنه أن يدس أنفه فيها، أو يدخل منها إلى مناطق نفوذه.[1] المواقف الفرنسية أكثر تميزا و أقل حسما. ففرنسا هي في نفس الوقت بلد أطلسي و متوسطي و هي وريث لإمبراطورية استعمارية و أحد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية و هي لم تكف عن اعتبار نفسها قوة كبيرة رغم أن الواقع الاقتصادي و المالي لا يؤمن لها فعليا هذه الوضعية. و قد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة في العقد الأول بعد الحرب أن تحتفظ بالمواقع الاستعمارية لبلدها و تحديدا في افريقيا الشمالية و افريقيا جنوبي الصحراء.[2]

شهدت سياسة الدفاع الفرنسية في افريقيا التواءات عميقة منذ عقد من الزمان، فالدبلوماسية الفرنسية في الساحل الإفريقي و افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تركز على مقاربة شاملة و متعدد و الأطراف فيما يخص قضايا الأمن و الدفاع، فهي تسعى لتخصيص القضايا الأمنية في افريقيا مصرّحة بذلك مع القادة الأفارقة، هذا ما يؤدي إلى إقامة علاقات دبلوماسية متعددة الأطراف مع وضع المنظمات الشبه الإقليمية (الإيكواسِ**CEDEAO** ، سيماك **CEMAC** ، الساداك **SADC**) و الاتحاد الإفريقي في مركز منع و حل الأزمات سواء كانت عسكرية أو سياسية، فالعلاقات التعددية المهيمنة على العلاقات الفرنسية – الإفريقية سمحت للاتحاد الأوروبي لكسب مكانا هامّا كلاعب رئيسي في تصور القوات العسكرية و في تمويل العمليات للحفاظ على السلام.[3]

ترتكز المصالح الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (و في إفريقيا) فيما يلي:[4]

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تملكها القارة الإفريقية اللازمة للصناعات الثقيلة و النووية و اليورانيوم، من المعروف أن المحزون من هذه الموارد في القارة كبير بالقياس بالمخزون العالمي.
- السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض الدول الافريقية من أجل تحقيق مصالحها.

---

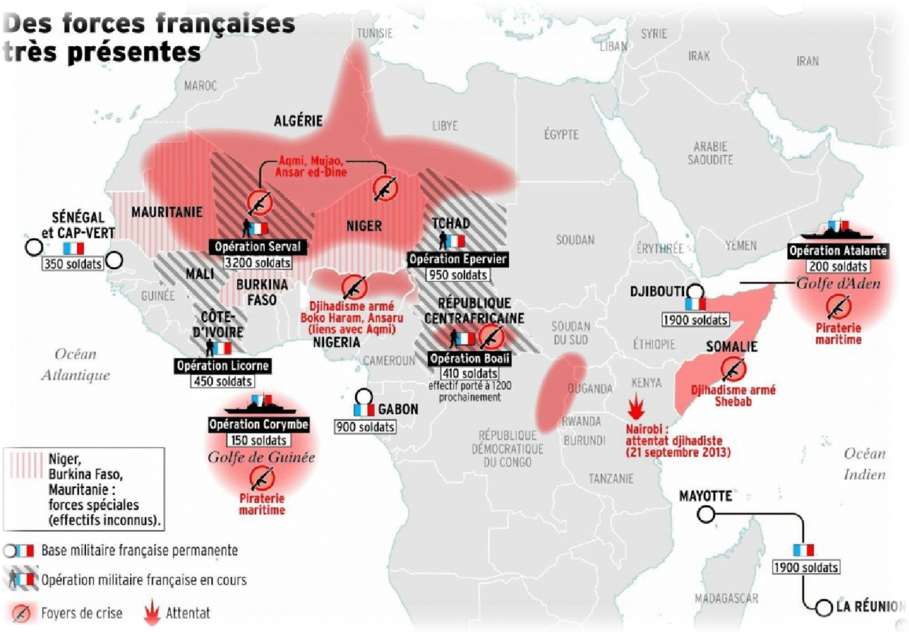
[1] عبد العزيز الدهماني، **المغرب العربي في مواجهة خطر التطرف : بين فكي أوروبا – أمريكا و منطقة الساحل الافريقي**، في: المغرب الموحد، العدد 05، 17 فيفري 2010، ص. 14.

[2] سمير أمين، محمد سيد احمد، حسن نافعة، فهمية شرف الدين، ترجمة سناء أبو شقرا، **قضايا استراتيجية في المتوسط**، المرجع السابق.

[3] Augé Axel, **Les soldats de la paix en Afrique subsaharienne**, In : Guerres mondiales et conflits contemporains, 01/2008, N° 229, p. 47.

[4] Lukan Robin, **Le militarisme français en Afrique**, Traduction : R. Buijtembinjs, In : Politique Africaine, N° 05, Paris, Ed. : Karthala, 1982, p. 106-109.

على هذا الأساس، و لاعتبارات مصلحية بالدرجة الأولى من أجل التواجد في الأسواق و أمام تنامي حاجياتها الطاقوية و ازدياد أهمية البترول و الغاز الطبيعي الافريقيين، قامت بإعادة ترتيب تواجدها العسكري بالقارة الافريقية وكذا بتخصيص ما بين 50-60 مليار دولار كاستثمارات في مجال الطاقة خلال العقدين (2010-2030). و يمكن لمس التواجد العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي على مستوى دولة تشاد الذي يدخل ضمن الاتفاقية الثنائية بين البلدين الموقعة سنة 1976، اضافة إلى البروتوكول الإضافي الموقع سنة 1999 (حيث يتواجد حوالي 1200 جندي فرنسي موزعين حول مطار العاصمة التشادية نجامينا)، اضافة إلى امكانية دعم تلك القوات انطلاقا من قاعدة الغابون و تشاد هو البلد الذي يعتبر محور الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي، بحيث تعتمد فرنسا في تواجدها العسكري هناك على حكاية اللاجئين على مستوى الحدود التشادية – السودانية و جمهورية افريقيا الوسطى.[1]



خريطة رقم 17: القوات العسكرية في الساحل الافريقي.

المصدر:

[1] ------------, **Le Tchad, La France et l'Afrique**, La valise diplomatique, In : Le monde diplomatique, 04 février 2008,

L'Expresse, **Infographie. Ou sont les forces françaises en Afrique ?**, Le 05/12/2013, publié dans : http://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/infographie-ou-sont-les-forces-francaises-en-afrique_1305431.html (consulté le 17/11/2014)

و بعد نشوب الأزمة في مالي، تبلورت الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة. و مع زيادة حدة الصراع داخل الدولة، بدأت العمليات العسكرية بتاريخ 11 جانفي 2013، استجابة لحالات الطوارئ لإنقاذ قوات مالي من انهيار آخر و الحفاظ و الحفاظ على المركز الاستراتيجي لمدينة " سفاري "، و من جهة أخرى فإن الجيش الفرنسي كان على استعداد واضح للدخول في مالي.[1] قامت القوات الفرنسية بتدخل عسكري حمل إسم عملية " سيرفال " العسكرية **Opération Serval**، و لقد أعطى هذا التدخل نتائج مهمة على عدّة أصعدة سياسية و عسكرية:[2]

- ❖ **سياسيا:** مكَّن هذا التدخل من خلق جو ملائم لإجراء انتخابات على عموم التراب المالي، و لقد ساعد على ذلك الاتفاق الذي أبرم في "واجادوجو **Ouagadougou**" بين الحكومة الانتقالية المالية و الحركات الأزوادية المسلحة، الذي ينص على إجراء مفاوضات شاملة بين السلطة التي سيتم انتخابها و الحركات الأزوادية حول كافة مشاكل الشمال المالي فور انتهاء الانتخابات.
- ❖ **عسكريا:** مكّنت عملية " **سرفال Serval** " من وقف تقدُّم المجموعات المسلحة نحو "باماكو **Bamako** " التي كانت مهددة بالسقوط في فترة وجيزة ممّا يعني القضاء على الدولة المالية بشكلها القائم منذ الاستقلال، إضافة إلى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة تنظيم القاعدة و أنصار الدين، و حسب المعلومات الرسمية فقد مكنت عملية "سرفال" من القضاء على حوالي 400 مقاتل و تدمير 120 سيارة و اكتشاف 220 طنا من الذخيرة، و تفكيك لصنع المتفجرات. إلاّ أنّ فرنسا بدأت بسحب قواتها من مالي في إطار عملية انتشار عسكري في منطقة الساحل و الصحراء، و يضمن هذا الانتشار كذلك سرعة التدخل دون عناء لوجستي كبير لمواجهة تمدّد الجماعات المسلحة إلى عدّة مناطق، إذ وصلت إلى خليج غينيا في أقصى جنوب غرب القارة و في وسطها.

2- دول المغرب العربي:

[1] Michel Goya, **La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives**, In : Politique étrangère, 02/2013, p. 157-168.

[2] محمد عبد الله ولد آدّا، **الوضع الأمني بالساحل و الصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي**، مركز الجزائر للدراسات، 23 فيفري 2014، ص. 04-06.

الإستراتيجيات الوطنية للدول المغاربية متشابهة في منطلقاتها و مختلفة في مآربها رغم التهديد المشترك الذي يمثله الإرهاب، هناك فوارق بين مواقف كل دولة مغاربية بحيث نجد غلبة الهاجس الأمني الداخلي في حالة كل من تونس، ليبيا و موريتانيا و غلبة الاعتبارات الجيوسياسية الإقليمية و الدولية و رهانات التنافس في حالة الجزائر و المغرب، رغم أن التهديدات الناجمة عن الساحل الإفريقي و بوجه الخصوص عن الأزمة المالية مشتركة بين الدول المغاربية، فإنّه لا تعاضد لجهود هذه الأخيرة لاحتوائها و الحيلولة دون تحول منطقة الساحل الإفريقي – الجوار الافريقي الأقرب– إلى بؤرة توتر و مسرح لتدخل الغير (القوى الخارجية). و رغم أن كل الدول الأوروبية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر و المتمثل أساسا في جماعات جهادية مسلحة تدعم الجماعات النشطة محليا في كل دولة، فإنّ التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق و التعاون الأمنيين مغاربيا. [1]

اتضح أنّ المغرب العربي المنقسم على نفسه يسير وفق محورين مغاربيين: المحور الجزائري – الغربي المتنافر أصلا، و الحور التعاوني الثلاثي الجزائري–الليبي–التونسي، فضلا عن محور ثالث مغاربي–ساحلي (عبر مبادرة دول الميدان) يسمح بتعاون جزائري–موريتاني.[2]

ليبيا: لعبت هذه الدولة بزعامة القذافي – قبل قيام الصراع فيها– دورا معقدا في الساحل الافريقي و بوجه الخصوص في دارفور و تشاد، و لهذا الاستراتيجية جذور تاريخية، و قد اعتمدت في مرحلة أولى على القوة العسكرية لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية، ثم تبنت فيما بعد استراتيجية تجمع بين التنمية الاقتصادية و النفوذ السياسي. فقد شاركت ليبيا في حقبة الحماس الإيديولوجي للقومية العربية في سياسة التعريب في الدارفور، إذ وضعت يدها لعدّة سنوات على هذه المنطقة بمباركة "**الصادق المهدي**" الذي منح الفرصة لطرابلس لاستعمال الدارفور قاعدة خلفية لاستعادة تشاد و اسقاط نظام حسين حبري، و ذلك نقابل إعانات و مساعدات مالية. و لعبت ليبيا دورا مزدوجا في المنطقة:[3]

- حاولت الظهور كقوة إقليمية مسؤولة و ضرورية للتوسط و فض النزاعات القائمة بين تشاد و افريقيا الوسطى لتصبح بذلك شريكا حيويا لا غنى عنه في المفاوضات بين افريقيا و أوروبا.
- دعمت ماليا و عسكريا متمردي دارفور في زمن القذافي. و كذا الدور الذي لعبته بعد سقوط هذا الأخير من خلال انتقال تداعيات الحرب فيها إلى دول الساحل الإفريقي الأخرى و بوجه الخصوص دورها في نشوب أزمة مالي.

[1] عبد النور بن عنتر، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، المرجع السابق، ص. 02.
[2] نفس المرجع و الصفحة.
[3] مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، المرجع السابق، ص. ص. 04-05.

- تطمح طرابلس إلى بسط نفوذها على كل القوى الفاعلة في الجزائر، إذ تحاول استغلال الطوارق و الأهالي المعادين للحكومة المركزية في المالي و النيجر باستقبال شخصيات مثيرة للجدل على أراضيها.

عارضت ليبيا في البداية – مثلها مثل الدول المغاربية – الخيار العسكري محبذة الحل السلمي، لكنّها غيرت فيما بعد موقفها لتدعم الحرب في مالي و إن كانت طالبت بضرورة التعجيل بإنهائها (بعد تحقيق أهدافها)، حيث ساندت فورا إعلان فرنسا الحرب في مالي. و أصبحت تتخوف من أن تزيد عملية التدخل الفرنسي – بعدما ساندته– وضعها الأمني تدهورا.[1]

تونس: تعتبر تونس دولة مغاربية لا تجاور الساحل الإفريقي، إلاّ أنّها هي الأخرى معنية بالوضع الأمني و تداعياته العابرة للحدود. و إذا كانت تونس لا تتخوف بحكم موقعها الجغرافي من تدفق اللاجئين و المهاجرين مثلا، فإن تقاسمها الحدود مع كل من ليبيا و الجزائر إضافة إلى شساعة صحاريهم، و كذا صعوبة إحكام الرقابة عليها يجعل حدودها منكشفة أيضا. هذا ما جعلها تتحرك مع هاتين الدولتين في إطار تنسيق أمني ثلاثي من أجل الحد من الصراع في المنطقة لتفادي انتشار التهديدات الأمنية إليها. أما فيما يخص الأزمة في مالي، يمكن قراءة الاستراتيجية التونسية من خلال مستويين: [2]

- المستوى الدبلوماسي "التقليدي" القائم على المناداة بالحل السلمي للأزمة و على ضرورة مكافحة الإرهاب بصفة عامّة. و يتقاطع موقفها بهذا الخصوص مع مواقف الدول المغاربية الأخرى المساندة لتسوية سلمية و الرافضة للخيار العسكري و المؤكدة على ضرورة محاربة الإرهاب.
- المستوى الاقليمي المغاربي و هو المستوى الأهم لأنه يخص التنسيق و التعاون الأمنيين مع كل من الجزائر و ليبيا.

موريتانيا: هي دولة تنتمي لدول المغرب العربي و في نفس الوقت لدول الساحل الإفريقي، و وضعها الأمني في الواقع لا يختلف كثيرا عن وضع هذه الأخيرة (أي دول الساحل الفريقي)، فقد عانت هي الأخرى ويلات الإنقلابات العسكرية، نظرا لطبيعة نظامها السياسي العسكري الذي أخذ غطاء الديمقراطية، ما جعلها تأخذ موقفا فيه بعض الغموض كونها تعد الحلقة الأضعف من جهة، و لا تريد

[1] عبد النور بن عنتر، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، المرجع السابق، ص. 04.
[2] نفس المرجع و الصفحة.

التورط في حرب قد تكون تداعياتها وخيمة بحم الجوار من جهة أخرى. إلاّ أنّها سمحت للقوات الدولية باستخدام مجالها الجوي في تلك الحرب و أغلقت حدودها مع الجزائر.[1]

الجزائر: هي أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي، و لذلك فإنّ المساهمة في تحقيق السلم و الاستقرار و الوفاق بين الفصائل المتنازعة في الدول المعنية، هو أوّلا موقف مبدئي في السياسة الخارجية بغض النظر عن البعد القومي للأمن الجزائري، و هو ثانيا اهتمام جيواستراتيجي في صالح عمل بلدان المنطقة.[2] اعتبرت الجزائر أنّ التهديدات التي يشهدها الساحل الإفريقي تستلزم التعاون بين جميع الدول الساحلية خاصة المعنية بخطر انتشار الإرهاب و نشاطات الجريمة المنظمة، لذلك حاولت دائما تأسيس مقاربة جماعية تجمع بين الفهم الدقيق لطبيعة الظواهر التي تتعامل معها و بين متغيرات البيئة الدولية و الاقليمية التي قد تزيد من حالة اللإستقرار و اللأمن بالنطقة، إذ ما تعاملت معها دول المنطقة دون وعي و إدراك مسبق. و تستند المقاربة الأمنية للجزائر إلى المدركات التالية:[3]

- كون الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود
- العلاقة التي تربط بين الإرهاب و مختلف أشكال الجريمة المنظمة.
- إن أي تدخل أجنبي في الساحل قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بالمنطقة. على هذا الأساس، يقتضي محاربة الإهاب مقاربة متعددة الأبعاد أي مقاربة استباقية – وقائية ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية، و حتى ثقافية.

شكل التدخل العسكري في ليبيا أحد أهم المنعطفات و المعطيات الجيوسياسية التي من شأنها قلب الموازين في منطقة الساحل الإفريقي، فالإبتعاد التدريجي المبرمج لليبيا مقوة اقليمية رائدة في شمال افريقيا و الساحل يفتح مجالا واسعا لاحتكار المنطقة استراتيجيا، و هو الأمر الذي سعت إليه الجزائر منذ الإستقلال في محاولة استغلال هذا الفراغ الاستراتيجي بتطوير عملها الدبلوماسي و العسكري و الإستخباراتي في محاولة التفرد بالمنطقة.[4]

انطلاقا من هذا التصوُّر، كانت الجزائر السباقة إلى دعوة دول المنطقة إلى بذل كل الجهود و التعاون من أجل تحقيق التعاون و الاستقرار في منطقة الساحل، لمنع أي مبرر للتدخل الأجنبي في

[1] السيد على أبو فرحة، **التدخل العسكري في مالي... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها**، المرجع السابق، ص. 44.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، من **الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات و المثابرة**، في: المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 06، الفصل الثاني 1987، ص. 32-35,

[3] M’hand Berkouk, **Le Sahel de toutes les menaces**, In : El Moudjahid, N° 14190, 30 Avril 2011, p. 31.

[4] مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، المرجع السابق، ص. 05.

المنطقة قد يزيد من حالة الأمن فيها، تجلَّت هته الجهود من خلال سلسلة من اللقاءات و الندوات بين دول المنطقة أثمرت بتحقيق النتائج التالية: **الندوة التنسيقية لدول الساحل الإفريقي** عقدت في الجزائر يوم 16 مارس 2010. في أشغال الندوة التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية لكل من الجزاءر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر و تشاد، بهدف بحث الوضع الأمني بمنطقة الساحل و ضرورة تنسيق الجهود لمواجهة ظاهرة الإرهاب و مختلف الجرائم المنظمة عبر الوطنية من تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، المتاجرة بالبشر و الهجرة غير الشرعية، التي تعكر صفوف بناء تطور تنموي في المنطقة.[1]

تواصل دورها في احتضان المبادرات الداعمة لتنسيق العمل الافريقي و حتى الدولي في مجال مكافحة الارهاب، و هو ما تم في 23 جوان 2013، من خلال افتتاحها لأعمال اجتماع اقليمي حول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، و ذلك ضمن المنتدى الشامل لمكافحة الارهاب الذي يضم 28 دولة و هيئة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي، بحيث ترأسته الجزائر و كندا بقصر المؤتمرات بمدينة وهران في الجزائر,

المغرب: محاولة بعض الأطراف ضم المغرب للجنة أركان العمليات المشتركة أو المنظمات الإقليمية الأخرى، و ريبة الجزائر من هذه الوضعية، لأن المغرب ليس دولة من منطقة الساحل، و نظرا لأن الاعتراف بكون المغرب دولة من منطقة الساحل يشكل اعترافا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية التي تقع على حدود منطقة الساحل. علاوة على الصراع القائم بين المغرب و الجزائر حول الزعامة الإقليمية، ممّا يعوق توثيق العلاقات الأمنية بينهما.[2]

على الرغم من أنّ المغرب ليس عضوا في الاتحاد الافريقي و لا في الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا، إلا أنه شارك في أعمال هذه الأخيرة بهدف محاولته الخروج من عزلته عن الاطار القاري التعدد الأطراف، يظهر ذلك من خلال نشاطه على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف. كما أن الرباط لا تتردد في الاستفادة من الوضع المتقدم الذي منحه اياها الاتحاد الأوروبي و علاقاته المتميزة مع بعض أعضائه كفرنسا و اسبانيا، لأنّها تسعى لإعادة تموقعها كقوّة اقليمية حقيقية بالقرب من الجزائر، و كما بينت في خطابها الذي يتوقف على تأييد الفرضية التي تأكّد أنّ الاتحاد الأوروبي و

[1] عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات، **جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب**، في: مجلة الجيش، العدد 16، أفريل 2010، ص. 26.

[2] يحي الزبير، **الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل و منع الحرب و مكافحة الإرهاب**، في: مجلة الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص. 05.

المغرب يواجهان نفس التهديد الإرهابي الآتي من الجنوب (أي من الساحل الإفريقي)، و بالتالي فإنّ هذا الأخير هو البلد الأنسب لكي يكون محاورا موثوق به و فعال في المنطقة.[1]

3- دول غرب المتوسط (حوار 5+5):

القضاء على الإرهاب والحد من انتشار "المخاطر الجديدة" في العالم يتطلب تعاونا وثيقا منظما بين جميع الدول وبوجه الخصوص الدول الأوروبية والدول المغاربية. خاصة أن شبكات هذه الجماعات ومراكز تمويلها وإدارتها ليست قاصرة على الدول المعرضة لها فقط بقدر ما هي تمتد إلى دول أخرى عديدة،[2] هذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي في إطار سياساتها الأمنية، تتعاون مع دول جنوب المتوسط التي تعتبرها دولا مصدرة للإرهاب والتطرف ومختلف التهديدات الأمنية الأخرى.

من هذا المنطلق، ترجمت مشاريع تعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية في المجال الأمني في مجموعة من اتفاقيات التعاون والشراكة للحد من هذه الظاهرة، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة. إلا أن التعاون الفعلي بدأ بعد عقد مؤتمر برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 المتعلق بالشراكة الأورومتوسطية، والتي كانت من أهم أهدافها بناء علاقات مميزة بين ضفتي المتوسط الجنوبية الشمالية تكون قاعدتها الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي، التنسيق والتشاور في مختلف القضايا والمجالات.

احتوى المشروع على ثلاث مستويات: المستوى الأول يخص الشراكة الاقتصادية والمالية، التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة من خلال إنشاء منطقة رخاء وازدهار، وصولا إلى خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطية، المستوى الثاني يخص الشراكة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية عبر تشجيع التعاون للحدّ من الهجرة غير الشرعية، تشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، والمستوى الثالث يخص الشراكة السياسية والأمنية التي تهدف إلى احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام حقوق الإنسان وبناء دولة القانون قائمة على أساس النهج الديمقراطي، وعدم اللجوء لاستخدام القوة والعنف

[1] **Aomar** Baghzouz, Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ?, In : L'Année du Maghreb, IX | 2013, 173-192.

[2] علي الحاج، **المرجع السابق**، ص. 294.

وحل النزاعات بالطرق السلمية، وأيضا السيطرة على التسلح والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الإرهاب المخدرات والجريمة المنظمة. [1] (للمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الأول).

و بالتالي فان وثيقة برشلونة أعطت الأولوية للتعاون السياسي والأمني وهذا لتحقيق هدفين أساسيين هما:[2]

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقا من مبدأ " السلم و الاستقرار والأمن في حوض المتوسط هو غاية مشتركة وما الشراكة الأورو متوسطية إلا آلية لتحقيقها ".
- ترقية الأمن الإقليمي عبر نظام يقوم على مفهوم الأمن الشامل .

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية، التي عرفت تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب الدولي (كظواهر عالمية)، تم التأكيد على الخيار الأمني في مشاريع التعاون بين ضفتي المتوسط، بحيث ظهرت عدة مبادرات تحمل طابعا أمنيا أكثر منه اقتصاديا أو سياسيا أو اجتماعيا، بحيث أدركت الدول الأوروبية بأنها تشكل أهدافا انتقامية للجماعات المتطرفة والإرهابية،[3] فظهرت الحاجة إلى التعاون من أجل الحد من انتشار هذه الظواهر خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط، فعملت على صياغة مجموعة من المبادرات نذكر منها:

تجتمع الدول المغاربية الخمس بنظيرتها الدول الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط في حوضه الغربي، في إطار حوار 5+5. هذا الحوار لا يشكل إطارا مؤسسيا قد يفضي إلى سياسات مشتركة، و لكنّه على الأقل، يعتبر فرصة للتشاور و تبادل وجهات النظر و فرصة كذلك لدفع الطرف الأوروبي للالتزام بما تتمخض عنه الاجتماعات الوازرية المشتركة حول قضايا الهجرة.

تعود مبادرة مجموعة حوار 5+5 إلى سنة 1983 عندما طرح الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران **Fraçois Mitterrand** أثناء زيارته للمغرب، و انطلقت سنة 1990 إعلانان روما، ثم تعثرت لأسباب عدة. و تأسست هذه المجموعة كإطار لتنسيق جهود التعاون الأمني بين الدول الغربية لضفتي المتوسط، تضم من الناحية الشمالية: البرتغال اسبانيا، فرنسا، ايطاليا و مالطا، و من الناحية الجنوبية: المغرب، موريتانيا، الجزائر، تونس و ليبيا. كما أعلن عن ميلادها في ما عرف ب 'اجتماع

[1] عبد الوهاب بن خليف، **العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجية شراكة أم توظيف**، في: دراسات إستراتيجية، مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2006، ص. 67 .

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة...**، المرجع السابق، ص.97-98 .

[3] علي الحاج، **المرجع السابق**، ص 293.

برشلونة" المنعقد بتاريخ 25 ، 26 جانفي 2001، لينعقد مؤتمرها الأوّل بتونس أيام 05-06 ديسمبر 2003.[1]

إنّ محاولات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و استراتيجيات مكافحتها تعتبر اليوم من أعقد الإشكالات التي تواجه علاقات التعاون الأوروبية المغاربية، و تطرح بشأنها أسئلة كثيرة تتعلق بالمقتربات المعتمدة لتناول هذه المسألة و مدى استعداد الحكومات لا سيما في الدول الوروبية لاعتماد آليات تنظيمية لاستيعاب تدفقات المهاجرين بالشكل الذي يكفل لها كرامتهم و يضمن حقوقهم كبشر. كما أن أوروبا تعترف بأنها غير قادرة على مراقبة حدودها على الوجه الأفضل بدوت تعاون دول الضفة الجنوبية، لذلك و بمقتضى اتفاقيات ثنائية مع الدول الجوار المغاربي ألقى الاتحاد الأوروبي بجزء من مهمة المراقبة على عائق هذه الدول التي تعتبر في نفس الوقت دول منشأ و دول عبور، و يصف الاتحاد الأوروبي "البعد الخارجي لسياسة الهجرة و اللجوء" تلك السياسة التي كرستها المعاهدة الأوروبية للجوء ة الهجرة و التي أبرمت سنة 2008. هذه المعاهدة كرست ما يسميه البعض "المناولة الخارجية" أي تكليف أطراف غير أوروبية يأتي منها أو يمر عبرها المهاجرين في طريقهم إلى الإتحاد الأوروبي و الحالة هنا دول المغرب العربي يلعب دور حراس الحدود الأوروبية تحت غطاء الشراكة الشاملة و مقابل تعويضات مالية أحيانا و سياسية أحيانا أخرى.[2]

المطلب الثالث: على المستوى الدولي.

1- الإتحاد الأوروبي:

قبل التطرق إلى الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، لا بد من الحديث أوّلا عن السياسة الخارجية الدفاعية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وأهدافها. فمن المادة 30 من القانون الأوروبي الموحَّد يحدد الجزء الخامس من معاهدة " ماستريخت **Maastricht** " أغراض وأهداف هذه السياسة والمتمثلة في:[3]

- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.

---

[1] Carlos Echeverria, **L'Algérie un acteur essentiel de la coopération Euro-méditerranéenne : Le cas de la lutte anti terrorisme**, In : Algérie, Maghreb le pari méditerranéen, (S.D. : Abdi Noureddine), Actes du colloque : Algérie, Maghreb, Méditerranée, Institue du Monde Arabe, Paris, 25-26 Avril 2003, p. p. 305-306.

[2] أحمد إدريس، **الهجرة في العلاقات الأورومغاربية**، في: المغرب العربي و إشكاليات الهجرة، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد 03، ص. 02.

[3] محمد مصطفى، كمال فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001، ص 132.

- صيانة استقلال الاتحاد.
- ضرورة الدفاع عن امن الاتحاد والدول الأعضاء فيه.
- حفظ السلم والأمن الدوليين.
- تعزيز التعاون الدولي.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات.

بناءا على هذا، فقد بلورت الدول الأوروبية سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى لتبني سياسة دفاعية من أجل بناء دفاع مشترك مستقل، يقوم على أساس العمل الدبلوماسي مع الدول المصدرة للتهديدات الأمنية.[1] وبصفة خاصة تلك التي تخص الجماعات الإرهابية كأول تهديد أمني صادر من الساحل الإفريقي. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مباشرة تم صياغة إستراتيجية أوروبية لمكافحة الإرهاب القائمة على فكرتين مركزيتين هما: [2]

- ✓ فكرة الأمن الشامل الذي يعوض الأمن الوطني.
- ✓ فكرة التهديدات الجديدة (العسكرية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية...).

كما أنّ الإستراتيجية تحتوي على ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في:[3]

- التعاون القضائي والبوليسي.
- مكافحة الإرهاب الدولي عبر التعاون الدولي.
- التعاون الأوروبي المشترك لمكافحة الإرهاب الدولي.

يتطلب القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي حسب النظرة الأوروبية، تحركا أوروبيا شاملا بوسائل ملائمة عبر سياسية أمنية – دبلوماسية –، ترتكز على تعاون وثيق بين القضايا المدنية العسكرية،[4] مع الأخذ في الحسبان الطابع العالمي للتحديات التي يتعرض لها النظام العالمي، وتعدد الأبعاد والأهداف الأمنية للدول الكبرى والتأثيرات الناتجة عنها عبر الفترات الزمنية المختلفة.

وفي ضمن الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الإرهاب الدولي تم إنشاء وحدات عسكرية تمثلت في "**أوروفور**" القوة الأوروبية للانتشار السريع و"**أورومارفور**" القوة البحرية الأوروبية كما تم إنشاء ما

---

[1] Guillaume Renaudineau, **L'Union Européenne face au terrorisme**. In: Questions internationales, N°08, Juillet / Aout 2004, p 58.
[2] Ahmed Kateb, Mohamed Sibachir, Op.cit., p .288.
[3] Guillaume Renaudineau, Op.cit., p 59/60.

[4] علي الحاج، **المرجع السابق**، ص 291.

يعرف ب"**أوروكور**" وهي قوات شبه عسكرية قوامها خمسون ألف جندي.[1] وفي سنة 1997 تم التوقيع على معاهدة أمستردام التي أضافت دفعا قويا للمبادرة الأوروبية، حيث تضمنت عدة قرارات جديدة كان الهدف منها هو تقوية العمل المشترك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وفي سنة 1998 في مؤتمر سان مالو تم الإجماع على المعاهدة السابقة.

لقد زادت المساعي الأوروبية مع أحداث 11 سبتمبر 2001 . بإبرام عدة اتفاقات ومعاهدات وصولا إلى اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003 لمناقشة التهديدات الجديدة التي تعترض في أوروبا. وفي سنة 2004 تم الاجتماع الفرنسي- الألماني المركز على تقوية السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، عن طريق مجموعة من الآليات منها إلزامية التضامن في حال الهجمات الإرهابية، وتوسيع مهمات "بيترسبورغ" إلى مهمات متصلة بعمليات نزع السلاح، وصولا إلى اجتماع عام 2007، الذي يعتبر كتقييم لما جاءت به الاتفاقيات السابقة فيما يخص الأمن والدفاع المشترك[2].

راكم الاتحاد الأوروبي كمنظومة جهوية خبرة في مجالي التدخل و تدبير الأزمات و النزاعات داخل عدد من المناطق في العالم. فمثلا دعمت ماليا قوات **AMISOM** التابعة للإتحاد الإفريقي في الصومال منذ 2003، و ساهم كذلك في تدريب جنوب تلك القوات عبر توظيف آلية **EUTM** عن طريق مشاركة بريطانية و إيطالية. و في أعقاب اندلاع الأزمة في مالي، بادر الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة شمولية، ففي مارس 2011 أقر المجلس الأوروبي استراتيجية الأمن و التنمية في الساحل. و أمام انشغال بروكسل بتفاقم الأوضاع السياسية و الأمنية و الإنسانية دعت اللجنة التنفيذية الأوروبية في 23 أوت لتفعيل هذه الاستراتيجية. و قد بدأ تنفيذ هذه الخطة في كل من موريتانيا، النيجر و مالي بتخصيص ما قدره 600 مليون يورو كمساعدة مالية في الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2013. و تقوم هذه الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسية:

- التنمية و الحكامة الجيدة و حل النزاعات.
- العمل الدبلوماسية و الإنساني.
- محاولة التطرف و العنف.

[1] يمكن فهم السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الافريقي، بشكل أوضح خاصة في ضوء مهام اوروفور في التشاد و هي أكبر مهمة عسكرية للإتحاد، و التي أكدت فرنسا على أهميتها رغم معارضة السودان لأي حضور عسكري غربي بالمنطقة، و هي أكبر مهمة عسكرية خطط لها الاتحاد الأوروبي خارج حدوده، و بالتالي تعتبر حاليا تحديا حقيقيا له و لسياساته الأمنية التي لا تزال قيد التبلور. للمزيد من المعلومات أنظر: مسعود شوية،**المرجع السابق**، ص. 27.

عبد الرفيق كشوط، **مقاربة دول الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها**، في: العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، جوان 2008، ص 30 .

[2] عبد الرفيق كشوط، **المرجع السابق**، ص 31.

لاستكمال الجهود المبذولة في هذا السياق، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تأسيس البعثة المدنية في الساحل و المعروفة ب **EUCAP** و ذلك ضمن إطار سياسة الأمن و الدفاع المشتركة **PESDC** و تم تمكين هذه البعثة بمهمة محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة، إلى جانب مواجهة المشاكل المتعلقة بالنقص الغذائي و الأزمة الغذائية التي تهدد معظم دول المنطقة. الاتحاد الأوروبي أضحى معنيا بتطورات الوضع داخل مالي، فعامل القرب الجغرافي مع دول الجنوب (اسبانيا، ايطاليا، البرتغال...) سيحتم على هذا الأخير نوع من التواجد و مراقبته للوضع، لأنَّ ذلك سيكون أكثر ضمانا للحد من المخاطر الأمنية القادمة من هذا الفضاء المضطرب سياسيا و التي تهدد استقرار أوروبا و على رأسها تدفق موجات الهجرة السرية التي تعبر البحر الأبيض المتوسط.[1]

صممت استراتيجية الاتحاد بوصفها وسيلة لتشجيع التعاون بين أوروبا و منطقة الساحل، و قد أيد لفظيا فقط شكوك و مخاوف الجزائر بشأن التدخل الأجنبي في مجال اهتمامها المميز و في سياق رغبته في تعزيز التعاون الاقتصادي و الأمني مع بلدان الساحل الهشّة، دخل الاتحاد الأوروبي في منافسة مع طموحات الجزائر الإقليمية و تصميمها على السيطرة على المؤسسات الأمنية الإقليمية. يتعين على الاتحاد الأوروبي تصميم سياسة متماسكة و واضحة تجاه رفع الفدية للمنظمات الإرهابية/الإجرامية و الوسطاء المحليين و التي تشجع أصحاب رؤوس الأموال المجرمين و المتطرفين الذين يمارسون العنف في المنطقة.[2]

تتميز السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي على هذا الأساس، في منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من المميزات نذكرها في النقاط التالية:[3]

- سياسة أمنية مرتبطة بمصالح قطرية للدول الأعضاء خاصة فرنسا بميراثها الاستعماري الثقيل في المنطقة (هذا ما بيناه في الفصل الثاني و الثالث عند الحديث عن التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي و عن استراتيجيتها لمواجهة التهديدات الأتية من هذه المنطقة).
- سياسة أمنية يبحث وراءها الإتحاد الأوروبي عن إثبات دوره كفاعل أمني في منطقة الساحل الإفريقي، و على المستوى الدولي بشكل خاص متجاوزا بذلك إشكالية اللاتجانس على مستوى السياسة الأمنية الأوروبية المشترك (**PESC**).

[1] عادل مساوي، **المرجع السابق**، ص.05.

[2] أنوار بوخرص، **المرجع السابق**، ص. 27- 28.

[3] مسعود شوية، **المرجع السابق**، ص. 27.

- سياسة أمنية وقائية خاصة في حال تراجع و تقلص الحضور الأمني الأمريكي أو الأطلسي في المنطقة (الذي سنتطرق إليه في النقاط الآتية).
- سياسة أمنية تركز كثيرا على جوانب التدخل المدني خاصة في مراحل إعادة البناء، لما بعد الأزمة أو النزاع.
- سياسية أمنية تعتمد على تصورين هما: " **لا تنمية دون أمن و لا أمن دون تنمية** ".

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

على الرغم من أن منطقة الساحل الإفريقي لم تكن منطقة ذات خصوصية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنَّها أصبحت في السنوات الأخيرة مسرحا لانتشار عسكري- أمني أمريكي، هذا الاهتمام يفسر أساس الخوف من رؤية الساحل يتحول إلى قاعدة لتعبئة عناصر القاعدة و مركز الهجمات الإرهابية ضد أوروبا. كما تقدم العديد من التقارير كل من مالي، النيجر و تشاد على أنّها تمثل تحديا أمنيا حقيقيا على المستوى الإقليمي.[1]

تنظر واشنطن إلى منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها منطقة ضعيفة بسبب كثافتها المنخفضة و حدودها الجغرافية سهلة النفاذية. و لقد أكّد صناع القرار الأمريكي بأنّ الجماعات الإرهابية المحلية و الدولية من خلال المنطقة، تشارك في كل أنواع الأسلحة الممنوعة و كما تقوم بتجنيد أعضاء جدد من السكان المحليين. وفقا لواشنطن، الجماعات الإرهابية الإسلامية الأكثر نشاطا في المنطقة هي الجماعة السلفية للدعوة و القتال التي تمثل تهديدا للمنطقة، و بالنظر لهذه الأخيرة على أنَّها جبهة جديدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب، إذ أنّ الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السنغال و نيجيريا)، ذلك من أجل تعزيز قدراتهم لمكافحة المنظمات الإرهابية و منعها من اقامة قواعد كالتي أقامتها في أفغانستان في الحادي عشر من سبتمبر 2001.[2]

[1] Alexender Yonah, **Maghreb et Sahel Terrorism: Addressing the rising threat from Al Qaeda et other terrorism in North Africa ans west/Central Africa**, International Center for terrorism studies, In: The Potomac institute for policy studies, 2010, p. 21.
[2] Yahia H ; Zoubir**, La politique étrangère américaine au Maghreb**, Journal d'Études Des Relations Internationales au Moyen Orient, Vol. 01, N° 01, Juillet 2006, p. p. 124-125.

يمكن تلخيص الدوافع الكامنة وراء الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي خاصة و القارة الإفريقية عامة، في محددات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة و التي نلخصها في النقاط التالية:[1]

- **متغير الطاقة في المعادلة الأمنية الأمريكية:** لا يخفى لنا أنّ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة مردُّه في الأساس لما يمثله الساحل الإفريقي من رهانات اقتصادية و آفاق جيواستراتيجية واعدة خصوصا في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة.
- **مكافحة الإرهاب:** الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي و مسألة تأمين امدادات النفط، هما قضيتان مترابطتان ببعضهما البعض فالمخاوف الأمنية هي التي جعلت الإدارة الأمريكية تقوم بإدماج منطقة الساحل الإفريقي في الحرب العالمي على الإرهاب.
- **الصعود الصيني:** هناك من يرة أنه من الدوافع الأكثر واقعية للوجود الأمني و العسكري للولايات المتحدة الأمريكية هو الصعود الصيني المتنامي في القارة و ما يمثله من تحدي اقتصادي و استراتيجي في ميزان القوى العالمي.

على هذا الأساس، لا تشكل التهديدات العسكرية و الأمنية خطرا حقيقيا على الأمن القومي الأمريكي و الأمن العالمي، و انّما أضحى الخطر الحقيقي هو انقطاع و تراجع الإمدادات الطاقوية التي تمثل شريان المجتمعات الصناعية و ما بعد الصناعية، لذلك اعتبر **Walter Kansteiner** النائب المستشار الأمريكي المكلف بافريقيا: *" أنّ بترول القارة السمراء تحوّل إلى مصلحة استراتيجية قومية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية "* إذ تشير أرقام ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية **CNUCED** أنّ احتياطات القارة السمراء من النفط تقدر بحوالي 80 مليار برميل أي حوالي 8% من الإحتياطي العالمي.[2]

---

[1] بومدين عربي، **الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**، في: قراءات افريقية، العدد 19، مارس 2014، ص. ص. 44-45.

[2] دخلت افريقيا قائمة الأولويات الأمريكية من زاوية الأمن القومي الأمريكي المتعلق بالطاقة، النفط و الغاز الطبيعي، و التي تنظر لها إدارة بوش باعتبارها مصلحة قومية استراتيجية، بحيث تركز الزلايات المتحدة الأمريكية على منطقة "خليج غينيا" الذي يمتد من نيجيريا في غرب افريقيا حتى أنغولا جنوبا، و تسعى للسيطرة عليه، بحيث يحتوي هذا الخليج على 7% من احتياطات العالم من الهيدروكربون، لا تقل أهمية على احتياطات ايران، فنزويلا و المكسيك مجتمعة. للمزيد من المعلومات أنظر: مصطفى بخوش: **منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية**، المرجع السابق، ص. 21.

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الاستحواذ على النفط الافريقي، فأمريكا لا تسعى إلى تأمين امدادات متعددة و مستقرة من النفط إلى أسواقها، و إنّما تسعى إلى السيطرة على مكامن النفط الرئيسية في العالم و منها النفط الافريقي للضغط على مختلف الدول. بما يتناسب و مصالحها الإستراتيجية دون مراعاة مصالح الدول المنتجة. لذلك فمن المتوقع أن تشهد هذه المناطق المزيد من الصراعات و الاضطرابات السياسية و الاجتماعية في ظل السيطرة و الاستحواذ السائدة حاليا.[1]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الدولة الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية و ان كانت الخصائص الاساسية فشل الدول تبدو من خلال: فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الاساسية للحكم، و فقدان الحكم في الدولة لشرعيته، و كذا عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي، و الإنهيار الإقتصادي.[2] على هذا الأساس، أصبحت الولايات الأمريكية تولي اهتماما متزايدا بافريقيا و بدول الساحل الإفريقي في المجال الأمني، فيما يخص الإرهاب و الأمن الطاقوي، فمصالح أمريكا الأمنية كانت على نحو متزايد مرتبطة بافريقيا. ففي أوت 1998 هاجمت خلية القاعدة السفارة الأمريكية في نيروبي Nairobi و دار السلام Dar Es Salam ما زاد من المخاوف الأمريكية من انتشار الشبكات الإرهابية العالمية، و تنامت هذه المخاوف بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، غلى إثر الهجمات الإرهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، أدرك المسؤولون الأمريكيون وجود مخاطر في افريقيا،[3] و ظهرت ضرورة أيجاد آليات من أجل الحد من هذه المخاطر في مقدمتها صياغة استراتيجيات من أجل مكافحة الإرهاب و القضاء عليه في المنطقة.

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يشكل تهديدا آنيا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و هو ما دفعها إلى بذل مزيد من الجهود لتثبيت وجودها الأمني و السياسي و العسكري في هذه المنطقة, فعلى سبيل المثال أقامت واشنطن مؤخرا معسكرات لتدريب الجيش المالي في شمال البلاد بهدف تطوير قدراته على صد عمليات إرهابية. كما عملت واشنطن و لا تزال على إقناع بعض حكومات المنطقة بالسماح لها ببناء قاعدة أو قواعد عسكرية تحت غطاء مقاومة تنظيم القاعدة و تأمين الأمن و الإستقرار في المنطقة.[4] إلاّ أنّها منذ القدم سعت

---

[1] وليد حسن فهمي، **الولايات المتحدة و الحرب على الإرهاب... الجدل السياسي و القانوني**، في: السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر 2006، ص. 72.

[2] Robert H. Droff, **Responding to the failed states : The need for strategy**, In : Small Wars and Insurgencies, Vol. 10, N°03, 1999, p. p. 63-64.

[3] Jennifer G. Cooke, **Op.cit.,** p. p. 70-71.

[4] ------، **القاعدة في المغرب العربي: وهم أم حقيقة ؟** ، في: المغرب الموحد، العدد 11، 17 فيفري 2010، ص. 11.

إلى مضاعفة الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية و المبادرات العسكرية مع دول الساحل الإفريقي خاصة و دول القارة السمراء بصفة عامة، و يمكن ذكر أهم هذه الاتفاقيات و المبادرات فيما يلي: **مبادرة عبر الساحل Initiative Pan Sahel** سبتمبر عام 2003، **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل الإفريقي Trans-sahara conter terrorism** في جوان 2005، **مبادرة عمليات السلام الشامل عبر مجموعة Global peace operations initiative G8.**[1]



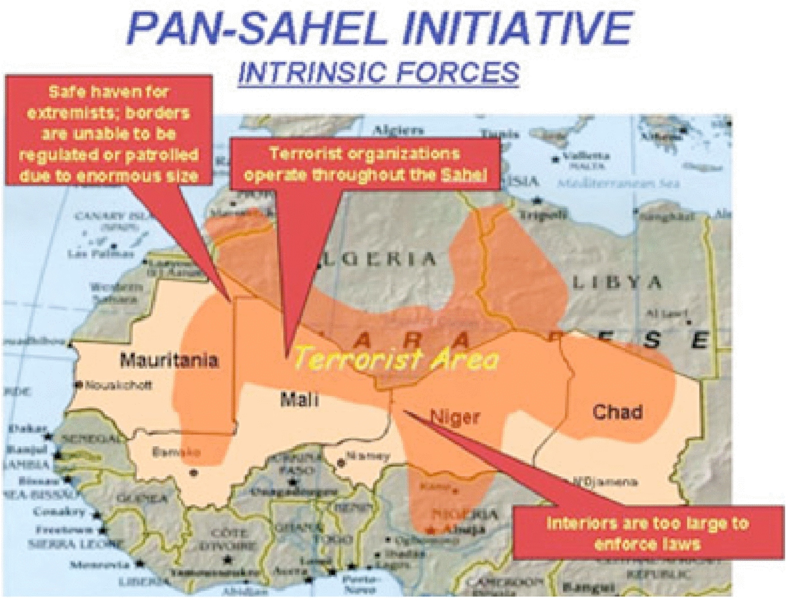
خريطة رقم 18: التواجد العسكري الأمريكي في الساحل الإفريقي.

المصدر:

Sam La Touch, **La carte révélant l'installation des troupes étatsuniennes en Afrique subsaharienne**, 26 Mai 2014 disponible sur : http://le-blog-sam-la-touch.over-blog.com/2014/05/la-carte-des-troupes-etatsuniennes-en-afrique-washington-post.html

[1] مصطفى بخوش، **منطقة الساحل الافريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية**، المرجع السابق، ص. 21.

❖ **مبادرة بان ساحل Initiative Pan Sahel:** هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة و دول الساحل الإفريقي (مالي ، النيجر، تشاد، موريتانيا).[1] و حسب العقيد في الجيش الأمريكي **Victor Nelson** المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإنّ " مبادرة بان الساحل هي أداة مهمة ضد الإرهاب و فعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي، النيجر و التشاد".[2] و نظرا لمحدودية الامكانات العسكرية لهذه الدول الساحلية، خصصت 125 مليون دولار لمساعدتها. و هي عبارة عن برنامج للتكوين و للتعاون العسكري لمحاربة الإرهاب يخص التخطيط الاتصالات العسكرية الملاحة البرية و تنظيم دورات على الحدود و داخل المناطق الصحراوية.[3] دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ بداية من نوفمبر 2002، تهدف هته المبادرة إلى تقديم المساعدة العسكرية للبلدان الساحلية من أجل مكافحة الإرهاب و الإجرام الدولي.[4] انتهت مدة العمل بهذه المبادرة عام 2005، لتحل محلها **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCI**.



خريطة رقم 19: مبادرة الساحل الإفريقي Pan-Sahel Initiative

---

[1] Dénis Retaillé, Olivier Walther, **Guerre au Sahara-Sahel : La Reconversion des savoirs nomades**, In : L'Information géographique, Vol. 75, N° 03, Mars 2011, p. 56.

[2] Jim Fisher Thompson, **L'Initiative Pan-Sahel encourage la coopération entre les pays de Sahel et de Maghreb**, 25 mars 2004, disponible sur : http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع ، 2005، ص. 76.

[4] André Bourgeot, **Sahara de tous les enjeux**, In : Hérodote, N°143, Mars 2011, p. 47.

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

المصدر:

Mali and Africom'S Africa Agenda : Target China, F. William Engdahl, 31 January 2013, disponible sur: http://www.voltairenet.org/article177327.html

❖ **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCI:** أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **Trans-Sahara Counter Terrorism** في مارس 2004، و هي عبارة عن امتداد لمبادرة بان الساحل. تركز هذه المبادرة على الدول الآتية: مريتانيا، مالي، النيجر و تشاد إلاّ أنّه تمّ توسيعها لدول أخرى هي: الجزائر، المغرب، السنغال و نيجيريا.[1] بلغ تمويل هذا البرنامج 100 مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات، كما أنّه أكثر شمولا لمساسه بعدة دول في المنطقة. هدفه بناء القدرات المحلية و تسهيل التعاون بين الحكومات المعنية، بغية القضاء على الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، أو ما اصطلحت الولايات المتحدة على تسميته بخطر تفشي التطرف الإسلامي.[2]

كان أول اختبار لهذه المبادرة أثناء عملية " فلينتلوك " Flintlock التي انطلقت في 06 جوان إلى غاية 26 جويلية 2005، حيث تعد من أكبر المناولرات العسكرية في الصحراء الإفريقية بمشاركة كل من الجزائر، موريتانيا، النيجر، و مالي. قادتها قوات العمليات الخاصة التي بلغ عددها 700 مشارك، مدعومة ب 1200 جندي من الدول المعنية بالبرنامج، بالإضافة إلى مراقبين من ست عشرة دولة افريقية، و تبلور حول العمليات الأمنية لمكافحة الإرهاب و تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية الشاملة و تبادل المعلومات الاستخبارية.[3]

❖ **القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في افريقيا (أفريكوم):** قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء قيادة جديدة في افريقيا، على أن تبدأ ممارسة مهامها اعتبارا من سبتمبر 2008، و أن تتولى إدارة و تنفيذ المهام الأمنية الأمريكية في افريقيا، لا سيما تأمين منابع النفط و محاربة الإرهاب، و ذلك بعد أن كانت القيادة الأمريكية في أوروبا تضطلع بهذه المهام. و لأجل أنشاء هذه القيادة و اختيار مقرّها، تعددت زيارات كبار المسؤولين العسكريين الأمريكيين إلى افريقيا، و من ذلك زيارة قائد المارينز الأمريكية في أوروبا في فيفري 2004، و زيارة نائب قيادة القوات الجوّية في أوروبا.[4] و من أجل متابعة الأوضاع الأمنية و العسكرية داخلها، و بغرض التدخل

[1] Le partenariat transsaharien contre le terrorisme (trans-sahara counter terrorism partenership), disponible sur : http://www.africom.mil/tsctpEnFrançais.asp
[2] John Davis, **The Bush Model : US Special Forces, Africa, and the war on terror**, In: Africa ans the War on Terrorism, (S.D. John Davis), England: Ashgate Publishing Limited, 2007, p. 154.
[3] André Bourgeot, **Sahara de tous les enjeux**, Op.cit., p.p. 46-47.
[4] أيمن شبانة، **المرجع السابق**، ص. 84.

من أجل حماية مصالحها الحيوية، و كذا أمام رفض و ممانعة عدد من الدول الإفريقية لاستقبال هذه القاعدة، تمّ ضمها إلى القاعدة العسكرية الجهوية في أوروبا بألمانيا " شتوتغرت" .[1] و قد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق بوش في خطاب له في 08 فيفري 2007، المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في النقاط التالية:[2]

- ✓ بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- ✓ مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- ✓ إدارة نشاطات الأمن و التعاون في القارة.
- ✓ زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- ✓ دعم المساعدات الإنسانية، و التخفيف من آثار الكوارث.
- ✓ احترام حقوق الإنسان، و دعم المنظمات الإفريقية.
- ✓ إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية.

أنشأت القيادة الأمريكية الجديدة في افريقيا لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، إلاّ أنّها تسعى إلى تحقيق مصالحها الجيوسياسية أكثر من تحقيق المساعي الإنسانية.(أنظر الفصل الثاني، المبحث الثاني: التواجد الأمريكي في الساحل الإفريقي).

3- منظمة الأمم المتحدة:

منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945، أخذت على عاتقها مسئولية حفظ الأمن والسلام العالميين. وقد تخيلها واضعو ميثاقها كمنظمة يمتد دورها من منع وقوع الأزمات واستفحالها، إلى الحفاظ على الاستقرار لأطول فترة ممكنة في المناطق العامرة بالتوترات. وبمعنى آخر تحدد دور الأمم المتحدة في تحقيق ثلاث مهام متعلقة بالسلام و هي: تحقيقه، حفظه و بناءه.[3]

---

[1] عادل مساوي، **المرجع السابق**، ص. 01.

[2] خيري عبد الرازق جاسم، ديفيد اغناتيوس، **أفريكوم ... مهمة غير مفهومة**، في: الشرق الأوسط، العدد 10633، جانفي 2008، ص. 93.

[3] **تحقيق السلام:** يقصد به العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة لا سيما عن طريق الوسائل السلمية لتعزيز السلم و الأمن الدوليين، كما ينصرف هذا المفهوم إلى مجمل الاجراءات و الترتيبات المتعلقة بقمع العدوان أو ردعه أو مواجهة حالات انتهاك السلم أو الإخلال به. **حفظ السلام :** يقصد به عمليات الأمم المتحدة في الميدان، و التي يتم من خلالها نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو أفراد مدنيين تابعين تابعيين للأمم المتحدة بهدف حفظ السلام و منع تجدد النزاع. **بناء السلام:** يقصد به مجموعة الإجراءات و الترتيبات التي يتعين على الأمم المتحدة الأخذ بها لدعم الجهود الرامية إلى تثبيت التسوية و تمتين السلام لتفادي نشوب النزاع المسلح من جديد. للمزيد من التفاصيل، أنظر: حسن نافعة، **دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن**

تداعيات الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط.

تبرز مجهودات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و الاتفاقيات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي تعتبر نقطة مرجعية و مفصلية في إعادة تصوّر الجماعة الدولية لظاهرة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة و هو الحدث الذي دفع مجلس الأمن التابع للهيئة الأممية تبني القرار 1327 الصادر في 31 نوفمبر 2000، حيث تبنى القرار 14 صوت إيجابي، و صوت واحد سلبي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث نصّ القرار على الاعتراف بالمجهودات المبذولة من طرف الحكومة السودانية في مجال مكافحة الإرهاب، حيث انضمت السودان إلى الاتفاقيات المتعلّقة بالقضاء على الإرهاب، و صادق على الاتفاقية الدولية لعام 1997 لقمع الأعمال الإرهابية، و منه قرر مجلس الأمن رفع كل العقوبات التي فرضها على السودان بمقتضى القرارين 1054 و 1070 عام 1996.[1]

و فيما يخص الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، فإنّ منظمة الأمم المتحدة مترددة نوعا ما في مواقفها، و لم تحسم بسرعة على طلب مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي و لا طلب الجماعة الإقتصادية لغرب افريقيا (الإيكواس)، فيما يتعلق بقضية الأزمة في مالي و دعم عملية تهدف إلى الحفاظ على سيادة هذه الدولة، و كان من المفروض أن تتدخل هيئة الأمم المتحدة بسرعة بمّا أنّ هدفها الأساسي هو الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، و بما أنّ هذه المنطقة من القارة الإفريقية تعرف تأزما حادا في أوضاعها الأمنية و من جميع النواحي، خاصّة فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب الدولي الذي أصبح له امتدادات عميقة و واسعة في المنطقة و خارجها، بل اكتفت بإصدار جملة من اللوائح الأممية أبرزها:[2]

الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، في: الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996. و حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، الكويت: عالم المعرفة، أكتوبر 1995.

[1] **Security Council Report**, Resolution **1327**/2000, Adopted by the Security Council at its 4220th meeting, on 13 November 2000, in: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/CPR%20S%20RES%201327.pdf
Resolution **1054**/1996, Adopted by the Security Council at its 3660th meeting, on 26 April 1996, In: http://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Documents/1054.pdf
Resolution **1070**/1996, Adopted by the Security Council at its 3690th meeting, on 16 August 1996, In: http://www.state.gov/documents/organization/200280.pdf

[2] **Security Council Report**, Resolution **2017**/2011, Adopted by the Security Council at its 6644th meeting, on 31 October 2011, In: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Libya%20S%20RES%202017.pdf
Resolution **2056**/2012, Adopted by the Security Council at its 6798th meeting, on 5 July 2012, In: http://unowa.unmissions.org/Portals/UNOWA/UN%20Integrated%20Strategy%20for%20the%20Sahel/S%20RES%202056_2012%20Sahel%20strat_EN.pdf
2071/2012, Adopted by the Security Council at its 6846th meeting, on 12 October 2012, In: http://unowa.unmissions.org/Portals/UNOWA/Security%20council/Resolution%202071.pdf
Resolution **2085**/2012, Adopted by the Security Council at its 6898th meeting, on 20 December 2012, In: http://unowa.unmissions.org/Portals/UNOWA/Security%20council/Resolution%202085.pdf

❖ **<u>اللائحة 2017</u>:** صدرت في 31 أكتوبر 2011، التي تدعو فيها السلطات الليبية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة تمنع إنتشار الأسلحة و العتاد بجميع أنزاعه و خاصة القذائف أرض جو المحمولة.

❖ **<u>اللائحة 2056</u>:** صدر هذا القرار في 05 جويلية 2012 بعد الإنقلاب العسكري في باماكو و تأزم الوضع في شمال مالي، و يدعو لتبني مقاربة قائمة على مكافحة كل الأعمال الإجرامية و الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

❖ **<u>اللائحة 2071</u>:** صدرت في 12 أكتوبر 2012، القائم على ضرورة تبني استراتيجية شاملة لحل الأزمة في مالي قائمة على الحوار و الحل السياسي و تنظيم انتخابات ديمقراطية لإعادة الاستقرار في البلاد.

❖ **<u>اللائحة 2085</u>:** التي تركز على نقاط أساسية هي:

- التنسيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا و الأمين العام للأمم المتحدة و المنظمات الدولية و الشركاء الثنائيين المعنيين بالأزمة في مالي بتزويد المجلس كل 60يوما بتقارير كاملة حول الوضع الأمني في المنطقة.
- نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية في مالي " الأفيسما **AFISMA**" أو "الميسما **MISMA**" من خلال السعي للتقدم المحرز في العملية السياسية لاستعادة النظام الدستوري في البلاد.
- التحضير العملياتي للبعثة من أجل التدخل و التزامات بموجب قانون حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني و قانون المهاجرين و قدرة تحقيق عمليات مسلحة و مشتركة بدعم لوجستي و دعم جوي و أرضي بين الشركاء.
- تدقيق التخطيط العسكري مع الشركاء قبل شن أي هجوم.
- دعوة الأمين العام لانتظار تطوّر الوضع في مالي و تقديم تقرير كتابي كل (90) يوم حول تطبيق القرار، بما في ذلك دعم للجهود السياسية أي "إستعادة النظام الدستوري في مالي" و الجهود الأمنية أي "إستعادة شمال مالي من الحركات الإرهابية"، و هذا من أجل حل الأزمة السياسية و الأمنية في مالي، و نشر تعبئة دولية للدعم اللوجيستي الكامل في مالي و المنطقة بصفة عامة.

على هذا الأساس، قامت منظمة الأمم المتحدة بإصدار مجموعة من القرارات التي كان من المفروض أنّها تحسن الوضع في الساحل الافريقي و في شمال مالي، و تحد من انتقال التهديدات الأمنية إلى الدول المجاورة، إلاّ أنّ الواقع المعاش في السنتين الآخرتين بين عكس ذلك.

ان الوضع الأمني المتدهور لدول الساحل الإفريقي دفعت دول المنطقة و القوى الدولية المتواجدة فيها اضافة إلى المنظمات الإقليمية و الدولية إلى صياغة المقاربات و الإستراتيجيات لاحتواء التهديدات الأمنية الناجمة منها، نلاحظ أنّ القوى الدولية المتواجدة في المنطقة إضافة إلى المنظمات الإقليمية و الدولية تنتهج سياسات تخدم مصالحها بالدرجة الأولى. خاصة ظل التنافس الدولي في هذه المنطقة على الثروات الطبيعية من نفط و يورانيوم و غيرهما.

المبحث الثالث: مستقبل الوضع الامني في الساحل الإفريقي و أثره على أمن غرب المتوسط.

نتطرق في مبحثنا الثالث إلى مستقبل[1] الوضع الأمني في الساحل الإفريقي و أثره على أمن المتوسط الغربي، و سنتخيل في إطار دراستنا ثلاث سيناريوهات محتملة و واقعية في نفس الوقت من خلال ثلاث اعتبارات:

- ✓ سيناريو تأزم الوضع الأمني في المنطقة من خلال مواصلة الصراع داخل الدول الساحلية، و كذا تأزم علاقات دول الجوار فيما بينها خاصة في ظل التنافس المغاربي، و كذا تأثير التنافس الدولي الحاد الذي يؤثر سلبا على دول المنطقة.
- ✓ سيناريو تحسين الوضع الأمني في المنطقة عبر تحسين الأوضاع الداخلية للدول و تحسين علاقات دول الجوار (الدول المغاربية) من أجل مكافحة التهديدات التي تأثر على أمنها الوطني و كذا تحسين العلاقات الاقليمية و الدولية من أجل تحقيق التعاون في شتى المجالات للقضاء على كل المخاطر الناجمة من هذا الوضع الأمني.

المطلب الأوّل: سيناريو تأزم الوضع الأمني.

1- تواصل الأزمات و الصراعات الداخلية:

[1] استعمل مصطلح يدل على "**المستقبل**" كمجال للدراسات و الأبحاث الأكاديمية هو المفكر الفرنسي أليكسي دو توكفيل **Alexis de Tocqueville** سنة 1835، في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الكبرى. و يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنّها "تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها ان تعطينا صورة عن مجتمع الغد. و في بحثنا هذا سنحاول دراسة مستقبل الوضع الأمني في الساحل الافريقي أخذين بعين الاعتبار مجموعة من الاعتبار من أجل الوصول إلى كيفية تأثير هذا الوضع على غرب المتوسط. للمزيد من المعلومات، الإطلاع على: وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص. 16.

تنذر مجموعة من المؤشرات باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي و ذلك من خلال:[1]

- الفقر و الحاجة الذي يعبر عن الضعف و عدم القدرة و كذلك يعبر عن التناقضات التي و إن يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.
- الامتداد الجغرافي و ضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية و عبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.
- ضعف الأنظمة و ضع الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، ما يفرض النشاط و البحث عن الكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها و معرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني و تصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم و ما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية.
- المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرجح انتقالها أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة و الحصول على السلاح و العيش من تناقضات هذا المجال الشاسع و الفارغ.
- الطبيعة السياسية و الاقتصادية و الإثنية تطرح تحديات و خلافات عديدة، فالانسجام الغير متوفر في التوارق و خاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج و الرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة و هي مرجحة للاندلاع و التصعيد في أي وقت، خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية و اقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد و ابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة.

2- تنافر مغاربي (جزائري – مغربي):

هناك مجموعة من الاعتبارات التي أدّت إلى تنافر دول المغرب العربي فيما بينها و خاصة بين الجزائر و المغرب باعتبارهما الدولتان الرائدتان في المنطقة. فالخلاف القائم بين هاتين الدولتين ليس وليد الظروف الحالية بل هو قديم قدم العلاقات الجزائرية – المغربية، أدّى هذا الخلاف إلى عرقلة مشاريع التعاون الجماعي بين دول المغرب العربي الخمس منذ سنوات مضت، و أدّت إلى

[1] حسين قادري، **مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**، في : العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص. 05.

اضعاف الصف المغاربي و قوّتهم التفاوضية مع بقية الأطراف الأخرى خاصة مع دول الضفة الشمالية (دول الاتحاد الأوروبي). كما يمكن أن نلخص تكلفة هذا التنافر المغاربي في النقاط التالية:

- ❖ الانقسام والتفتت التي تعرفه هذه الدول ، فهي لم تستطع إلى حد الآن أن تبني جبهة موحدة أو تضع إستراتيجية تفاوضية مشتركة عكس الطرف الأوروبي ، وعليه نجد نتائج معظم اللقاءات و المفاوضات بين الطرفين تسير في اتجاه واحد حيت تصب في مصلحة الطرف الأوروبي .
- ❖ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلق جوا مضطربا وصراعا مستمرا على السلطة و الثروة في البلاد. كما أنّ الافتقار إلى قاعدة اقتصادية ما يؤثر سلبا على التنمية و الاستثمار المحلي و الأجنبي ، ما يؤدي إلى تفشي مشاكل اقتصادية و اجتماعية شتى (كالفقر و البطالة...).
- ❖ التبعية إلى دول شمال المتوسط الغربي، أي تعتمد كثيرا عليها في مختلف تعاملاتها الاقتصادية، و هذه النسبة قد تفوق 70% ، في حين نجد التبادل البيني فيبقى في حدود 4%.
- ❖ انتشار تهديدات أمنية جديدة كالتطرف، الهجرة السرية، الأزمات الداخلية،... الخ. تؤثر بصورة سلبية وبدرجة كبيرة في كل دول المنطقة. خاصة تلك الآتية من دول الساحل الافريقي في السنوات الأخيرة ، جعلها تزداد حدّة مع غياب جبهة مغاربية موحدة لمواجهتها.

فبسبب التنافر الجزائري– المغربي في سياق الأزمة المالية لم تتم الدعوة إلى عقد قمة مغاربية لبحث الوضع في مالي. و نفس الشيء حدث مع الأزمة الليبية. هكذا فشل المغرب العربي كنظام فرعي إقليمي في اجتياز اختبارين إقليميين: لم يحرك ساكنا أمام الأزمة الليبية و هي أوّل مشكلة من نوعها يواجهها الداخل المغاربي، و لا أمام الأزمة المالية، الأولى من نوعها يشهدها الجوار الساحلي الأقرب. طبعا ساهمت هذه الأزمة في تقارب جزائري – ليبي على الصعيد الأمني على الأقل. هكذا تركت الدول المغاربية أطرافا أخرى تتصرف وفقا لمصالحها ليغيب الدور المغاربي.[1]

المنافسة على الزعامة الاقليمية بين الجزائر و المغرب هو ليس صراعا ثنائيا بين البلدين فقط، بل يعكس واقعا أكثر عمقا يتمثل في وجود تحديات كبرى تعيق مسار التكامل المغاربي في ظل هذا الصراع، فالبناء المغاربي بقي مجرد مواثيق مكتوبة لم تتجسد على أرض الواقع منذ نشأته بموجب معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989، فواقع الاتحاد يبرر هذه الحقيقة، كما أن غلق الحدود بين الجزائر و المغرب أثر بشكل كبير على تطوير التعاون خصوصا في المجال الاقتصادي، و الذي كان

[1] عبد النور بن عنتر، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، المرجع السابق، ص. 03.

من المفروض أن ينعش التكامل المغاربي، و رغم تصريح قادة الدول المغاربية بشكل مستمر رغبتهم و استعدادهم لتفعيل اتحاد المغرب العربي، لكن هذه الدعوة تصطدم بالواقع و السياسة الفعلية المطبقة.[1]

يرى في هذا الصدد **هانس مرغانتو** أحد المنظرين الواقعيين أن "الدولتين **أ** و **ب** المتنافستين مع بعهما البعض تجدان أنّ أمامهما ثلاث خيارات لتدعيم و تطوير مراكز قوتيهما، فبإمكانهما أن تزيدانها و أن تضيفا إليها قوى دول أخرى، و بامكان كل منهما أن تسحب من قوة الخصم قوى الدول الاخرى، فان اختارتا الطريقة الاولى فعليهما ان تدخلا في سباق للتسلح، أمّا ان اختارتا الطريقة الثانية و الثالثة فعليهما تبني سياسة الأحلاف.

3- تنافس دولي شديد على الساحل الإفريقي:

يلعب التنافس الدولي الشديد على الساحل الإفريقي دورا مهما في التأثير سلبا على أمن هذه المنطقة، و خاصة إذا زادت حدّته، و أصبحت الدول المتنافسة فيما بينها تستخدم عدّة وسائل لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في اتجاه لا يخدم مصالح دول المنطقة. فوجود احتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الاستراتيجي خصوصا البترول و الغاز و اليورانيوم جعل من القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين تتسابق من أجل استغلالها، مستعملة في ذلك كل الوسائل و الآليات المتاحة لديها من أجل ذلك. ما جعل منطقة هذه المنطقة في حالة صراع مصالح دائم، و بالتالي مواصلة الصراع في ظل بيئة أمنية فوضوية، خاصة لتحقيق مصالحها القومية (تحقيق أمنها الذاتي) و الذي قد يخلق تصادما مع الدول الأخرى عند استعمالها للقوّة. بحيث يعتبر "**مورغانتو Morgenthau**" من أبرز الباحثين الواقعيين أنّ "السياسة الدولية ككل سياسة، هي صرّاع من أجل القوّة، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوّة دائما الهدف العاجل".[2]

على هذا الاساس، أصبح الساحل الافريقي هو مكان و مجال للتنافس الدولي الحاصل بين المصالح الأجنبية و المصالح الوطنية لدول المنطقة ممّا أدّى إلى عسكرة المنطقة. فمثلا التعاون

[1] Yassine Temlali, **La folie de l'armement gagne le Maghreb**, In : Afkar / Idées, N°18, Espagne, été 2008, p. 41.

[2] يرى مورغانتو أنّ أهداف السياسة الدولية هي احدى الأهداف الثلاثة التالية: 1- الحفاظ على القوّة (سياسة الحفاظ على الوضع القائم Status Quo)، 2- زيادة القوّة (سياسة توسيعية امبريالية Expensionism)، 3- اظهار القوّة (سياسة تحقيق الهيمنة Hegemony)، فالقوّة بالنسبة له هي جزء من طبيعة الإنسان البيولوجية. للمزيد من المعلومات الإطلاع على: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **المرجع السابق**، ص. 69-71.

الأمني بين الجزائر و أمريكا من شأنه أن يخلف آثار سلبية تؤدي لعسكرة القارة الافريقية[1]، و هو ما يؤدي إلى زيادة الجرائم المنظمة و جذب الجماعات الارهابية نحو هذه المنطقة من أجل مهاجمة القواعد العسكرية و المؤسسات الاقتصادية الأجنبية (خاصة الأمريكية و الفرنسية)، على أساس أن الغرب هو العدو اللذوذ لهذه الجماعات. و بالتالي سيزيد من كثافة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة و في الدول المجاورة لها خاصة دول المغرب العربي الذي شهدت تنامي هذه الظاهرة (الإرهاب) في سنوات مضت و التي أثّرت على أمنها الداخلي من جهة و على أمنها الإقليمي الغرب متوسطي من جهة أخرى.

تثبت الحرب التي تقودها قوى التحالف اليوم على ليبيا وجود حسابات سياسية من قبل فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية بجانبها بريطانيا، و ذلك لمحاصرة النفوذ الجيوسياسي لكل من الصين و روسيا ليس على النطاق الليبي فحسب، بل على النطاق المغاربي و الساحلي. فالحرب في ليبيا فتحت للقوات الغربية بابا للدخول إلى الساحل الافريقي لمكافحة الجماعات الإرهابية فيه و بوجه الخصوص مكافحة القاعدة في المغرب الإسلامي، و تأمين مواردها النفطية و محاصرة التواجد الصيني في المنطقة . بالتالي فإنّ مصير الساحل الإفريقي مرتبط باندلاع الحرب الليبية و بمصير نهايتها، كما تبقى أهداف القوى الكبرى الاستراتيجية الأولوية القصوى على أي هدف ديمقراطي آخر.[2]

المطلب الثاني: سيناريو تحسين الوضع الأمني.

1- تحسين الوضع الداخلي لدول الساحل الإفريقي:

تحسين الوضع الداخلي المتدهور لدول الساحل الإفريقي يتطلب تحقيق مجموعة من الالتزامات أخذا بعين الاعتبار شرطين أساسين من المفترض أنّهما حتما سيؤديان إلى تحسين هذا الوضع، و ذلك عبر القضاء على مختلف التهديدات الأمنية سواء ذات الطبيعية الصلبة أم اللينة. يمكننا التركيز على شرطين هما:

- إرساء الديمقراطية.
- تحقيق التنمية الشاملة.

[1] دريس باخوية، فاطمة الزهراء غريسي، **دور الجزائر في تعزيز الأمن و محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي (المحددات و الأبعاد)، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014، ص 15.

[2] مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، المرجع السابق، ص. 08.

الحديث عن تحسين الوضع الداخلي يقودنا للتركيز على دور الدولة في ذلك، من أجل تغيير الوضع القائم في الساحل الإفريقي، و يتمثل هذا الدور من خلال ما يلي: [1]

- ضمان أمن الاشخاص و الممتلكات العامة و الخاصة.
- خلق فضاء يمكن من خلاله لمؤسسات المجتمع المدني بأن تنشط بكل حرية.
- إنشاء مراكز أبحاث تهتم بمكافحة جميع التهديدات البيئية خاصة مشكلة التصحر.
- الدفع بعجلة التنمية و محاولة الخروج من فك الديون.
- حل النزاعات القبيلية بالطرق السلمية.
- تأمين الإدارة و التسيير الإجتماعي للأزمات من خلال الوقاية، إذ أنّ المستوى الأول لضمان الأمن المجتمعي يتركز على خلق أدوات و استراتيجيات للإدارة الرشيدة لمختلف الموارد المتواجدة في الساحل.

تفعيل دور الدولة يكون في اطار بيئة داخلية تتوفر فيها مبادئ الديمقراطية و الحكم الراشد كأوّل شرط من أجل تحسين الوضع الأمني داخل دول الساحل الإفريقي على عدَّة مستويات (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي،...الخ.)، و كذا تحسين علاقات دول المنطقة فيما بينها، بحيث النظم الديمقراطية تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و تطبيق مبادئ الحكم الراشد و احترام القانون و تطبيق العدالة في كل المجالات و على كل الأفراد. فالديمقراطية شرط أساسي لتحقيق الأمن و السلم على المستوى الداخلي و الخارجي للدول، هذا ما يؤكِّده الليبراليون الجدد بتصورهم أنّ امكانية إقامة نظام دولي ديمقراطي متجانس في نظمه السياسية و مندمج في مصالحه الاقتصادية، نظام تختفي فيه التناقضات السياسية و الايديولوجية بين دوله، الشيء الذي يساعد على تعزيز و ترسيخ ما يسمونه ب"السلام الديمقراطي"[2] في العالم، فالديمقراطية بالنسبة إليهم هي صمام الأمان التي تحول دون نشوب الحرب بين أمم ديمقراطية تجمعها قيم و مبادئ سياسية مشتركة، و هي تعزّز الاتّجاه نحو إقامة السلم العالمي و تحقيق الأمن الجماعي في العالم.

على هذا الأساس، على الدول العمل على التحول الديمقراطي[3] أي احداث تغيير في النظام السياسي القائم (أغلبيتها أنظمة ديكتاتورية أو أنظمة انقلابية). كما تستند عملية التحول الديمقراطي في

---

[1] Thelma Ekiyor, **Le rôle de la société civile dans la prévention des conflits : Les expériences Ouest-africaines**, In : Forum de Désarmement, ACCR, N°04, 2008, p. 30.

[2] للمزيد من التفاصل، أنظر الفصل الأول: النظرية الليبرالية.

[3] التحول الديمقراطي **Transition démocratique:** التحول الديمقراطي هو عملية تاريخية معقدة تكتمل بتحقيق التماسك الديمقراطي، و تتضمن إرساء مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام و المحومين، بحيث يتمتع الحاكم بطاعة المحكومين و يلتزم المحكومين بقواعد اللعبة السياسية، كما يكون بمقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية و على فترات

الدولة، على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية. و من هذا المنطلق فإنّ هناك دورا هاما و رائدا يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، و خاصة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في جميع أنحاء الدولة و توعية المجتمع في المدن الهامشية، إضافة إلى نشر مبادئ التعددية السياسية و الحزبية، كما يجب على الدولة أن تنشر مبادئ الفصل بين السلطات الثلاثة و تعزيز مبدأ سيادة القانون.

شكلت التنمية موضع اهتمام متزايد عقب الحرب العالمية الثانية، لتأخذ سيرورة الحوار حول التنمية في التغير و التطوّر، فمن مرادف النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية، وصولا إلى التنمية الإنسانية و المستدامة، لذلك فإن التنمية اليوم هي حتمية استراتيجية و اقتصادية و أخلاقية لوصفها عنصر أساسي في تحقيق التوازن و حل المشاكل العالمية.[1] كما يعتبر عنصر الاقتصاد من أهم العوامل المساعدة في استقرار الدولة أو اقليم معين لما له تأثير مباشر على البعد السياسي و الاجتماعي و العسكري، فالبعد التنموي يمثل الأهمية الكبرى في تكوين الأمن. هذا ما يؤكده البيراليون الجدد[2] على أنّ هناك علاقة جدية بين قضية التنمية و قضايا السلم و الأمن، و البيئة و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية. فإذا قضية التنمية هي في جوهرها، من حيث طبيعتها الفنية على الأقل اقتصادية، فإنّ عناصر نجاحها الأساسية تقع خارج الاقتصاد من ناحية كما أنّها أصبحت تتجه أكثر فأكثر و خصوصا بعد التحوّلات الأخيرة في النظام الدولي، لتصبح قضية دولية لها مكون محلي.

الهدف من تعزيز التنمية في دول الساحل الإفريقي، من أجل تحسين الوضع الأمني في هذه المنطقة هو خلق مشاريع اقتصادية، ممّا لا شك فيه أنّ القضاء على التهديدات ذات الطابع الاقتصادي هو أوّل ما على دول الساحل الإفريقي القيام به، فلا يخفى لنا أنّ غياب التنمية و النمو و تزايد ظاهرة الفقر، البطالة و الأزمات الغذائية، و نقص الموارد الطبيعية (كالأزمات المائية) من أهم مصادر تهديد الأمن، بحيث من جرائها – اضافة إلى عوامل أخرى – تخلق مصادر أخرى للتهديد

منتظمة من خلال انتخابات تنافسية، هذا بالإضافة إلى إدخال تعديلات و تغييرات في الدستور لتقنين الحياة الحزبية و ضمان الحريات السياسية و المدنية. للزيد من المعلومات، أنظر:

Linz Juan, Stepan Alfred, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996, p. 33.

[1] سليمان أعراج، **متغير التنمية في سياسة الجزائر الاقليمية الراهنة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي (المحددات و الأبعاد)، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014.

[2] أوضح **روبرت مكنمارا Robert McNamara** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق و أحد مفكري الإستراتيجية في كتابه "**جوهر الأمن**" أنّ: "الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة... و الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات، تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل "لمزيد من التفاصيل، أنظر: الفصل الأول: النظرية الليبرالية.

كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب العابر للأوطان، و كذا تفشي الظواهر الإجتماعي الأخرى التي تؤدي إلى خلق مناخ من عدم الإستقرار و اللأمن داخل دول الساحل الإفريقي و خارجها.

لخص الدكتور امحند برقوق أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية آليات و مؤسسات ستمنع بصفة استباقية من ظهور أو تفاقم أو انتشار للظواهر التي تهدد الأمن في الساحل الإفريقي فيما يلي:[1]

- ضرورة إعادة هندسة الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي حسب منظور قيمي جامع بين حقوق الإنسان، دولة الحق و القانون و الرفاه، الديمقراطية المشاركاتية الدامجة و الحكم الراشد.
- ضرورة إنهاء الرداءة السياسية التي تنخر كيان المواطنة و تحبط قواعد الكفاءات و الإستحقاق الضرورية لبناء دولة قوية و حديثة.
- ضرورة بناء فلسفة تنمية محورها الإنسان محققة لحاجاته و غاياته و محققة لمبادئ العدالة في التوزيع، مع تكريس مبدأ المساواة في الفرص و أمام القانون.
- ضرورة تطوير آليات استباقية في التعامل مع الأزمات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية.

على هذا الأساس، فالنهوض بالتنمية بكل أبعادها (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية،...الخ.) سيؤدي إلى إزالة المخاطر بأنواعها و أبعادها، مع وجوب إرساء القيم الديمقراطية، و الحكم الراشد، تعزيز سيادة القانون و حقوق الإنسان، و كذا العدالة في شتى القطاعات و بين مختلف فئات المجتمع (الأقليات، القبائل، الإثنيات...). كما لا يمكن تحقيق الأمن داخل الدولة دون الفرد باعتباره ركيزة أساسية لذلك، فالدولة تستمد شرعيتها منه و من فعاليته، هذا ما تأكده المبادئ الأساسية التي فرضتها النظرية المثالية من أجل بناء عالم انساني خال من النزاعات و الحروب فيما بين الدول، بحيث يرى أصحاب هذه النظرية أنَّ الاحتكام بالأخلاق، الالتزام بتطبيق القانون الدولي و احترام النظام العام يؤدِّي إلى الشرعية الدولية و بالتالي يؤدِّي إلى نشوء ديمقراطيات تكون مصالحها منسجمة ممّا يدفعها إلى بناء مؤسسات فوق قومية للوصول إلى حكومة عالمية هدفها الأوَّل و الرئيسي هو تحقيق الأمن الجماعي.

2- تحسين التعاون المغاربي:

[1] امحند برقوق، **التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**، ص. 01-11.

أصبح التعاون الاقليمي و الدولي من احدى الوسائل الأساسية لتحقيق السلم و الأمن على المدى البعيد، بحيث أصبح من بين الآليات التي تسعى الدول إليها لمواجهة التهديدات الأمنية بأبعادها المختلفة و القضاء عليها نهائيا، خاصة و أن الزمن الذي نعيش فيه أصبحت الدول تعجز على التصدي لوحدها للمخاطر التي تواجهها و ذلك لعدّة اعتبارات لعل من أهمها تغير طبيعة الفواعل التي تؤثر على الأمن الداخلي و الخارجي للدول، إضافة إلى التحول في طبيعة التهديدات و الصراعات التي أصبحت تتجاوز الحدود الوطنية للدول. على هذا الأساس ظهرت ضرورة العمل المشترك من أجل تحقيق أمن مشترك.

تتصف علاقات الدول المجاورة للساحل الإفريقي المتمثلة في الدول المغاربية بالتعقيد، مما أدى إلى عدم وجود رؤية مغاربية موحدة للتهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي، إلاّ أنّ تفعيل هذه العلاقات في اطار اتحاد المغرب العربي سيساهم في تحقيق الأمن الداخلي لهذه الدول من جهة و في المتوسط الغربي و الساحل الإفريقي من جهة أخرى، عبر ترسيخ علاقاتها مع دول هذين الفضائين، و كذا تطوير و إرساء تعاون حقيقي و شامل يؤدي حتما إلى تحقيق الأمن.

إنّ تنمية العلاقات بين دول المغرب العربي خاصة في المجال الاقتصادي و رفع حجم التبادل التجاري و توزيعه و تشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن الشامل، بالإضافة إلى ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى سياسية و أمنية، هذا ما فسره المنظرين الوظيفيين الجدد عندما أكدّوا على الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في احلال السلم و الأمن الدوليين من خلال الوظائف التي تؤديها على المستوى الإقليمي و الدولي و التي لخصها الدكتور عمار بن سلطان في النقاط التالية:[1]

- ✓ التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء في حالة اندلاع نزاع اقليمي أو بشأن اتخاذ مواقف مشتركة ذات صلة بالمسائل الدولية.
- ✓ تمنح الشرعية الإقليمية لمواقف و سياسات معينة في الإطار الإقليمي و الدولي.
- ✓ تحفظ السلام للدول الأعضاء و تعزز الشعور بالأمن للدول الصغيرة أو الضعيفة في المنظمة تجاه دول داخل أو خارج المنظمة.
- ✓ تبرز الشخصية و الهوية المميزة للإقليم على الصعيد العالمي و تعزز الخصوصية الإقليمية و الشعور بالإنتماء للإقليم لدى شعوبها.

[1] للمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الأول.

3- تحسين التعاون الدولي:

باعتبار التعاون الدولي تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية و على تعزيز حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا في العالم. و بما أنّه جاء هذا المبدأ في سياق أهداف أو مقاصد الأمم، كما نقصد به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو في مجالات متعددة, من اجل التقليل في الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر، في إطاره تعمل هذه الأخيرة على ترقية علاقاتها.[1]

هذا ما أكّده " كارل دوينتش " احد منظري النظرية الاتصالية عندما تحدث على مجتمع الأمن، فحسبه هناك إمكانية للتعامل و الاعتماد المتبادل بين اقليم الواحد، بحيث يعرف مجتمع الأمن بأنّه كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضاءها بأن مشكلات الاجتماعية المشتركة يمكن و يجب أن تحل عبر ميكانيزمات التغير السلمي عن طريق إجراءات ممأسسة دون اللجوء إلى القوة المادية.[2] كما يحدد شروط أساسية لتشكل هذا المجتمع الأمني في:

- ✓ تناسق القيم المركزية بين نخب الكيانات المشتركة بين هذه الدول.
- ✓ قدرة صناع القرار في هذه الكيانات على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.
- ✓ الاستجابة المشتركة و الثقة المتبادلة بين شعوب الدول المعنية.

على هذا الأساس فإنّ التعاون الدولي هو آلية جد مهمة لمواجهة تهديدات الأمن المشتركة بين الدول، لهذا اذا رسخت دول الساحل الافريقي تعاونا فعليا فيما بينها من جهة و مع دول المغرب العربي و الفواعل الدولية الاخرى كالقوى المتواجدة في المنطقة (كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا...) و المنظمات الدولية و الإقليمية (الاتحاد الافريقي، الاتحاد الأوروبي...) سيؤدي حتما إلى تحسين الوضع الأمني في المنطقة، و من جهة أخرى سيخدم مصالح هذه الفواعل فيها. و تفعيل العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط من أجل تكوين كتلة تعاونية في شتى المجالات، قائمة على أساس علاقات فعلية و تصورات مشتركة للمخاطر التي تهدد الضفتين على حدا و على الفضاء الغربي للمتوسط.

---

[1] عمر سعد الله، **المرجع السابق**، ص85.

[2] Dario Batistella, **Théories des Relations Internationales**, Presse des Sciences Politiques, 2eme Edition, 2006, p. 472.

و في ظل هذه المتغيرات و الاعتبارات المتعلقة أساسا في الدوافع الحقيقية من إقامة مشاريع التعاون و الشراكة, و أيضا في التحديات الأساسية التي تواجهها دول الساحل الافريقي, فان مستقبل هذه المنطقة يتوقف عن مدى إمكانية بناء علاقات تعاون و شراكة فعلية مع الاخذ بعين الاعتبارات كل التحديات و الرهانات ذات الإبعاد المختلفة (السياسية, الاقتصادية, الاجتماعية, الثقافية, الأمنية ...), و التي من خلالها يمكن تحقيق الأمن و السلام في الفضاء الساحلي بصفة خاصة و الفضاء الغربي للمتوسط بصفة عامة. إلاّ أنّ هذا لن يتحقق إلا بعد بناء تصور و إدراك مشترك للضفتين الشمالية و الجنوبية للتهديدات الأمنية و كذا للأهداف الحقيقية وراء التعاون و ليس بالضرورة أن تكون متطابقة إلى حد كبير, و لكن متناسقة و ذات منفعة لجميع الأطراف.

كما لا يخفى لنا أن للمنظمات الدولية قدرة كبيرة في احتواء الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي في حالة تطبيقها للأهداف التي جاءت من أجلها، يمكنها تحسين الوضع الأمني في هذه المنطقة من خلال تقديم المساعدات خاصة الإنسانية و الاقتصادية للدول التي تعاني من أزمات داخلية بدءا في مساعدتها على النمو و التنمية الشاملة لعدة مجالات (الاقتصادية، الاجتماعية...).

من خلال دراستنا للتحوّلات التي طرأت على مستوى الفواعل، التهديدات و كذا الصراعات على المستوى العالمي، يمكننا القول أنّه اليوم أصبحت التهديدات الآتية من منطقة الساحل الإفريقي تؤثر بصفة فعلية و متزايدة خاصة على دول غرب المتوسط (دول المغرب العربي و الاتحاد الأوروبي) و كذا الدول الإفريقية الأخرى، على هذا الأساس عملت هذه الأخيرة على صياغة عدّة آليات لمواجهة هذه التهديدات مختلفة في الأبعاد و الأهداف، فمنها من اعتمد على مقاربات اقتصادية و تنموية (كالمقاربة الجزائرية و مقاربة المنظمات الإفريقية) و منها من هو منحاز إلى المقاربات الغربية (كمنظمة الإكواس، حوار 5+5) التي تقوم على أساس أمني بحت و الذي يخدم مصالحها الطاقوية بالدرجة الأولى (كمقاربة الإتحاد الأوروبي و المقاربة الأمريكية). من جهة أخرى دول الساحل الإفريقي تتأثر هي الأخرى بما يحدث على مستواها الجهوي، الاإقليمي و الدولي، بحيث مستقبل وضعها الأمني مرهون من جهة بأوضاعها الداخلية و من جهة أخرى بالدول المجاورة لها (دول المغرب العربي) و المتواجدة فيها (الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي –بوجه الخصوص بفرنسا–)، فهي تلعب دورا مهما سواء في زيادة تأزم هذا الوضع الأمني و في تحسينه إلى الأفضل.

خاتمة

بين لنا التطرق للتأصيل المفاهيمي و النظري للأمن في غرب المتوسط انّ العالم أصبح يواجه منذ سنوات عدَّة أشكالا جديدة من التهديدات و التحديات تتجاوز إطار الدولة و حدودها الجغرافية، مصاحبة التطوُّر الذي عرفه مفهوم الأمن فبعدما كان يحمل طابعا عسكريا بحتا أصبح يمسُّ عدّة أبعاد غير عسكرية ذات طابع اقتصادي، سياسي، اجتماعي، بيئي،...الخ.، و على عدَّة مستويات وطنية، اقليمية و دولية، معظمها يعالج بالوسائل التقليدية و الحديثة. من أبرز هذه التهديدات و المخاطر الأمنية التي برزت في السنوات الماضية رغم تواجدها منذ القدم نجد تدهور التنمية الشاملة، انتشار الفقر، الأمراض و الأوبئة، خطر الهجرة السرية و الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، التلوث البيئي و غيرها.

جاءت معظم النظريات التي تطورت في حقل العلاقات الدولية و في الدراسات الأمنية لتحليل و تفسير تطور مفهوم الأمن و كذا التهديدات و المخاطر الأمنية المختلفة ذات الطابع العسكري أو غير العسكري مع إبراز دور الدول في الحد من ظهورها و سبل القضاء عنها، هذا ما بينته النظريات التقليدية (المثالية، الواقعية و الليبرالية) و النظريات ذات التوجه التوسعي و التعاوني/التكاملي (مدرسة كوبنهاجن، الإقتراب التكاملي و النظرية الاتصالية) و كذا النظريات الحديثة (البنائية، النقدية الاجتماعية و تيار ما بعد الحداثة).

ضمن الواقع الداخلي و الإقليمي للفضاء الغربي للمتوسط، المتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول و كذا الأوضاع الإقليمية التي عرفت في السنوات الأخيرة عدّة صراعات و نزاعات ذات أبعاد إقليمية و دولية (مثلا الحراك العربي الذي مس تونس و ليبيا، و قضية الصحراء الغربية...)، تؤثر في علاقات هذه الدول مع بعضها البعض و مع غيرها من الدول في إطار علاقات الجوار و التعاون التي تربط ضفتي المتوسط الغربي الشمالية و الجنوبية.

تهدف دول الفضاء الغربي للمتوسط في ظل البيئة الأمنية التي يشهدها، إلى معالجة هذه القضايا الصراعية و حلّها بشتى الطرق و الوسائل السلمية، المتمثلة أساسا في المبادرات و المشاريع التعاونية التي قامت بصياغتها و هندستها دول الضفة الشمالية للمتوسط الغربي، وفق تصوّرها للتهديدات الأمنية الآتية جنوب البحر الأبيض المتوسط (دول المغرب العربي و دول الساحل الإفريقي بوجه الخصوص) و التي تشكل مصدرا خطرا على الأمن الإقليمي المتوسطي ككل. إلاّ أنّ هذا التصوّر تحكمه عدّت اعتبارات متعلقة بالدوافع الحقيقية الأوروبية من وراء صياغة المشاريع

المتعددة (مشروع برشلونة 1995 ...مشروع الاتحاد من اجل المتوسط 2008) و التي تتمثل في تحقيق مصالح حيوية بحتة تمثل جوهر السياسة الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط، في مقدمتها ضمان الموارد الأساسية من الطاقة (الغاز الطبيعي و البترول) التي تعتبر من أهم المصادر التي تحتاجها الصناعات الأوروبية غيرها من المصالح المرتبطة بخصوصية المنطقة الاقتصادية و الإستراتيجية.

على هذا الأساس، فانّ العلاقات بين الضفة الشمالية و الجنوبية للمتوسط محكومة بعدّة متغيرات منها التحوّل في مفهوم الأمن في المنطقة و بالتالي تحوّل طبيعة التهديدات المختلفة ذات الصبغة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الأمنية، التي تمثل في معظم الأحيان عقبات و معوقات نجاح مشاريع التعاون و الشراكة فيما بينها، من حيث أنّها تمثل طبيعة العلاقات المتوترة و المتنازعة فيما بين الدول الجنوبية و التي أدّت إلى تشتت هذه الدول و فردانيتها في اتخاذ القرار و بناء التصوّرات فيما يخص الرهانات و التحديات التي تواجهها على مستواها الجهوي أو الإقليمي. و كذا في التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي المهندسة لكل المبادرات حسب مدركاتها و تصوّراتها للقضايا المختلفة في المنطقة.

و في الأخير لفهم المنطق الأمني الذي تقوم عليه العلاقات بين دول المتوسط الغربي يمكن صياغة العلاقة التالية: **الصراع---> التعاون---> الاندماج ----> الأمن** أي أنّ قضايا الصراع في الفضاء الغرب متوسطي عامّة تدفع بدول هذه المنطقة إلى التعاون و الشراكة في مختلف المجالات من اجل الوصول إلى درجة عالية من هذا المسار و الذي يمثله الاندماج. هذا الأخير سيؤدي حتما إلى تحقيق مستوى عال من الأمن بمفهومه الشامل (الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي...)، فمن إحدى أهداف إقامة مشاريع تعاون و شراكة وصولا إلى الاندماج بمفهومه الواسع، هو الحد من قضايا الصراع و النزاع بين الدول الأطراف في المشاريع، من اجل تحقيق الأمن و السلم على المدى القريب، المتوسط و البعيد.

نستنتج من خلال دراسة البيئة الأمنية للساحل الإفريقي و علاقتها بالأمن الغرب متوسطي، أنّ هذا الفضاء يكتسي أهمية كبيرة نظرا لموقعه الجيواستراتيجي الذي يربط بين شمال افريقيا (دول المغرب العربي و دول الاتحاد الأوروبي) و جنوبها من جهة، و الشريط الرابط بين البحر الأحمر و المحيط الأطلسي من جهة أخرى، هذا الموقع جعله الرابط بين الطرق التجارية العالمية الكبرى بجانب خصوصيته الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الأمنية. فدراستنا لواقع هذه المنطقة بين لنا أنّها على شتى المستويات تعرف أوضاعا جدُّ متدهورة ناتجة عن غياب تنمية اقتصادية فعلية و غياب أنظمة ديمقراطية تنتهج أسس الحكم الراشد و تحترم حقوق الإنسان و ما يليها من مبادئ العدالة السياسية و

الاجتماعية ما أدّى بطريقة حتمية إلى تدهوُر الوضع الأمني داخل هته الدول و ما جعلها منبعا للتهديدات الأمنية الصلبة و الناعمة. فلا يخفى لنا أنَّه اليوم، منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أهم مناطق العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا ذو فعالية كبيرة بسبب تأثيره السلبي المباشر على المستوى الإقليمي و الدولي، بحيث أصبحت الجماعات الإرهابية تقوم بعمليات نوعية تحقق صدى دولي واسع و ما ساعدها في ذلك من جهة الطبيعية الجغرافية للمنطقة التي تعد صحراوية بالدرجة الأولى، و من جهة أخرى الطبيعة الإثنية و الدينية التي تتميز بها شعوب المنطقة بحيث نجد أنّ كل الدول الساحلية تعني من أزمة هوية، و أزمة مشروعية ممَّا أدّى إلى تأزم الأوضاع الأمنية و زيادة حدّتها في السنوات الأخيرة.

تطوَّرت علاقات دول المتوسط الغربي (بضفتيه الشمالية و الجنوبية) مع تطوُّر الأحداث في الساحة الدولية عبر فترات تاريخية متباينة، إلاَّ أنَّها برزت فعليا ابتداءا من فترة الاستعمار التقليدي أين كانت توصف بالطبيعة التصارعية بحكم استولاء القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية (من أبرزها فرنسا) على دول الساحل الإفريقي. و الذي تواصل إلى غاية الحرب الباردة، ففي هذه الفترة استقلت معظم هذه الدول و حاولت بناء علاقات ذات طابع تعاوني مع دول غرب المتوسط خاصة الدول الأوروبية منها في ظل مشاريع الشراكة و التكامل الإقليمي و الدولي. زادت هذه الأخيرة مع بداية النظام الدولي الجديد الذي فرض على الفواعل الدولية التناسق و التعاون فيما بينها على جل المستويات من أجل العمل المشترك و الموحَّد لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية و السياسية و الأمنية على المدى القريب، المتوسط و البعيد. إلاَّ أنّ واقع هذه العلاقات بعيد كل البعد على الأسس التي من المفروض أنّها بنيت عليها، بحيث بينت لنا أنّ هذه الدول رغم استقلالها عن دول الاستعمار التقليدي، إلاَّ انَّها بقيت تابعة لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في شتى المجالات، يظهر ذلك من خلال التواجد الدولي في منطقة الساحل الإفريقي و كذا المشروطية التي تستعملها الفواعل و القوى الدولية في تعاملها مع دول هذه المنطقة.

زاد اهتمام القوى الكبرى بمنطقة الساحل الإفريقي نظرا للثروات و الموارد الطبيعية التي تزخر بها هذه المنطقة، فكلّما زادت هذه الأخيرة (أي الثروات و الموارد الطبيعية) زاد اهتمامها بها و تنافسها من أجل السيطرة على منابع البترول و الغاز الطبيعي و مختلف مصادر الطاقة المتواجدة فيها، هذا ما أظهره الاهتمام الفرنسي، الأمريكي و الصيني بالمنطقة خاصة في المجال الاقتصادي و الأمني و السياسي. و مع تنامي التحديات الأمنية في هذه المنطقة ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، السياسي و الأمني، و كذا الأزمات الداخلية ذات البعد الاقليمي، و التي أصبحت تمثل تهديدا فعليا على دول المنطقة و كذا مختلف الفواعل الدولية المتواجدة فيها. زاد تواجد هذه القوى في المنطقة بغرض تحقيق مصالحها الحيوية القائمة أساسا على استغلال منابع الطاقة حول العالم محاولة في ذلك

صياغة استراتيجيات ذات أبعاد مختلفة (سياسية، اقتصادية، أمنية) لمحاربة و مكافحة مختلف التهديدات. على هذا الأساس أصبحت القضايا الأمنية في المنطقة تحتل مكانة هامّة، بحيث أصبح توفير الأمن من المطالب الاساسية التي يجب توفرها ذلك رجوعا لعدّة عوامل تتعلق أساسا بالرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية عامّة خاصة تلك المتعلقة بمكانتها الدولية و كذا بتشابك المصالح و النفوذ فيها، إضافة إلى التنافس الدولي عليها المتزايد يوما بعد يوم.

يلاحظ من خلال التطرق إلى استراتيجيات و آليات الفواعل الدولية (من دول كبرى و منظمات دولية و اقليمية) أنّ الهدف الأوّل و الأساسي من وراء مكافحة التهديدات الأمنية المتواجدة في المنطقة من إرهاب، هجرة سرية، جرائم منظمة و غيرها، يتمثل في استغلال هذه المنطقة بطريقة غير مباشرة بما يخدم مصالحها الحيوية، خاصة تلك المتعلقة بالمصالح الطاقوية. كما أنّ تصنيف دول الساحل الإفريقي في خانة الدول الفاشلة في جميع المستويات و على كل الأبعاد، جعلها تستهدف التدخل الأجنبي فيها عبر إقامة قواعد عسكرية و صياغة آليات ثنائية و متعددة الفواعل بحجة القضاء على التهديدات الأمنية، إلاّ أنّها تخفي مساعي فعلية للسيطرة على المنطقة و بالتالي على القارة الافريقية ككل باعتبار أن فضاء الساحل الإفريقي يتوسط هذه الأخيرة و يعتبر الطريق الذي لا يمكن تجنب العبور منه. و السيطرة على هذا الفضاء تعني السيطرة على باقي القارة و على مصادر الطاقة فيها (خاصة تلك المتواجدة في دول المغرب العربي و دول خليج غينيا).

حاولت دول الضفة الشمالية للمتوسط الغربي بناء مقاربة أمنية شاملة (في اطار الاتحاد الأوروبي) تقوم على أساس تحديد التهديدات والمخاطر الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط (دول المغرب العربي و الساحل الإفريقي و الدول الإفريقية الأخرى)، و وضع في مقدمتها ظاهرة "الإرهاب الدولي" وطرق ووسائل محاربته والقضاء عليه، ويكون ذلك عبر التعاون الأوروبي المشترك والموحد ضمن مختلف السياسات والاستراتيجيات للأمن والدفاع المشتركة، التي تطوَّرت مع تطوُّر الأوضاع الداخلية والخارجية للدول الأوروبية، في بعدها الإقليمي والدولي. ومن جهة أخرى التعاون مع دول الجنوب ضمن المبادرات والمشاريع المختلفة التي قامت بصياغتها ضمن السياسة الأوروبية الشاملة ومن ثم في إطار السياسة الأوروبية المتجددة متمثلة أساسا في مشروع الشراكة الأورو متوسطية المنبثقة من مسار برشلونة 1995، مرورا ب"سياسية الحوار 5+5" لعام 2003، ومن ثم "سياسة الجوار" سنة 2004، وصولا إلى مشروع" الاتحاد من أجل المتوسط" لسنة 2008.

تتصف هذه المقاربات و السياسات في الواقع ب " **ازدواجية الاستراتيجية** " المتبعة من طرف دول الضفة الشمالية، بحيث ترى في دول الجنوب الشريك والجار الذي يجب التعاون معه في شتى المجالات. وفي نفس الوقت ترى فيه خطرا على أمنها القومي ومصدر لتهديد الأمن الإقليمي و

العالمي، لاحتوائه على المخاطر والتهديدات المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية...). لا يخفى لنا أنّ سياسات الإتحاد الأوروبي الخارجية بصفة عامة تقوم على أساس ثلاث عوامل أساسية هي العامل الجيواستراتيجي، العامل التاريخي و الثقافي و العامل المصلحي، على هذا الأساس لقد حاول هذا الإتحاد هندسة مبادراته ومشاريعه وفقا لهذه التهديدات مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الجيواستراتجية لمنطقة الساحل الإفريقي التي ازدادت شيئا فشيئا، وازدياد الاهتمام بها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى فيها منطقة حيوية كباقي مناطق العالم، لها مصالح حيوية فيها رغم أنَّ تصوّراتها وتوجهاتها في المنطقة تختلف عن تلك التي تحملها دول الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا في المجال الأمني) و ذلك راجع أساسا إلى أنّ هذه الأخيرة تتقارب جغرافيا وتاريخيا مع دول المغرب العربي، فهي تعتبرها امتداد جغرافي إقليمي لها وترى أنّ الأمن في المنطقة من اختصاصها ولا يجب أن تدخل أي دولة فيه.

عملت دول الضفة الجنوبية للمتوسط المسمَّاة بدول المغرب العربي - رغم أنّها لا تشكل كيانا موحدا من الناحية الرسمية و المؤسساتية- على ايجاد حلول للمشاكل التي تعرفها منطقة الساحل الإفريقي خاصّة و أنّها تتجاور معها جغرافيا، ممّا أدّى إلى انتقال التهديدات الأمنية داخل حدودها الوطنية في وقت قصير بعد تأزم الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، و ما زاد إمكانية انتشارها بسرعة هو طبيعة العلاقات فيما بين دول المغرب العربي و الاختلافات في تصوُّراتها و توجهاتها الإقليمية و الدولية. فمن الملاحظ أنّ دول جنوب غرب المتوسط تواجه مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية تعيق مسارها التكاملي من جهة و تحدُّ من إمكانية مواجهة التهديدات الأمنية الآتية من الشق الجنوبي (خاصة من دول الساحل الإفريقي)، مما أدّى أيضا إلى غياب قوّة تفاوضية مغاربية في مواجهة المبادرات الآتية من شمال غرب المتوسط (دول الاتحاد الأوروبي) و بالتالي أصبحت تمثل سوى حراس على الحدود الجنوبية الأوروبية، كما تحاول هذه الأخيرة الاستفادة من الضعف الهيكلي و الفراغ الاستراتيجي الذي تعرفه تلك الدول لخدمة مصالحها في المنطقة.

يمكن القول، ختاما أنَّه نظرا لتطوُّر مفهوم الأمن في الفترات التاريخية المتفاوتة بأبعاده و مستوياته المتعددة، في عالم أصبح يعتبر قرية صغيرة، أصبحت منطقة غرب المتوسط عرضة للتهديدات الناجمة من دوائر بيئتها الأمنية الاقليمية و الدولية، خاصّة تلك الآتية من الشق الجنوبي المتمثل في الساحل الإفريقي. هذا الأخير عرف في السنوات الماضية تنامي سريع للمخاطر التي تهدد أمن دول غرب المتوسط، خاصّة و أنّ الضفة الجنوبية لهذا الأخير مرتبطة ارتباطا وثيقا بهده المنطقة بحكم التقارب الجغرافي و الحضاري، ما يجعلها عرضة للتهديدات الناجمة من الجنوب. فلا يخفى لنا أنّ دول المغرب العربي تعدّ بوابة افريقيا نحو الشمال الأوروبي و محل أطماع المهاجرين السريين و الجماعات التي تمارس الإجرام المنظم من تجارة المخدرات و الإرهاب الدولي المعادي للقوى الدولية

وغيرها. و مع غياب رؤية مغاربية مشتركة و موحَّدة، و تشتت استراتيجيات هذه الدول لمكافحة هذه المخاطر أدّى إلى تفاقم هذه الأخيرة و انتشارها بطرق سريعة داخل هذه الدول و ما يساعدها في ذلك هو طبيعة الحدود الجغرافية الشاسعة و المائعة التي يصعب مراقبتها خاصة مع محدودية امكانيات و قدرات دول الساحل الإفريقي على ذلك.

من جانب آخر، رجوعا إلى العلاقات التاريخية التي تربط دول الضفة الشمالية بها (في خضم الاستعمار التقليدي و التواجد الحالي في المنطقة) بغض النظر على مصالحها في هذه المنطقة المتعلقة أساسا بموارد الطاقة، فأمن هذه الدول مرتبط مباشرة بأمن الساحل الإفريقي و هذا ما بيناه من خلال التطرق إلى تداعيات التهديدات الأمنية على الدول الأوروبية المتواجدة في المنطقة. و لتحقيق الأمن في الساحل الإفريقي عامّة و في الفضاء الغربي للمتوسط خاصّة، فإنّه من الضروري تحقيق التوازن بين المقاربات الوطنية و المقاربات الإقليمية و الدولية مع **إدراك** أنّ هذه المقاربات تنطلق من الواقع المعاش في المنطقة و الأخذ بعين الاعتبار الامكانيات المتوفّرة لدى كل دولة لحماية أمنها الوطني، من أجل الوصول في النهاية إلى تحقيق الأمن المشترك لدول المنطقة ككل. كما أنّ التضامن بين هذه الأخيرة يكون عن طريق العمل المشترك للقضاء على مختلف التهديدات الأمنية – في مقدمتها الإرهاب الدولي– مع العمل على تحقيق التعاون و الإندماج الفعّال على جل المستويات بغض النظر على الخلفيات و الأهداف من وراء ذلك. على هذا الأساس تبقى الإرادة السياسية لدول المنطقة و للأطراف الخارجية المتبوعة بالتنمية الشاملة المشتركة و كذا العمل و التنسيق المشترك بين مختلف الأطراف الإقليميين و الدوليين من أهم المداخل التي تؤدّي إلى تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي و الذي يؤدّي حتما إلى تحقيق الأمن و السلم على المستويين الإقليمي و الدولي.

قائمة المراجع

I. القواميس و المعاجم:

أ- اللغة العربية:

1. مدكور، ابراهيم ، **المعجم الوجيز**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (مصر)، 1989.
2. سعد الله، عمر، **معجم في القانون الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
3. غريفيتش، مارتن ، أوكلاهان، تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
4. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة 02، بيروت، 1985.

ب- اللغة الفرنسية

5. A.Rey , J.Rey-Debove**, Le Petit Robert 1**, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Ed : Le Robert, Paris : France, 1990
6. Serge Cordellier (S.D), **Le dictionnaire historique et géopolitique du 20e siècle**, Ed : La Découverte, 3eme édition, Paris, France, 2005
7. Pierre Birnbaum, Philippe Braud, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 7e Edition, Paris, France : Ed. Armand Colin, 2008

II. الكتب:

أ- اللغة العربية:

1. أبو جودة، الياس ، **الأمن البشري سيادة الدول**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت (لبنان)، 2008.
2. أمين، سمير ، باشير، فيصل، **البحر الأبيض المتوسط في العالم المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ، ب س ن.
3. أمين، سمير، سيد أحمد، محمد، نافعة، حسن، فهمية، شرف الدين، تر: أبو شقرا سناء، **قضايا استراتيجية في المتوسط**، دار الفارابي، بيروت، 1992.
4. أنور محمد، فرج ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء لنظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
5. أولريش، بيك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود**، تر: علا عادل و آخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.
6. الحاج، علي، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

7. الفيلالي، مصطفى ، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت (لبنان)، 2005.
8. المحمداوي، علي عبود ، **الإشكالية السياسية للحداثة، من فلسفة الذات إلى فلسفة التواصل: هابرماس نموذجا**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.
9. المخادمي، عبد القادر رزيق، **الاتحاد من أجل المتوسط : الأبعاد و الآفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
10. المخادمي، عبد القادر رزيق، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج و التبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
11. المخادمي، عبد القادر رزيق، **النزاعات في القارة الإفريقية : إنكسار أم انحسار مؤقت**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
12. بخوش، صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
13. بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة الرهانات و الأهداف**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
14. بن سلطان، عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
15. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2005.
16. بن محمد، فهد ، **الأمن الوطني: تصور شامل- المفهوم- الأهمية- المجالات- المقومات**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (السعودية)، 2004.
17. بهضوض، محمد، **نقد الفكر الجاهز : أسئلة الثورة و الإصلاح في الوطن العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت (لبنان)، 2012.
18. بيلر، أليسون ج. ك ، **التحكم الأمني العالمي: عالم متغير و التحدي، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
19. بيليس، جون ، سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، تر و نشر مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
20. جندلي، عبد الناصر، **أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
21. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.
22. شورب، ابراهيم ، قضايا **التخلف و التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1997
23. حتي، ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
24. حيدر، حاج حسن الصديق، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد**، دار هومه للطباعة النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

25.دورتي، جيمس ، بالستغراف، روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** .تر: عبد الحي وليد، كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
26.سكونز، اليزابيت ، **تمويل الأمن في سياق عالمي**، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2005.
27.طشطوش، هايل عبد المولى ، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2012.
28.ظريف، عبد الله ، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
29.عبد الحي، وليد، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، شركة الشهاب، الجزائر، 1991.
30.عبد المالك، جهاد ، عودة، علي ، **الصراع الدولي مفاهيم و قضايا**، دار الهدى للكتاب، مصر، 2005.
31.عمارة، محمد ، **الإسلام و الأمن الاجتماعي**، دار الشروق، القاهرة (مصر)، 1998.
32.غليون، برهان ، **العرب و تحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد**، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء، 2003.
33.فالنستين، بيتر، تر: فيصل، دبور، السعد، محمد محمود ، **مدخل إلى تسوية الصراعات: الحرب و السلام و النظام العالمي**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان (الأردن)، 2006
34.فونتانال، جاك ، **العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، تر: محمود براهم، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 2006.
35.مانع، جمال عبد الناصر ، **التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة (الجزائر)، 2006.
36.مصباح، عامر، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
37.مصباح، عامر، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
38.مصباح، عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2010.
39.مصطفى، محمد ، نهرا، كمال فؤاد، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 2001.
40.مظلوم، محمد جمال ، **الأمن غير التقليدي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (السعودية)، 2012.
41.نافعة، حسن، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1995.
42.نافعة، حسن، **دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة**، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
43.ناي، جوزيف س. ، **المنازعات الدولية: مقدمة في النظرية و التاريخ**، تر: د. أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997.
44.نصر الدين، ابراهيم، **دليل المنظمات الافريقية الدولية**، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2006.

45. برونسكي، كاميلا ، **الطاقة و الأمن: الأبعاد الاقليمية و العالمية**، التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2007، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
46. تشومسكي، نعوم ، **الدولة الفاشلة: سوء استغلال السلطة و الهجوم على الديمقراطية**، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية، 2006.
47. عجوة، عاطف عبد الفتاح، **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1986.
48. غربي، فوزية ، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي : حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
49. فوكوياما، فرانسيس ، **بناء الدولة، النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين**، تر: مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.
50. مكنمارا، روبرت ، **جوهر الأمن**، تر: يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر، القاهرة، 1970.
51. ممدوح، حسن ، شاكر، مصطفى، **الحروب الصليبية في شمال افريقيا و أثرها الحضاري (668 هـ - 792 هـ) (1270 م - 1390 م)**، دار عمار للنشر، عمان، 1998.
52. محمود، جميل مصعب، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه افريقيا و انعكاساتها الدولية**، دار المجدلاوي، عمان، 2005.

ب- اللغة الفرنسية:

53. Alexander, Wendt, **Social Theory of International Politics.** Cambridge University Press, 1999
54. Aymeric, Chauprade, **Géopolitique : Constantes et changements dans l'histoire**, Ed : Ellipses, Paris, France, Mars 2002.
55. Dario Batistella, **Théories des Relations Internationales**, Presse des Sciences Politiques, 2eme Edition, 2006
56. David.CH**, La guerre et la paix : Approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie,** Les manuels de Sciences Po, Presse de Sces Po, Paris, France, 2ème Ed, 2006.
57. Georges, Mutin, **Géographie du Monde Arabe**, Ed: Ellipses, France, 2001.
58. Gérard, Dussouy, **Théories de l'interétatique: Traité de relations internationales** (tome 2), Ed : L'Harmattan, France, 2008.
59. Hassane, Zouiri, **Le partenariat euro-méditerranéen : contribution au développement du Maghreb**, Edition : L'Harmattan, Paris, France, 2010.
60. Hervé, Bourges, Claude, Wauthier**, Les 50 Afriques…**, Ed : Du Seuil, Paris, France, 1979.
61. Jean-Jacques, Roche, **Théories Des Relations Internationales**, Ed : Montchrestien, Paris, 2004.
62. Khader, Bichara, **L'Europe et la Méditerranée géopolitique de la proximité**, Ed : L'Harmattan, Paris, 1994.
63. Khader, Bichara, **Le Grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et Perspectives**, Edition : Publisud-Quorum- Cermac, France, 1995.
64. Mehdi, Mejdoubi, **Qu'est ce que la démocratie ? Pour une bonne application,** Casablanca : La croisée des chemins, 2012.

65. Mohamed *Tété* Madi, Bangoura, **Violence et conflits en Afrique**, Ed : L'Harmattan, Paris, 2005.
66. Otmane, Bekenniche, **Le partenariat Euro-méditerranéen : Les enjeux**, Office des Publications Universitaires, Algérie, 2011.
67. Pascal, Boniface, (S.D), **L'année stratégique 2009 : Analyse des enjeux internationaux**, Ed : Dalloz-IRIS, France, 2008.
68. Richard M., Keuko, **Guerres et conflits modernes : Petit lexique pour comprendre les notions,** Ed : L'Harmattan, Paris, France, 2010.
69. Stéphane, De Tapia, **Système migratoire euroméditerranéen**, Ed : Média-Plus, Constantine, Algérie, 2008.
70. Thierry, Balzacq, **Qu'est que la sécurité nationale ?**, In : La Revue Internationale et Stratégique, N° 52, Hiver 2003-2004.
71. Thierry, Fabre, et autres, **La Méditerranée : Horizons et enjeux du XXI[e] siècle**, Commission européenne, Bruxelles, Belgique, Juillet 2009.
72. Yves, Lacoste, **Géopolitique: la longue histoire d'aujourd'hui**, Ed: Larousse, Espagne, 2009.
73. Yves, Lacoste, **Questions de géopolitique : L'Islam, la mer, l'Afrique**, In : La Découverte et Librairie Générale Française, Livre de Poche, France, 1988.

ج- اللغة الإنجليزية:

74. Barry, Buzan**, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the post-cold war Era** . 2nd ed. Boulder,colynne rienner publichers. Inc, 1991.
75. D. Grey, Robert, **Africa**, In: Mary Buckley and Robert Singh, The Bush doctrine and the War on Terrorism: Global Responses, Global Consequences, Routledge, 2006.
76. Gonzalo, Escribano, Alejandro V. Lorca, **Economic Reforms in the Maghreb:From Stabilization to Mondialisation**, In: North Africa: Politics Region and the limits of transformation;(S.D: Yahia M. Zoubir, Haizam Amirah-Fernandez), Ed: Routledge (Taylor & Francis Group), New York, 2008.
77. Joel, Krieger… (And All). **The Oxford Companion To Politics of the world**, (Second edition), Oxford: Oxford University Press, 2001.
78. Linz, Juan, Stepan, Alfred, **Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe**, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.
79. Paul. D, Williams, **Security Studies: In introduction**, Ed: Taylor & Francis e-Library, New York, U.S.A, 2008.

III. المقالات :

أ- باللغة العربية:

1. ------، **القاعدة في المغرب العربي: وهم أم حقيقة ؟** ، المغرب الموحد، العدد 05، 17 فيفري 2010.
2. الإبراهيمي، أحمد طالب، من **الجزائر المكافحة إلى الجزائر المستقلة: دبلوماسية الثبات و المثابرة**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 06، الفصل الثاني 1987.
3. أبو فرحة، السيد على، **التدخل العسكري في مالي... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها**، قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2013.

4. أبو فرحة، السيد علي ، **المسلمون في نيجيريا و اشكالية بناء الدولة: استثناء مؤقت أم خلل دائم!**، قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012 .
5. أحمد علي سالم، **القوّة و الثقافة و عالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ب. س. ن.
6. اسماعيل، أحمد، **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا إلى الغرب**، قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012.
7. باكير، علي حسين ، **التنافس الدولي في افريقيا: الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
8. بخوش، مصطفى ، **منطقة الساحل الافريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008.
9. برجو سهيلة، **الأمن البيئي مفتاح الأمن الصحي**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، الجزائر، جوان 2008.
10. برقوق، امحند ، **الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008.
11. برقوق، امحند، **الكونية القيمية و هندسة عالم ما بعد الحداثة**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 06، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، جانفي 2009.
12. البكوش الطيب، **الترابط بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان**، المجلة العربية لحقوق الإنسان، جوان 2003.
13. بمبا، آدم ، **الإسلام و تشكيل الهويات في افريقيا**، قرارات افريقية، العدد 11، مارس 2012.
14. بن خليف عبد الوهاب ، **العلاقات الأوروبية المتوسطية : استراتيجية شراكة أم توظيف**، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006.
15. بن صايم بونوار ، **تطوّر المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 04، الجزائر، 2008.
16. بوازدية، جمال، **الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي**، مجلة المفكر، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013.
17. بوزيد، عمار، آيت عميرات، مليكة، **جبهة مشتركة لمكافحة الارهاب**، مجلة الجيش، العدد 16، الجزائر، أفريل 2010.
18. بوشرية ، علي، **الأمن الإقليمي: رهان التعاون ضرورة خصبة**، مجلة الجيش، العدد 570، الجزائر، جانفي 2011.
19. تاج، مهدي، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011.
20. جفال، عمار، **القاعدة في بلاد المغرب العربي: الاسلام السياسي الثالث من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة**، مجلة المغرب الموحد، العدد 05، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17 فيفري 2010.
21. الحاج علي، أحمد ، **الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية**، السياسة الدولية، العدد 01، أفريل 2004.

22.حداد، شفيعة، **سياقات تراجع و عودة مركزية الدولة في العلاقات الدولية**، مجلة المفكر، العدد 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2012.

23.الحربي، سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، صيف 2008.

24.الحسناوي، لحسن ، **التنافس الدولي في افريقيا... الأهداف و الوسائل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29، شتاء 2011.

25.حسون، خالد، **التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي: دراسة مقارنة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، المجلد 02، رقم 13، ب. س. ن.

26.حقي، توفيق سعد ، **التنافس الدولي و ضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ب. س. ن.

27.حمدوش، رياض ، **تطوّر مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 04، الجزائر، جوان 2008.

28.خديفة، عرفة، محمد، أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2009.

29.خضير، سليمان ابراهيم، **العراق و دول الجوار الإقليمي : دور العراق كعامل متوازن**، المجلة السياسية و الدولية، متوفر في الموقع: www.iasj.net/iasj?Func=fulltext&aId=9428

30.خيري، عبد الرازق جاسم، اغناتيوس، ديفيد، **أفريكوم ... مهمة غير مفهومة**، الشرق الأوسط، العدد 10633، جانفي 2008.

31.الدهماني، عبد العزيز، **المغرب العربي في مواجهة خطر التطرف : بين فكي أوروبا – أمريكا و منطقة الساحل الافريقي**، المغرب الموحد، العدد 05، 17 فيفري 2010.

32.دي مانيال، يوناس بول ، **الدور الفرنسي في افريقيا... تاريخه و حاضره و مستقبله**، قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012.

33.الربيعو، تركي علي ، **الحركات الإسلامية من منظور الخطاب الغربي المعاصر**، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006.

34.زبير، يحي، **الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل و منع الحرب و مكافحة الإرهاب**، مجلة الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.

35.زقاغ، عادل ، **المعظلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة و صناعة السياسة العامة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، كلية مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد 01، العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، سبتمبر 2001.

36.زياني، صالح، **تحوّلات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة المفكر، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، العدد 05، ب. س. ن.

37.زيد، جميل ، **افريقيا السوداء و الرجل الأبيض: بين ماض أليم و مستقبل مجهول**، قراءات افريقية، العدد 05، جوان 2010.

38.ساسي، جمال، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 04، الجزائر، جوان 2008.

39. الشافعي، بدر حسن ، **الدعوة الإسلامية في افريقيا... نجاحات بالرغم من التحديات**، قراءات افريقية، العدد 13، سبتمبر 2012.

40. شبانة، أيمن ، **النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**، قراءات افريقية، العدد 11، مارس 2012.

41. شوية، مسعود، **السياسات الأمنية للإتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة في التهديدات**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008.

42. صالح، عبد الله ، **الأزمة التشادية ... إلى أين؟**، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، المجلد 43، القاهرة، أفريل 2008.

43. عبد الدايم، أحمد، محمد، حسين، **تاريخ القضية الأزواد و تطوُّرها**، قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2013.

44. عبد الصبور حسن، عادل ، **التدخل العسكري في مالي و مواقف الأطراف الإقليمية و الدولية**، مجلة آفاق افريقية، المجلد 11، العدد 37، الهيئة العامة للإستعلامات، مصر، 2013.

45. عربي، بومدين، **الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**، قراءات افريقية، العدد 19، مارس 2014.

46. عطوان، خضر عباس ، حاتم علوان، ابتسام ، **حدود الديمقراطية (نظرة في علاقة الدين و السلطة السياسية)**، المجلة السياسية الدولية، العدد 16، ب. س. ن.

47. علاق، جميلة ، ويفي، خيرة، **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة**، العالم الإستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، الجزائر، جوان 2008.

48. عوض، محمد محي الدين ، **الجريمة المنظمة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية و التدريب، المجلد 10، العدد 19.

49. غشة، مولود ، **التجارة غير الشرعية بالأسلحة**، مجلة الجيش، العدد 547، الجزائر، فيفري 2009.

50. فهمي، وليد حسن، **الولايات المتحدة و الحرب على الإرهاب... الجدل السياسي و القانوني**، السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر 2006.

51. فولي، حسن سلطان ، **دور القوى الغربية و المؤسسات الدولية و العولمة في افريقيا**، قراءات افريقية، العدد 05، جوان 2010.

52. قادري، حسين، **مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، الجزائر، نوفمبر 2008.

53. القشاط، محمد سعيد ، **عرب الصحراء الكبرى الطوارق**، مركز الدراسات و أبحاث شؤون الصحراء، طرابلس، 2005.

54. قوجيلي، سيد احمد، **تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي**،دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 169.

55. كاظم هاشم، نعمة ، **الحكم و السياسة في افريقيا**، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004.

56. كشوط، عبد الرفيق، **مقاربة دول الاتحاد الأوروبي للأمن و الدفاع و موقف الجزائر منها**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 04، الجزائر، جوان 2008.

57.كمال محمد جاه الله الخضر، **مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية**، قراءات افريقية، العدد 16، أفريل/جوان 2013.

58.لاشر، ولفرام ، **الجريمة المنظَّمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، ورقة كارنيجي، سبتمبر 2012.

59.لخضاري، منصور، **الساحل الإفريقي و بناء الأمن الوطني في الجزائر**، محاضرات الثقافة العامة 2012، مديرية الإتصال و الإعلام و التوجيه، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر، 2012.

60.محمود، أحمد ابراهيم، **الحروب الأهلية و مشكلة اللاجئين في افريقيا**، السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2009.

61.ولد آدّا، محمد عبد الله، **الوضع الأمني بالساحل و الصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي**، مركز الجزائر للدراسات، الجزائر، 23 فيفري 2014.

62.ولد سالم، سيد أحمد، **أزمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ديسمبر 2012.

ب- اللغة الفرنسية

63. ------------, **Le Tchad, La France et l'Afrique**, La valise diplomatique, Le monde diplomatique, 04 février 2008.
64. **----------, Sahariennes** (O.C.R.S.), Revue de géographie de Lyon, Vol. 32, N° 04, 1957
65. Abdennour, Benantar, **Complexe de sécurité ouest-méditerranéen : externalisation et sécurisation de la migration**, L'Année du Maghreb, N° 09, 2013.
66. Abdennour, Benantar, **Méditerranée Occidentale : Un espace de sécurité euro-maghrébine**. Europe et Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benantar), CREAD, Algérie, Septembre 2010
67. Abis, Sébastien, **Entre unité et diversité : la Méditerranée plurielle**, Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégique, Novembre 2004 disponible sur : www.ie.eu/IE-EI/Ressources/File/biblio/la méditerranéeplurielle.pdf (consulter le 05/03/2014).
68. Augé, Axel, **Les soldats de la paix en Afrique subsaharienne**, Guerres mondiales et conflits contemporains, N° 229, 01/2008.
69. Ayse, Ceyhan, **Analyser la sécurité : Dillon Waever, Williams et les autres**, Sécurité et Immigration, Cultures et Conflits, N° 31-32, printemps/été 1998.
70. Azam, Jean-Paul , Morrisson , Christian , Chauvin Sophie et Rospabe Sandrine , **Conflits et croissance en Afrique : Le Sahel,** OSDE : Centre de Développement de l'Organisation de Coopération et de Développement Économique, Vol. 01, France, 1999.
71. Aomar, Baghzouz, **Le partenariat euro-méditerranée et les enjeux de sécurité : Globalisation et spécificités maghrébines**. La Méditerranée Occidentale : entre régionalisation et mondialisation. (S.D: M . Boukella et autres…), CREAD, Bejaïa, Algérie, 2003
72. Aomar, Baghzouz, **Maroc-Union Européenne : Portée et limites d'une relation privilégiée**, Europe et Maghreb : Voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benanter), Algérie : CREAD, septembre 2010
73. Aomar, Baghzouz, **Maroc-Union Européenne : Portée et limites d'une relation privilégiée**, Europe et Maghreb : Voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benanter), Algérie : CREAD, septembre 2010

74. Aomar, Baghzouz, **Le Maghreb et l'Europe face à la crise du Sahel : Coopération ou rivalités ?**, L'Année du Maghreb, IX | 2013.
75. Baillet, Dominique, **Islam, Islamisme et Terrorisme**. Sud/Nord, N°16, 01/2002.
76. Bart, François, **Chine et Afrique : une longue histoire, une nouvelle donne géographique**, Les Cahiers d'Outre-mer, N° 253-254, Janvier/juin 2011.
77. Biad, Abdelwaheb, **La construction du Maghreb au défi du partenariat euro-méditerranéen de l'Union européenne,** L'année du Maghreb, N° 09, 2013.
78. Bonnecase, Vincent, Brachet, Julien, **« Les crises sahéliennes » entre perceptions locales et gestions internationales**, Politique africaine, N° 130, 02/2013.
79. Bornus, Edmond, Jean-Yves, Marchal, Yvelines, Poncet, **Le Sahel Oublié**, Revue Tiers Monde (Agriculture, écologie et développement), S.D : Marc Dufumier, Tome : 34, N° 134, 1993.
80. Bouquet, Christian, **Peut-on parler de « seigneurs de guerre » dans la zone sahélo-saharienne ?** (Entre vernis idéologique et crime organisé), Afrique Contemporaine, N° 245, 01/2013 .
81. Bourgeot, André, **Sahara de tous les enjeux**, Hérodote, N°143, Mars 2011.
82. Bourgeot, André, **Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)**, In : NAQD, N° 31, 01/2014.
83. Brachet, Julien, **Le négoce caravanier au Sahara central : Histoire, évolution de pratiques et enjeux chez les Touaregs Kel Aïr (Niger)**, Les Cahiers d'Outre-Mer, Avril-Septembre 2004.
84. Brimmer, Esther, **Le voisinage de l'union Européenne : Sphère de sécurité, réseau de connections on mariage de convenance ?**, Politique Étrangère, N°01, 2008.
85. Champe Yrache, Clotilde, **L'espace méditerranéen, après la domination et le déclin : une possible re-émergence**, Université Paris-8, Saint Denis, France.
86. Charles-Philippe, David, Benessaieh, Afef, **La paix par l'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité,** Études Internationaux, Vol 28, N° 2, 1997.
87. Charles-Philippe, David, **Fin de la sécurité militaire, début de la sécurité humaine ?**, **La guerre et la paix**, Presses de Sciences Po, 2006.
88. Charnoz, Olivier, **Introduction thématique, Le pétrole africain : des clefs pour comprendre**, Afrique contemporaine, Vol. 04, N°216, 2005.
89. Deltombe, Thomas, Orval, Benoit, **Quand la françafrique passe au privé**, Recherches Internationales, N° 85, Janvier/ Mars 2009.
90. Deschênes, Dany, **Les études de sécurité : approches et enjeux**, Introduction aux Relations Internationales : Théories pratiques et enjeux, S.D : Stéphane Paquin et Dany Deschênes, Québec : Ed , Chenelière éducation, 2009
91. Deschênes, Dany, **Les études de sécurité : approches et enjeux**, Introduction aux Relations Internationales : Théories pratiques et enjeux, S.D : Stéphane Paquin et Dany Deschênes, Québec : Ed , Chenelière éducation, 2009
92. Driss, Cherif, **Sécurité écologique en Méditerranée**, Europe Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benantar), CREAD, Algérie, Septembre 2010
93. Driss, Cherif, **Sécurité écologique en Méditerranée**, Europe Maghreb : voisinage immédiat, distanciation stratégique, (S.D : Abdennour Benantar), CREAD, Algérie, Septembre 2010
94. Dufourcq, Jean , **Les tensions de l'océan sahélien**. La sécurité du Sahara et du Sahel, Cahier du CEREM (Centre d'Études et de Recherche de l'École militaire), N°13, Paris : France, Décembre 2009.

95. F. May, John, Guenant, Jean-Pierre **Les défis démographiques des pays sahéliens**, Études, Tome: 420, 06/2014.
96. François Gérard, Dumont, **La géopolitique des populations du Sahel**, La sécurité du Sahara et du Sahel, Cahier du **CEREM** (Centre d'Études et de Recherche de l'École militaire. N° 13, Paris : France, Décembre 2009.
97. Garrigues Gilles, Favarel, **La criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ?,** L'Économie Politique, N° 15, 2002.
98. Gourdin, Patrice, **Géopolitique du Mali : Un État Failli ?**, La revue géopolitique, disponible sur : http://www.diploweb.com/Geopolitique-du-Mali-un-Etat.html
99. Goya, Michel, **La guerre de trois mois : l'intervention française au Mali en perspectives**, Politique étrangère, 02/2013.
100. Grieco, Joseph, **China and America in The New World Policy**, Corolum. W. Pumphrey, The Rise of China In Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002.
101. Hugon, Philippe, **La France et l'Afrique : vers une nouvelle équation stratégique ?**, Les défis stratégiques africains : Exploration des racines de la conflictualité, (éditeur : Jean Dufourcq), Cahiers de l'IRSEM.
102. Jolly, Cécile, **Demain la méditerranée : Scénarios et projections à 2030 (croissance, emploi, migration, énergie, agriculture)**, Construire la Méditerranée, Institut de prospective économique du monde méditerranée, France, Novembre 2011.
103. Kamunaga ,Mulumba J. B., Somba, Jacques, **Élevage et marché régional au Sahel et en Afrique de l'Ouest : Potentialité et défis**, L'avenir de l'élevage er Sahel et en Afrique de l'Ouest , Étude réalisée dans le cadre du partenariat entre la commission de la CEDEAO et le secrétariat du Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest , 2008
104. Kamunaga ,Mulumba J. B., Somba, Jacques, **Élevage et marché régional au Sahel et en Afrique de l'Ouest : Potentialité et défis**, Étude réalisée dans le cadre du partenariat entre la commission de la CEDEAO et le secrétariat du Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2008.
105. Kateb, Ahmed, Sibachir, Mohamed, **Algérie-Europe des atouts des enjeux et un rôle déconsidéré**, Europe et Maghreb: voisinage immédiat distanciation stratégique, (SD): Abdennour Benantar, CREAD,Algérie, 2010
106. Lacoste, Yves, **La Méditerranée**, Hérodote, N° 103, 04/2001.
107. Losurdo, Domenico, **Avec Gramsci, par-delà Marx et par-delà Gramsci**, Nouvelles Fondations, N° 7-8, 3/ 2007.
108. Lukan, Robin, **Le militarisme français en Afrique**, Traduction : R. Buijtembinjs, Politique Africaine, N° 05, Paris, Ed. : Karthala, 1982.
109. M., Milburn, **Les chars préhistoriques du Sahara : Sur quelques inscriptions énergétiques des conflits Nigéro-Fezzanis**, Le saharien , 1984 .
110. Macleod, Alex, **Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique**, Culture et Conflit, N° 54, 2004.
111. Minviellem, Jean-Paul, **La question énergétique au Sahel**, Sécheresse, Vol : 12, N°01, Mars 2000.
112. Nicolas, François, **Chine : bienfaits et revers de la mondialisation**, Questions internationales, Dossier : mondialisation et inégalités, Ed : La documentation française, N° 22, Novembre/Décembre 2006 .
113. Parez, Pascale, Laniel, Laurent, **Croissance et … croissance de l'économie du cannabis en Afrique sub-saharienne (1988-2000)**, Hérodote, N° 112, Ed : La découverte, 1er Trimestre 2004.
114. Pellerin, Mathieu, **Le Sahel et la contagion libyenne**, Politique étrangère, 04/2014.

115. R. Cox, Kevien, Negi ,Rohit**, L'État et la question du développement en Afrique subsaharienne**, L'Espace politique, N° 07, Janvier 2009.
116. Renaudineau, Guillaume, **L'Union Européenne face au terrorisme**. Questions internationales, N°08, Juillet / Aout 2004.
117. Retaillé, Dénis, Walther, Olivier, **Guerre au Sahara-Sahel : La Reconversion des savoirs nomades**, L'Information géographique, Vol. 75, N° 03, Mars 2011.
118. Rouppert, Bérangère, **Les États sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux : Le cas de l'Union européenne en particulier**, Note d'analyse du GRIP, Bruxelles, 06 décembre 2012.
119. Saïb, Mohamed, Musette (S.D), **Les Maghrébins dans la migration internationale**, Volume 2, CREAD, Algérie, 2006.
120. Schmid, Dorothée, **La Méditerranée dans les politiques extérieures de l'Union Européenne : Quel avenir pour une bonne idée ?**, Revue Internationale et Stratégique, N°49, 1 /2003.
121. Schutte, Robert**, La sécurité humaine et l'État Fragile**, Traduction : Antonia C. Durnsteiner, Humain Security Journal, Février 2007.
122. Selwan, Khoury Bernard E., Esther, Baron, **AQMI à la conquête de Sahel « islamique » : Un califat qui s'étend de la Mauritanie à la Somalie et qui risque d'investir entre autre l'Algérie et La France contre l'Amérique**, Outre-Terre, N° 37, 03/2013.
123. Sow, Djiby, **Nord Mali : Quelle intervention militaire ?**, Les Carences Techniques et Logistiques de La CEDEAO, Recherche en droit international à l'Université de Montréal, 2013.
124. Taje, Mehdi, **La sécurité du Sahara et du Sahel : l'importance stratégique du Sahel**, Cahier du **CEREM** (Centre d'Études et de Recherche de l'École militaire. N° 13, Paris : France, Décembre 2009 .
125. Taje, Mehdi, **Les clés d'une analyse géopolitique du Sahel africain**, Diplomatie, N°38, Juin 2009
126. Taje, Mehdi, **Les enjeux sécuritaires dans le Sahel**, Tribune Libre, N° 08, Centre français de recherche sur le renseignement, Paris, Juin 2010.
127. Taje, Mehdi, **Les vulnérabilités au Sahel**, Lettre du CEREM, N° 12, Mai 2009.
128. Taje, Mehdi, **Vulnérabilité et facteurs d'insécurité au Sahel**, Enjeux Oust africain, Club du Sahel et de l'Afrique, N°01, Août 2010.
129. Tandonnet, Maxime, **Migrations : La nouvelle vague**, Questions Contemporaines, Ed : l'Harmattan, Paris, 2003.
130. Temlali, Yassine, **La folie de l'armement gagne le Maghreb**, Afkar / Idées, N°18, Espagne, été 2008.
131. Thelma, Ekiyor**, Le rôle de la société civile dans la prévention des conflits : Les expériences Ouest-africaines**, Forum de Désarmement, ACCR, N°04, 2008.
132. Yaici, Farid, **L'Atout énergétique de l'économie algérienne en Méditerranée Occidentale : situation présente et perspectives d'avenir**, La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation, (S.D : M. Boukella et autres), Bejaïa, Algérie : CREAD, 2003.
133. Yaici, Farid, **L'Atout énergétique de l'économie algérienne en Méditerranée Occidentale : situation présente et perspectives d'avenir**, **La Méditerranée Occidentale entre régionalisation et mondialisation**, (S.D : M. Boukella et autres), Bejaïa, Algérie : CREAD, 2003
134. Yonah, Alexender, **Maghreb et Sahel Terrorism: Addressing the rising threat from Al Qaeda et other terrorism in North Africa ans west/Central Africa**,

International Center for terrorism studies, The Potomac institute for policy studies, 2010.
135. Zoubir, Yahia H., **La politique étrangère américaine au Maghreb**, Journal d'Études Des Relations Internationales au Moyen Orient, Vol. 01, N° 01, Juillet 2006.

ج- اللغة الإنجليزية:

136. Abderrahmane, Abdelkader, **The Sahel : a crossroads between criminality and terrorism**, Actuelles de L'IFRI (Institue Français des Relations Internationales), Paris, Octobre 2010.
137. Buontempo, Carlos, **Ben Booth, Wilfran Moufouma-Okia, The Climate of The Sahel**, West Africa Studies: Global security risks and west Africa: Development Challenges, OECD publishing, 2011.
138. Carment , David, Gazo, John J., Stewart Pest, **Risk Global Society**, Assessment and state failure publication, Vol. 21, N° 01, January 2007.
139. Davis, John, **The Bush Model : US Special Forces, Africa, and the war on terror**, Africa and the War on Terrorism, (S.D. John Davis), England: Ashgate Publishing Limited, 2007.
140. Droff, Robert H., **Responding to the failed states : The need for strategy**, Small Wars and Insurgencies, Vol. 10, N°03, 1999.
141. Jedrzej George Frynas, Paulo Manuel, **A new scramble for African Oil ? Historical, Political and Business perspectives**, African Affairs, Vol. 106, N° 423, November 2006.
142. Jourde, Cédric, **The Role of The United States in Western Africa : Tying Terrorism to Electoral Democracy and Strategic Resources**, Hegemony or Empire?: The redefinition of US Power under George W. Bush, (S.D: Charles-Philippe David and David Groudin), Ashgate Publishing Limited, 2006.
143. Kohnert,, Dirk, **African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and common misconceptions**, GIGA German, Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007.
144. Wæver, Ole, **Securitization and Desecuritization**, Ronnie D. Lipschutz (ed.), On Security, Columbia University Press, New York ,1998.
145. Campbell, David, **Writing Security: United States Foreign Policy and The Politics of Identity**, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1998.

IV. المداخلات في الملتقيات:

أ- باللغة العربية:

1. بنون، مصطفى ، **المسألة الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**، مداخلة مقدمة في ملتقى "الأمن في البحر المتوسط"، جامعة قسنطينة، 2008.
2. منصر، جمال ، **التطورات التالية لأحداث 11 سبتمبر و تداعياتها على مفهوم الأمن**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، قسم العلوم السياسية، تلمسان، 03-04 نوفمبر 2009.

3. زهران، جمال علي ، **التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة، الأوراسي، 6-7-8 فبراير 2005.

4. ناجي، عبد النور، **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، 29-30 أفريل 2008.

5. بغزوز، عمر، **فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في اطار العولمة**، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 11-12-13 أكتوبر 2003.

6. باخوية، دريس ، غريسي، فاطمة الزهراء ، **دور الجزائر في تعزيز الأمن و محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الإقليمي (المحددات و الأبعاد)، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014.

7. أعراج، سليمان ، **متغير التنمية في سياسة الجزائر الاقليمية الراهنة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: دور الجزائر الاقليمي (المحددات و الأبعاد)، جامعة تبسة، 28-29 أفريل 2014.

8. بخوش، مصطفى، **التحول في مفهوم الأمن و انعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، مداخلة في ملتقى دولي حول : الجزائر و الأمن في المتوسط (واقع و آفاق)، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008.

9. بوشنافة، شمسة، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل: الرهانات و القيود**، مداخلة مقدمة في: الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات – التحديات)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 27-28 فيفري 2012.

10. بن رحو، سهام، **محددات وآليات سياسة الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإفريقية نحوها**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: الهجرة غير الشرعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 09 أكتوبر 2013.

11. جدو، فؤاد ، **التنمية المستدامة بين الحكم الراشد و خصوصية الجزائر**، مداخلة في ملتقى التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

12. إدريس، أحمد، **الهجرة في العلاقات الأورومغاربية**، ندوة المغرب العربي و إشكاليات الهجرة، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، ، الدوحة، العدد 03، ب. س. ن.

13. البالي، نعيمة ، **الخيارات التنموية في دول المغرب العربي... تكامل أم تعارض**، ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

14. بن عنتر، عبد النور، **الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي**، ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 - 18 فيفري 2013.

15. بن عنتر، عبد النور، **السياسات المغاربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم و أمننة**، ندوة المغرب العربي و إشكاليات الهجرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، العدد 03، ب. س. ن.

16. مساوي، عادل ، **المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي**، ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

17. ولد الكتاب، محمد الأمين، **التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

ب- اللغة الفرنسية:

18. Echeverria, Carlos, **L'Algérie un acteur essentiel de la coopération Euro-méditerranéenne : Le cas de la lutte anti terrorisme**, In : Algérie, Maghreb le pari méditerranéen, (S.D. : Abdi Noureddine), Actes du colloque : Algérie, Maghreb, Méditerranée, Institue du Monde Arabe, Paris, 25-26 Avril 2003.

ج- اللغة الإنجليزية:

19. ---------, Regional Conference on migration, **Migrants in the transit countries sharing responsibilities in management and protection**, Istanbul, 30 September- 1st October 2004.

V. الأطروحات و المذكرات الجامعية:

أ- باللغة العربية:

1. العايب، احسن ، **الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية و مصالح الدول الكبرى 1945- 2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جانفي 2008.
2. بشكيط، خالد ، **دور المقاربة الامنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011.
3. حاج محمد، فضيلة، **اشكالية بناء نظام اقليمي في المتوسط**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم السايسية: تخصص دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
4. حمزة، حسام ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص. 19.
5. عبد الكريم، أبو مور، إنعام ، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
6. مرغني، حيزم بدر الدين ، **حفظ الأمن الجماعي من خلال ميثاق الأمم المتحدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خذة، 2009-2010.

ب- اللغة الفرنسية:

7. Lefranc, Benoit, **Dynamiques islamistes au Sahel francophone**, Mémoire de fin d'études pour obtenir le diplôme d'études approfondies, Institut français de Géopolitique, Juin 2005.

VI. التقارير

أ- باللغة العربية:

1. -------، الإتحاد الإفريقي، **تقرير مجلس السلم و الأمن عن الأنشطة و عن وضع السلم و الأمن في افريقيا**، مؤتمر الإتحاد الافريقي، الدورة العادية رقم 17، غينيا، 30 جوان 2011.
2. ------، **تقرير التنمية البشرية**، صادر عن هيئة الأمم المتحدة، 2009.
3. أبو العيينين، محمود ، **التقرير الاستراتيجي الافريقي (2001-2002)**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2002.
4. الزبير، يحي ، **الجزائر و الوضع المقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الإرهاب**، في تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012.
5. عشا، بلقاسم عثمان ، **رسم خارطة تهديدات تغير المناخ و تأثيرات التنمية الانسانية في البلدان العربية**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2010.

ب- اللغة الفرنسية:

6. ----------, **Communiqué du mini-sommet d'urgence des chefs d'état et de gouvernement de la CEDEAO sur la situation au Mali**, Cote d'Ivoire, 29 mars 2012.
7. ----------, International Crisis Group, **Mali : évité l'escalade**, Rapport Afrique, N°189, Juillet 2012.
8. Cliss, **Le réchauffement climatique menace le Sahel**, Morija, N° 243, Septembre 2009.
9. Communauté Économique Des États De L'Afrique De L'Ouest, **Atelier d'appropriation de dissémination et de mise en œuvre des instruments régionaux et des mécanismes endogènes de gouvernance démocratique et de prévention des conflits en Afrique de l'Ouest**, Dakar, Juin 2007.
10. Mohiéddine Hadhri, **La méditerranée et l'avenir du dialogue nord/Sud**, Rapport pour Mouvement européen international (comité Méditerranéen), 27-28 Novembre 2004
11. Plagno, Henri l, Loncle, François, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**, Rapport d'information, Commission Des Affaires Étrangères, Présidence de l'Assemblée Nationale, N°4431, France, 06 mars 2012.

ج- اللغة الإنجليزية:

12. -----------, Global corruption Report 2009, **and Corruption the Private sector**, First published 2009, Cambridge University Press.
13. De Andrés, Amadou Philip, **West Africa under sttack : Drogs, Organized Crise Terrirism as the New Threats to global security**, United Nation Office on Drugs and Crime, UNISCI Discussion Papers, N°16, January 2008.
14. H. Simpson, Daniel, **U.S. Africa Policy : Some possible courses adjustment**, Strategic Studies Institute, U.S. Army College, August 1994.
15. Western Sahara : **The cost of the conflict: Crisis Group Middle East/ North Africa Report**, N° 65, 11 June 2007 Available In: www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/document/dmag/dv/dmag20101130_04_en.pdf

VII. الجرائد:

أ- اللغة العربية:

1. برقوق، امحند ، **فشل الهجوم الفرنسي يؤكّد جدوى التدخلات الأجنبية في الساحل الإفريقي**، منشور في جريدة الأحرار، 26 جويلية 2010، متوفر على الرابط التالي:
2. http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=17930
3. برقوق، امحند ، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي**، الجزائر: جريدة الشعب، العدد 14466، 06 جانفي 2008.
4. برقوق، امحند ، **الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية**، جريدة الشعب، العدد 01، الجزائر، جانفي 2008.
5. ناصر، أحمد، **بعد اجتماع ضم ليبيا و موريتانيا و مالي و النيجر و الجزائر: خطة من ستة بنود و 25 ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل**، جريدة الخبر، العدد 5704، 21 جوان 2009.

ب- اللغة الفرنسية:

1. Berkouk, M'hand, **Le Sahel de toutes les menaces**, El Moudjahid, N° 14190, 30 Avril 2011
2. Philipe Henry Dacoury-Tabley, **Comprendre les mécanismes monétaires de la zone Franc CFA : les principes de la coopération monétaire entre la France et les pays de la Zone Franc CFA**, In : Le Temps, 24.10.2011, disponible sur : http://news.abidjan.net/h/388506.html

VIII. مواقع الأنترنيت:

أ- باللغة العربية:

1. بن ديكه رمزي، الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، في موقع: سياسة، 2011/10/04، متوفر في موقع: http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3095.html
2. عزو محمد ، عبد القادر ناجي، **مفهوم الأمن و مقوماته و مستوياته و الاتجاهات النظرية في تحليله**، بحث منشور في: ask2ad.com.www.sndl1.arn.dz
3. رأفت إجلال ، **السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء**، في: السياسة الدولية، يوليو 2001. منشور في موقع الأهرام الرقمي، متوفر في الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220197&eid=264
4. وولت ستيف، **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة**، تر: عادل زقاع، زيدان زياني، نقلا عن موقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/timing.html

ب- اللغة الفرنسية:

5. ----------, **Le Franc CFA : Un outil de contrôle politique et économique sur les pays de la zone Franc**, 22 mars 2010, Disponible sur : http://survie.org/francafrique/colonialisme/article/le-franc-cfa-un-outil-de-controle
6. Boyer, Yves, **Le regain d'intérêt américain pour l'Afrique : Quelles conséquences militaires et stratégiques**. Disponible sur : http://www.recherches-internationales.fr/RI85_pdf/RI85_Deltombe.pdf
7. Diop Djibril, **l'Afrique dans le nouveau dispositif sécuritaire des États-Unis de la lutte contre le terrorisme a l'exploitation des opportunités commerciales : les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain**, In : http://www.cerium.ca/img/pdf/AfriqueUSApdf
8. Jean-Claude Tourret, Vincent Wallaert, 4 **Scénarios pour les territoires méditerranéens**, In : Méditerranée 2030, Institut de la Méditerranée, www.ins-med.org (consulter le 02/03/2014)
9. Le partenariat transsaharien contre le terrorisme (trans-sahara counter terrorism partenership), disponible sur : http://www.africom.mil/tsctpEnFrançais.asp
10. Thompson, Jim Fisher, **L'Initiative Pan-Sahel encourage la coopération entre les pays de Sahel et de Maghreb**, 25 mars 2004, disponible sur : http://www.america.gov/st/washfile-french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939.html

ج- اللغة الإنجليزية:

11. Boudali, Kennedy, Examining **U.S counterterrorism priorities and strategy across Africa's Sahel region**, Rand corporation, November 2009,. In: http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf

قائمة المنحنيات، الجداول، الأشكال و الخرائط

قائمة المنحنيات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

الفهرس

ملخص:

يشهد الفضاء الغرب متوسطي في السنوات الأخيرة عدّة تحولات على مستوى علاقات الدول فيما بينها، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني. فبعدما تطور مفهوم الأمن بأبعاده و مستوياته، أصبحت دول الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط تشترك في المخاطر التي تهدد أمنها الوطني و الإقليمي، خاصة تلك الأتية من بعدها الإفريقي. في بحثنا هذا سنحاول دراسة منطقة واحدة من هذا البعد التي تتمثل في منطقة " **الساحل الإفريقي** ".

يعتبر الساحل الإفريقي من بين أبرز المناطق في القارة الإفريقية التي شهدت توترات متصاعدة عبر السنوات الأخيرة، نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الأمنية التي شهدتها دول المنطقة، هذا ما أدى إلى تنامي المخاطر المهددة من جهة الأمن الوطني لدول المنطقة و من جهة أخرى أمن دول غرب المتوسط، التي تتأثر بصفة مباشرة بمجريات الأحداث في هذه المنطقة. على هذا الأساس، الإشكالية التي تطرح نفسها و التي سنحاول الإجابة عنها في بحثنا هذا هي:

" إلى أي مدى تؤثر حالة اللأمن في الساحل الإفريقي على الأمن الداخلي و الإقليمي لدول غرب المتوسط في ظل الأوضاع الراهنة؟ "